



جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر بين
خصوصيات التنمية المحلية ومركزية القرار: الإذاعة الجزائرية
محطة تلمسان أنموذجاً

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث LMD

تخصص: تنظيم وإدارة المؤسسات

إشراف الأستاذ:

بن أعمر عواج

إعداد الطالب:

سيدي محمد مكاوي

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	الأستاذ
رئيساً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	بومدين طاشمة
مشرفاً ومقرراً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	بن أعمر عواج
ممتحناً	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	بن بختي عبد الحكيم
ممتحناً	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	بلعربي علي

السنة الجامعية 2022-2023



جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر بين
خصوصيات التنمية المحلية ومركزية القرار: الإذاعة الجزائرية
محطة تلمسان أنموذجاً

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث LMD

تخصص: تنظيم وإدارة المؤسسات

إشراف الأستاذ:

بن أعمر عواج

إعداد الطالب:

سيدي محمد مكاوي

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	الأستاذ
رئيساً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	بومدين طاشمة
مشرفاً ومقرراً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	بن أعمر عواج
ممتحناً	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	بن بختي عبد الحكيم
ممتحناً	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	بلعربي علي

السنة الجامعية 2022-2023

"إني وأبيته أنه لا يكتبه إنسان كتاباً هي يومه إلا قال هي تحه: لو نُحِبَّ هذا

لكان أحسن ولو زُيِّدَ هذا لكان يُستحسن، ولو نُحِدَ هذا لكان أفضّل،

ولو تَرَكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أنطمة العبد، وهو دليل على استيلاء النفس

على جفلة البهر"

" القاضي عبد الرحيم البستاني "

الإهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وعظمته والصلاة والسلام على من بعثه الرحمان معلما ومريبا وداعيا إلى الله وعلى

آله وصحبه أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز مخلوقين في الوجود كله إلى من شرفهما الله في قوله: "وقضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" الآية 23 من سورة الإسراء.

إلى من رأني قلبها قبل أن تراني عينها وغار القمر من نور وجهها، إلى من كانت ولازالت شمعة تحترق لتضيء دربي، إلى من رعتني وعلى الخير والأدب ربتني، وإلى طريق المعالي هدتني، فلو استنفذت كلمات الأرض لعجزت عن وصفها إليك "أمي".

إلى من ذاق مرارة الحياة ليطعمني أحلاها، إلى من رباني وتعب من أجلي راحتي، إلى منبع الحماية وبر الأمان، إلى سندي في هذه الحياة إليك "أبي العزيز".

إلى من قاسمتني حنان والدي وأختي "فايزة".

إلى كل أستاذ تعلمت عنه حرفا

وإلى تلاميذي وزملائي بمدرسة الأطفال المعاقين بصريا- "تلمسان"، بالإضافة إلى كل أعضاء نادي التحدي وعلى رأسهم رئيسة النادي نسرين رضية بن مصطفى،

وإلى كل يد شددت من أزري ودعمتني أثناء إعداد هذه الدراسة، فأسأل المولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء و خير الثواب.

إليكم جميعا

اهدي هذا العمل وفاء وحباً.

شكر وتقدير

بداية نحمد الله عز وجل أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وعملا بقول الحبيب صلي الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "عواج بن أعر" على قبوله الإشراف على هذا العمل فله مني جزيل الشكر والامتنان.

إلى الأستاذ "بن بختي عبد الحكيم" على صبره، تفانيه، وحرصه على إخراج العمل في أحسن حلة.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى لجنة المناقشة التي تكبدت عناء تقويم هذا العمل فلها مني كل الشكر والتقدير.

والشكر موصول أيضا إلى الأستاذتين "قادة بن عبد الله عائشة" و"صحراوي فائزة" على صبرهما ونصائحهما.

إلى رئيس قسم العلوم السياسية "فتحي أوهيب" على طيبة قلبه؛ وحسن تعامله معنا، فلم يحسنا يوماً بأي نقص، دمت ذخرا لنا أستاذي الكريم.

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان دون استثناء، بالإضافة إلى كل الموظفين كل باسمه الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل.

جزيل الشكر إلى كل من زرع فيّ روح الأمل لإنجاز هذا العمل بجلوه ومره وساعدني على تصفح المراجع والتحرير: "أمينة

مسعودي"، "بوحسان سهام"، "بلقايد سناء"، "حضارة دليلة"، "سمار رتيبة خديجة"، "عياد فوزية"، "نسرین بن یلس"،

"فاطمة الأسود"، "نسرین بن مهیدی"، "نسرین ملاك يرايح" "بوشامة محمد"، "شرايطية شهرة"، "مبروكي مريم هدايات"،

وكل المتطوعين بالنادي الطلابي "نادي التحدي الخاص بالطلبة ذوي الإعاقة". وخاصة "سيداحمد ابن علال"

كما لا يفوتني أن اشكر مدير إذاعة تلمسان المحلية السيد "عيسى بن هاشم" وكل طاقمها بالإضافة إلى السيد "محمد

زيدة" مدير تنسيقية الإذاعات الجهوية، والسيد "عمار عقيب" مدير إذاعة سطيف المحلية.

إلى كل زملائي الباحثين، وإلى كل شخص غفلت عن ذكر اسمه في هذا التشكر.

مقدمة

مقدمة

تعتبر المؤسسات الإعلامية بما تتضمنه من وسائل مختلفة، عصب وشريان الحياة العصرية، فهي تلعب دورا محوريا في الحياة العامة للفرد من النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فالإعلام هو الوسيلة التي تربط الفرد بعالمه الخارجي، وبجميع المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية، كما يعمل على تفعيل القرارات الحكومية ونجاحاتها عبر قنوات رسمية ومجتمعية، خدمة للمواطن ومخرجات النظام السياسي، بهدف إرساء وتحقيق التنمية الشاملة، وخصوصا المحلية التي تمس بشكل مباشر حياة الفرد البسيطة.

تعددت وسائل الإعلام والاتصال بتعدد المتغيرات المستجدة في النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، حيث كان أبرزها المتغير التكنولوجي والتقني والذي جعل من الصعب الفصل بين الحياة الخاصة والحياة المجتمعية وذلك نتيجة لظهور مواضيع نقاشية جديدة أشركت اهتمامات الفرد بالجماعة في كل المواضيع؛ الأمن، البيئة، الغذاء، التنمية، الإعلام....

لكن بالمقابل من ذلك فإن شمولية المواضيع والاهتمامات الحديثة لم تنفِ خصوصيات المناطق من حيث الثقافة والمعتقدات والعادات والأنماط المعيشية، وهو ما أوجب وجود وسائل إعلام محلية كالإذاعات الجوارية للتعريف بهذه الخصوصيات والإحاطة بمختلف المشاكل التنموية والقضايا النقاشية، سعيا لمعالجة الاختلالات وتسييل الضوء على النقائص.

على الرغم من حدوث تغيير جذري في مضامين المتغير الإعلامي والمجتمع المعلوماتي، إلا أن المفهوم تعدى إلى ظهور أفكار جديدة حول إعادة هيكلة النظام الداخلي والإداري للإذاعة المحلية، وهذا تبعا لتنوع المضامين التي كانت الإذاعة بصدد معالجتها، فالمؤسسات الإعلامية الجزائرية مثلا تتميز في برامجها وسياساتها بارتباطها الشديد بمركزية القرار، وهو ما يستدعي ضرورة التحليل والتفسير في الظاهرة وفي تبعاتها الاجتماعية والسياسية والتنموية.

تعد الإذاعة الجوارية لمحة تلمسان نموذجا للإذاعة الزاخر بالتنوع الثقافي والاجتماعي، كونها تعالج مختلف المواضيع الاجتماعية والثقافية، وذلك اعتبارا للمكانة الحضارية والتاريخية لمدينة تلمسان كقطب ثقافي وحضاري جهوي ودولي على حد سواء.

إن مركزية القرار للإدارة في إصدار التعليمات والتوجيهات تشكل أبرز المداخل النظرية لتفسير الأداء وتحليل مضامين المخرجات، حيث تكون المؤسسات الرسمية للدولة ومن بينها المؤسسات الإعلامية قناة

لتصريف البرامج وآلية لخدمة استراتيجية قومية، ما قد يحول دون استقلالية المحطة الجهوية للإذاعة في معالجة القضايا التنموية، وتكوين رأي عام محلي، نتيجة تضيق وحصر نوعية البرامج والمضامين التي تتماشى وخصوصية المنطقة، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة تبيانه .

1-مبررات إختيار الموضوع:

يستند اختيار موضوع " أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر بين خصوصيات التنمية

المحلية ومركزية القرار: الإذاعة الجزائرية محطة تلمسان أنموذجا" إلى مجموعة من المبررات أبرزها ما يلي:

أ-المبررات الذاتية:

- التعرف على أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية عموما، والإذاعة الجزائرية على وجه الخصوص.
- الرغبة في معرفة مدى فاعلية أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الاستجابة لخصوصيات التنمية المحلية، ومراعاتها لمركزية القرار.
- ميول الباحث إلى الكشف عن أثر مركزية القرار في إدارة مؤسسات الإعلام الجوارية في عملية الاستجابة لخصوصيات التنمية المحلية.
- تبيان مدى اهتمام المواطن بمتابعة المؤسسات الإعلامية الجوارية عموما، والإذاعة الجزائرية محطة تلمسان على وجه الخصوص، ومدى تأثيرها عليه حتى يصبح هو الآخر طرفا في عملية التنمية المحلية.
- الاطلاع عن قرب على أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من حصر عناصر الخصوصية الثقافية والاجتماعية المحلية.

ب-المبررات الموضوعية:

- أهمية موضوع استجابة المؤسسات الإعلامية لخصوصيات التنمية المحلية.
- دراسة أثر مركزية القرار على أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية على العموم والإذاعة الجزائرية محطة تلمسان على وجه الخصوص.
- دراسة وتحليل البرامج المعالجة لقضايا التنمية المحلية ومدى توافقها والقرارات المركزية.
- التوصل إلى الآليات الكفيلة بترشيد القرارات المركزية في أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر عموما والإذاعة الجزائرية محطة تلمسان على وجه الخصوص.
- الخروج بتوصيات بشأن تحسين أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الاستجابة لخصوصيات التنمية المحلية.

2- أهداف الدراسة:

لكل دراسة أبحاث هدف أو مجموعة من الأهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها، وقد تم تحديد

أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- محاولة تفسير أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية، ومدى توافقه مع القرارات المركزية.
- السعي لتحديد المزايا والمعوقات التي تنتج عن مركزية القرار حول تحقيق التنمية المحلية في أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية.
- إيجاد حلول من شأنها أن تحقق وتستجيب لخصوصيات التنمية المحلية دون الإخلال بالقرارات المركزية في أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر.
- تقييم صلاحيات المؤسسات الإعلامية الجوارية الجزائرية ومدى أهليتها وتمكينها لتحقيق التنمية المحلية.

3- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

- 1- توضيح مكانة مؤسسات الإعلام الجوارية في إحداث التنمية المحلية في الجزائر.
- 2- محاولة الوقوف على واقع أداء الإعلام الجوارية في الجزائر.
- 3 - دراسة شدة الارتباط بين متغيرين على قدر كبير من الأهمية في خارطة المتغيرات المجتمعية (الإعلام الجوارية والتنمية المحلية)

ب- الأهمية العملية:

- 1- التعرف على وسائل الإعلام الجوارية في الجزائر عامة والإذاعة المحلية تلمسان خاصة.
 - 2- محاولة تشخيص وتحليل دور مؤسسات الإعلام الجوارية في الجزائر وعلاقته بالتنمية المحلية.
 - 3- تسليط الضوء على مكانة الإذاعة المحلية-تلمسان- ضمن وسائل الإعلام الجوارية في الجزائر.
 - 4- تهدف الدراسة إلى رصد دور وسائل الإعلام الجوارية في تفعيل عملية التنمية المحلية محطة تلمسان نموذجا.
- 4- إشكالية الموضوع:

لعلاج موضوع: " أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر بين خصوصيات

التنمية المحلية ومركزية القرار: الإذاعة الجزائرية محطة تلمسان نموذجا"، تدور الإشكالية الرئيسية للبحث حول الكشف عن مدى موازنة مؤسسات الإعلام الجوارية في أدائها، بين خصوصيات التنمية المحلية ومركزية القرار،

وذلك في مسعى البحث عن مدى إسهام الإعلام الجوّاري في الجزائر في التنمية المحلية من جهة، والوقوف على العراقيل والنقائص القانونية والعملية الواجب توفرها لنجاحة الدور التنموي للإعلام الجوّاري في الجزائر عموماً وفي ولاية تلمسان على وجه الخصوص، وعليه تتمحور الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة في: ما مدى فعالية أداء المؤسسات الإعلامية الجوّارية بتلمسان في إرساء وتحقيق التنمية المحلية في ظل مركزية القرار؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية تتفرع جملة من التساؤلات الفرعية في مسعى الإحاطة بجزئيات الموضوع وجوانبه المختلفة وهي:

- 1- ما هي أهم المفاهيم الواجب دراستها لفهم وإدراك متغيّرات الدراسة؟
- 2- ما هي مراحل تطوّر المؤسسات الإعلامية الجزائرية؟
- 3- ما موقع مؤسسات الإعلام الجوّاري عامة، والإذاعات المحلية خاصة في تحقيق عملية التنمية المحلية في الجزائر؟
- 4- ما هو دور إذاعة تلمسان في تحقيق التنمية المحلية في ظل مركزية القرار؟
- 5- فرضيات الدراسة:

في مسعى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، وما تفرع عنها من تساؤلات فرعية، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات وذلك من أجل الإحاطة بمختلف المتغيرات والجوانب الموضوعية والمنهجية للموضوع، حيث جاءت الفرضيات على النحو التالي:

أ- الفرضية العامة:

ترتبط فعالية أداء المؤسسات الإعلامية الجوّارية بتلمسان في إرساء وتحقيق التنمية المحلية بمدى الاستقلالية عن القرارات المركزية.

ب- الفرضيات الفرعية:

- 1- يرتكز إدراك وفهم متغيّرات الدراسة بالأطر النظرية والمنهجية.
- 2- يرتبط تطور المؤسسات الإعلامية في الجزائر بمحطات تاريخية.
- 3- يرتكز تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بمدى مراعاة المؤسسات الإعلامية الجوّارية لخصوصيات المجتمع المحلي والقرارات المركزية.
- 4- ترتبط مساهمة إذاعة تلمسان في تحقيق التنمية المحلية بمدى قدرتها على استقطاب الجمهور المحلي وإيصال محتوى مضامينها الإعلامية للسلطات المحلية.
- 6- أدبيات الدراسة:

إن القراءة الأولية لأدبيات موضوع: " أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر بين خصوصيات التنمية المحلية ومركزية القرار: الإذاعة الجزائرية محطة تلمسان نموذجا"، تشير إلى ندرة كبيرة في المادة العلمية، إلا ما تعلق ببعض الدراسات التي اهتمت بموضوع الإعلام الجوّاري بشكل عام، حيث من بين أهم هذه الدراسات يمكن الوقوف على الأدبيات التالية:

- كتاب: الإعلام والتنمية المعاصرة لصاحبه "فاروق خالد الحسنات"¹ والذي عالج فيه أهمية الجهاز الإعلامي المرتبط بمسار التنمية، خاصة مساهمته في تحديد احتياجات المجتمع ومشكلاته، وترتيب أولوياته، واختيار أنسب الطرق لمعالجتها، وكذا تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ، فلمؤسسات الإعلام الجوّاري نشاط شامل ومخطط ومتعدد الأبعاد من خلال مخاطبة الرأي العام بغية إقناعه بضرورة المشاركة الإيجابية في عمليات التنمية والإصلاح .

- أطروحة الدكتوراه المعنونة ب: "الإعلام الجوّاري السمعي ودوره في تنمية الثقافة الفنية والإجتماعية والاقتصادية المحلية إذاعة تلمسان نموذجا(1992-2005)" للدكتور "عيسى بن هاشم"² والذي عالج إسهامات الإعلام الجوّاري السمعي في تنمية الثقافة الفنية والاجتماعية والاقتصادية، لكونه أداة لتثقيف الجمهور وترقية حسه الفني، هذا علاوة على محاربه الانحرافات ودعمه لتوفير فرص العمل والدفاع عن حرية التعبير والرأي، والمشاركة في صنع القرار، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإعلام الجوّاري السمعي في الجزائر عامة ومحطة تلمسان خاصة يهيئ المجتمع الجزائري والتلمساني لأداء رسالته الحضارية وتأكيد هويته، وتنمية شخصيته للحاق بركب التطور والتقدم.

- أطروحة الدكتوراه الموسومة ب: "دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية جامعتي قسنطينة وبسكرة"، لصاحبها: "شعباني مالك"³، والذي بيّن مدى الدور الكبير الذي تسهم من خلاله الإذاعة المحلية في نشر الوعي في الأوساط الجامعية حيال القضايا الحساسة وعلى رأسها الوعي الصحي.

¹ - فاروق خالد الحسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، الأردن: دار أسامة، 2011.

² - عيسى بن هاشم، "الإعلام الجوّاري السمعي ودوره في تنمية الثقافة الفنية والاجتماعية والاقتصادية المحلية إذاعة تلمسان نموذجا (1992-2005)"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة تلمسان: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2010-2011.

³ - شعباني مالك، "دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية جامعتي قسنطينة وبسكرة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005-2006.

- رسالة الماجستير الموسومة بـ: "تجربة الإعلام المحلي في الجزائر الإذاعات المحلية نموذجاً" لـ: **جويدة مسعودة¹**، درست فيها مختلف المتغيرات التي أدت إلى نشأة الإذاعات المحلية في الجزائر ومصادر تمويلها، وأبرزت أهدافها ومشاريعها في تقديم الخدمات على المستوى المحلي في الجزائر.
- رسالة الماجستير الموسومة بعنوان: "الإعلام المحلي وأبعاده التنموية في المجتمع دراسة وصفية تحليلية للخطاب الإعلامي إذاعة ورقلة الجهوية نموذجاً" لصاحبها سويقات لبنى²، والتي بينت فيها دور الإعلام المحلي في تنمية المجتمع الجزائري من خلال التركيز على الرسائل الإعلامية الهادفة، والتي صيغت بعناية فائقة من طرف إذاعة الجزائر من محطة ورقلة نموذجاً.
- الدراسة الموسومة بـ: "اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي دراسة إستطلاعية"³، لصاحبته: "هادية خزنة كاتي"، والتي تناولت فيها استطلاع وكشف اتجاهات الأردنيين نحو أداء وسائل الإعلام الأردنية حيال بعض القضايا السياسية والأمنية وكذا الاقتصادية والاجتماعية.
- المداخلة الموسومة بـ: "الإعلام الرسمي في الجزائر والكتب الإعلامي في مرحلة التحول الديمقراطي" لصاحبها: د. "أحمد بنخوش"، والأستاذ "دناقة أحمد"، حيث حاولا استطلاع آراء المختصين في الإعلام في الجزائر حول الممارسات التي يقومون بها عن طريق الوقوف على مدى وعيهم بمرحلة التحول الديمقراطي ومدى استيعابهم لمختلف التحديات، خاصة التي يملها الإعلام الرسمي.
- دراسة معنونة بـ دور الإعلام الجوّاري في التنمية المحلية إذاعة بشار الجهوية أنموذجاً دراسة وصفية تحليلية للباحثة "نادية بن ورقلة" والتي ركزت فيها على أهمية الإذاعة المحلية في تحقيق التنمية المحلية مؤكدة على أنه لا يمكن تفعيل المشاركة في التنمية إلا من خلال الاهتمام بالمجتمع المحلي، فالدول النامية حسبها لا يمكن لها أن تحقق التنمية بكل أبعادها إلا من خلال الوصول إلى الجمهور المحلي⁴.

1 - جويدة مسعودة، "تجربة الإعلام المحلي في الجزائر الإذاعات المحلية نموذجاً"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، 2002-2003.

2 - سويقات لبنى، "الإعلام المحلي وأبعاده التنموية في المجتمع دراسة وصفية تحليلية للخطاب الإعلامي إذاعة ورقلة الجهوية نموذجاً"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، تخصص إعلام واتصال، 2009-2010.

3- هادية خزنة كاتي، "اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي دراسة استطلاعية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 03 و04، 2010.

4 - نادية بن ورقلة، "دور الإعلام في التنمية المحلية إذاعة بشار الجهوية أنموذجاً: دراسة وصفية تحليلية"، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، د.س.ن.

- دراسة معنونة بالإعلام الجوّاري ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر للباحثان "ليلي صوالحي" "عتيقة كواشي"، تطرقتا فيها إلى تبيان مدى مساهمة الإعلام الجوّاري في تحقيق التنمية المحلية من خلال البرامج التي تطرح انشغالات المواطنين المحليين باعتباره الوسيلة المثلى التي تستجيب لمطالبهم¹.
- وستحاول هذه الدراسة التفصيل في أداء المؤسسات الإعلامية الجوّارية في تكريس التنمية المحلية، وهذا من خلال رصد إسهامات محطة تلمسان في تنمية المجتمع المحلي التلمساني، وبيان حجم الرهانات التي تعترضها عبر استعراض مختلف المتغيرات والمحددات البيئية والوظيفية وفي مقدمتها مركزية القرار، وكذا مدى القدرة على مراعاة خصوصيات التنمية المحلية.

7- حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية:

سيتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على وحدة تحليل المؤسسة المتمثلة في الإذاعة الجوّارية بتلمسان، وذلك من خلال البحث في دور هذه المؤسسات الإعلامية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة وفي تلمسان بصفة خاصة.

ب- الحدود الزمانية:

في هذه الدراسة تم تتبع مسار تطوّر الإذاعة الوطنية والمحلية منذ 1962 كنقطة انطلاق، والموضوع الفعلي تم تحديده من خلال الدراسة الميدانية لإذاعة تلمسان ما بين 2019 إلى 2021.

ج- الحدود الموضوعية:

يتحدد موضوع هذه الدراسة حول معرفة مدى استجابة المؤسسات الإعلامية الجوّارية على وجه العموم ومحطة تلمسان خصوصاً لخصوصيات التنمية المحلية في ظل مركزية القرار.

8- مناهج الدراسة:

لقد استدعى موضوع أداء المؤسسات الإعلامية الجوّارية بين خصوصيات التنمية المحلية ومركزية القرار: الإذاعة الجزائرية محطة تلمسان أنموذجاً" مجموعة من المناهج أهمها ما يلي:

أ- المنهج التاريخي: الذي كان من الطبيعي جدا حضوره في هذا البحث، وهذا لمعرفة خلفيات نشأة مؤسسات الإعلام الجوّاري في الجزائر، وبيان مختلف المستجدات التي طرأت عليه، فالمنهج الوحيد الذي يستطيع

¹ ليلي صوالحي، عتيقة كواشي، "الإعلام الجوّاري ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، جويلية 2020.

تحقيق ذلك هو المنهج التاريخي، إذ هو الطريقة العلمية الوحيدة لدراسة التاريخ على ضوء الأحداث التاريخية الماضية والجارية.¹ كما أنه ومن خلال هذا المنهج يمكن فحص وتحليل سجلات الماضي ومخلفاته،² وهذا ما يؤدي إلى فهم حقيقة دور الإعلام الجوّاري في التنمية المحلية إذاعة الجزائر من محطة تلمسان.

ب- المنهج الوصفي: تم اعتماد هذا المنهج كضرورة للوقوف على أداء الإعلام الجوّاري في الجزائر عامة وإذاعة تلمسان خاصة، وذلك من خلال وصفها، وتحديد هياكلها، والوقوف على دورها في عملية التنمية المحلية، إذ يساعد هذا المنهج الباحث في الوصول إلى استنتاجات وتقييمات هامة بشأن الموضوع محل الدراسة.³

ج- منهج دراسة الحالة: يتجه هذا المنهج إلى جميع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة الدراسة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا⁴، وهو ما دعت إليه الضرورة في الكثير من أطوار الدراسة من خلال الإحاطة بنموذج الدراسة عبر تجميع البيانات والمعلومات عن دور مؤسسات الإعلام الجوّاري في التنمية المحلية إذاعة الجزائر من تلمسان نموذجا.

9- اقتربات الدراسة :

أ- اقتراب الدور:

تعتبر نظرية الدور من بين النظريات الإجتماعية التي استخدمت في كثير من التخصصات العلمية، فهي غير مقتصرة على تخصص واحد دون غيره، بل يمكن أن يستخدمها الباحثون في العديد من المجالات. وقد استعارها الباحثون والمتخصصون في علم السياسة محاولة منهم لتفسير بعض السلوكيات الخاصة بالدول في مجال السياسة الخارجية والسعي لفهمها فهما دقيقا، وقد انتقلت فكرة الدور إلى العلوم السياسية من خلال الثورة السلوكية التي حدثت في حقل العلوم السياسية في الخمسينيات من القرن العشرين، وأحدثت نقلة نوعية في مجال ومستويات التحليل في العلاقات الدولية.

وتقوم نظرية الدور أساسا على افتراض أن أفعال الوحدات السياسية الدولية في غالبيتها تحكمها وتسيرها تصورات وتوقعات معينة حول ضرورة قيامها بدور أو مجموعة من الأدوار في النظامين الإقليمي والدولي.⁵

1- إبراهيم عبد العزيز الدعيلج، **مناهج وطرق البحث العلمي**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص.73.

2 - عبد الله طه وعبد الله السلماني، **منهج البحث التاريخي**، الأردن: دار الفكر، 2010، ص.76.

3- محمد محمود الذنبيات، **مناهج البحث العلمي و طرف إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص.130.

4- عبد الناصر جيلالي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص.158.

5 عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع الحديث**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2014، ص. 473

وقد تمت الاستعانة بهذه النظرية من أجل تحديد دور المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر من خلال تحديد دور إذاعة تلمسان ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، وكذا تحديد سلوكياتها اتجاه البيئة الخارجية.

ب- اقتراب الوظيفية:

وتسمى أيضا النظرية البنوية الوظيفية، والتي ترى المجتمع كبنية بأجزاء مترابطة مصممة لتلبية الإحتياجات البيولوجية والاجتماعية للأفراد في المجتمع¹، و تطورت الوظيفية من كتابات الفيلسوف وعالم الأحياء الإنجليزي "هيرت سبنسر" الذي وجد أوجه التشابه بين المجتمع والجسم البشري، لقد جادل بأنه مثل ما تعمل أجهزة الجسم المختلفة معا للحفاظ على عمل الجسم، تعمل الأجزاء المختلفة من المجتمع معا للحفاظ على قيام المجتمع بوظائفه، فقد كانت أجزاء المجتمع التي أشار إليها سبنسر هي المؤسسات الاجتماعية، أو أنماط المعتقدات والسلوكيات التي تركز على تلبية الإحتياجات الاجتماعية، مثل الحكومة، التعليم، الأسرة، الرعاية الصحية، الدين، والاقتصاد².

وقد تم الاستعانة بهذا الاقتراب من أجل التعرف على الوظائف التي تقوم بها المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر وتلبيتها لإحتياجات الجمهور، وهذا من خلال إذاعة تلمسان باعتبارها جزء من مجموع هذه المؤسسات التي تعمل معا للحفاظ كل منها على وظائفها.

ج- اقتراب التفاعلية الرمزية:

تعتبر التفاعلية الرمزية أقدم تقاليد التحليل السوسيولوجي قصير المدى، ويعود إلى "هربرت بلومر" H.Blumer سنة 1937 في مقال تحت عنوان (علم النفس الاجتماعي صك التعبير (التفاعلية الرمزية))، وفي مقال لاحق سنة 1962 بعنوان (المجتمع والتفاعل الرمزي)، يؤكد "بلومر" بأن ميد أكثر من وضع أساس هذا الاتجاه، رغم أنه لم يطور ما ينطوي عليه من منهجية للدراسات الاجتماعية، تنقسم التفاعلية إلى قسمين التفاعل والرمز لذلك تستعمل كلمة الرمزية للدلالة على الجوانب الأكثر اختلافا في الحياة، ومن المؤلف اليوم استنكار (السياسة الرمزية) أو (المجتمع المشاهد) أو (الدولة المشاهد)، ويقصد بذلك نشاط الاستبدال الذي يقدم ترديات تعويضية في حال عدم تحقق النتائج المرجوة أو الموعودة³.

¹ علي أسعد بركات، علم الاجتماع، الشام: وزارة التعليم، 2019، ص.14.

² المكان نفسه.

³ فاطمة الزهراء كشرود، العربي بوعمامة، "نظرية التفاعلية الرمزية ونظرية الحتمية القيمة حدود الانتقاء ونقاط الالتقاء"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 8، العدد 4، 2021، ص.165.

وفي كتاب التفاعلية الرمزية Symbolic Interactienism يعرف "هربرت بلومر" التفاعل الرمزي بأنه خاصية مميزة وفريدة للتفاعل الذي يقع بين الناس، وما يجعل هذا التفاعل فريدا هو أن الناس يفسرون ويؤولون أفعال بعضهم بدلا من الاستجابة المجردة لها، أن استجابتهم لا تصنع مباشرة وبدلا من ذلك تستند إلى المعنى الذي يلصقونه بأفعالهم¹.

بالرغم من أن هذه النظرية فسرت التفاعل الرمزي بين الناس إلا أنه تم الاستعانة بها في هذه الدراسة وتم إسقاطها على المؤسسات الإعلامية الجوارية بحيث من خلالها يتم دراسة الدلالات الرمزية التي تصدر عن إذاعة تلمسان وفي المقابل دراسة التفاعل الذي ينتج عن الجمهور حيال هذه الدلالات.

د- اقتراب الحتمية القيمة:

إن النظرية الحتمية القيمة في الإعلام لا تقتصر على دراسة عنصر معين ضمن العملية الإعلامية والاتصالية بكل ما يرتبط به من ظواهر فقط بل إنها تشمل دراسة كافة متغيرات هذه العملية وتداخلها مع الظواهر الاجتماعية والإنسانية الأخرى فهذه النظرية يمكن تطبيقها على القائم بالاتصال، الرسالة، الوسيلة، الجمهور، الأثر على أن تكون القيمة والتي مصدرها المعتقد هي المتغير الأساسي في البحث والدراسة².

فالدراسات الإعلامية الاتصالية ضمن هذا المنظور تكاد لا تخرج عن ما حددته النظرية طالما أن القيمة حتمية عند دراسة أي ظاهرة - في الماضي أو الحاضر - فإنها بذلك حتمية عند دراسة القائم بالاتصال، وهي من الحتميات عند دراسة الرسالة الإعلامية - في المجتمع الإسلامي خصوصا -، وحتمية عند دراسة المتلقي ومعرفة كيف تتجسد معالم القيمة فيه، وكيف أنها تؤدي إلى نوع من التأثير الإيجابي في المجتمع كلما اقترنت محتويات وسائل الإعلام بالقيمة، والأثر السلبي كلما ابتعد أو تناقضت مع القيمة³ فاعتماد نظرية الحتمية القيمة في الإعلام وتطبيقها على الظواهر الإعلامية والاتصالية يجعل الباحث يسير وفق بوصلة مضبوطة تماما على التوجه الصحيح كونها محددة بمنطلقات واضحة وهي ذات انتماء حضاري تشكل من خلاله كتلة ثقافية متميزة للمجتمع العربي الإسلامي، حيث أن الباحث وهو ينطلق من افتراضات

¹ المرجع نفسه، ص. 166

² شهرزاد سوي، نموذج للنظرية الحتمية القيمة في الإعلام، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، د.س.ن، ص. 288

³ المكان نفسه.

هذه النظرية لا يحس أنه يدرس ما أراده الآخر بل ما تجسده جذورنا القيمية الحضارية الدينية، وفي نفس الوقت يدرك كم أن ما تطرحه هذه النظرية موضوعي بدرجة كبيرة جداً¹.

وعليه تم الاستعانة بهذه النظرية في هذه الدراسة من أجل تحديد القيم والمعتقدات التي يحتمها القائم بالاتصال بمعنى الصحفي بإذاعة تلمسان من خلال مضمون الرسائل الإعلامية وملاءمتها لخصوصيات المجتمع التلمساني وكذا تقبل المتلقي لها.

10- أدوات الدراسة:

يقصد بها مجموع الأدوات التي جرى توظيفها لتجميع المعلومات والبيانات ذات الصلة بموضوع الدراسة والذي تطلب الاستعانة بأداتين هما:

أ- المقابلة:

تعتبر نوع من التفاعل اللفظي يحاول فيها الشخص القائم على عملية المقابلة الحصول على أكبر قدر من البيانات والمعلومات من خلال الاتصال المباشر وجها لوجه بين الباحث والمبحوث²، بغية الحصول على معلومات معينة أو آراء ومواقف محددة³.

ولقد جرى اعتماد المقابلة لإنجاز هذه الدراسة كون موضوعها ميداني يتطلب استخدام هذه الأداة، من خلال سلسلة من المقابلات مع أفراد الطاقم العامل بالإذاعة المحلية -تلمسان-، وعلى رأسهم المدير وبعض الصحفيين، من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات التي تخدم هذه الدراسة.

ب- الاستبيان:

يقصد بالاستبيان تلك الوسيلة التي تستعمل لجمع بيانات أولية وميدانية حول مشكلة ما أو ظاهرة البحث العلمي، يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من أفراد وجماعات كبيرة الحجم، ذات كثافة سكانية عالية عن طريق عمل استمارة تضم مجموعة من الأسئلة أو العبارات بغية الوصول إلى معلومات كيفية أو كمية، للكشف عن الجوانب التي يحددها الباحث ويصوغها في استفسارات محددة⁴. إذ تم الاعتماد في هذه الدراسة على تقنية google form لتوزيع الاستبيان على عينة عشوائية من الجمهور المتابع لإذاعة تلمسان من

¹ المكان نفسه.

² - محمد فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، غزة: أكاديمية الدراسات العلمية، 2003، ص.36.

³ - عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، منهج البحث العلمي، الأردن: مكتبة المنار للنشر والتوزيع، 1989، ص.127.

⁴ عايش صباح، "الخطوات المنهجية في تصميم الاستبيان"، مجلة نقد وتنوير، العدد 3، 2015، ص.303.

أجل معرفة آرائهم حول إسهامات الإذاعة في عملية التنمية المحلية ومدى توافقها مع مركزية القرار، حيث تم نشر رابط الاستبيان على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي في الفترة الممتدة ما بين 05 جويلية و05 أوت 2020.

11- تقسيم الدراسة:

اشتملت خطة تصميم هذه الدراسة على أربعة فصول، وذلك بغرض معالجة المشكلة البحثية والإحاطة بجوانبها وتساؤلاتها الفرعية، وتقيّدا بالتراتبية المعتمدة في الدراسات العلمية والأكاديمية، تم تخصيص **الفصل الأول** لبيان التأصيل المفاهيمي لكل من: الإعلام الجوّاري، إدارة المؤسسات الإعلامية والأداء المهني، في حين انفرد **الفصل الثاني** بدراسة السياسة الإعلامية المتبعة في الجزائر قبل الاستقلال إلى غاية الوقت الحالي، أما **الفصل الثالث** فعالج مسار الإذاعة الجزائرية وأنواعها بالإضافة إلى التطرق إلى متغيّر التنمية المحلية وتبيان العلاقة بين الإذاعة المحلية والتنمية المحلية، أما **الفصل الرابع** والأخير فقد خصص لبيان أداء محطة تلمسان في تكريس عملية التنمية المحلية في تلمسان ومدى توافقها مع مركزية القرار.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة

إن البحث في هذه الدراسة يستلزم على الباحث دراسة المتغيرات الأساسية، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث عنون الأول بمهية الإعلام الجوّاري، الثاني إدارة المؤسسات الإعلامية بين المركزية واللامركزية ليتم التطرق في المبحث الثالث إلى الأداء المهني داخل المؤسسات الإعلامية.

حيث يُعدُّ الإطار النظري بمثابة المكوّن الرئيسي للأبحاث والرسائل العلمية، فهو بمثابة الهيكل العظمي بالنسبة للإنسان، ودونه لن يكون هناك بحث علمي من الأساس، وسوف يُصبح عبارةً عن رسالة عادية، أو مقال مُطوّل خالٍ من أي لمحات أو أطر بحثية.

وقد عرف الباحثون الإطار النظري بأنه عبارة عن الصفحات المرتبطة بالشبكة المصطلحية التي يستعملها الباحث في بحثه ورسالته العلمية، وقد عرف البعض الإطار النظري بأنه المهام الكتابية التي يرتبها الباحث من خلالها الهيكل العام لبحثه أو رسالته، حيث يقوم الباحث بإعداد الهيكل النظري بالاعتماد على الأسس السليمة والصحيحة.

المبحث الأول: ماهية الإعلام الجوّاري

يعتبر الإعلام الجوّاري أحد أهم الوظائف المرتبطة بالإذاعة المحلية، حيث يمكن للمؤسسات الإعلامية عبر هذا النمط الإعلامي القيام بالدور التنموي داخل المجتمع بالشكل المطلوب، بما يحقق أهداف الحركة التنموية والمصلحة العليا للمجتمع¹. وهو في مقابل ذلك يعتبر موضوعاً لقضية لا تزال محل نقاش وتحليل كبيرين تتعلق تحديداً بعلاقة الإعلام الجوّاري بالبيئة وسبل التعامل مع المواطن المحلي وتحديد سلم اهتماماته ورغباته، وهو ما عبر عنه الباحث "ميشال ستيفان" Mitchell Stephan بحاجة الإنسان التي لا يمكن كبحها لمعرفة ما يجري في محيطه².

تتفرع وظائف الإعلام الجوّاري تبعاً لطبيعة المادة الإعلامية المعالجة من أخبار وحقائق، فتتعدد الوظائف بين تسويقية عبر الإعلانات والإشهارات، وبين وظيفة توعوية لتمتين العلاقات الاجتماعية وترسيخ القيم الإنسانية إلخ، وكل حسب الأولويات التي يتأثر بها الفرد ضمن بيئته سواء بصفة متواصلة أو فجائية.

المطلب الأول: تعريف الإعلام الجوّاري

تعود الجذور التاريخية للإعلام إلى نشأة وترابط العلاقات الاجتماعية وتعقدتها عبر الحاجة الملحة لوجود أدوات تواصل وتخطاب، وتنوعت هذه الأخيرة في الألفية الثالثة قبل الميلاد من إشارات صوتية وحركية ورسومات إيحائية إلى تبادل الرسائل بالحمام الزاجل والأجراس والمدافع، كما يعرف الإعلام بأنه امتداد طبيعي للفتوحات الإعلامية الأولى بدءاً بعجينة الورق الصينية منذ 100 سنة قبل الميلاد، مروراً بطباعة "غوتبرغ" في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وانتهاءً بتلفزيون الواقع³.

كما تضمنت عملية الاتصال نقلة نوعية في الحضارة الإنسانية باختراع اللغة التي تعتبر منعطفاً مهماً في تاريخ الإنسان وتميزه عن عالم الحيوان من حيث اتساع المدى والمحتوى والعمق والدقة في التعبير عن المشاعر والأفكار والعواطف والمواقف⁴، ثم تليها عملية التدوين والكتابة والتي ساهمت في زيادة الرقي الحضاري في عملية الاتصال لأنها منحت الكلمة المنطوقة الثبات والدوام، وبفضلها تم تسجيل القوانين والقواعد الخاصة

¹ - عيسى بن هاشم، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

² - المرجع نفسه، ص. 25.

³ - عبد القادر بن شهاب، "مقالات علمية في الإعلام والاتصال"، ص. 04، من الموقع الإلكتروني³

alshahabi89@yahoo.com

⁴ - أمال جريس جريسات، دور الإعلام في التخطيط والتنمية، الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011، ص. 23.

بالطقوس الدينية والشعائر بين الشعوب القديمة، من أجدية "أوغاريت"، وفلسفة الإغريق، وتشريعات البابليين، وعقائد الفراعنة وحضارة إيبلا، وبالتالي حفظت للأجيال اللاحقة"¹.

ونظرا للتطور التي شهدته أوروبا في عصر النهضة، تنوعت سبل التواصل بين الشعوب من كتب مطبوعة في القرن السادس عشر إلى ظهور البرقيات الرسمية، مروراً بإصدار الصحف في القرن السابع عشر في ظل سطوة المجتمع الرأسمالي وما صاحبه من شغف بمساعي التحكم في الرأي العام".

موازاة مع تطور الصحافة وسرعة انتشارها في القرن التاسع عشر، ظهر تحول مهم في مجال الاتصال، إذ تزايدت وسائل ودوائر ووزارات الإعلام بشكل لافت جداً، خاصة في ظل التقدم العلمي الذي شهده العالم مع النصف الأول من القرن العشرين وظهور العديد من الاختراعات: البرق، الهاتف، الفاكس، الراديو، التلفاز، السينما كما بدأ نظامان دوليان كبيران للأقمار الصناعية يقومان بنقل المكالمات الهاتفية والرسائل الإذاعية والتلفزيونية مباشرة أحدهما في عام 1965 م والثاني في المحيط الهندي عام 1971 م².

1- لغة :

الإعلام من مادته اللغوية مشتق من الفعل "علم" من صفات الله عز وجل، والعليم والعلام وهو "الخلاق العليم"، فالإعلام: من مادة علم، والعلم نقيض الجهل، وعلم علماء وعلم فهو في نفسه تعليماً³. وينسب للإعلام صفة التبليغ؛ أي الإيصال، فيقال أبلغت قوماً، أي أوصلت لهم ما يجب أن يبلغ لهم، وفي الحديث: "بلغوا عني ولو بأية"، أي حدثوا وأوصلوا وأعلموا الغير، كما تحمل كلمة الإعلام صفة النفاذ⁴. لقوله تعالى "إن الله بالغ أمره"⁵.

وفي التنزيل العزيز "فأذنوا بحرب من الله ورسوله"⁶، وأذن بالأمر وأذنه به: أعلمه. ويقال: فقد أذنه بكذا وكذا، أذنه إيذاناً وإذناً إذا أعلمت وأذنت: أكثرت الإعلام بالشيء. والآذان يعني الإعلام.

وفي اللغة العربية الإعلام مرادف للدعوة، ولا فرق بينهما في الجانب التبليغي، كما يعدو للنداء والمشاركة وأنه يفيد المحاولات القولية والفعلية من أجل تحقيق هدف أو عمل.

¹ المكان نفسه.

² المرجع نفسه، ص. 24.

³ عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج. 3، القاهرة: المؤسسة العربية للنشر والدراسات، ص. 35.

⁴ حسين عبد الجبار، اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص. 10.

⁵ القرآن الكريم، سورة الطلاق، الآية 03.

⁶ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: 279.

كما يعرف الإعلام بمعناه اللغوي على أنه التعبير العملي لتكوين المعرفة والإطلاع والإحاطة بما يهم الإنسان في كل زاوية من زوايا محيطه، وفي كل مرفق من مرافق حياته وطموحه وهمومه وحاجاته، وإن القوى التي تمارس عملية التكوين، هي جميع الوسائل والأجهزة والواجبات والفعاليات البشرية والفنية والمادية والإعلامية التي تتركز عليها عملية التكوين¹.

2-إصطلاحا :

تداولت كلمة الإعلام كمصطلح منذ القدم فلقد "عرفه أرسطو في كتابه "فن البلاغة" على أنه "محاولة جذب الأخرن لتأييد وجهة نظر المتحدث، وبهذا هو عملية اجتماعية طالما كانت المعاني والأفكار التي تنتقل بوساطة مؤثرة بطريقة لا مفر منها في جميع العمليات الاجتماعية"².

ويرتبط الإعلام بشكل وثيق بالحضارات فهو في جوهره فن حضاري يتصل بانجازاتها وقيمها وينتشر بازدهارها على عكس البيئات القبلية أو البدائية التي لا تعتمد على وسائل إعلام متطورة في اكتساب المعرفة، بقدر اعتمادها على الاتصال الشخصي المباشر، وهو ما يؤثر بشكل وازن في تحقيق التنمية والتطور الحضاري، ولهذا يغدو فن الإعلام طبقا لمقتضيات نمو المجتمع وتنوع اختصاصاته وتعقد مشكلاته ضرورة حتمية بعيدة عن الخبرة الفردية المباشرة وحلا لصياغة المعرفة بصورة واقعية عملية.³

كما يشير مفهوم الإعلام اصطلاحيا عند "هوفلاندا" إلى وظيفة التوجيه حيث يعرفه على أنه الطريقة التي بواسطتها يقوم الفرد القائم بها بنقل منبهات لكي يعدل سلوك الأفراد في أمر معين"⁴.

أما وظيفيا فيعني "نقل المعلومات والأخبار والأفكار والآراء، وهو يشمل كل الإشارات والأصوات وكل ما يمكن تلقيه أو تخزينه من أجل استرجاعه مرة أخرى عند الحاجة، وبذلك فهو تقديم الأفكار والآراء والتوجهات المختلفة إلى جانب المعلومات والبيانات، بحيث تكون النتيجة المتوقعة والمخطط لها مسبقا هي تلقين كل مستقبلبي الرسالة الإعلامية لكافة الحقائق والأفكار، حيث يكون في استطاعتهم تكوين آراء أو أفكار يفترض أنها صائبة، حيث يتحركون ويتصرفون على أساسها من أجل تحقيق التقدم والنمو الخير لأنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه"⁵

¹ حسين عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

² منذر صالح جاسم الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص. 28.

³ حسين عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

⁴ المكان نفسه.

⁵ حسين عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص. 09.

كما هو: نشر الحقائق والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام كالصحافة والإذاعة والسينما والمحاضرات، والندوات والمعارض والحفلات وغيرها، وذلك بغية التفاهم والإقناع وجلب التأييد، فالإعلام هو العملية التي ينتقل بمقتضاها المعنى بين الأفراد"¹.

من هذين التعريفين يمكن إدراك أن الإعلام يهدف إلى "توفير أكبر قدر من المعرفة والوعي لإحاطة الجمهور المتلقي إحاطة شاملة بالمادة الإعلامية، وهو بذلك يسهم في توجيه وتكوين الرأي الصائب لديه بشأن تلك القضايا المطروحة عن طريق وسائل الإعلام"².

كما يعرف الإعلام أيضا بأنه: "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات الثابتة وتعبير آخر هو تزويد الجماهير بأكبر قدر ميسور من المعلومات الصحيحة أو الحقائق الواضحة"³.

أما في قاموس المصطلحات الإعلامية فهو "عملية تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والصادقة والحقائق الثانية التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولاتهم"⁴.

يهدف الإعلام من خلال التعريفات السابقة إلى الإقناع عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات والتعبير الموضوعي، فهو ليس تعبيرا ذاتيا من الجانب الإعلامي؛ كان صحفيا أو إذاعيا أو متعلقا بالسينما والتلفزيون، كما يتسم الإعلام بالشفافية في إضفاء طابع المصداقية، فهو يلتزم بنشر الحقائق والمعلومات الصادقة بهدف الإقناع، وهو حسب الدكتور "يوسف أبو هلاله"؛ تصور لما يجب أن يكون عليه الإعلام وليس كل إعلام يتحرى الدقة والصدق"⁵.

ويعرف الدكتور "عمر الطنوي" الإعلام بأنه تلك العملية التي تبدأ بمعرفة المخبر الإعلامي بمعلومات ذات أهمية أي معلومات جديدة بالنشر والنقل ثم تتوالى إلى مراحلها، بجمع المعلومات من مصادرها، ونقلها ثم التعامل معها وتحريرها ثم نشرها وتحليلها وإرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزيونية أو طرف معني بها ومهتم بوثائقها"⁶.

¹ جمال الحاسم، "دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، 2004، ص.249.

² إسحاق القطب، البحث العلمي والإعلام: نظريات وتطبيقات، دمشق: دار الجليل، 2002، ص 14.

³ François Balle, **Médias et Sociétés**, 3eme édition, Paris: Edition Montchrestien, 2007, p.22.

⁴ عيسى بن هاشم، مرجع سبق ذكره، ص.28.

⁵ بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام المقاوم بين الواقع والطموح، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص.13.

⁶ عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص.47.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإعلام مبني على قاعدتين أساسيتين:

أولاهما: وجود معلومة يراد إيصالها إلى الناس والمعلومة لا بد أن تكون صادقة، وإلا فهي خيال لأن المعلومة تكون مشتقة من العلم.

وثانيهما: فن التوصيل، "وهذا أمر شديد التعقيد لأن النفس البشرية تستهويها طريقة العرض".¹

أما في المجال السياسي: "فالإعلام هو الأسلوب المنظم لترويج الأفكار في وسط مهياً نفسياً لاستقبال السيولة الفكرية التي تقدمها المصادر التي تسعى للتحكم بالرأي العام"،² كما يعد الإعلام في بعده السياسي، منبرا للتجمعات والأحزاب التي تسعى من خلاله إلى امتلاك الوسائل والقدرات الإعلامية الموضحة لبرامجها السياسية، إلا أنه يعتبر وسيلة قمعية في يد السلطات التي تتبع في قيادة العمل الإعلامي مناهج النظرية الاستبدادية في الإعلام".³

خضعت المجتمعات الدولية لتحولات كبيرة على أكثر من صعيد نتيجة التحول الذي شهده الإعلام وتراجع درجة مصداقية الأخبار فيه، علاوة عن أزمات المؤسسات الديمقراطية التمثيلية، والتطورات التي عرفتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والمشاكل التي عرفتها مجتمعات ما بعد الحداثة، إضافة إلى تبعات العولمة في مختلف مظاهرها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية،⁴

وهذا ما أفرز تغيراً واضحاً في الأجندة الإعلامية بإعادة ترتيب أولويات المضامين، وسبل معالجة المعلومات نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والأيدلوجية والتحولات الديمقراطية، الحاصلة على الصعيدين الدولي والداخلي، مفرزة مجموعة من المحاور التي تكيف معها المجال الإعلامي في المعالجة والتحليل والتواصل معها، "فالإعلام يمارس دوره داخل المجتمع ويتعذر بالتالي قراءة تاريخه ومعالجة وضعه الراهن والتنبؤ بأفاق تطوره بمعزل عن السياق الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، التقني، الثقافي والروحي الذي يعمل فيه هذا الإعلام، لذا أثرت تلك المتغيرات مجتمعة في المجال الإعلامي الدولي والمحلي على حد سواء وأفرزت مظاهر إعلامية جديدة على مستوى العالم وأقرت قنوات إعلامية وممارسات ومضامين إعلامية جديدة".⁵

¹ جمال محمد أبو شنب، الإعلام الدولي والعولمة، دار المعرفة الجامعية، 2009، ص.24.

² المكان نفسه.

³ حسين عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص.170.

⁴ السعيد بومعيرة، "الإعلام الجوّاري: المفهوم والخصائص"، مجلة المعيار، المجلد 9، العدد 18، د.س.ن، ص.341.

⁵ انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، العراق: جامعة بغداد الجديدة، 2011، ص.11.

إن النقلة النوعية في وسائل الاتصال جعلت من الإعلام إعلاماً متحيزاً في مواضيعه تبعاً لهوية ونمط المنطقة وميول الأفراد وهذا ما جعله مناطقياً في المضمون نتيجة لظهور العولمة وما ساهمت في وجود متغيرات ومعتقدات جديدة في المجتمع وجب معالجتها، وبهذا ظهرت معالم جديدة للإعلام بصفة عامة والإعلام الجوّاري بصفة خاصة وهو إعلام "نحن" أو ما أطلق عليه الإعلام الجديد الذي تخطى كافة أشكال الرقابة والنظم المعرفية في الإعلام التقليدي وانتهاء عصر الكثير من النظريات الإعلامية المفسرة للمتلقّي على أنه سلبى مثل نظرية حارس البوابة الإعلامية ونظرية دوامة الصمت إلى نظريات وضع الأجندة من خلال القيام بتداول ومعالجة القضايا التي يتجاهلها الإعلام الرسمي والتي تكون ذات أهمية وأولوية للجمهور.

تعود عوامل ظهور الإعلام الجوّاري إلى عدة أسباب عديدة منها :

أ-التحول في مهام قطاع الصحافة: خضعت الصحافة كقطاع أو ما سمّيت بالسلطة الرابعة إلى عدة انتقادات

كونها شكلت مؤسسات ربحية واقتصادية وتجارية وهمزة وصل بين الحاكم والمحكوم وهذا ما عبّر عنه الناقد الفرنسي Serge Halimi قائلاً "إن مهنة الصحافة هي مهنة منكوبة الأمر الذي أفقدها مميزات كقطاع مستقل ومعبر عن موضوعيته الحيادية".

وهذا ما أوجب استحداث وإعادة مفهوم الإعلام من جديد في قطاع الصحافة خصوصاً وأن وسائل الإعلام في أغلبيتها وطنية ومعظمها متمركزة في المناطق العمرانية الكبرى وهي إما مراقبة من طرف المتغير الاقتصادي أو تحت وقع تأثير المتغير السياسي ومسؤولي وسائل الإعلام ولا يشاطرون تجارب الميدان مع الصحفيين ولا يشجعون على التغيير¹.

ب-أزمة المؤسسات التمثيلية الديمقراطية: شهدت المؤسسات التمثيلية الديمقراطية أزمة مشروعية النظام الحزبي في المجتمعات الديمقراطية التي تولد عنه غياب المصادقية بالنسبة للمؤسسات السياسية والأنظمة في الوفاء بالبرامج الانتخابية، وعزوف المواطن عن الانتخاب إما لوجود غموض في البرامج، أو لعدم النفاذ إليها بسبب هوة مابين الحاكم والمحكومين أو استغلال وسائل الإعلام في تدعيم الأجندة الحكومية بدلا من استعمالها في تعزيز أجندة المواطنين أو الشعب .

تولد عن هذه الأزمة التي مست شرعية النظام الحاكم إلى استحداث مبادرات محلية والتي ثمنت كفرصة بناء الديمقراطية الجوّارية والتشاركية والمساعدة على تعزيز الهوية المجتمعية، "وهذا ما استوجب بالتالي تغير

¹ السعيد بومعيزة، مرجع سبق ذكره، ص.344.

في طريقة عمل السلطات المحلية وتفاعلها مع الفاعلين المحليين الأخرن وهو ما عبّر عنه بالتحول من الحكومة إلى الحكامة¹. وعلى الرغم من وجود مؤسسات عصرية للديمقراطية التمثيلية إلا أن الناس أصبحوا يفتقدون للقدرة على التأثير في ظروف الحياة اليومية، فلم يعد في وسعهم ذلك في ظل عدم منح السلطات والمجتمعات المحلية فرص تنظيم الأولويات الأساسية التي تتحكم في حياة المواطنين .

ج-تطورات تكنولوجيا الإعلام والاتصال: شكل الاتساع في استخدام وتطور وسائل الإعلام دافعا

قويا لتشكيل قاعدة معلوماتية شاملة ومشاركة ما بين جميع الأفراد، وسمح بتكوين آراء حول قضايا كثيرة والتأثير على التوجه السياسي، كما أضفت تعديلا على مفهوم الصحافة والصحافي.

د-أزمة مجتمعات ما بعد الحداثة: شهدت مجتمعات ما بعد الحداثة أزمة تكوين حادة في ظل وجود

أفكار اغترابية من مظاهر سلبية وعدم قدرة الفرد على تشكيل صورته أو تمثيل دوره كما يراه هو، وظهور أزمة الفردية وعليه العديد من الأجيال الحديثة في البلدان النامية تعتبر غريبة على وسائل الإعلام التقليدية، وأصبحوا طرف سلمي في تلقي مضامينه الإعلامية .

هـ- تسارع عملية العولمة وعواقبها: تعتبر العولمة عملية إنتاج الأفكار وتحرير الأسواق الدولية ودمج

ما بين الصعيدين الدولي الإقليمي والمحلي، وبات من الصعب التفريق ما بين الانشغالات الداخلية والخارجية للفرد. يعرف "هابرماس" الإعلام الجديد New Media-Alternative Media بالمجال العام أو الحوار الذي يجتمع فيه الأفراد الخصوصيون بتشكيل هيئة عامة دون اعتبار فروقات اجتماعية تقوم بمجموع من المدونات، المنتديات، الشبكات، كمنبر لتوفير بيئة النقاش والتفاعل وطرح الآراء، وخاصة من جانب الشباب تجاه القضايا².

يسمح الإعلام الجديد بتفعيل ردة الفعل وتقييم مدى التأثير والتأثر ما بين المرسل والمتلقي عن طريق

البريد الإلكتروني والبريد الصوتي والهاتف والفاكس والمشاركة في نقاش في المجتمع المحلي.

وفي هذا الإطار يتجسد الإعلام الجوّاري الذي يعكس واقع المجتمع المحلي بمختلف فئاته ومواضيعه

والذي يركز على ثلاث نقاط مهمة :

*منطقة جغرافية محدودة النطاق.

* الزمن والفترة التي تعرض وتبث فيها الفقرات الإعلامية.

¹ المرجع نفسه، ص.345.

² عبد القادر بن شهاب، مرجع سبق ذكره، ص.03.

* القانون الجوّاري الذي يتجسد في النظام الاجتماعي السائد في المجتمع من عادات وتقاليد وقيم¹ وأما عن مصطلح "الجوّاري" والذي يمكن تعريفه من خلال معرفة مصدره الأصلي وهو: مشتق مصطلح المحلي "لوكال" الخاص بجميع بلدان أوربا من الكلمة اللاتينية "لوكيس"، وهي تعني حرفيا المكان، كما يشير هذا المصطلح في الإنجليزية إلى كيان صغير نسبيا أو مكان من نطاق يمتد من الكبير للصغير. ويعرف مصطلح الإعلام الجوّاري على أنه: "المنظومة الإعلامية التي تعالج قضايا محلية"²، ويهدف بالأساس إلى خدمة القضايا العامة للمجتمع المحلي، فهو إعلام محدود النطاق يختص بمنطقة معينة تمثل مجتمعا محليا، وهذا كانعكاس واقعي لثقافة ذلك المجتمع المحلي، مستهدفا تلبية احتياجات سكانه وتحقيقا لتفاعلهم ومشاركتها³.

الإعلام الجوّاري إذن هو عملية ثنائية التدفق أو في الاتجاهين حيث تشارك الجماعات المحلية كمخطط ومنتج وممثل للأدوار وهو وسيلة تعبير المجتمع الجوّاري، فله مسؤولية تجاه الحياة العامة التي تتعدى مجرد إعطاء الأخبار أو سرد الكثير من الوقائع .

لكن على الرغم من تعميم تعريف الإعلام الجوّاري مناطقيا وربطه بالمسافات إلا أن تطور وسائل الاتصال وتوفر التكنولوجيات الحديثة في العصر الراهن قد جعلت تحديد مسافة الجوّارية أمر صعب بسبب سهولة التنقل.

يشارك الإعلام الجوّاري مع المفاهيم الأخرى كونه له نفس القاعدة؛ ألا وهي أن الصحافي هو عضو في الجماعة المحلية يجمع المعلومات لفائدة الصالح المدني أو العام، ومن أجل المجتمع المحلي، إلا أن الفرق يقع في مضمون تعريف كل إعلام على حدى من الإعلام المحلي والإعلام المدني والإعلام القائم على المشاركة وإعلام المواطن والإعلام العمومي والإعلام بالشعب .

- الإعلام المحلي: هو الإعلام الذي يعبر عن امتداد الجهود في الإعلام التنموي التي بدأت في عقود ماضية في البلدان النامية الساعية للتنمية، ويتميز نظريا بزيادة الوعي لدى أفراد المجتمع المدني والاهتمام بقضية ما مع هؤلاء الأفراد وإيجاد حل للقضية .

¹ عيسى بن هاشم، مرجع سبق ذكره، ص.28.

² أديب خصور، أولويات الإعلام الأمني العربي واقعه وآفات و تطوره، أكاديمية نائي للعلوم الأمنية العربية السعودية 1999، ص. 17.

³ طارق سيد أحمد آل الخليفة، الإعلام المحلي في عصر المعلومات، بيروت: دار النهضة العربية، 2010، ص.71.

- الإعلام بالشعب: ظهر هذا المصطلح أو ما سمي بالصحافة بالشعب بفضل تكنولوجيايات الأنترنت والوسائل الجديدة، مثل حجرات الدردشة أو المدونات واستقصاء الرأي، وتعزز هذا النمط في ظل اعتماد شعار كل مواطن صحفي .

- الصحافة المدنية: تتميز بدرجة عالية من الاحترافية والتفاعلية ما بين الصحفيين والقراء والمستمعين والمشاهدين والمستخدمين، وذلك بهدف جعل كل الناس قادرين على المشاركة في سير الآراء مهما كانت إثنيتهم وتعددت لغاتهم.

- إعلام المشاركة: تتشكل من مجموعة مفاتيح حول المشاركة:

- * (يستطيع أن يفعل Can do) أي توفير التسهيلات .والقدرة على المشاركة
- * (يريد أن Like to) بناء المهارات وتنمية الحس بالمجتمع المحلي مهم للغاية وخاصة في علاقته بمبادرات المشاركة
- * (التمكن من Enable to) تتمحور حول الديمقراطية الالكترونية حول خلق الهياكل الخاصة بالمشاركة
- * (وطلب Asked to) وتعني بإدراج المشاركة الالكترونية إلى المشاركة الديمقراطية التقليدية فتصبح العملية أوسع

* (ردة الفعل أو الإستجابة Responded to) وتعني الناس الذين يبذلون مجهودات في صالح المجتمع المحلي يريدون أن يعرفوا مصير هذه المجهودات وتكنولوجيا الاتصال .

-الصحافة العمومية: تعمل الصحافة العمومية على تمكين الأفراد الذين يعانون من الأزمات على تحديد مشاكلهم واقتراح حلول ناجعة، وبهذا تحوز الصحافة العمومية على أكبر نسبة من القراء على الصعيد المحلي.

- إعلام المواطن: فهو "إعلام قائم على مضامينه ألا وهو الفرد أو المواطن العادي الذي لا يملك بالضرورة مهارات مهنية إعلامية جيدة لكنه يملك المعلومات التي يجمعها من محيطه وجهاز كمبيوتر والانترنت هذا الفرد الذي كان في السابق لا يملك حق الكلام أو التعبير عن ذاته أو محيطه أو رأيه فيما يعرض له الآن الحق في نشر ما يشاء وقت ما يشاء، وقد نجح العديد من المدونين في الوصول إلى العالمية والشهرة ومن أمثلة ذلك مدونو اليوتيوب الذين يبيعون سلعا تحمل أسماءهم ويعرضون الإعلانات على صفحاتهم"¹.

¹ تيسير أبو عرجة، وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013، ص.177.

المطلب الثاني: خصائص ووظائف الإعلام الجوّاري

يتميز الإعلام الجوّاري كونه مفهوم إعلامي مستحدث بمجموعة من الخصائص والوظائف، هذا نتيجة لخضوع المصطلح لمجموعة من المتغيرات التي أحدثتها التطور التقني والرقمي والثورة العلمية وما أفرزته نهاية الحرب الباردة لقضايا ذات بعد إنساني وفردى.

أولاً: خصائص الإعلام الجوّاري:

يعتبر الإعلام الجوّاري امتداداً مستقبلياً للإعلام المحلي من خلال إشراك المتلقي كالجماهير أو الفئة المستهدفة أو الشريحة المستقبلية كطرف إيجابي في التفاعل مع مضامين الرسالة الإعلامية وإعادة إياها أو برمجتها حسب متطلبات التنمية المحلية، من خلال الحاجيات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والخ. وللإدراك الجيد لهذا المصطلح لا بد من الوقوف على خصائصه وذلك على النحو التالي:

1- الإعلام الجوّاري محدود النطاق: تتضمن جميع المفاهيم للإعلام الجوّاري كلمة مفتاحية وهي

النطاق أي أن نشاط هذا النوع من الإعلام يشمل على مناطق صغيرة تمثل كيانات صغيرة مقارنة بالمناطق الكبيرة، وهذه المجتمعات المحلية في غالب الأحيان تتميز بخصوصية منفردة وتقتصر على إقليم ما.¹ وهذا التمييز تبعاً للقيم والأفكار والمواضيع المعالجة في المناطق الكبرى التي تستهدف الجماهير المركزية أو الإقليمية بتغطيتها مقارنة بالمجتمعات المحلية في مدينة صغيرة أو مجموعة مناطق تمثل فيما بينها مجتمعا محلياً واحداً له خصوصياته .

2- الإعلام الجوّاري انعكاس واقعي لثقافة مجتمعه: أي أن الإعلام الجوّاري ينبع من خصوصية بيئته

ومجتمعه، وموجه إلى سكانه، فيكون معبراً عن قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم وتفكيرهم وطموحاتهم التي تشكل مضمونه ومحتواه.

وتعتبر ثقافة المجتمع من المتغيرات المهمة التي لا بد من وضعها في الاعتبار عند التخطيط للإذاعة المحلية (الجوّارية) حيث أن الإذاعة الجوّارية تنطلق في أدائها لوظائفها من منطلق محلي يضع في اعتباره السمات الرئيسية للمجتمع المحلي الذي يخاطبه مما يستلزم معه إذ تستمد منه الإذاعة المحلية (الجوّارية) مصدراً مهماً وعاملاً رئيسياً يؤثر على القائمين بالاتصال في اختيارهم للمواد الإذاعية التي يقدمونها .

¹ -لبنى سويقات، مرجع سبق ذكره، ص ص. 127-128.

3- الإعلام الجوّاري يستهدف تلبية احتياجات مجتمعه المحلي: إذ يكون هدف هذا النمط من الإعلام تلبية رغبات ومتطلبات سكان المجتمع المحلي، وعرض مقترحات وحلول للمشاكل التي يواجهها قاطنوه. فالإعلام الجوّاري ينبثق من بيئة معينة ومحدودة ويوجه إلى جماعة بعينها، ترتبط مع بعضها البعض، فيصبح الإعلام مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحاجة هؤلاء الناس ومتصل بثقافة البيئة المحلية وظروفها الواقعية. فهو الإعلام الموجه إلى شريحة من المجتمع ضمن نطاق جغرافي محدود عبر وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة منها والمسموعة والمرئية، ويعد الإعلام المحلي بصورة عامة مرآة عاكسة للمجتمع المحلي وما يواجهه من قضايا وأحداث ومشكلات.

4- الإعلام الجوّاري يحقق التفاعل والمشاركة: أثر المتغير التقني والتكنولوجي بشكل كبير في عملية إيصال المعلومة وطريقة التفاعل معها، حيث لم يعد من طرف واحد بل تعدى إلى مشاركة الجمهور في اختيار الموضوع وطريقة المعالجة ومناقشة القضايا والمشاركة فيها بأرائه الذاتية ويتصل ذلك بمفهوم أشار إليه المختصون وهو النفاذ Access وهو يشير إلى استخدام وسائل الإعلام من أجل الخدمة العامة. بالإضافة إلى ذلك يمكن استخلاص جملة من الخصائص الأخرى تميّز الإعلام الجوّاري عن غيره من المفاهيم الأخرى، والتي تتمثل في:

- تمكين المجتمعات المحلية من المبادرة: إذ تسمح هذه الخاصية بولوج الأفكار والمقترحات إلى محتوى وأولويات مضامين الرسالة الإعلامية من طرف الفئة المستقبلة عبر طرح مشاغلهم ومشاكلهم.
- تعزيز أجندة المواطنين في المجتمع الجوّاري: أي إشراك المواطنين في تحديد الأولويات المطروحة والمعوقات التي تحول دون بناء المجتمع الجوّاري المستحدث والمتطور لتوفير الخدمات العامة.
- يعتبر الصحفيون والمواطنون شركاء متساوين: أصبح للمواطن نفس المهنة التي كانت محصورة على الصحفي " إذ سمحت له الوسائط الإعلامية في التعبير عن رأيه عبر البريد الإلكتروني والمدونات الشخصية والمنتديات الإعلامية في القضايا المحلية " ¹.
- عدم التركيز على الناطقين باسم الصناعة والأعمال والحكومة وإنما على المواطن والمجتمع الجوّاري: " ففي السابق كان الإعلام الجوّاري بمفهومه التقليدي حكراً على الشركات والحكومة لوظائف ترويجية أو توجيه الرأي العام لخدمة سياسة معينة أما الآن فالأهمية أصبحت للإنسان عبر تحقيق حقوقه الدولية ".
- جمع المعلومات يكون لفائدة الصالح المدني أو العام.

¹ السعيد بومعيرة، مرجع سبق ذكره. ص. 351.

- "الصحافي جزء من المجتمع الجوّاري ويتفاعل مع المواطنين وليس مع قادة الرأي فقط في ذلك المجتمع الجوّاري"¹.

ثانيا: وظائف الإعلام الجوّاري:

تجاوزت الدراسات العلمية مفهوم الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد نتيجة عدة عوامل أهمها: العولمة والتطور التقني والرقمي، وحتمية الوصول لخدمة الصالح العام، وتعزيز وترسيخ القيم الإنسانية الضرورية للتعايش بين الدول والمجتمعات وداخل المجتمع والدولة الواحدة، إذ بات الإعلام التقليدي بحاجة إلى التجديد والتطوير والعودة إلى الاطلاع بمهامه النبيلة كونه تحول في العديد من الأحيان إلى الدعاية والتضييق على الشعوب عوض خدمته وهو ما عبر عنه "جون ستوبر" (John Stauber) و"شلدون رومبتون" (Sheldon Rampton) في كتابهما المعنون بـ "صناعة الكذب" والذي يبرزان فيه سلطة اللوبيات والتلاعب الذي يمارس من قبل الإعلام على الشعب الأمريكي"².

إلا أن مسألة الوصول لإشراك المجتمع والأفراد في تحقيق التنمية وطرح قضاياهم عن طريق الإعلام الجديد لا يمكن الوصول إليه دون طرح موضوعي لطرق تطوير الإعلام التقليدي الذي عبر عنه بعض المفكرين بالمنظور الإعلامي الموضوعي الذي هو "الإعلام الهادف والنوعي، الذي يشارك ويدفع إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ولا يتأتى ذلك إلا بالجمع بين إيجابيات الإعلام الجديد والإعلام التقليدي، وتجاوز عيوبهما وميزات الرقابة والرصانة والمسؤولية (والتي يتسم بها الإعلام التقليدي ممثلة في المسؤولية الاجتماعية المهنية الأخلاقية القانونية، إضافة إلى أجهزة الضبط المتابعة، فضلا عن احترام الضوابط والمبادئ الإعلامية، وميزات الإعلام الجديد كالتفاعلية والتشاركية والشبوع والانتشار واللامكانية واللازمانية)."³

1- الوظيفة الإخبارية :

تعد الخدمات الإعلامية الإخبارية أقدم وأهم المهام التي تخصصت بها وسائل الإعلام الجّهوية وإثر التنوع الموضوعي للقضايا المطروحة أنتج مفاهيم جديدة مبلورة تبعا لنمط الخبر ووسائل تناقله مثل الإذاعة الجوّارية الأنموذجية وهذا راجع إلى ظهور مجتمعات ما بعد الحداثة وتعدد القضايا المطروحة مناطقيا في المضمون، "أصبح البحث عن الخبر والتنقيب عنه ونشره جوهر صناعة الإعلام المعاصر الذي يزود المجتمع بالمعلومات الصحيحة

¹ المكان نفسه.

² نصر الدين بوزيان، "الإعلام الجديد والإعلام التقليدي نحو التعايش في خدمة المجتمع"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد 22، د.س.ن، ص.80.

³ المرجع نفسه، ص.80-81.

والحقائق، ولقد سمح التطور التقني للجمهور المتلقي من الاتصال بمجتمعه بسهولة، كما أن تفسير الخبر يضفي عنصر الحكم على ما نسميه الأخبار المباشرة".¹

مازلت الأخبار المنقولة عبر وسائل الإعلام القديمة والتي استحدثت إلى الإعلام الجديد ثم إلى الإعلام الجوّاري تتميز بنفس تسلسل أولويات القضايا المعالجة، إلا أنها أشركت الجمهور في معالجة القضايا أو طرح الانشغالات، وإيجاد الحلول المقترحة بهدف تفعيل دور المجتمع المحلي في إرساء التنمية المحلية وخلق الديمقراطية التشاركية بين مختلف الفئات وعلى كافة الأصعدة والمجالات، كما عملت على توجيه السياسة سواء على المستوى المحلي، فضلاً عن رفع وعي المواطنين بأهمية المشاركة السياسية من خلال المساهمة وتعزيز الروح الوطنية وتفعيل مبادئ الديمقراطية والمعايير المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تسعى إلى:

- ترسيخ قيم العدل والمشاركة ورسوخ المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون.²
- تمكين أفراد المجتمع الجوّاري من حصر المشاكل التي يواجهونها في محيطهم .
- تمكين أفراد المجتمع الجوّاري من إيجاد حلول للمشاكل المختلفة بما يناسب ويلائم خصوصيات البيئة المحلية .
- التفاعل مع مختلف الفئات والشرائح، وتحسين العلاقة مع الصحافة والصحافيين.
- تحسين ظروف المجتمع المحلي و تسهيل مشاركة الناس الأقل حظاً في الحياة والاستجابة إلى حاجات الناس، وتوفير المعلومات التي تساعد على جعل حياة أفراد المجتمع المحلي أفضل.
- نشاط الإعلام الجوّاري هو نشاط إصغائي بالدرجة الأولى، يعمل على فتح أبواب الاستماع إلى مشاغل المواطنين وفتح المجال لمشاكلهم ومطالبهم كمنبر لهم ولقضاياهم.
- جعل المواطنين يدركون بأنهم مركز الاهتمام وقادرين على إيجاد حلول للتحديات التي تواجههم: "فهو يعمل على توسيع الآفاق من خلال قيامه بتقريب ما هو بعيد وتسهيل ما هو قريب بما يمكن أن يساعد على تقليص الهوة بين المجتمعين التقليدي والحديث".

- تمكين المواطنين في المجتمع الجوّاري من تولي مصيرهم بأيديهم، والمساعدة على إحداث التغيير الذي يريدونه هم والتأثير على القضايا موضوع التغطية الصحفية، وإدراك قوتهم، تحول الأفراد من جمهور إلى مستخدمين للوسائل الإعلامية، فقد انتقل الفرد من مجرد التلقي المتكون من القراءة والمشاهدة والاستماع أي من السكون الصامت وتأويلاته، إلى التعليق والتقييم والتأليف والطباعة والإرسال والنسخ واللصق وتصنيف المضامين عبر وسائط الإعلام

¹ عيسى بن هاشم، مرجع سبق ذكره، ص.33.

² سليمان محمد عمر منصور، "الإعلام الجديد والتحويلات الديمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية والمجتمع، العدد 15، 2015، ص.251.

الجديد، كما "انتقل الفرد من تلقي المضامين المحدودة إلى استخدام المضامين والتصرف فيها، وعدم الاكتفاء بانتظارها وإنما أصبح بإمكانه البحث عنها، وهكذا يصبح للمستخدم خيارات وإرادة تدفعه إلى التفاعل مع ما يشاء من المضامين الإعلامية، وقد يقوم بذلك بشكل متزامن، فقد يقوم بالاستماع إلى ملف صوتي والردشة مع أحد الأصدقاء وحفظ ملف فيديو على الجهاز في اللحظة نفسها¹.

يرى بعض الإعلاميين أن التحليل والتفسير وظيفة مستقلة من الوظائف التي تؤديها وسائل الإعلام أومهمة يتوقعها الجمهور من هذه الوسائل، فتحرص كل وسيلة إعلامية على الفصل بين الخبر وبين التحليل والتعليق كتقليد عام، إلا أن الممارسات الصحفية تكشف عن عدم خلو الخبر من تفسيرات المحررين وتعليقاتهم.

2- الوظيفة التنموية:

تعتبر وظيفة الشرح والتفسير والإقناع وحشد الجماهير عن دور وسائل الإعلام الجوارية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتضمن الإعلام الجوارى كمحور مهم في تفعيل التنمية المستدامة عدة مهام كونه يتميز عن باقي المفاهيم الأخرى في بعده التنموي والهادف إلى إشباع حاجات المواطنين عن طريق إنماء وتحقيق التنمية المحلية، وهذا من خلال عدة مشروعات يطلع بها في الدفع قدما نحو الأمم، وإنجازها بالشكل المطلوب، فإنجازها يفترض تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق إستراتيجية واضحة ومدروسة وحصر أولوياتها من ناحية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية وإنشاء وتحديث الأجهزة والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ الخطط والبرامج التنموية وتحقيق قدر من العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائلها من ناحية أخرى.²

وتقوم وسائل الإعلام الجوارى بمهمة الربط ما بين المؤسسات الاقتصادية والمواطنين والمشاركة على إعادة ترتيب أولويات الأجندة لدى أصحاب القرار، "حيث تعمل وسائل الإعلام في تبني بعض قضايا الأجندة المؤسساتية وطرحها على الجمهور والتركيز عليها إلى أن تصبح من الأولويات المنظمة لأجندة وسائل الإعلام."³

وتختلف أهمية دور الإعلام الجوارى في المجال الاقتصادي من بلد إلى آخر حسب حجم رؤوس الأموال والمشروعات والقوة الإنتاجية، وهذا بتحديد مميزات المنطقة والقدرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها

¹ كامل خورشيد مراد، "دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي: شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً"، مؤتمر "وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير"، عمان: جامعة البتراء، كلية الإعلام، 2011.

² محمد طوالبية، "الاعلام وتنمية العلاقة بين تنمية وسائل الاعلام والاعلام التنموي"، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، د.س.ن، ص.09.

³ رضا عبد الواحد أمين، "دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي"، قسم الصحافة والإعلام بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، بحث مقدم إلى منتدى التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة العولمة الذي تقيمه رابطة الجامعات الإعلامية والبنك الإسلامي للتنمية في الفترة 17-19 ماي 2008.

من أجل توفير فائض القيمة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة.¹

وإجمالاً يعمل الإعلام الجوّاري ببعده الاقتصادي على إرساء الحكم الراشد في شقه الاقتصادي؛ وهذا من خلال رفع الأداء الاقتصادي وتحقيق الإستراتيجية الاقتصادية عبر ما يلي:

- اعتماد برامج إصلاحات اقتصادية واسعة من خلال تقييم البرامج التنموية وإجراء استبيان وتحريات حول نجاعة المشاريع في التقليل من البطالة ورفع المستوى المعيشي .

- محاربة مظاهر الفساد عبر تسليط الضوء على المحاباة والمحسوبية .

- تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام، وذلك من خلال تسليط الضوء على حقيقة تطور النمو الاقتصادي المحلي.

- كما يعد الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظراً للتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح .

- تمكين المواطنين في المجتمع الجوّاري من المساهمة الفعالة لتحسين حياتهم: إذ يقوم الإعلام الجوّاري على دمج المواطن وتفعيل دوره في إرساء التنمية المحلية، فهو يسمح بإثارة الطموحات والتصور لدى الشعوب كنتيجة لذلك يتفوق على الإنجازات المجتمعية بعامل الدافعية وديناميكية عدم الرضا عن الوضع القائم بالدفع نحو التغيير. حيث أنه بدون الطموحات ودون حث الأفراد على النضال من أجل حياة كريمة، ومن أجل التنمية الوظيفية فإنه من غير المحتمل أن تحدث التنمية المرجوة².

تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس، إضافة إلى ذلك تسمح التنمية المحلية بدمج طالبي العمل، وبخلق الجو المناسب للقائنين بذلك الإقليم، وتسعى من جهة أخرى إلى استقطاب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بالمنطقة، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تكاتف الجهود وحشد رأي المجتمع الجوّاري، بإثراء الانشغالات وطرح المشاكل عبر الوسائل الإعلامية الجوّارية.

يحقق الإعلام الجوّاري المصلحة النفعية للمجتمع الجوّاري، فهو يحقق التنمية الاقتصادية في حياة الفرد الاجتماعية عبر زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي تحقيق المعيشة للمواطنين وتوفير فرص عمل لهم وتوفير السلع

¹ غربي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 04، العدد 01، د.س.ن، ص.05.

² بسام عبد الرحمن الجرايدة، الاعلام وقضايا حقوق الانسان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013، ص.48.

والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع، والتقليل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع، وتسديد ديون الدولة وتحقيق الأمن القومي، وتمثل متطلبات تحقيقها في التخطيط وتوفير التكنولوجيا الملائمة، والإنتاج بجودة توفير الموارد البشرية المتخصصة ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لتوفير الأمن والاستقرار، ونشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.¹

يحفز الإعلام الجوّاري على المشاركة في إنشاء وتعمير المنشآت العمرانية الجديدة، ويعمل على تشجيع أهم الإنجازات والمشاريع الإنتاجية مثل المشاريع الزراعية،² كما يعمل على توفير الحاجات الأساسية، وتغذية الشعور الشخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين، ويرافق هذا الشعور عادة الإحساس بالحرمان والتوتر وعدم الرضا، وهذا ما يدفع الشخص للسعي من أجل تلبيتها من خلال بدل الجهد المطلوب منه، والحاجات هي الأسباب وراء كل سلوك، وكل إنسان له عدد من الحاجات تنافس بعضها على أن الحاجة أو الدافع الأقوى هو الذي سيحدد السلوك، فالحاجة الأقوى في وقت معين تؤدي إلى سلوك معين، والحاجات المشبعة تنخفض في حدتها، وغالبا ما لا تدفع الشخص ليحقق الأهداف المتوقعة منه، كما أن الحاجات التي يجد الشخص استحالة تحقيقها تضعف قوتها على مر الزمن.³

إن التخطيط الإعلامي هو الهندسة الإعلامية لتوجهات المجتمع الجوّاري، ويقوم على كيفية توجيه الجماهير لخدمة الرخاء، ويكمن منطلق التخطيط الإعلامي في إدراك الاتجاهات المتعارضة لأفراد المجتمع وجماعاته، وتوحيد الاتجاه بين الأفراد والجماعات، لتكون المحصلة توحيد أفراد وجماعات المجتمع نحو هدف واحد للمجتمع أوعدة أهداف جزئية، ولا شك أن التخطيط الإعلامي مفهوم شامل لا يقتصر على التنمية فقط،⁴ وتكمن أهميته في:

- تحديد احتياجات المجتمع بطريقة موضوعية وعلمية، وترتيب أولوياته، ووضع إستراتيجية لتلبية متطلباته وإحتياجاته.
- تحديد المشكلات التي تواجه المجتمع واختيار أنجع الطرائق لمعالجتها .

¹ ضيات خلفاوي شمس، "التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية في ظل التنمية المستدامة"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد02، العدد09، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018/12/30، ص ص. 163-164.

² عيسى بن هاشم، مرجع سبق ذكره، ص.43.

³ ضيات خلفاوي شمس، مرجع سبق ذكره، ص.166.

⁴ محمد طوالبية، مرجع سبق ذكره، ص.10.

- "ربط جهودات التنمية في مختلف أنحاء المجتمع، وتحديد مستويات الجهات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ من أجل تحقيق التوازن في التنمية"¹.

- يتميز التخطيط الإعلامي بالشمولية والتكامل وضمنان فعالية الأداء الجيد، وذلك حسب جدول زمني مابين قصير ومتوسط وبعيد المدى وحسب نطاق الخطة: من فرعية أو رئيسية، ومن حيث استمرارها: من خطط متواصلة بالتتابع أو خطط مرحلة معينة، وبالتالي نجد أنه لا وجود لتنمية بلا تخطيط إعلامي، لأنه القاسم المشترك في جميع أشكال التنمية.

فالتخطيط الإعلامي هو بحد ذاته حشد لجميع الطاقات الإعلامية والبشرية والمادية، وهو توسيع لجهود المؤسسات الإعلامية الجماهيرية والشخصية من خلال تكتل العمل الإعلامي واستغلال كافة القنوات الاتصالية وعناصرها، وجعلها في خدمة الإستراتيجية التنموية، من جهة أخرى تؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة وتيرة التدفق الإعلامي من خلال مضاعفة القدرة الشرائية للناس، كما أن زيادة المعلومات يرفع من مستوى التنمية الاقتصادية، ويشير "ميشل هابت Michael Habte" في هذا المجال إلى أن غياب النظم السريعة للاتصال يشكل جزئياً السبب وراء تخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية"².

3- الوظيفة التسويقية أو وظيفة الإعلانات :

ترتبط المؤسسة الإعلامية مع الإشهار بطريقة تندمج فيها كل من الوظيفة الإعلامية والمهمة الإشهارية بهدف تسويقي منفعي يخدم صاحب المؤسسة الاقتصادية من خلال الترويج لموضوع أو منتج وخدمة للمواطن، وبغية تقريب وجهة النظر وتوعية الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات صاحبة الإشهار، وتبرز اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية الوظيفة الإشهارية للمنتج والبائع وحتى بالنسبة للمستهلك الذي تعود على الإعلانات في الصحيفة والراديو والتلفزيون وبدونها تكون ثقافته الاستهلاكية منقوصة، حيث تساعد وسائل الإعلام على تهيئة المتلقي وتعديل سلوكه الاستهلاكي وتوجيه ميولاته ورغباته.³

4- الوظيفة العقائدية:

يلعب الإعلام دوراً كبيراً في نشر الوازع الديني وتثبيت العقيدة في نفوس المواطنين، وذلك من خلال نشر الدعوات والتعاليم الدينية، فالإعلام الجوّاري مثلاً يعمل على تعزيز قيم ومبادئ الدين الإسلامي في شتى

¹ المكان نفسه.

² المكان نفسه.

³ عيسى بن هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

أقاليم العالم الإسلامي، من خلال التأكيد على البرامج الدينية التي تجد لها حضوراً قويا في يوم الجمعة تحديداً، تماشياً مع عيد المسلمين الأسبوعي، فضلاً عن الشبكات البرمجية المصاحبة لشهر رمضان الفضيل ومختلف الأعياد الدينية..

وبفضل الدور الإعلامي في المجال الديني زادت العلاقات الاجتماعية متانة وتماسكاً، وحافظ المجتمع الإسلامي على رقي الوازع الديني والأخلاقي، غير أن نجاح ذلك يبقى مرتبطاً بشروط أساسية وهي أن تتوفر المجتمعات على قدر معين من الاستقرار الأمني والرفاه الاقتصادي والرقي الاجتماعي والحضاري، وأن تتناسب رسائل الوعظ الديني مع طبيعة المشاكل والقضايا المعاشة¹.

تعددت وسائل الإعلام الجوّاري في الجزائر خدمة للوظيفة العقائدية لنشر دين الله الحنيف، فمنها المسموعة ومنها المقروءة كمجلة إذاعة القرآن الكريم، والتي حملت على عاتقها إدراك ما يجري من أحداث إدراكاً صحيحاً مبنياً على معطيات علمية واقعية بعيداً عن المواقف المتشنجة والأفكار المسبقة، وكذا بناءً على حسن التصرف في مواجهة هذه الأحداث والتكيف معها بالموقف الصحيح الذي يمليه الشرع ويقتنع به العقل².

5- الوظيفة التثقيفية:

تسهم وسائل الإعلام في تثقيف المتلقي بالمعلومات المفيدة التي تتلاءم مع قيم وتقاليد المجتمع، وهي الثقافة الجماهيرية التي تُساعد على تماسكه وتطوير شخصياته ومعارفه وتفجير مواهبه الكامنة، كما تعمل هذه الوسائل على نشر الأعمال الثقافية والفنية بهدف المحافظة على التراث عن طريق توسيع آفاق الفرد، وإيقاظ خياله وإشباع حاجاته الجمالية وإطلاق قدراته على الإبداع .

يسعى الإعلام الجوّاري إلى خلق الظروف المواتية للتنمية ودعم التحولات الاجتماعية وترسيخ التطورات الإيجابية في مجال التعليم والاهتمام بالتربية جنبا إلى جنب مع التطور الاجتماعي، كون التنمية عملية إنسانية حضارية ونسبية³.

¹ المرجع نفسه، ص.34.

² محمد زومان، "ثقافة الحوار وأبعادها ودلالاتها الإسلامية"، مجلة إذاعة القرآن الكريم. العدد 01، أكتوبر- نوفمبر 2006، ص-ص.43-50.

³ عيسى بن هاشم، مرجع سبق ذكره، ص.44.

6- الوظيفة التربوية والتعليمية

يكتسب الإعلام الجوّاري أهمية كبيرة في تحقيق القيمة التربوية والتطور الثقافي كونها تشكل مدرسة في المجتمع الجوّاري، ومن منطلق هذه الخاصية عملت الكثير من البلدان على إنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية للمقررات التعليمية وبرمجتها للمواد والمحاضرات (دروس عبر الأثير للأطوار؛ الابتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي)، لذا تهدف هذه الوظيفة إلى تغيير السلوك لدى المتعلم المستهدف من خلال تزويده بالخبرات والمواقف والأفكار والقيم الاجتماعية التي تساعد على التكيف مع مجتمعه، بالإضافة إلى كون الإعلام يسهم في نقل المعارف والعلوم وفتح آفاق جديدة أمام المتعلمين، حيث يقدم معلومات عن منهجية التعليم والتي من شأنها أن تكسب المرء مهارات جديدة تمكنه من اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة¹.

كما يلعب الإعلام الجوّاري في بعده التربوي دورا كبيرا ومكملا للنشاط الصحفي وغير منفصل عن العمل المدرسي، فلقد أستخدم الإعلام الجوّاري كذلك بشكل كبير ومباشر في العملية التربوية التعليمية، عبر هندسة البرامج الإذاعية التعليمية لمضامينها وفق المناهج الدراسية، كما يتطلب موضوع استخدام الإذاعة المدرسية بفعالية توفر الشروط المناسبة للاستماع الجيد في الصف وإتاحة الفرصة للنقاش حول الموضوع الإذاعي وعلاقته بالمقررات المدرسية وحياة الطلبة².

7- الوظيفة الاجتماعية:

تعمل وسائل الإعلام على ترابط المجتمع والحفاظ على كيانه ومعتقداته وعاداته وتقاليده وتوحيد أهدافه، وربط الأفراد بعضهم بعض، وربطهم بحكومتهم، فوسائل الإعلام في المجتمع كالجهاز العصبي في الجسم كلاهما يعمل على تماسك الأعضاء وتنسيق الحركات، وهي أداة فعالة لإحداث تفاعلات اجتماعية والتأثير على سلوك الأفراد وأنماط معيشتهم، إلى جانب تكوين علاقات إنسانية بواسطة العناصر التالية:

- **التنشئة الاجتماعية:** يقصد بها توفير رصيد مشترك من المعرفة يمكن للناس أن يعملوا كأعضاء ذوي فاعلية في مجتمعهم، وهي العملية التي عن طريقها يتعلم الفرد ثقافة جماعية، ويتحول بها إلى عضو كامل في مجتمع بشري معين، أي أنها تعتبر همزة الوصل بين الثقافة والشخصية.

- **التكامل:** ويعني به توسيع القاعدة الجماهيرية وتكافئها في نفس وجهات النظر وتقريب الاختلاف في الآراء بهدف إشراكهم في إثراء وتقديم الحلول المختلفة لنفس المشاكل وتوفير الفرص لكل الأشخاص والمجموعات بما

¹ المرجع نفسه، ص. 35.

² بسام عبد الرحمن الجرايدة، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

يكفل لهم الوصول إلى وسائل متنوعة تحقق حاجاتهم في التعارف والتفاهم والتعرف على ظروف معيشة الآخرين ووجهات نظرهم وتطلعاتهم¹.

8- وظيفة الخدمات العامة:
- المشاركة في إنتاج الرسائل الإعلامية: وهذا ما يعني المشاركة في صنع القرار، ولكي يحدث الاتفاق الجماعي على القرار يتطلب هذا تغيراً في الاتجاهات والمعايير الاجتماعية المسيطرة عليها، ولهذا فإن آليات الاتصال بين الناس تعتبر العامل الرئيسي الحاكم، ومن هذا المنطلق تقوم وسائل الإعلام بدور هام في هذا المجال عن طريق تغذية المعلومات من خلال المناقشات وعن طريق نقل الكلمة إلى القادة، وعن طريق إيضاح المسائل الاجتماعية التي يمكنها أن تساهم في توسيع دائرة الحوار السياسي، ومن ثم تتزايد فرص المشاركة الواعية في عملية صنع القرار².

تمثل في إعلام المواطنين جوارياً؛ كإذاعة الأذان بمواقيت الصلاة، والنشرات الجوية، وتزويدهم بالاستشارات القانونية والطبية والعديد من الخدمات العمومية، ومن ضمن الخدمات العامة الأخرى يقوم الإعلام الجوّاري بتقديم الأخبار والحقائق حول مختلف القضايا الصحية والطبية والتمريضية الطارئة التي يواجهها المجتمع، وكذا كيفية التعامل مع الأمراض وتقديم الإرشادات بهدف توجيه وتوعية الرأي العام بالقضايا الصحية والطبية³.

9- الوظيفة الترفيهية:

يهمل العديد من الدارسين أهمية الدور الترفيهي في الإعلام، رغم أن الترفيه يحافظ على جمهور الوسيلة الإعلامية بواسطة إذاعة وبث التمثيليات الروائية والمسرحيات الفكاهية والموسيقى والألعاب. كما تلعب المضامين الترفيهية دوراً كبيراً في استقطاب الشباب، حيث تعد أحد أهم اهتمامات الإعلام الجوّاري بحكم قربها إلى المستمع في تشجيع وتنمية الثقافة الترفيهية ذات الطابع الرياضي مثلاً، فلا يخفى على أحد قدرة النشاط الرياضي في جلب اهتمامات ورغبات الشباب من أجل الممارسة والترفيه والسياحة.

10- وظيفة الرقابة:

توظف الحكومة الإعلام الجوّاري كأداة فعالة في الرقابة والإشراف على برامج محددة للكشف عما يهدد قيم المجتمع ويؤثر فيها، كما تلعب هذه البرامج دوراً رئيسياً في الدفاع عن مصالح الناس، وهي

¹ عيسى بن هاشم، مرجع سبق ذكره، ص.36.

² كامل خورشيد مراد، مرجع سبق ذكره.

³ بسام عبد الرحمن الجرايدة، مرجع سبق ذكره، ص.85.

وظيفة أساسية وملحة في مجال التنمية حيث تستدعي كشف كل المعوقات وأشكال الفساد والمحابة والمحسوبية وعدم الكفاءة.

11- وظيفة تكوين الآراء والاتجاهات:

تؤدي وسائل الإعلام الجوّاري دور تكوين الرأي العام المحلي وحشده لخدمة قضية ما أو محاربة آفة معينة وإيجاد حل لأزمة معينة، كما يمكن إضعاف الرأي العام أو تقويته بفعل تحريك وسائل الإعلام الجوّاري من خلال المعلومات التي تطرحها وتعالجها لأجل هذه الغاية، كما يمكن تضليل الرأي العام بنفس الكيفية وتوجيهه عن قصد لخدمة أو مناصرة جهة ومعاداة أخرى، أو عن غير قصد حين لا تفرض على المتلقي أي شيء مسبقاً بل تستفيد من الاعتقاد المكتسب بأنها لا تقوم سوى بنقل الواقع ومحاولة جعله يتعايش معه بأحاسيسه، ولا تكون هنا حكاية الواقع محايدة في الغالب بل تعبر عن الجهة التي ينظر منها ناقل الحدث.¹

تساهم وظيفة تكوين الآراء والاتجاهات في إعادة ترتيب الأولويات أو ما يعرف بوضع الأجندة، حيث تعد تكتيكا خاصا يستخدم لتكوين الآراء وترتيب الموضوعات لدى الجمهور حسب أولوياتها، وحسب تركيز وسائل الإعلام فالفرد يتأثر دائما بالآراء السائدة في المجتمع².

المطلب الثالث: ميكانزمات الإعلام الجوّاري

رافق الإعلام الجوّاري في ظهوره وتطوره كمصطلح عملية التطور من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد والذي اعتبر نقلة نوعية في المجال التكنولوجي والتطور الرقمي، حيث أنه أعطى للمستوى المحلي الأهمية والاستقلالية في تبلور متغيرات خاصة به وأبعاد لمعالجة القضايا المحلية، ويشير مفهوم الإعلام الجديد أو (new media) "باللغة الإنجليزية إلى الجمع بين تكنولوجيات الاتصال والبث الجديد والتقليدي مع الكمبيوتر وشبكاته وقريبا منه نجد مفهومي الإعلام الشبكي الحي one line media والإعلام السيبراني أو الرقمي cyber media أما اللغة الفرنسية: فنجد تعبير nouveaux médias ويعرف على أنه شكل من أشكال الاتصال الإلكتروني، والتي أصبحت ممكنة باستخدام الكمبيوتر كمقابل للإعلام القديم، وتشتمل على الصحافة في مجال الأنترنت من جرائد ومجلات، والتلفزيون والراديو وغيرها من الوسائل، وظهرت أدوات جديدة للإعلام الجديد أهمها

¹ لوانس عبد الله ، "دور الإعلام الجوّاري في نشر ثقافة السياحة الرياضية لدى الشباب دراسة حالة إذاعة البويرة المحلية "، مجلة معارف ، العدد17، ديسمبر 2015، ص. 38.

² المكان نفسه.

مواقع الشبكات الاجتماعية على الأنترنت منها فيس بوك Face Book وتويتر Twitter وماي سبيس MySpace واليوتيوب You Tube....¹

تشارك جميع التعريفات الأكاديمية على أن الإعلام الجديد هو مجموع النشاطات التي تدمج بين التكنولوجيات الحديثة للتفاعل الاجتماعي وصناعة المحتوى، والتي تستخدم الذكاء الجماعي في جو من التعاون عبر الشبكة، حيث يقوم المستخدمون سواء كانوا أفراداً أو جماعات بصناعة محتويات الويب وتنظيمها وتعديلها أو التعليق عليها أو دمجها مع إبداعاتهم الخاصة.²

ويعرفه "أياد الدليمي" على أنه "تلك الوسائل الحديثة للاتصال والمتمثلة بالفيس بوك، وتويتر، ويوتيوب، ويمكن أن تكون مكملية للإعلام التقليدي لينتج إعلام يزوج بين المهنية وصرامة التقاليد التي نشأت عليها السلطة الرابعة، وبين التقنية الحديثة التي تتيح للإعلام التقليدي الفرصة ليكون أكثر قرباً ليس من الحدث فحسب وإنما من الناس أيضاً وهذا هو جوهر الموضوع."³

ويرى "عباس صادق" أن الإعلام الجديد هو: "عملية التزاوج (Convergence) ما بين تكنولوجيات الاتصال والبث الجديد والتقليدي مع الكمبيوتر وشبكاته، ما يميزه هو تعدد أسمائه في حين لم تتبلور خصائصه النهائية بعد، وهو يأخذ هذا الاسم لأنه لا يشبه وسائط الاتصال التقليدية، إذ نشأت داخله حالة تزامن في إرسال النصوص والصور المتحركة والثابتة والأصوات، لذلك فهو مرتبط بالويب وبالمستخدمين سواء كانوا أفراداً أو منظمات كما أنه يعتمد على تطبيقات لم تظهر إلا في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين"⁴.

أما في قاموس التكنولوجيا الرفيعة High –Tech Dictionary فهو: "اندماج الكمبيوتر وشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة، وبموجب Lester يعد الإعلام الجديد باختصار مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولدت عن الاندماج بين الكمبيوتر والوسائل التقليدية للإعلام (الطباعة، والتصوير الفوتوغرافي والفيديو)"⁵.

¹ حفصة كويبي، "الإعلام الجديد حسب التشريعات الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 02، العدد 04، ص. 3-4

² نواصية حميدة، "أثر الإعلام الجديد على قيم الشباب"، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 04، العدد 02، مارس 2019، ص. 90.

³ المرجع نفسه، ص. 92.

⁴ المرجع نفسه، ص. 91.

⁵ سليمان محمد عمر منصور، مرجع سبق ذكره، ص. 248.

ويعرف قاموس الأنترنت الموجز condensed net Glossary مفهوم الإعلام الجديد بأنه مجموع أجهزة الإعلام الرقمية عموماً، أو صناعة الصحافة على الأنترنت، ويتضمن التعريف في بعض مواضعه إشارة واضحة لأجهزة الإعلام القديمة، وفي أحيان أخرى يتضمن وصفاً لنظم الإعلام التقليدي الجديد كالطباعة والتلفزيون والسينما.¹

يقر جونز Jones بعدم وجود إجابة وافية وقاطعة عن السؤال التالي: "ما هو الإعلام الجديد؟ ليفترض أن الإعلام الجديد هو مصطلح يستخدم الكمبيوتر كمقابل للإعلام القديم الذي يشمل الصحافة المكتوبة من جرائد ومجلات والتلفزيون والراديو وغيرها من وسائل الاتصال الخطي.²

من جهتها تضع كلية شريديان التكنولوجية Sheridan تعريفاً عملياً للإعلام الجديد بأنه كل أنواع الإعلام الرقمي الذي يقدم في شكل رقمي وتفاعلي، وهنالك حالتان تميزان الإعلام الجديد والكيفية التي تتم من خلالها الوصول إلى خدماته، فهو يعتمد على اندماج النص والصورة والفيديو والصوت، فضلاً عن استخدام الكمبيوتر كآلية رئيسة له في عملية الإنتاج والعرض، أما التفاعلية فهى تمثل الفارق الرئيس الذي يميزه، وهي أهم سماته³.

أولاً : الإذاعة المحلية الجوارية :

تلعب الإذاعة الجوارية دوراً محورياً ومهماً في تمكين المواطن وربطه بمختلف القضايا التي تمهه وترتبط بحيطه، فهي تعتبر مؤثر كبير في عملية الاتصال، كونها وسيلة سهلة الاستخدام، وسهلة الاقتناء نتيجة أسعار أجهزة الراديو، فضلاً عن إمكانية تنقلها مع الأشخاص والجماعات في أي مكان،⁴ كما تعمل الإذاعة المحلية على تقديم خدمات عديدة للمجتمع المحلي، وتحقيق رغبة الناس في المشاركة والتعبير عن أنفسهم عن طريق ممارستهم لما يمكن أن يطلق عليه حق الاتصال والحق في التثقف، وحق كل مواطن في نصيب عادل من إعلام بلده، وأن تؤدي له الخدمات الإعلامية التي يمكن عن طريقها أن تصبح حياته أفضل وأيسر، بالإضافة إلى البرامج الخاصة بحل مشاكل الجماهير.⁵

1- لغة:

¹ المرجع نفسه، ص. 249.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

⁴ صالح محمد حميد، دور الإذاعات المحلية في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012، ص. 89.

⁵ المكان نفسه.

الإذاعة هي المحطة التي تنشر الأخبار بواسطة أجهزة البث اللاسلكي، وأذاع، يذيع، وإذاعة الخبر: أي نشر، وإذاعة السر أي إفشاؤه. والإذاعة هي أيضا نقل الأخبار وسواها، والإرسال الإذاعي أو الموسيقي بالطريقة الكلاسيكية الكهربائية، ونقول محطة إذاعية بمعنى مكان البث.

والأصل اللغوي لكلمة إذاعة هي إشاعة بمعنى النشر العام وذبوع مايقال، والعرب يصفون الرجل المفشي للأسرار بالرجل المذيع.

2-اصطلاحا:

هي عبارة عن تنظيم إداري، تقوم ببث مجموعة البرامج ذات الطابع الترفيهي والتثقيفي والإعلامي، وذلك لاستقبالها في آن واحد من طرف جمهور متأثر يتكون من أفراد وجماعات بأجهزة استقبال مناسبة. ويقصد بها ما يبث عن طريق الأثير باستخدام موجات كهرومغناطسية بإمكانها تجاوز الحواجز الجغرافية والسياسية وربط مستمعيها برباط مباشر وسريع، وهي الانتشار المنظم والمقصود بواسطة الراديو لمواد إخبارية وثقافية وتعليمية وتجارية وغيرها من البرامج، ليلتقطها المستمعون المنتشرون في منطقة معينة في وقت واحد باستخدام أجهزة الاستقبال المناسبة .

ومفهومها لدى مختلف الشعوب هي شبكة للاتصالات المباشرة ما بين الأفراد عبر الاشتراك في قضايا معينة أو الترويج للسلع، أو هي دار للثقافة الاجتماعية والدينية والأخلاقية، وهي كذلك دار لتلاحم سلوكيات ومعتقدات وعادات الشعوب والبشر بصفة عامة.

تعتبر الإذاعة المحلية المسموعة إحدى الوسائل المستخدمة في عمليات التنمية الاجتماعية، حيث تهتم بنشر المعرفة ونقل المعلومات بسرعة، متخطية بذلك حاجز الحدود المكانية والعوائق الجغرافية وحاجز الأمية¹. أيضا يعود مفهوم كلمة راديو إلى الكلمة اللاتينية Radius والتي تعني نصف قطر الدائرة، وهذه التسميات تناسب فعلا الإرسال الإذاعي حيث ترسل الموجات الصوتية عبر إرسال في شكل دائرة لها مركز إرسال.²

قام الإتحاد العالمي للإذاعة المحلية بوصف الإذاعة المحلية بأنها تستجيب لإحتياجات المجتمع المحلي الذي تخدمه، كما تساهم في تنميته، وتناضل من أجل ديمقراطية الاتصال عبر مشاركة المجتمع المحلي، وقدم "ليبر" من جهته وصفا آخر بأنها الاستخدام النظامي للإذاعة بهدف تنمية الناس داخل منطقة جغرافية ذات حدود مكانية.

¹ المكان نفسه.

² وسام فاضل راضي، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الدولي، المفاهيم الوسائل المقاصد، بغداد: دار ومكتبة الطبع عدنان، 2013، ص.103.

نفهم من ذلك أن الإذاعة المحلية تتميز بمجال إرسال محدود نسبياً، وهي تسعى من خلال برامجها وأنشطتها لخدمة جميع أعضاء المجتمع المحلي بخصوصياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

3-نشأة وتطور الإذاعة المحلية:

يعتقد العديد من الباحثين أن أقدم وسائل الاتصالات البشرية هو جهاز التلغراف الكهربائي والذي عرفته المجتمعات البشرية في أواخر القرن التاسع عشر أو بالتحديد عام 1870، إلا أن واقع الأمر ليس صحيحاً فقد كان هناك وسيلتان من وسائل الاتصالات البشرية قبل ظهور هذا الجهاز: الوسيلة الأولى هيليوغراف: وكانت تستخدم لتبادل الرسائل عن طريق استخدام الانعكاسات الضوئية لأشعة الشمس، وقد اخترع هذا الجهاز منذ 2000 عام مضت بواسطة الإغريق وظل يستخدم طوال هذه السنوات حتى تم اختراع أجهزة الاتصالات اللاسلكية الكهربائية في بداية القرن العشرين .

والوسيلة الثانية: سيمافور وكانت تستعمل في شكل أساليب بدائية لتبادل الرسائل بين القبائل الهندية في شمال أمريكا، حيث إن التاريخ يذكر لنا أنهم أول من اخترعها وأستخدمها المهاجرون الذين توافدوا على أمريكا بعد ذلك، واستعمل بصورة واسعة النطاق في حرب الاستقلال الأمريكية، حيث ظلوا يتبادلونه حتى انتشرت أجهزة التلغراف الكهربائية.

بدأ استخدام الراديو بعد الحرب العالمية الأولى أي بعد مؤتمر فرساي، وتعد الإذاعة أقدم الوسائل العصرية للاتصالات البشرية والتي فتحت العلاقات البشرية على مصراعيها واكتملت هذه العلاقات البشرية باختراع التلفزيون.

4-أهداف الإذاعة المحلية :

تهدف الإذاعة المحلية إلى تحقيق العديد من الطفرات التنموية كتعزيز فضاءات حرية التعبير للرأي والرأي الآخر من خلال ضمان حق الإنسان في التعبير عن آرائه وأفكاره، وكذا تنمية الوعي بحقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية العامة والخاصة والشخصية، والإسهام الفعال في تنمية الوعي الهادف لتعديل النظرة المتحيزة ضد المرأة، ورفع مستوى الوعي البيئي للمواطن لتجذر ثقافته البيئية كإحدى تكوينات شخصياته الثقافية¹. ويمكن إجمال أهداف الإذاعة المحلية في مختلف الأدبيات على النحو التالي:

-إعلام المواطن بالأخبار المحلية في كل المجالات التي تعنيه، فهي تلعب دوراً مهماً في إعطاء المواطن ما يهمه من محيطه .

¹ صالح محمد حميد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

- تكريس مبدأ المواطنة والقومية وتعزيز المعتقدات المحلية والموروث الثقافي، فهي تقوم على تلبية حاجياته الثقافية المتزايدة بفعل ما يتعرض له من إجراءات متزايدة مع المحافظة على مقومات انتمائه¹.
- حمل هذا المواطن بوعي وتبصر على المشاركة الإيجابية في تنمية مجتمعه المصغر².
- فسح المجال أمام الناس لمناقشة المشاكل المحلية مع المعنيين بالأمر، مع إقامة الرقابة على تنفيذ الحلول وإنشاء قاعدة شعبية لطرح حلول وإعداد برامج تنمية تتلاءم مع معطيات البيئة.
- إعانة الهيئات التعليمية والصحية والفلاحية في أعبائها.
- العمل على تشجيع المبادرات الفردية والجماعية ومتابعة تطورها.
- إبراز خصوصيات المنطقة، والتركيز على جعلها حلقة ثابتة في سلسلة المقومات المشتركة للأمة³.
- العمل على معالجة جميع الأمور الغريبة والجديدة التي تعتبر طفرة غير مرغوب فيها في المجتمع المحلي وهذا نتيجة أقلمة البيئة مع المتغيرات التي تحدثها العولمة .
- فسح المجال للرأي والرأي الآخر للتعود على فن الإصغاء إلى الآخر، والذي يعد ضرورة من أجل ترقية الجهد المحلي والمساهمة في عملية التنمية مع توخي تمتين العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع الوطني⁴.

ثانيا : الصحافة :

يقدم معجم المصطلحات الإعلامية تعريفين للصحف المحلية الجوارية، ينص أولهما على الصحف والمجلات التي توزع على مستوى المدينة، والتي تصدر فيها ولا تتجاوزها إلى الخارج، وقد تكون على مستوى الدولة ولكنها ليست على مستوى العالم، وينص التعريف الأول بذلك على أن الصحف المحلية هي الجرائد والمجلات التي تصدر وتوزع داخل البلد أو الإقليم ولا تتجاوز ذلك إلى توزيع أوسع على المستوى العالمي.

أما التعريف الثاني للصحف المحلية فينص على أنها تلك الصحف والمجلات التي تصدر في دائرة جغرافية موحدة قد تكون وحدات إدارية أو محافظات أو منظمات شعبية وتخطب مصالح واهتمامات سكان هذه الدوائر الجغرافية .

أما عن التعريف الإجرائي للصحف الإلكترونية فهي "التي تتوفر على نسخة ورقية وتشتمل خدماتها على تنوع إعلامي وتقني قائم على خصائص الصحافة الإلكترونية، ويقوم هذا التوصيف على معطيات مهنية

¹ خليفة بن قارة، الإذاعة كما رأيتها وأراها، الجزائر: منشور السائحي، 2013، ص.98.

² المرجع نفسه، ص.99.

³ المكان نفسه.

⁴ المكان نفسه.

ومؤسسية صريحة من ناحية سياستها ووجودها وتقديم خدماتها سواء وفق نظام التشفير أو الإتاحة المجانية للمواد الإعلامية"¹.

يمكن في المجال الصحفي تحديد خمس مراحل من التقدم التكنولوجي الذي وضع ديناميكية لتطور شكل الصحف ومحتواها ومضامينها وشكل نشرها، وهذا من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التقنيات الجديدة:

- الصحافة المطبوعة: بدأت منذ خمسين عاما وعملت على تقنية طباعة الأوفيست والوسائل الميكانيكية التقليدية.

- الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، التي نشأت بواسطة الاعتماد على الصوت والصورة في تقديم الأخبار والتقارير، اعتمدت على شرائط الصوت المسجل الكاسيت والفيديو وقد شكلت منافسا شديدا للصحافة المطبوعة.

- الصحافة المطبوعة على الورق باستخدام تقنيات الحاسوب وبخاصة في عمليات النشر بمختلف تفاصيله، مستفيدة من مزايا الحاسوب في انتقاء الحروف وشكلها وحجمها قبل الطبع، حيث تمثل محاولة للاندماج ضمن الفضاء الإلكتروني والاستفادة من معطياته وملاحقة تطورات المتسارعة.²

- الصحافة الإلكترونية المتوازنة مع الصحافة التقليدية أي أنها صحافة ورقية وإلكترونية، "ويعتمد هذا النوع على النشر الرقمي عبر شبكة الانترنت من خلال المواقع المتنوعة، حيث راحت الصحف والمجلات ودور النشر والمحطات الإذاعية والتلفزيون تتسابق نحو إنشاء المواقع الإلكترونية إلى جانب استمرار تلك الوسائل المطبوعة والمسموعة والمرئية في تقديم خدماتها السابقة"³.

- الصحافة الرقمية اللاورقية: وهي التي تعتمد على النشر الإلكتروني المتكامل والمتفاعل، حيث تقوم على بث الرسائل الإلكترونية إلى جمهور غير محدد جغرافيا، إلا أنها تميل إلى التخصص في مخاطبة الفئات المتنوعة من الناس. وتتمتع الصحافة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي وجدت بتنوع طرق الاستفادة من خصائص البيئة الاتصالية الجديدة وتكنولوجيا الاتصال الحديثة من وسيلة لأخرى وهذا بفعل عوامل متعددة، "والتي في مقدمتها مدى توفر إمكانيات التعامل مع التقنيات الحديثة، والتنوع في طرق عرض ونشر المادة

¹ محمد جاسم فلحي الموسوي، اتجاهات إعلامية معاصرة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الآداب والتربية: قسم الإعلام والاتصال، ص. 106.

² المرجع نفسه، ص. 96.

³ المكان نفسه.

الإعلامية، وتبرز العلاقة الجلية بين المستخدم والوسيلة الإعلامية في خيار التفاعلية الذي باتت وسائل الإعلام تتبناه في مستخدمى شبكة الانترنت¹.

تتميز الصحافة الإلكترونية عن تلك التقليدية في الترابطية النصية وInteractivity والتفاعلية Multimedia والوسائط المتعددة وHypertextuality العملية التفاعلية "بين المستخدم والمادة الإعلامية أحد أكثر القضايا بحثاً في مجال وسائل الإعلام، وقد انتشر استخدام مصطلح التفاعلية مطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث يحيل المصطلح إلى إمكانيات القوى الدافعة نحو انتشار استخدام وسائل الإعلام الجديد، فعملية التفاعل في الاتصال تسمح للجمهور باستخدام الوسيلة الإعلامية كأحد وسائل المشاركة الاجتماعية خاصة عندما تتيح هذه الوسيلة الإعلامية تدعيم ميلهم أو نزعتهم للتفاعل مع الأخرى.²

1- التفاعلية في الصحافة الإلكترونية: "وتعني إتاحة الخيارات أمام المستخدمين للاستجابة والتفاعل وتكليف المادة الإعلامية، فهي تسمح للجمهور باختيار ما يرغبون به، والأهم من ذلك أنها تسمح لهم بالمساهمة في شكل المحتوى، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في وسائل اتصال أخرى كالراديو والتلفزيون والصحيفة، وهي تنقسم إلى: التفاعلية الملاحية، التفاعلية الوظيفية، التفاعلية التكوينية."³

2- أما أستاذة الإعلام التفاعلي في جامعة ميشيغان الأمريكية "هيتير Heeter Carrie" فقدت حددت للتفاعلية ستة أبعاد وسيتم التفصيل فيها لأهميتها في الدراسة الحالية، فضلا عن أن دراسات عديدة اعتمدت معاييرها في الكشف عن مدى توفر المادة التفاعلية في المواقع الصحفية وهذه الأبعاد:

أ- تتميز الصحافة الإلكترونية بإتاحة الإختيارات المتعددة Complexity of choices available.

ب- الجهد المبذول من قبل المستخدم Efforts users must exerts.

ج- الإستجابة المتاحة والمطلوبة لرغبات المستخدمين Responsiveness to this users.

د- السماح بمراقبة الموقع على الأنترنت Monitoring system use.

هـ- إتاحة إضافة المعلومات إلى الموقع من قبل المستخدمين Ease of adding information.

¹ سمية بورقعة، "تطبيقات التفاعلية في صحافة الانترنت: دراسة مسحية تحليلية لعينة من الصحف الإلكترونية الجزائرية النهار، الشروق، لوسوار دايجري، الوطن، المجاهد، الخبر نموذجاً"، مجلة التواصل، العدد 40، 2014، ص.104.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

و- فتح مجال للتواصل ما بين بين جمهور والجهات المعنية¹ Facilitation of interpersonal communication.

إن السمة الإعلامية الأساسية لوسائل الإعلام هي مبدأ التفاعلية وتشكيل القاعدة الجماهيرية المشتركة في الاستجابة للأخبار والتفاعل معها كرد فعل متمثل في التعليقات المنشورة لإبداء الرأي فيها من خلالها ، ومن خلال البريد الإلكتروني، كما يتيح للمؤسسة الإعلامية سرعة تحقيق سبق الصحفي، كون نقل الأخبار أصبح متاحاً من عين المكان أو مكان الحدث كما يمكن التعديل والإضافة على القصة الإخبارية على ضوء ما يستجد من تطورات ومعلومات، ما يوفر للجمهور إمكانية المتابعة الإعلامية، والتعرف على مختلف جوانب الموضوع الصحفي، وإتاحة الفرصة لشريحة واسعة من المواطنين للمساهمة في الكتابة والتعليق، مما يوجد في المجتمع ما أصطلح على تسميته بالصحفي المواطن، الأمر الذي يؤدي إلى مجالات أوسع للمشاركة الإيجابية من جانب الرأي العام إزاء القضايا الحيوية على اختلاف أنواعها².

ثالثاً: التلفزيون :

إن المصطلحات مثل Regional Tv Local Community في التراث العلمي حول التلفزيون المحلي قد استخدمت غالباً دون تمييز، وفي أغلب الأحيان يعبر الاختلاف من خلال الاحتكام عن معيار المنطقة، وعليه فالتلفزيون المحلي يختلف عن المحطات التلفزيونية الكبيرة في مداها، بحيث يرتبط على نحو نموذجي بالبرامج الإقليمية، كما أن قوائم برامجه محدودة نسبياً، وهذا تماشياً مع نطاقه التفاعلي، حيث يسعى لحث الجماهير على المشاركة والتفاعل.

بعد ظهور وسائل البث عبر الأقمار الاصطناعية أو الكابلات أو البث من المحطات الأرضية والتي جعلت بالإمكان عن طريق استخدام تكنولوجيا الضغط إرسال عدد أكبر من البرامج على نفس الموجة الهوائية التي تستخدمها التكنولوجيا التناظرية مقابل قناة واحدة للتلفزيون التقليدي الحالي، بالإضافة إلى ميزة الجودة العالية للصورة والصوت في التلفزيون الرقمي وهو علاوة عن ذلك يتميز بصورة وصوت عالية الجودة، تفوق تلك التي يوفرها النظام التناظري، تجعل من عملية مشاهدة الأفلام على التلفزيون عملية مشاهدة لمشاهدتها داخل قاعات

¹ المكان نفسه.

² تيسير أحمد أبو عرجة، الإتصال وقضايا المجتمع، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2013، ص.23.

السينما، كما أنه يوفر عدد خيارات أكبر من القنوات والبرامج، حيث يسمح التلفزيون الرقمي بمشاهدة عدة قنوات في آن واحد"¹.

لقد استفاد البث التلفزيوني من تطبيقات الانترنت خاصة المواد الفيلمية التي لا يمكن عرضها على شبكات التلفزيون الرسمية أو المملوكة لجهة معينة، سواء تلك التي ترتبط بعالم الجريمة أو التعليمات العسكرية، كما حدث في العراق ودول أخرى في العالم أو الجرائم التي يصورها الهواة عرضيا، أو حتى التي تصور من خلال كاميرا أجهزة الهاتف المحمول"².

أما جوانب التجديد للمونتاج الإلكتروني بالنسبة للتلفزيون في ظل الثورة الرقمية فيتمثل في:

- توجيه الانتقادات الفنية للعمل من أجل الاختيار المناسب، والذي يخدم الفكرة وهذا من خلال تسجيل وأرشفة البث التلفزيوني.

- تطوير فكرة المونتاج من خلال الاعتماد على تركيب اللقطات استنادا لسيناريو مخصص لعملية المونتاج الإلكتروني، ويمكن إدخال مشاهد من برامج و أفلام أخرى، بحيث تخدم البرنامج وتثري المادة الإعلامية .

- يتم استخدام جهاز المونتاج الآلي في عملية الإنتاج من قبل المنتج، فبعد إتمام البرنامج يتم مشاهدته للتأكد من سلامته وصلاحيته للعرض وإجراء التعديلات المناسبة في حال ظهرت مشكلة"³.

رابعا: الفيس بوك Face book:

يعد من أكبر مواقع الشبكات الاجتماعية من ناحية سرعة الانتشار والتوسع، قيمته السوقية عالية وتتنافس على ضمه كبريات الشركات، نقطة قوته الأساسية هي التطبيقات التي أتاحت الشبكة فيها للمبرمجين من مختلف أنحاء العالم، ببرمجة تطبيقاتهم المختلفة وإضافتها للموقع الأساسي.

أسس "مارك زوكربيرغ" "فيس بوك" مع مجموعة من الطلاب أبرزهم موسكوفيتز، كريس هيوز المتخصصين في دراسة علوم الحاسوب.

"تعتبر شركة "مايكروسوفت" الشريك الحصري للفيس بوك في تقديم خدمة إعلانات الشعار ويقوم "الفيس بوك" بطرح الإعلانات التي تتضمنها قائمة الإعلانات الخاصة بشركة "مايكروسوفت" فحسب، ووفقا لما ذكرته "كومسكور" إحدى الشركات المتخصصة في بحوث التسويق على الانترنت، فإن "الفيس بوك"

¹ لبنى جلال سكيك، استخدام التكنولوجيا الرقمية في النشرة الإخبارية التلفزيونية: نشرة الأخبار الرئيسية في التلفزيون الجزائري نموذجاً، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008، ص-ص. 112-114.

² مروى عصام صلاح، الإعلام الإلكتروني الأسس وآفاق المستقبل، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015، ص. 125.

³ إيد عمر أبو عرقوب، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني نظرة إعلامية - هندسية مهنية، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2012، ص. 103.

يقوم بتجميع قدر من البيانات من خلال رواده يضاھي ما يتوفر من بيانات لدي شركتي "جوجل" و"مايكروسفت"، ولكن أقل إلى حد ما من شركة ياهو"¹.

خامسا: موقع You Tube

هو موقع متخصص بنشر الفيديوهات على أوسع نطاق، تأسس في 14 فيفري 2005، من طرف "نشاد هير ليوستيف" و"جاد كريم"، يستخدم تقنية الأوديو فلاش لعرض المقاطع المتحركة، محتوى الموقع يتنوع بين مقاطع الأفلام والتلفزيون، والفيديوهات المنتجة من قبل الهواة، ويتطلب مشاهدة الأفلام تحميل البرنامج المشغل لفلاش"²

سادسا : LinkedIn

هو موقع على شبكة الأنترنت تأسس في ديسمبر 2002، ويمكّن الأفراد من إيجاد وظائف وأشخاص أو فرص عمل، كما يستطيع الفرد عبر هذا الموقع الاستفادة من خدمة الاطلاع على قائمة بالوظائف المتوفرة لدى العديد من مؤسسات العمل، التي تبحث عبر الموقع عن مرشحين محتملين ومناسبين لها"³.

¹ سلمان بكر بن کران، الاتصال الجماھیری والخدمة الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي، عمان: دار الراءة للنشر والتوزيع، ص.175

² المرجع نفسه، ص ص. 200-201.

³ المرجع نفسه، ص.207.

المبحث الثاني: مفهوم إدارة المؤسسات الإعلامية بين المركزية واللامركزية

يعتبر الحديث عن إدارة المؤسسات الإعلامية مجالاً واسعاً للنقاش بين الأكاديميين؛ في ظل الوظيفة التي تؤديها؛ وهذا ما حثم على الباحث التطرق في المطلب الأول إلى مفهوم المؤسسات الإعلامية لينتقل بعدها إلى اتخاذ القرار في المؤسسات الإعلامية بين المركزية واللامركزية ليخلص في الأخير إلى وظائف إدارة المؤسسات الإعلامية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الإعلامية

تلعب الإدارة دوراً محورياً في نجاح أي منظمة أيا كان نوعها أو مستواها شركة كانت أم مؤسسة أم مدرسة وحتى وزارة، لكن اختلاف طبيعة نشاط هذه المنظمات ينعكس على شكل الإدارة وجوهرها، فكل نشاط يحتاج إدارة ناجحة وفعالة، ومن ضمن هذه المنظمات نذكر المؤسسات الإعلامية التي تتفرع بدورها إلى مؤسسات صحفية، وإذاعة وتلفزيون، ووكالات الأنباء، ودور النشر، وشركات الإعلانات، وكلها لها نفس أوجه نشاط المؤسسات التجارية كالإنتاج والتسويق، والأعمال المكتبية، والتمويل.

تفرض طبيعة الإعلام بالجزائر علاقة خاصة بين مؤسسات الإعلام وبين حكوماتها، وهذا ينعكس على طريقة إدارة هذه المؤسسات وتحديد أساليبها وأهدافها، ونظراً لطبيعة المهنة الإعلامية فإن هذه الأهداف غالباً ما تكون متحركة، ومن ثم فإن إدارة المؤسسات الإعلامية تحتاج إلى أكثر من مهارة، فالتسلح الإداري لا يستطيع أن يحل مشكلات مؤسسة صحفية تحتاج إلى مرونة في إصدار القرارات وسرعة في الإنجاز وضرورة القدرة على حل المشكلات السريعة والمتلاحقة والمتداخلة بين الأقسام الإدارية والفنية والتحريرية في مؤسسة صحفية ما، كذلك فإن المشكلات التي تواجه مدير إذاعة أو تلفزيون تعتبر مشكلات خاصة تحتاج إلى السرعة والرشادة، والتي تتطلب هي الأخرى مهارات إدارية تتعلق بإدراك الرسالة الإعلامية ونشرها وتسويقها¹.

ومن هنا سيتم التطرق إلى تعريف المؤسسات الإعلامية وأنواعها ومختلف المؤثرات التي تخضع لها.

أولاً: تعريف المؤسسات الإعلامية

هي كيان اجتماعي منسق إدارياً بحدود واضحة نسبياً، ويمارس وظائف اتصالية على أسس مستمرة من أجل تحقيق أهداف محددة. كما أنها تعتبر مجموعة من النشاطات المتميزة، يقوم بها أشخاص يؤدون بعض الأدوار

¹ أحمد عبدلي وآخرون، الوجيز في إدارة المؤسسات الإعلامية، الجزائر: الدار الخلدونية، 2016، ص 48-50.

وفقا للبعض القواعد، وتتميز المؤسسة الإعلامية بأنها تهتم بإنتاج وتوزيع المعرفة، وتعتبر المؤسسة الإعلامية همزة وصل بين أفراد المجتمع، حيث توفر قنوات تربط فيها بين الناس وتربط كل فرد بمجتمعه، وكذلك تقتصر المؤسسة الإعلامية على المجال العام، لأن القضايا التي تعالجها هي قضايا عامة، كما أنها فضاء مفتوح يشارك فيها كل أطراف الجمهور المجتمعي بشكل إرادي، وتتميز أيضا بربطها بكل القطاعات، وارتباطها بالسلطة من حيث التنظيمات القانونية والجانب القانوني، لتتوحد كل المؤسسات الإعلامية في تلبية الحاجات والرغبات الجماعية والفردية¹.

ثانيا: خصائص المؤسسة الإعلامية:

- تفرد المؤسسات الإعلامية بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها، وهذا راجع إلى خصوصية النشاط الإعلامي، حيث تتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:
- سرعة المنتج الإعلامي في التعامل مع الأحداث.
 - يتميز المنتج الإعلامي بطبيعة خاصة، حيث أنه موجه للمستهلكين من مستويات مختلفة، الأمر الذي يجعل لتأثيرات البيئة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الإعلامية.
 - تتميز السوق الإعلامية بشدة المنافسة وعمقها مما يجعل المؤسسات الإعلامية تسعى باستمرار إلى تحقيق الميزة التنافسية.
 - تقوم المنافسة في السوق الإعلامية على مضمون الرسالة الإعلامية كمعلومات، لذا تحرص المؤسسات الإعلامية على اختيار مواردها البشرية من ذوي الكفاءات، كما تعمل على الاستثمار فيهم، وهذا للتمكن من تحقيق الميزة التنافسية شكلا ومضمونا.
 - تتطلب طبيعة النشاط الإعلامي ضرورة وجود تكامل بين كل من الموارد البشرية والموارد المادية المتاحة، الأمر الذي يتطلب وجود معارف فنية على درجة عليا من الكفاءة، وهذا للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.
 - تحتاج المؤسسات الإعلامية إلى رؤوس أموال ضخمة، خاصة في ظل التطور الهائل الذي تشهده تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال، حيث إن نجاح المؤسسة الإعلامية أصبح يعتمد اعتمادا كبيرا على مدى استخدامها لأحدث وسائل الإعلام والاتصال.²

¹ بطرس حلاق، إدارة المؤسسات الإعلامية، الجامعة الافتراضية السورية، 2020، ص.34.

² محمد صاحب سلطان، إدارة المؤسسات الإعلامية، أنماط وأساليب القيادة، الأردن: دار المسيرة، 2011، ص ص.20-21.

- تعتبر المؤسسات الإعلامية وسيلة من وسائل العولمة، ومن ثم فهي مطالبة بالالتزام بمسئوليتها الاجتماعية، بسبب التأثير الكبير الذي تمارسه على الأفراد، حيث إنها تؤثر في فكرهم واتجاهاتهم.
- تخضع المؤسسات الإعلامية للعديد من التشريعات التي تنظم النشاط الإعلامي، وبالتالي فهي معرضة باستمرار لخطر إيقافها عن مزاوله نشاطها.

ثالثاً: أهداف المؤسسات الإعلامية:

يمكن حصر أهداف المؤسسات الإعلامية في بعدين رئيسيين:

البعد الأول: يتعلق بمضمون الرسالة الإعلامية، ويتضمن عدداً من الأهداف الفرعية التي يمكن حصرها فيما يلي:

- الإخبار.
- دعم المبادئ والأسس التي يقوم عليها المجتمع.
- رفع المستوى الفكري والثقافي ونشر الوعي السياسي لتكوين رأي عام مستنير.
- الإمتاع والترفيه.¹

البعد الثاني: يتعلق بتحول الصحافة إلى صناعة لها متطلباتها وأدواتها المكلفة وبالتالي ارتباط بقائها بالدخل المادي، وهو ما يعكس مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

- تحقيق الربحية بما يضمن عائداً استثمارياً على رأس المال، يكفل لها الاستمرار في تقديم خدماتها وتحقيق رسالتها الإعلامية.

- الاستقلال المالي بما يضمن لها الاستقلالية التامة في خدمة رسالتها الإعلامية ومتابعة التطور السريع في تقنية الصحافة.²

في ضوء التطورات التكنولوجية الراهنة في مجال الاتصال عامة والصحافة خاصة، بات من الصعب على الإدارة الإعلامية التنبؤ بمستوى وشكل إنتاجها، وأصبحت التكنولوجيات الحديثة هي المسؤول الأول بل الرئيسي عن الصناعة الإعلامية بكافة مراحلها، وقد تعقدت هذه الصناعة بحيث لم تعد مجرد آليات حديثة

¹ محمود علم الدين وأميرة العباسي، إدارة الصحف واقتصادياتها، القاهرة: مركز جامعة القاهرة، 2001، ص.238.

² محمود علم الدين، الصحافة في عصر المعلومات والأساسيات والمستحدثات، القاهرة: دار العربي، 2000، ص.34.

للإنتاج، وإنما مجموعة متكاملة من الأبعاد البشرية والاقتصادية والتشريعية والتقنية والفنية التي توضع في الاعتبار، وتقدر لها معدلات الأرباح في ضوء تكلفة الإنتاج¹.

رابعاً: تصنيفات المؤسسات الإعلامية:

سيتم محاولة عرض التقسيمات في مختلف المجالات التي ستساعد على توضيح موقع المؤسسات الإعلامية على خارطة المؤسسات القائمة في المجتمعات الإنسانية، وتحديد طبيعة الدور الذي تقوم به المؤسسات الإعلامية في المجتمعات، وهي كالتالي²:

1- التقسيم القانوني: يظهر التقسيم القانوني للمؤسسات في إمكانية المؤسسة الإعلامية أن تأخذ أي شكل أو تصنيف، فالمؤسسات الخاصة أو العمومية تكون حسب طبيعة النظام السائد في تلك المنطقة، أما اليوم ومع التطورات التكنولوجية الحاصلة على جميع المستويات فلقد تطورت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لتصبح مؤسسات كبيرة ومجتمعات إعلامية، خاصة في الأنظمة الرأسمالية التي أدت إلى نمو الاحتكارات بسبب تكتل رؤوس الأموال الخاصة في وحدات كبيرة تهدف إلى التوسع في الإنتاج وتجنب خسائر المنافسة بالسيطرة على الأسواق.

2- التقسيم الاقتصادي: يصنف المؤسسات الإعلامية تحت النوع الخامس من المؤسسات وهي المؤسسات الخدمائية وذلك لطبيعة المنتج الإعلامي.

3- التقسيم الوظيفي: يصنف المؤسسات الإعلامية ضمن المؤسسات التعليمية، وهي التي تقوم بصيانة ثقافة المجتمع ونقلها إلى الأجيال خلال السنين.

4- التقسيم حسب نوع السلطة: تندرج ضمن المؤسسات القائمة على القيم الأخلاقية وقواعد سلوكية وتكون استجابة الجماهير لها استجابة أخلاقية مبنية على الإقناع، واعتناق القيم والمبادئ التي تبثها هذه المؤسسات.

5- التقسيم حسب الطائفة المستفيدة: حيث يضع المؤسسات الإعلامية تحت نوع المؤسسات العضوية وهو النوع الذي تتوافر فيه المرونة الكافية والتفسير النسبي في الاختصاصات وحرية انسياب المعلومات.

6- التقسيم حسب إستراتيجية العلاقة مع البيئة، يجعل من المؤسسات الإعلامية مؤسسات تتبع إستراتيجية المبادرة في مواجهة التغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في المجتمعات.

¹ سمير محمود، الحاسب الإلي تكنولوجيا صناعة الصحف، القاهرة: دار الفجر، 1997، ص.12.

² أمين سعيد عبد الغني، إدارة المؤسسة الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، القاهرة: إيتراك، 2006، ص.43.

خامسا: أنواع المؤسسات الإعلامية:

يتم تقسيم المؤسسات الإعلامية عادة على أساس معيار الوسيلة الإعلامية، لذا فهي تنقسم إلى:

1- الصحافة المكتوبة: تنصدر الصحافة المكتوبة مقدمة وسائل الإعلام والاتصال، فهي من أقدم الوسائل المعروفة، والتي لها تأثير على الجمهور، حيث إنها لا تكتفي بتقديم الخبر فقط، بل تخدم الصالح العام وتقوده إلى ما هو أفضل، وهي تتميز بجملة من الخصائص¹:

- تتميز الصحف بانتظام صدورها، حيث تصدر في وقت محدد وبصفة دورية مما يسمح للجمهور بالإطلاع الدائم على الأخبار في كل المجالات.

- تتميز الصحف المكتوبة بسهولة الرجوع إليها، وبالتالي تمكن القارئ من التفكير النقدي لمضمون الرسالة الإعلامية.

ولا تشمل المؤسسات الصحفية الأحزاب والمدارس والجمعيات والنقابات ومختلف الهيئات المحلية والدبلوماسية التي تصدر مطبوعة صحفية.²

2- الوسائل المرئية المسموعة:

تعتبر أكثر الوسائل جماهيرية، حيث يتم إرسال المادة الإذاعية والتلفزيونية عبر موجات كهرومغناطيسية، أو عبر الأقمار الصناعية، أو تقنيات ووسائل أخرى للجمهور، ويقوم هذا الأخير باستقبالها عن طريق العديد من الوسائل الفنية، وهي تحقق فاعلية كبيرة في مجال الاتصال وهذا للإنتشار الكبير للقنوات الأرضية والفضائية بواسطة الأقمار الصناعية.³

وتتماز الوسائل المرئية المسموعة بما يلي:

- التأثير الصوتي والبصري الكبير على الجمهور.
- إمكانية الاتصال المباشر بين الميدان الإعلامي والاستوديوهات بالصوت والصورة.
- إمكانية التكرار المتواصل للمعطيات الإعلامية من خلال الشريط المتحرك، وكذا إمكانية بث الأخبار العاجلة عن طريق الشريط الطارئ، بالإضافة إلى إمكانية القيام بالترجمة المكتوبة.

¹ عبد النبي عبد الله المطلب، إدارة المؤسسات الصحفية، السودان: د.د.ن، د.س.ن، ص. 7.

² عصام الدين على حسين ومحمد حسن على الجندي، القيم الاقتصادية في الصحافة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010، ص. 7.

³ هاني العدوان، إدارة المؤسسات الإعلامية، عمان: دار الولاية، 2010، ص. 168.

- إمكانية استعمال تقنية الجمع بين أكثر من كاميرا على الشاشة في الوقت المحدد، وهذا لزيادة جاذبية المعالجات الإخبارية.¹

سادسا: العوامل المؤثرة على إدارة المؤسسات الإعلامية:

تشتمل إدارة المؤسسات الإعلامية على جانبين متكاملين للعملية الإدارية:

أولهما إدارة التحرير: والتي تهتم بجوانب إعداد الرسالة الإعلامية ونشرها.

وثانيهما إدارة المؤسسة: باعتبارها تنظيم لنشاط إنساني، واقتصادي، والتي يمكن أن نسميها بإدارة الأعمال.²

بالرغم من أن النشاط الأساسي لإدارة المؤسسات هو نشر الرسالة الإعلامية سواء مكتوبة أو مسموعة

أو مرئية، إلا أن مفهوم الإدارة في جانبها الثاني يشكل الإدراك الأكثر انتشارا بين الناس، بالمقابل لا يلقى الجانب الأول العناية الكافية التي تعكس أهميته ووزنه الحقيقي.

نظرا لطبيعة الرسائل الإعلامية وتأثيرها على الفرد والجماعة والمجتمع ككل، فإن المؤسسات الإعلامية

تواجهها أنواع عديدة من القيود والضوابط والضغوط التي تؤثر على نشاطها، فالمؤسسات الإعلامية منظمات تتأثر بالبيئة التي تحيط بها بكل أوجهها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وهكذا فإن المؤسسات الإعلامية تخضع في أحوال كثيرة إلى قيود وضوابط تمارسها عليها مؤسسات

أخرى سياسية كالدولة واجتماعية كالمجتمع، واقتصادية كالشركات، ويكمن السبب في وضع هذه الضغوط على إدارة المؤسسات الإعلامية لإدراك الجهات الضاغطة لأهمية الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام وتأثيرها الخطير على المجتمع .

وبناء على ذلك فإن هناك محاولة مستمرة للسيطرة على المعلومات ونشرها في جميع المجتمعات، فقد

تختلف درجة السيطرة وشكلها وأسلوبها، إلا أنها تتفق جميعا على ضرورة وضع بعض القيود، والضوابط وممارسة الضغوط على المؤسسات الإعلامية.

كما تدرك دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة ما للإعلام من أهمية سياسية في تشكيل

الرأي العام علاوة عن الأهمية الاقتصادية في تدعيم خطط التنمية، والتنشيط الاقتصادي، والأهمية الثقافية من خلال إطلاع الناس على آفاق جديدة من المعرفة والثقافة، والأهمية الاجتماعية بتأثيرها على أشكال أنماط الحياة الاجتماعية السائدة، لذا فإن هذه الدول تسيطر سيطرة مباشرة من خلال ملكية وإدارة مؤسسات الإعلام

¹ عزام أبو الحمام، الإعلام والمجتمع، عمان: دار أسامة، 2011، ص.139.

² حسن على محمد، اقتصاديات الإعلام في مصر، القاهرة: دار البيان، د.س.ن، ص.22.

والاتصال ممثلة في الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء، وكل ما يتعلق بوسائل الاتصال الجماهيري من صحف ودور نشر.

تكاد تلتقي معظم الدول في وضع قوانين للعمل الإعلامي وخاصة الصحافة من خلال قوانين المطبوعات واللوائح المنظمة للعمل الإعلامي ومثل هذه القوانين تؤثر على إدارة المؤسسات تأثيراً مباشراً وغير مباشر، فهي تؤثر على طبيعة الرسالة الإعلامية كما تؤثر على التوظيف وعلى النشر ذاته وعلى اتخاذ القرار.¹ وفيما يلي سيتم توضيح أبرز أشكال السيطرة والضغط التي تمارس على المؤسسات الإعلامية، والتي تؤثر على اتخاذ القرار:

1- حق الدولة في منح الترخيص وسحبه والإشراف المباشر:

تكاد تلتقي جميع الدول العربية في ملكيتها للإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء وبعض الدول تمتلك أيضاً الصحف ودور النشر والإعلان والتوزيع، ومثل هذا النوع من الملكية لا يخفى تأثيره المباشر على إدارة تلك المؤسسات، فالدولة هي التي تقوم بتعيين المديرين، وهي التي تقوم بوضع سياستها الإعلامية، وهي التي تحدد ميزانيتها.

ففي قانون المطبوعات الإماراتي، يتولى وزير الإعلام والثقافة عرض طلب الترخيص المستوفي للشروط القانونية على مجلس الوزراء، مشفوعة بوجهة نظر الوزارة لاتخاذ قرار بشأنه، ورأي الوزارة استشاري، وينفرد مجلس الوزراء بالبت في الموضوع ولم يحدد القانون ميعادا معيناً للعرض على المجلس أو لاتخاذ القرار. كما نصت المادة 24 منه على أنه لا يجوز إصدار صحيفة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفقاً لأحكام هذا القانون، كما أخذ قانون المطبوعات الكويتي بنظام الترخيص في إصدار الصحف، وأشار بأن يتم تقديم طلب الترخيص إلى وزير الإعلام؛ حيث نصت المادة 21 منه على أنه: "لا يجوز إصدار جريدة إلا بعد الترخيص في إصدارها من وزارة الإعلام".²

وتضبط وتصادر إدارياً كل جريدة صدرت بدون ترخيص مع معاقبة محرريها وناشريها وطابعيها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار مع جواز الحكم بمصادرة الأجهزة والمواد المستعملة في

¹ حسين العودات، ياسين الشكر، الموسوعة الصحفية العربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1990، ص.78.

² عبد الرحمن بن جيلالي، "حرية إصدار الصحف بين التنظيم والتقييد: دراسة تحليلية نقدية في التشريعات الصحفية العربية"، دراسات في حقوق الإنسان، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص.50.

طباعتها ونشرها"؛ وهو الاتجاه نفسه الذي سلكه المشرع اليمني بشأن شروط إصدار الصحف، وكذا الجهة الإدارية صاحبة الحق في منح الترخيص؛ بحيث نصت المادة 17 من القانون رقم 42 لسنة 1982 بشأن تنظيم الصحافة على أنه: "لا يجوز إصدار صحيفة أو مجلة أو أي مطبوع آخر إلا بعد الترخيص في إصدارها من وزارة الإعلام والثقافة"¹.

وأخذت المملكة العربية السعودية بنظام الترخيص في إصدار الصحف والمجلات، باستثناء المؤسسات الصحفية القائمة، فهي في ذلك لا تخضع لنظام الترخيص، ويستوي الحال بالنسبة للمجلات أو النشرات التي تصدرها الجامعات والمعاهد والمدارس؛ إذ يتم إصدارها بعد الاتفاق بشأنها بين وزارة الإعلام والجهة المعنية بإصدارها. كما نجد المشرع السعودي هو الآخر نص على ضرورة تقديم طلب الترخيص بإصدار صحيفة إلى وزير الإعلام، غير أنه يضاف في ذلك موافقة رئيس مجلس الوزراء².

من جهته نص المشرع الأردني في قانون المطبوعات والنشر على ضرورة الحصول على ترخيص لإصدار مطبوعة صحفية، على أن يتم تقديم طلب الترخيص إلى وزير الإعلام مشفوعة ببيانات خاصة بالقائمين على إصدار المطبوعة وبالمطبوعة الصحفية نفسها؛ بحيث تشمل هذه البيانات، اسم طالب الرخصة ومحل إقامته وعنوانه، اسم المطبوعة ومكان طبعتها وصدورها، مواعيد صدورها، مادة تخصصها، اللغة أو اللغات التي تصدر بها، اسم رئيس التحرير المسؤول³.

كما أخذ المشرع السوري بنظام الترخيص في إصدار الصحف، حيث نصت المادة 11 من قانون المطبوعات والمكتبات السوري على أنه: "يشترط لإصدار المطبوعة الدورية الحصول على رخصة وفقاً للأحكام الواردة في هذا الباب من المرسوم التشريعي". أما المشرع المصري، فقد تردد بين كلمة "إخطار" وكلمة "ترخيص" بالرغم من أنه يأخذ - في حقيقة الأمر بنظام الترخيص من خلال القانون الحالي بشأن سلطة الصحافة رقم 96 لسنة 1996، حيث تقضي المادة 46 منه على أنه: "يجب على كل من يريد إصدار صحيفة جديدة أن يقدم إخطاراً كتابياً إلى المجلس الأعلى للصحافة موقفاً عليه من الممثل القانوني للصحيفة"، ويكون إثبات عدم انتظام صدور الجريدة بقرار من المجلس الأعلى للصحافة، ويعلن القرار إلى صاحب الشأن" وفي تونس، أخذ المشرع بنظام الترخيص المقيد في إصدار الصحف، حيث نص الفصل 8 من مجلة الصحافة التونسي سنة 1975 على أنه: "

¹ المكان نفسه.

² نظام المطابع والمطبوعات السعودي لسنة 1982، المادة 24.

³ المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون المطبوعات والنشر رقم (08) لسنة 1998 الصادر بتاريخ 22 أغسطس 1998، والتعديلات التي طرأت عليه قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر رقم (30) لسنة 1999 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 1999"، المادة 05.

يتم إيداع المصنفات الدورية من قبل متولي الطبع في عشرين نظيرة لدى الوزارة المكلفة بالإعلام بالنسبة إلى بقية ولايات تونس¹.

2- السيطرة الاقتصادية من خلال الإعلان وامتلاك وسائل الإعلام:

يعد مالكو وسائل الإعلام سواء كانوا حكوميين أو خواص أبرز مصادر التأثير بناء على ما يقرأه ويسمعه أو يشاهده الناس، إضافة إلى سيطرتهم على مضمون الوسائل الإعلامية وإدارتها من خلال عدة أشكال أهمها ما يلي:

- يقرر مالك المؤسسة الإعلامية سياستها وأهدافها ويقوم بتوجيهها سواء كان مديرا عليها أم لا.
- يشرف مالك المؤسسة الإعلامية على تعيين الموظفين وتحديد مهامهم.
- يتدخل المالك في إصدار القرارات حتى لو لم يكن المدير التنفيذي لها.
- يحدد مالك المؤسسة الإعلامية ميزانيتها مما يؤثر على نشاطها وفعالية إدارتها وتوجيهها التحريري والإداري... إلخ، والعوامل الأخرى في المؤسسة التي تؤثر تأثيرا مباشرا من خلال عدة أوجه منها: صغر حجم الميزانية يؤثر على نوعية اختيار الكوادر المؤهلة لقيادة المؤسسة من بين ذوي الكفاءة الأقل لأن مرتباتهم أقل وكذلك نوعية المادة الصحفية وتقليل ساعات البث والإرسال في الإذاعة والتلفزيون والصفحات أقل في الجرائد والمجلات والعكس بالعكس.

ويؤثر الإعلان بدوره على العملية الإدارية في المؤسسة بوجهيها التحرير الإداري والإعلان في الإذاعة المرئية والمسموعة في الوطن العربي بشكل عام يمثل عائدا قليلا من البنية المالية للمؤسسة الإذاعية ومن ثم فإن تأثير المعلن عليها يكاد لا يذكر ولكن لو انتقلنا إلى الصحافة فإن الإعلان الذي يشكل جزءا أساسيا من عوائد الصحيفة يمكن أن يؤثر تأثيرا مباشرا على إدارة التحرير وعلى ميزانية الصحيفة التي تؤثر بدورها على الإدارة التنظيمية.²

¹ عبد الرحمن بن جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

² حسن على محمد، الإعلان مفاهيمه ووظائفه ومدخله الإقناعية، القاهرة: دار البيان، 2011، ص 89.

3- القوانين واللوائح المنظمة للإعلام:

تختلف أشكال اللوائح والقوانين المنظمة للإعلام من بلد عربي إلى آخر وبينما تكاد تجتمع الدول العربية على تشريع القوانين الخاصة بالصحافة، وأن مفهومها يشمل أحيانا الإذاعة المسموعة والمرئية وجميع أشكال النشر من مسموع ومطبوع، إلا أن هذه اللوائح لا تكاد تنطبق على الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء المحلية، وذلك للسيطرة الحكومية المباشرة عليها.¹

تؤثر القوانين المنظمة للإعلام وخاصة الصحافة والمطبوعات تأثيرا مباشرا من عدة أوجه على العملية الإدارية في المؤسسة الإعلامية وتلك القوانين تقدم أنماطا من التحكم في الإدارة من خلال:

- وضع شروط معينة فيما يتعلق بمالك الصحيفة أو مالك القناة الفضائية وشروط خاصة فيما يتعلق برئيس التحرير أو المدير التنفيذي للقناة أو شروط الترخيص للمحرر أو الكاتب في الصحيفة.
- تحديد محظورات النشر والتي تطالب الصحيفة والصحفيين بالالتزام في عدم التعرض لها وإلا فإن ذلك سيعرضها للعقوبات.

- تحديد بعض أشكال التنظيم الإداري في المؤسسات الإعلامية بشأن سلطة الصحافة ولوائحه التنفيذية والهياكل التنظيمية والإدارية للجمعيات العمومية ومجالس الإدارة ومجالس التحرير.

وهناك أيضا أشكال أخرى من القوانين التي تنظم نقابات الصحفيين وموائق الشرف التي تنظم شروط مزاوله مهنة الصحافة وأدائها ومحظوراتها.²

4- الضغوط الاجتماعية:

إن تأثير العوامل الاجتماعية في العملية الإعلامية هو أكثر الجوانب المؤثرة في إدارة المؤسسات الإعلامية، إذ تتراوح هذه العوامل بين القيم والضغوط الاجتماعية المباشرة المرتبطة بطبيعة النظام ذاته، وبين ما يمكن أن نسميه بالذوق الاجتماعي الذي يفرض على الصحفيين الالتزام بهذا الذوق، كذلك هناك ما نسميه بالذوق الاجتماعي للرسائل الإعلامية، فقد تذوق فئات من الجمهور أنماطا من الرسائل الإعلامية بغض النظر عن قيمتها بينما لا تقبل نمطا آخر، وتذوق الجمهور هو جزء من كيانهم الاجتماعي، وهو ما يسمى بالثقافة الجماهيرية، والإعلامي في خياراته وتوجهاته يواجه ضغطا اجتماعيا هائلا من قبل الجمهور وهذا ما ذهبت إليه

¹ خليل أبو أصعب، إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، عمان: دار آرام، 1997، ص. 89.

² محمد سعيد إبراهيم، تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، القاهرة: دار الكتب العلمية، 2010، ص. 90-116.

نظرية الاستخدام والاشباع، الأمر الذي يفسر انتشار ورواج أنماط معينة من الرسائل الإعلامية في بيئة اجتماعية دون غيرها¹.

5- الضغوط السياسية الخارجية:

علاوة على الضغوط السياسية التي يمكن أن تمارس من داخل الدولة على إدارة المؤسسات الإعلامية، تتعرض العديد من المؤسسات الإعلامية إلى ضغوطات كثيرة وبأشكال متنوعة من قبل دول أجنبية، تكون هذه الضغوط في الغالب غير مباشرة وعبر وزارات الخارجية والقنوات الدبلوماسية، من خلال احتجاجات رسمية أو من خلال رسائل توجه إلى رئيس التحرير أو المدير التنفيذي للقناة، وتنعكس الضغوط من خلال التنبيه واللموم أحياناً، وقد تصل إلى حد طرد مراسليها وغلق مكتبها بالدولة المستضيفة².

6- جماعات الضغط المحلية:

تأخذ جماعات الضغط المحلية أشكالاً متعددة منها: منظمات فكرية، منظمات سياسية، وجماعات دينية، وتمارس ضغطها من خلال عدة قنوات، على أن أبرزها وأهمها هي المؤسسات الإعلامية من خلال طرح وجهات نظرها واستخدامها في التعبئة والتأثير في الرأي العام والتنشئة السياسية والاجتماعية. وتستخدم أحياناً عبر الصحف (بريد القراء والصفحات لآراء القراء) أو عبر القنوات الفضائية من خلال (البرامج المباشرة التي تبث أو من خلال الأقراص المسجلة) أو الاتصال بالجهات المعنية المسؤولة عن المؤسسات الإعلامية وإبلاغ شكاويها إلى المسؤولين أو إلى مالكي هذه المؤسسات الإعلامية ورؤساء التحرير أو المدراء التنفيذيين للقنوات الفضائية³. وإذا امتلكت جماعات الضغط المحلية قوة اقتصادية ذات قدرة إعلانية كبيرة فإن ضغطها الفكري والسياسي يمكن أن يمر عبر الإعلان ذاته.

7- ضغوط من داخل المؤسسة الإعلامية ذاتها:

وتكمن في الضغوط التي تمارس على عملية الإدارة، والتي يكون لها تأثيرها على طبيعة أداء العمل وعلى نوعية الرسائل الإعلامية؛ وذلك من خلال عنصرين رئيسيين هما:

¹ علي عبد الفتاح كنعان، إدارة المؤسسات الإعلامية، ط.1، الأردن: اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014، ص.20.

² المرجع نفسه، ص.20-21.

³ محمد فريد محمود عزت، إدارة المؤسسات الإعلامية، القاهرة: د.د.ن، 1994، ص.30-31.

-بنية المؤسسة: يؤثر تركيب المنظمة من حيث نوعية كادرها البشري وكفاءته ومن حيث تجانس الموظفين أو عدمه، ومن حيث الاتجاه السياسي، وكذلك أسلوب تنظيم المؤسسة ذاته، وطبيعة العلاقات التي تحكم أفراد المؤسسة وتنظيم العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين¹. فعلى سبيل المثال يؤثر الصراع داخل المؤسسة تأثيراً مباشراً على كفاءتها وعلى إدارتها، إذ أن مثل هذه المشكلات تفرض على الإدارة أعباء هي في غني عنها وكذلك فإن كفاءة الكادر توفر على الإدارة الجهد في تنفيذ المسؤوليات الملقاة على عاتقها، ويؤثر الهيكل التنظيمي وتحديد المسؤوليات على نمط الإدارة في المؤسسات الإعلامية، وكلما تحددت المسؤوليات وكان التنظيم مراعيًا لانسياب العمل في المؤسسة كلما كانت نتائج الإدارة أفضل.

-طبيعة العمل الإعلامي: يمكن الحديث هنا عن عنصرين هامين هما:

*حارس البوابة(مدير التحرير):هو مصطلح إعلامي يطلق على الشخص الذي يقرر ما يجب نشره وما يمكن استبعاده، حيث تؤثر هاتين المهمتين لحارس البوابة تأثيراً كبيراً على طبيعة الرسائل الإعلامية ويتضح دور الحارس في التأثير على اتخاذ القرار في الصحافة وفي أقسام الأخبار في الإذاعة والتلفزيون والفضائيات².وعلى سبيل المثال فإن رؤساء الأقسام في الصحيفة يقومون بدور حارس البوابة، حيث يقررون ما يمكن أن ينشر أو لا ينشر، بحيث يقدمون لرئيس التحرير المواد المرشحة للنشر بعد أن تعبر مصفاةم الخاصة، وهنا يكمن الدور الهام لحارس البوابة للتأثير على قرارات إدارة التحرير بشأن الرسائل الإعلامية التي تصل إلى الناس، وهذا يمكن أن يزداد تأثيره إذا كان حارس البوابة ذو توجه سياسي أو عقائدي معين، إذ أنه سيهمل كل ما يخالفه أو يقلل من شأنه، فينشر في أسطر قليلة وفي زوايا مهمة.

*الإعتبرات المهنية: في العمل الإعلامي هناك إعتبرات مهنية تؤثر على القرارات الإدارية من الناحيتين الإدارية والتنظيمية وإدارة التحرير، هذه الإعتبرات يمكن أن تتمثل في:

- المساحة: وهي بالنسبة للعمل الإعلامي تعني الفراغ المتاح لنشر رسالة إعلامية ما، حيث إنه ليس بالإمكان توفير كل المساحات التي تحتاجها الرسائل الإعلامية نظراً لضخامة كميتها وتنوع أهميتها، وذلك يستدعي أحياناً اختيار الأهم وتجاهل الأقل أهمية، وأحياناً يستدعي الأمر اختصار الرسالة الإعلامية لتناسب المساحة المتاحة، وهذا هو الجانب الإداري فهو يرتبط بالقرارات الإدارية حول زيادة عدد الصفحات أو ساعات البث إذا كانت المادة الإعلامية ذات مردود مادي أو معنوي على المؤسسة الإعلامية.

¹ محي الدين الأزهرى، الإدارة من وجهة نظر المنظمة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1979، ص. 169.

² جيهان أحمد رشدي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، القاهرة: دار الفكر العربي، 1990، ص. 89.

- الوقت المناسب: وتعني نشر الرسالة الإعلامية في الوقت المناسب وإدارة التحرير تتخذ قراراتها وأمام أعينها سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة.
- الوقت: ويعني الزمن المتاح لإذاعة رسالة إعلامية ما، وهو في الإذاعة والتلفزيون والفضائيات مثل المساحة بالنسبة للصحافة، فتخصيص الوقت اللازم يعتمد على قرارات إدارة المؤسسة من حيث أهميتها وحجمها، ومن جانب آخر تلك الأهمية تؤثر على قرارات مسبقة للإدارة بشأن البرامج المحددة المثبتة على خريطة العمل من قبل.
- وكالات الأنباء: تتعدد خدماتها من خدمات إخبارية إلى خدمات مصورة وخدمات فيلمية... وتكون عامل الضغط على الإدارة الإعلامية من خلال الرسائل الإعلامية التي تستقبلها المؤسسات الإعلامية، وحيث إن هذه الخدمات هي التي تقرر ما هو متاح من اختيارات أمام إدارة المؤسسة الإعلامية فيما يتعلق بالصور والأخبار، فهي بذلك تقدم قيودا لما ينشر ولا ينشر من خلال قراراتها الأولية كحارس بوابة بشأن المواد التي ترسل إليها¹.

المطلب الثاني: اتخاذ القرار في المؤسسات الإعلامية بين المركزية واللامركزية

وفي هذا المطلب سيتم محاولة التطرق إلى عدة تعريفات متعلقة بما سيتم دراسته.

- اولا- تعريف الإدارة :** لقد أدى اتساع دائرة فكرة الإدارة، وشمولها، وتعدد تعريفاتها إلى صعوبة الاتفاق على تعريف محدد وشامل للإدارة، ويرجع ذلك إلى وجود تفاوت الأزمنة التي ظهرت فيها هذه التعريفات، واختلاف الخبرات التي تناولت هذا الموضوع، وتأثره بخلفياتهم العلمية والثقافية واتجاهاتهم الدراسية والفلسفات التي يتوقف كل منها على وجهة نظر القائم بالتعريف ومعتقداته، فكلمة إدارة تعني قدرة الشخص على إغراء الآخرين للعمل بثقة وحماس وهذا يتطلب التأثير في أعضاء الجماعة، وفيما يلي بعض أبرز التعريفات:
- "...الإدارة هي القوة التي تدير المشروع والتي تعتبر مسؤولة عن نجاحه أو فشله".
- "...الإدارة هي الأداة الخاصة بتحديد النتائج المطلوب الوصول إليها، والعمل على تحقيقها بواسطة جهود الجماعة، بالإستخدام الفعال للأفراد والموارد الأخرى".
- "... الإدارة هي النشاط الذي يؤدي إلى أداء الأعمال، وتحقيق أشياء معينة بواسطة الناس".
- "... الإدارة هي التخطيط والتطبيق".
- "... هي إشباع الحاجات الاقتصادية، والاجتماعية عن طريق كونها نشاطا منتجا للاقتصاد والمجتمع".
- "... هي مورد يستخدم بواسطة كل فرد من أجل تحقيق الأهداف".

¹ حسن على محمد، الإعلان التلفزيوني، الأسس والمبادئ، القاهرة: دار البيان، 2012، ص.24.

ما يلاحظ على هذه التعريفات أنها جيدة ومقبولة وإن كانت مختلفة، فكل تعريف تأثر باعتقادات واهتمامات واصفه، إلا أن جوهرها واحد فهناك أهداف يجب تحقيقها، وموارد بشرية ومادية تستخدم بأسلوب ما لتحقيق الأهداف التي تم الفرد والمجتمع¹.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الإدارة على أنها أوجه النشاط المتعلقة بتخطيط وتنظيم وتوجيه الموارد البشرية والمادية المتاحة، ومراقبة التنفيذ والنتائج بما يضمن كفاءة استخدام الموارد لتحقيق الأهداف المحددة. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة بهذا المفهوم تعتبر نشاطا يقوم به المدير في كافة المستويات الإدارية، فهو الذي يخطط وينظم، ويوجه ويراقب من أجل الهدف، وهو بذلك يجمع وينظم الموارد ويستخدمها أفضل استخدام لبلوغ الأهداف المنشودة.

يوجد أربعة عناصر مرتبطة بالإدارة وهي كالتالي:

- البشر: يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر الأربعة مجتمعة بالنسبة للمدير، فالإدارة أساسا من أجل البشر، ولبلوغ الأهداف لا بد من التواصل مع الأفراد وإقناعهم وتحفيزهم وهم بحاجة إلى قيادة وإشراف على إنجاز الأعمال بكفاءة مناسبة تحقق الرضا والإشباع.
- الأفكار: وهي أساس هام ورئيسي للمدير من حيث حاجته دائما إلى التفكير والإبداع، فالتساؤلات المتعلقة بماهية الأهداف وكيفية تحديدها، والحصول على الموارد وكيفية تخصيصها، والخطوات الواجب إتباعها، كل ذلك يمكن الإجابة عليه عن طريق استخدام الأفكار.
- الموارد المادية: تمثل العنصر الثالث وأساس نجاح المدير، فهو المسؤول عن حصر هذه الموارد وقياسها، ومحاولة التنسيق بينها، حيث إنها تستخدم من قبل البشر لتحقيق غايات معينة مثل: الطرق، الأسواق والآلات والأموال.
- الأهداف: هي التي تقدم للمدير سببا لاستخدام المدير للأفكار والموارد بنوعيتها، فهناك هدف يجب الوصول إليه ورسالة لتحقيقها.

كل هذه العناصر تشكل نسقا ضروريا للمدير في أدائه الوظيفي يعتمد عليه باستمرار في تحقيق مهامه الإدارية الرئيسية والتي هي التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة.²

¹ محمد فريد محمود عزت، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

² المرجع نفسه، ص. 13-14.

ثانياً- اتخاذ القرار: يعتبر محور النشاط الإداري القادر على تسيير المؤسسات مهما كان نشاطها، وإن أبسط الأمور في أي مؤسسة تحتاج إلى قرار مهما كانت أهميته ومستواه التنظيمي.

ولعل مفهوم القرار قد يختلط لدى البعض، بأنه قرار يصدر بمرسوم ولكن الحقيقة أن القرار هو اختيار بديل من بين مجموعة بدائل، حيث أن القرارات يمكن أن تكون بسيطة أو معقدة. ففي المؤسسات الإعلامية نجد أن من القرارات البسيطة تلك التي تتعلق مثلاً بتكليف محرر ما بتغطية إخبارية، أو اختيار الأخبار اليومية للنشر أو ترقية الموظفين، أو منح إجازات وغيرها من القرارات¹.

أما القرارات المعقدة فهي قرارات تحتاج إلى دراسات وأبحاث قبل اتخاذها مثل مشروعات توسيع إمكانية البث التلفزيوني، أو افتتاح قنوات جديدة، أو تغيير طريقة إخراج الصحيفة، ومثل هذا النوع من القرارات يحتاج إلى خبراء من ذوي المعرفة والاختصاص.

تختلف المؤسسات الإعلامية عن باقي المؤسسات الأخرى من حيث صناعة القرار، فطبيعة العمل الإعلامي يحتاج إلى اتخاذ عشرات القرارات يومياً، وبسرعة منقطعة النظر وخاصة تلك التي تتعلق بالمواد التحريرية والبرامج والأخبار، كما أن طبيعة القرارات التنفيذية في المؤسسات الإعلامية، تركز إلى إدراك نوعين من القرارات: القرارات الفردية: وهي قرارات تستلزم من المسؤول إبداء رأيه فوراً فيما يتعلق بالمسائل المطروحة لديه، سواء كانت تحريرية مثل اختيار عنوان جيد، أو اختيار خبر للنشر دون آخر، أو اختيار صور بعينها وإبرازها. القرارات المدروسة: وهي قرارات تحتاج إلى دراسة سواء من قبل لجان متخصصة أو الأقسام ذات العلاقة والتي ترفع بدورها على المدير المسؤول ليتخذ القرار المناسب.

ويمثل هذا النوع من القرارات المدروسة، يحتاج صنعه إلى تقسيم المشكلة إلى أجزاء متسلسلة من المشكلات الأصغر هذه المشكلات إلى أناس مختلفين. فمثلاً قرار بزيادة توزيع الجريدة يحتاج تقسيمه إلى مشكلات تتعلق بالطباعة وقسم التوزيع ومشكلات توفير ورق الطباعة والإعلانات ومن ثم فإن تلك الأقسام تقدم دراستها فيما يتعلق بالمشكلات الجزئية التي تدخل في إطار اختصاصاتها.

¹ شوقي حسين عبد الله، أصول الإدارة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1987، ص. 132.

تعريف المركزية:

أ- لغة: ظهور مصطلح المركزية الإدارية إلى عام 1794 حينما استعمله ساسة ورجال الثورة الفرنسية، وكان الشائع قبل ذلك لفظ تركز أو تركز يعني تجمع الخدمات والوحدات الإدارية في العاصمة، أو في مركز واحد وعدم توزيعها في مراكز أخرى متفرقة.

لم يدخل اصطلاح المركزية في عالم اللغة إلا في سنة 1778، حينما أشارت إليه بعض القواميس اللغوية، وبعد ذلك بدأ في الانتشار لكثرة استعماله في المناقشات والخلافات التي ظهرت بين فقهاء الثورة الفرنسية حول الفيدرالية والمركزية، وبعد ذلك أصبحت كلمة المركزية تستعمل في الأوساط المختلفة للدلالة على تركيز السلطة التي تفرض على الجميع من مقر واحد أو من مركز واحد دون أن يشاركها أي مركز آخر، وفي سنة 1802 أشار "فافوه" faveau في قاموسه اللغوي بأن كلمة المركزية تعتبر جديدة، وأنها استعملت بمعنى تركيز السلطات، أي تجميعها في يد عدد صغير من الأشخاص الذين يملكون كل شيء في المجال الذي يرأسونه¹، فالمركزية الإدارية لغة تعني التوحيد والتجمع والتركيز حول نقطة مركزية معينة².

ب- اصطلاحاً: يعرفها الدكتور "سليمان محمد الطماوي" على أنها: "قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم: الوزراء دون مشاركة من جهات أخرى، فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة."³

فهي استئثار الحكومة المركزية في العاصمة بكل الاختصاصات التي تخولها الوظيفة الإدارية لها، ويكون ذلك بصورة عامة على جميع أقاليم الدولة. وذلك يعني أن يكون لها وحدها حق إصدار القرارات اللازمة. كما تشرف السلطة المركزية على جميع المرافق العامة في الدولة سواء كانت مرافق قومية تهم الدولة بأسرها، أو مرافق محلية تهم إقليمياً محلياً معيناً⁴.

تعريف اللامركزية: لقد تم تعريف اللامركزية من طرف العديد من الجهات والمتخصصين كل حسب وجهة نظره ومنطلقاته وفي الآتي نذكر بعض التعريفات:

¹ ربيع أنور فتح الباب، الظروف البيئية وحدود المركزية واللامركزية الإدارية في دولة قطر، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1993، ص.41.

² فريدة قصير مزياني، القانون الإداري، ج1، د.ب.ن: مطبعة سخري، 2011، ص.108.

³ سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري: دراسة مقارنة، د.ب.ن: د.د.ن، 1989، ص.55.

⁴ هاني علي الطهراوي، القانون الإداري، عمان: الدار العلمية الدولية، 2001، ص.32.

عرفها وايت ليونارد white leonard: "تقل السلطة التشريعية أو الاقتصادية أو التنفيذية من المستويات الحكومية المركزية إلى المستويات الدنيا"¹.

ويبين هذا التعريف أن اللامركزية هي عملية نقل السلطات بأنواعها للمستوى الأدنى، مبينا في هذا التعريف أبعاده اللامركزية (السياسية، الإدارية، المالية) وتتم العملية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية. يعرفها فقهاء القانون الإداري بأنها: "تحويل جزء من وظائف الدولة إما بطريقة التفويض إلى وحدات الجهاز الإداري أو بطريقة النقل إلى هيئات مستقلة قانونا، والذي قد يشمل وظائف الدولة الثلاث وقد يقتصر على الوظيفة التنفيذية أو الإدارية فقط"، ويبين هذا التعريف أن اللامركزية هي تنازل الدولة على بعض وظائفها إما عن طريق التفويض للأجهزة الإدارية وهذا في حالة اللامركزية الإدارية، أو نقل السلطة إلى هيئات متنقلة قانونا وهذا ما يمثل اللامركزية السياسية (الحكم المحلي)².

وعرفت أيضا بأنها: "ليست مجرد أداة لتحويل السلطات والوسائل على المستوى المحلي فقط". من خلال هذه التعريفات السابقة يتضح أن مصطلح اللامركزية يعني توزيع السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والوحدات الإدارية الإقليمية أو المحلية وذلك من خلال التفويض أو النقل³.

من هذا المنطلق يمكن القول أن المؤسسات الإعلامية تنقسم إلى قسمين فبعضها تقوم على أساس تسيير مركزي كالمؤسسات الخاصة والمستقلة دون تدخل الدولة، ويكون اتخاذ القرارات لها وحدها، وأخرى ذات تسيير لامركزي مثل القنوات الوطنية والمؤسسات الإعلامية العامة التي قد تمنحها الدولة التفويض أو الصلاحية في اتخاذ بعض القرارات .

المطلب الثالث: وظائف إدارة المؤسسات الإعلامية:

سيتم هنا التطرق لوظائف المؤسسات الإعلامية؛ وتتمثل في:

أولا : التخطيط وأهميته في المؤسسات الإعلامية:

إن أي عمل نقوم به يحتاج إلى تفكير مسبق يحدد لنا ما يجب عمله ويحدد الوسائل التي نقوم بها لتنفيذه، كما أن وضع الخطة لأي عمل هو عنصر من أهم العناصر التي يتحتم توافرها لهذا العمل، وينطبق ذلك

¹ سمير عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي، ط2، القاهرة: دار الجلال للنشر والتوزيع، 2001، ص.12.

² السيد عبد المطلب غانم وآخرون، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص.19.

³ وفاء معاوي، "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص.16.

على كل عمل بصرف النظر عن حجمه ونوعيته، وقد يكون هذا العمل على مستوى الفرد أو البيت أو الأسرة، وقد يكون على مستوى الدولة في المجالات العسكرية والسياسية، وفي جميع الأحوال تكون درجة نجاح العمل مرتبطة بدرجة سلامة الخطة وسلامة المعلومات التي بنيت عليها الخطة.

إن وضع الخطة هو الضمان للاستمرار، فوجود الخطة يضمن استمرار العمل ويؤكد فاعلية الجهود وتوجيهها في الاتجاه السليم، والتخطيط يشتمل على ثلاثة جوانب هي¹:

1- تحديد الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

2- تحديد الإمكانيات المتاحة، المادية والبشرية الواجب توفرها.

3- تحديد الأساليب المراد اتخاذها لتحقيق الأهداف.

وعلى ذلك فإن الخطوة الأولى في التخطيط هي تحديد الأهداف الخاصة بالمؤسسة ككل، وتلك الخاصة بالأنشطة أو الإدارات والأقسام الرئيسية بها، وذلك في ضوء الموارد المتاحة ودراسة العوامل المؤثرة، بعد ذلك يتم وضع البرامج بشكل متناسق، مع ضرورة التأكد من واقعية الأهداف والبرامج الموضوعية ولمقابلة احتمالات التغيير في الظروف، توضع الخطط البديلة في الظروف المختلفة حتى لا تفاجأ الإدارة بعدم واقعية أو جمود الخطة عندما تتغير الظروف².

يمكن تعريف التخطيط بأنه: "دراسة البدائل المختلفة، لأداء عمل معين ثم الوصول إلى أفضل البدائل الممكنة، والتي تحقق هدفاً معيناً في وقت معين وفي حدود الإمكانيات المتاحة تحت الظروف والملابسات القائمة والإمكانيات المتاحة، وينتهي التخطيط إلى وضع خطة عمل محددة، وإلى تحديد مسار تنفيذها في وقت معين ومحدد كسنة أو سنتين، كما نشاهد بالنسبة للتخطيط الاجتماعية والاقتصادية قصيرة المدى، وطويلة المدى، أو المربوطة بعدد معين من السنين".

ويتساءل البعض عن طول فترة التخطيط والواقع أن ذلك يختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن وقت لآخر، وتبعاً لاتجاهات رجال الإدارة، ولكن من الواجب ألا تكون فترة التخطيط طويلة أكثر من اللازم، حتى لا تصبح بيانات الخطة ضرباً من الخيال وبعيدة عن الواقع، كما يجب ألا تكون فترة الخطة قصيرة أكثر من اللازم حتى لا تفقد عملية التخطيط أهميتها، ولا تحول دون تنفيذها على الوجه الأكمل، بل يجب أن تتلائم فترة التخطيط مع الجهود المبذولة والفترة المناسبة للخطة التفصيلية هي سنة واحدة، كما أن الفترة المناسبة للخطة

¹ على عبد الفتاح كنعان، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

² محمد فريد محمود عزت، مرجع سبق ذكره، ص. 39-40.

الإجمالية هي خمس سنوات وفي بعض الأحيان عشر سنوات وإذا زادت عن ذلك فهي مجرد تصورات وليست خطة، ولكن هذا لا يعني عدم وجود خطة شهرية بل حتى خطط يومية.

والتخطيط يتم على كافة المستويات الإدارية، فالإدارة العليا مسؤولة عن الخطة العامة للمؤسسة والخطط طويلة الأجل، والإدارة الوسطى مسؤولة عن خطط الأنشطة أو القطاعات الرئيسية وتزداد درجة التفصيل في الخطط ومدتها الزمنية كلما قل المستوى الإداري، فعلى مستوى الإدارة الدنيا تكون الخطة تفصيلية ومجزأة على فترات زمنية قصيرة تصل إلى أيام أو ساعات.

وفي إطار المؤسسات الإعلامية فإن التخطيط ضروري لمواجهة عدة أمور منها:

- خطتها لتطوير المؤسسة من ناحية المعدات لمواجهة التطور التكنولوجي المستمر، خاصة فيما يتعلق بالأجهزة والآلات التكنولوجية والتي تحتاجها المؤسسات الإعلامية في الإرسال والاستقبال والطباعة ومعالجة المعلومات.

- خطة تنمية مواردها الاقتصادية لعمل دراسات تتعلق بتقديم خدمات جديدة مثل: إصدار جريدة أو مجلة أو عمل مشروع جديد تابع للمؤسسة الإعلامية أو التخطيط لتوسيع مجال التوزيع في أسواق جديدة.

- التخطيط لتنمية الكوادر البشرية، لتعزيز كفاءة المؤسسة الإعلامية ومدتها بدماء جديدة خلال التخطيط لبرامج تدريبية وبعثات وغيرها.

- التخطيط لمواجهة منافسات المؤسسات الإعلامية المشابهة¹.

- التخطيط لتنمية المؤسسة، ومواجهة التغيير الذي سيتم في المؤسسة الإعلامية.

- التخطيط فيما يتعلق بالجانب التحريري لتكون الصحيفة جذابة وتلبي حاجات القراء وفيما يتعلق بالجانب البراجمي في الإذاعة والتلفزيون لتلبية رغبات الجمهور والاحتفاظ به وتوسيع دائرته.

وفي العادة يمكن أن توضع خطط قصيرة الأجل، وخطط طويلة الأجل وكلاهما لا بد أن تعتمد على دراسات تشمل على الميزانية اللازمة للخطة، وما تحتاجه من عناصر بشرية ومعرفة السوق إذا كانت ذات علاقة به، من خلال أبحاث السوق وتحليلها وقياس إمكانيات استيعاب السوق، وذلك إذا أردنا مثلاً إصدار مجلة أو جريدة جديدة.

وتكمن المشكلات الأساسية في التخطيط في مقدرتها على التوقع الدقيق لنجاح الخطة، أو برنامج العمل في تحقيق الأهداف، وإذا كانت الخطة تعتمد على الدراسات والأبحاث لتوقع مدى نجاحها فإن التوقع في

¹ المرجع نفسه، ص. 41.

حد ذاته له عدة طرق من خلالها تستطيع المؤسسة أن تضع تقديراتها وتوقعاتها المستقبلية، ومن هذه الطرق ما هو وصفي في طبيعته، حيث يعتمد على آراء المعنيين والخبراء، أما الطرق الأخرى فهي كمية حيث يعبر المدبرون عن آرائهم في صورة أرقام ومعادلات ونماذج رياضية.

فعلى سبيل المثال تلجأ الإذاعات المسموعة والمرئية إلى أبحاث تتناول الجمهور بحيث تدرس رغبتهم فيما يسمعه أو يشاهده لتعيد تقييم برامجها والتخطيط لها، وتعتمد في ذلك على أسلوب الاستقصاء أو استطلاع الرأي العام.

وتستخدم نفس هذا الأسلوب الجرائد والمجلات، إذ تحاول معرفة رأي القراء في أبواب الصحيفة، وكذلك معلومات عن القارئ كمستواه التعليمي والاجتماعي والاقتصادي، وكلها ذات علاقة بالتخطيط للرسالة الإعلامية من الناحية التحريرية والإعلانية والاقتصادية.

يعتبر التخطيط من أهم وظائف القيادات الإدارية، بل هو أول المراحل الإدارية لأي عمل عام، وهو كل بالتالي يؤثر على كل عناصر الإدارة الأخرى من تنفيذ الخطة ومراقبتها لتصل إلى أهدافها المرسومة¹.

وفي العمل الإعلامي كالأعمال الأخرى فإن مسؤولية التخطيط تقع أعباؤها على قيادات المؤسسة، ويشترك في عملية التخطيط كافة المستويات، إذ يضع كل رئيس قسم التوقعات الخاصة خلال فترة التخطيط بحيث تتجمع الخطط الجزئية من أسفل إلى أعلى، ويتم التنسيق بينها، ولكن القرار في النهاية للخطة الكلية يبقى للإدارة العليا في المشروع، وتنفيذ الخطة يكون من أعلى إلى أسفل على عكس إعدادها.

يتخذ التخطيط في المؤسسات الإعلامية وجهتين مستقلتين: الأولى التخطيط المادي، ويعني به التخطيط فيما يتعلق بالجوانب المالية والإدارية والتكنولوجية، وغالبا ما يكون منفصلا عن إدارات التحرير والبرامج، ولكن رئيس التحرير أو مدير الإذاعة أو التلفزيون يكون له دوره في ذلك أو تشكل لجنة تخطيط تحت إشراف المدير.

نماذج تطبيقية للتخطيط في المؤسسات الإعلامية

تقوم المؤسسات الإعلامية في إدارة على نماذج للتخطيط؛ وهي كالتالي:

1- نماذج للتخطيط في الصحف:

-التخطيط الإستراتيجي قبل إصدار الصحيفة: ويقصد به التخطيط طويل المدى، أو مجموعة الخطوات أو الإجراءات التي يتم اتخاذها قبل إصدار الصحيفة (سواء كانت جريدة يومية أو أسبوعية أو مجلة...) وفي الوقت

¹المرجع نفسه، ص. 42.

نفسه تحكم على الصحيفة في جوانبه المختلفة بعد الإصدار، وتعد دليل العمل الخاص، والرؤية الإستراتيجية التي تسير عليها.

ويشترك في وضع هذا التخطيط الإستراتيجي: الناشر، ورئيس التحرير، وكبار معاونيه، وقد تبنى القرارات والخطة النهائية على أساس الخبرة الشخصية والتجارب السابقة، وقد يستعان أحياناً بقسم البحوث في المؤسسة أو بخبير، ويمر هذا التخطيط الإستراتيجي قبل إصدار الصحيفة بثلاث مراحل وهي¹:

- **الدراسة التفصيلية لجدوى إصدار الصحيفة** وذلك بهدف التحديد الدقيق والتفصيلي لجدوى مشروع إصدار الصحيفة من الناحية التسويقية والفنية والاقتصادية والصحفية والمقارنة بين البدائل المختلفة التي يمكن أن ينفذ بها المشروع، وهذه البدائل قد تكون بدائل تحريرية أي في أسلوب تحرير الصحيفة، أو شكلية في أسلوب الإخراج، أو بدائل تكنولوجية في طريقة الإنتاج أو في نوعية المواد الأولية أو في مصادر الحصول عليها، وتشمل الدراسة التفصيلية لجدوى المشروع: تحديد مواصفات الصحيفة المراد إصدارها، وجمع المعلومات عن السوق من حيث الطلب الحالي على الصحف والصحف المنافسة والأسعار الحالية والإعلانات المتوقعة واتجاهات الجمهور وجمع المعلومات عن النواحي الفنية ومتطلبات العملية الإنتاجية والجوانب المالية وتقويم التكاليف والأجور الحالية، وبعد الوصول إلى أن هذا المشروع مجد من الناحية الاقتصادية تبدأ المرحلة التالية².

- **اتخاذ مجموعة من القرارات الأساسية التي تتعلق بالجوانب المختلفة لإصدار الصحيفة:** وتشمل هذه القرارات كل جوانب العمل الصحفي وتتضمن ما يلي:

* **قرارات على المستوى التحريري:** وهي القرارات التي تتعلق بالسياسة التحريرية العامة للصحيفة، ومحدداتها المختلفة، تلك السياسة التي تعد بمثابة الدستور أو المرشد الذي يوجه عمل محرري الصحيفة في كل النواحي والسياسة التحريرية الأساسية للصحيفة، وهي تلك الحدود والمبادئ التي من خلالها تقوم الصحيفة بأداء وظيفتها كوسيلة للاتصال بالجمهور، محددة بذلك القضايا التي تعالجها، وهي ببساطة الوجهة التي تتبعها الصحيفة في جوابها عن سؤالين: ماذا تنشر؟ وكيف ستنشر مواد الصحيفة؟

¹ المرجع نفسه، ص. 43.

² محمود علم الدين، الإخراج الصحفي، القاهرة: دار العربي، د.س.ن، ص ص. 43-49.

* قرارات على المستوى الاقتصادي: وهي القرارات التي تتعلق بتدبير الأموال اللازمة لإصدار الصحيفة، ومراقبة استخدامها بشكل أمثل، فالصحيفة مشروع فكري وصناعي وتجاري يحتاج إلى أموال لإعطاء أجور المحررين والمصورين والإداريين والفنيين وشراء المواد الخام، وتشمل تلك القرارات ما يلي:

أ- اختيار نمط الملكية، منها الملكية الفردية وملكية المشاركة والشركة وغيرها من الملكيات.

ب- تحديد مصادر التمويل من خلال أربعة مصادر وهي: التوزيع أو عائد عمليات بيع نسخ الصحيفة وتشكل حوالي 40% من مصادر الدخل المتوقع، وكذلك إيرادات الإعلان المنشور داخل الجريدة ويشكل حوالي 60% واشتراكات القراء.

ج - قرارات على المستوى الفني: وهي التي تحدد شكل الصحيفة من خلال الجوانب التالية: التصميم الأساسي، اختيار نوع الطباعة ونوع الورق وكذلك الخبر، وهي التي ستحدد كل المواصفات المتعلقة بالصحيفة من عدد الصفحات والنسخ والتجليد وأساليبه والغلاف وغيرها.

د- قرارات على المستوى البشري: وتعلق بتوفير العنصر البشري الذي يقوم بإصدار الصحيفة بمجالاته المختلفة، ويمكن الحصول عليه من مكاتب العمل، باختيار الموظفين المناسبين خلال مسابقات التوظيف أو الاستعانة بخريجي معاهد وكليات الإعلام والاتصال.

هـ- قرارات على المستوى التنظيمي: والتنظيم هو عملية وضع نظام للعلاقات بين الأشخاص من خلال منسق إداري، وذلك بقصد تحقيق الهدف المشترك للمؤسسة، ويتوقف اتساع التنظيم وضيقه على حجم الصحيفة وعدد محرريها وطبيعة أقسامها وحجم القراء.

و- قرارات على المستوى القانوني: وهي قرارات تتعلق بالكيان القانوني الملائم لمشروع إصدار الصحيفة أيا كان حجمها من خلال جانبين:

الجانب الأول: اختيار الشكل القانوني للمشروع من بينها؛ المشروع الفردي، شركة تضامن، شركة التوصية البسيطة وذات مسؤولية محدودة.

الجانب الثاني: الحصول على ترخيص لإصدار الجريدة، حيث نصت المادة 09 من القانون 03 لسنة 2006 أنه "لا يجوز إصدار صحيفة إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الوزارة المختصة ولا يمنح الترخيص إلا

لصاحب مؤسسة أو شركة"؛¹ ويهتم سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بهذه الوظيفة طبقاً لما جاء في قانون الإعلام سنة 2012 المواد 11، 12، 13.²

- **وضع خطة أو جدول زمني لتنفيذ إصدار الصحيفة:** ويبدأ بعملية وضع جدول زمني لإصدار الصحيفة أو تحديد الوقت النسبي الذي يجب أن تبدأ فيه العمليات ووضع الهدف الزمني المطلوب تنفيذه بإتباع الخطوات التالية: الإتصال بالمعلنين وشركة التوزيع واستكمال الجهاز التحريري والإنفاق مع مطبعة إذا لم يكن للصحيفة مطبعة والحصول على ترخيص الإصدار وتجهيز العدد التجريبي الأول وطباعة العدد التجريبي الأول والاتفاق مع وكالات الأنباء والتوزيع.

- **التخطيط اليومي بالجريدة:** يتحتم على كل أقسام التحرير بالجريدة اليومية أن تعمل في تعاون كامل وتفاهم سريع من جانب كل قسم مع كافة الأقسام الأخرى لكي يتوفر للجريدة عنصر التجانس، بحيث يضع رئيس كل قسم مع العاملين معه التصورات الخاصة لعمل قسمه اليومي، وتتجمع الخطط الجزئية من أسفل إلى أعلى والتنسيق بين كل مستوى ويبقى القرار النهائي للإدارة العليا.³

2- نماذج للتخطيط بالإذاعة والتلفزيون

يستهدف التخطيط الإذاعي المسموع والمرئي الوصول إلى أعلى كفاءة ممكنة للحصول على أعلى عائد ممكن من الاستثمارات الإذاعية أثناء وبعد تنفيذ الخدمات الإذاعية من إخبارية وثقافية وإعلانية يحتاجها الجمهور.

ومن الطبيعي ألا يقتصر التخطيط الإذاعي على عملية وضع البرامج فحسب، بل لا بد أن يتعداها ليشمل التخطيط للإدارة الإذاعية والعاملين بالمحطات أو التوسع أو التحديث التقني، وبيع الزمن الإذاعي للإعلان ويقتضي تحقيق هدف التخطيط الإذاعي وضع سياسة إذاعية واضحة ومتكاملة مبنية على نتائج أبحاث المستقبلين.⁴

¹ رشيد خضير، "الملكية الخاصة للصحف في الجزائر في ظل قانون الإعلام 12-05"، مجلة البحوث والدراسات، العدد 01، 2018، ص.341.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة، قانون الإعلام، 2012، ص.5-6.

³ محمد فريد محمود عزت، مرجع سبق ذكره، ص.48.

⁴ سويقات لبني، مرجع سبق ذكره، ص.109.

وإذا انتقلنا إلى تقديم نماذج عملية لتخطيط البرامج الإذاعية المسموعة والمرئية نجد أن عملية التخطيط للبرامج تتم طبقاً لنتائج أبحاث ودراسات جمهور المستقبلين؛ وتمر هذه العملية بالخطوات التالية:

- يتولى مدير البرامج دراسة وتنسيق المقترحات الخاصة بالبرامج المقدمة من المشرفين والمخرجين بعد مناقشتها معهم على حدى، أو في اجتماع يشترك في العاملون بقسم البرامج.

- يقوم المراقب المختص بتنسيق هذه المقترحات بعد عرضها عليه من برامج الدورات السابقة والتالية¹.

- تقدم جميع المقترحات بعد تنسيقها بواسطة المراقبين المختصين إلى المدير العام للبرامج، الذي يتولى دراستها وتقديمها إلى المدير العام للإذاعة أو اللجنة العليا للبرامج.

- تعاد المقترحات بعد إدخال التعديلات اللازمة والموافقة عليها إلى المراقبات التي اقترحتها لتنفيذها.

- ترسل البرامج الجديدة المقترح تنفيذها إلى مراقبة التنسيق لجدولتها في الخطة.

- يتم تسجيل البرامج غير الحية قبل موعد إذاعتها بمدة تكفي للإعداد الجيد.

عادة ما يتم الانتهاء من الدورة الإذاعية بما في ذلك تجهيز البرامج المكررة وتنفيذ البرامج الجديدة قبل بدء الدورة بستة أسابيع.

الخطة اليومية في الراديو: عادة ما يبدأ البرنامج اليومي في الدول الإسلامية بالقرآن الكريم، وفي الدول الأخرى بموسيقى خفيفة ونشرات إخبارية متتالية ومختصرات لها، ثم تبطأ سرعة البرامج في حوالي الساعة التاسعة، حيث ترسل برامج خاصة بالمرأة وبعض المجالات الإذاعية ذات المحتوى الإخباري الخفيف ثم تزداد نسبة الأخبار والمواد الإخبارية من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى الثالثة بعد الظهر، ثم تبدأ البرامج الترفيهية والتعليمية حتى الساعة الخامسة مساءً، حيث تبدأ برامج الأطفال وفي السادسة أو السابعة تبدأ البرامج المسائية حتى العاشرة مساءً، وبعدها تبدأ برامج السهرة ويستمر ذلك حتى ينتهي اليوم الإذاعي بمختصرة للأخبار اليومية والأحداث.

الخطة اليومية في التلفزيون: من الملاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً في المبادئ الخاصة بتخطيط البرامج لكل من التلفزيون والراديو، نتيجة لطبيعة تطورها التاريخي والتقني، حيث إن التلفزيون وليد الراديو وعلى الرغم من تشابه أهداف الوسيطتين التي تتلخص في أخبار و تثقيف جمهور المستقبلين والترفيه عنه، إلا أن عدد ساعات الإرسال التلفزيوني أقل بكثير من الراديو ويرجع السبب في ذلك لارتفاع تكاليف البرامج التلفزيونية.

¹ محمد فريد محمود عزت، مرجع سبق ذكره. ص. 54.

وعادة تشمل الخطة اليومية لبرنامج تلفزيوني على ثلاثة أقسام¹:

- برنامج افتتاح لجذب المشاهدين.
- جسم البرنامج اليومي الذي يتكون من عدة برامج يفصل بينها الإعلان وتمتاز الوحدات المكونة لجسم البرنامج بتنوعها.

- برنامج ختامي قد يطول أو يقصر حسب الوقت والحاجة.

وكما هو الحال في الراديو تملأ جزئيات برامج الخطة اليومية للتلفزيون، طبقاً لرغبات وحاجيات المستقبلين وأوقات مشاهدتهم للبرنامج، فكلما زادت معرفة الإذاعي بالمستقبلين كلما أمكنه خدمتهم بدقة وفعالية.

ثانياً: التنظيم وملاحظته في المؤسسات الإعلامية:

يعتبر التنظيم وظيفة إدارية هامة، لاقت العناية من كافة الدراسات الإدارية ولاحقها كثير من التطوير فيما يتعلق بالمبادئ التي تعتمد عليها، وأساليب تطبيقها ويتوقف عليه نجاح أداء الوظائف الإدارية الأخرى، فهو من أهم الأسس العلمية في إدارة المؤسسات الإعلامية، إذ أن كل مدير أو مسؤول بحاجة إلى تنظيم مرؤوسيه بشكل ينجز الواجبات الملقاة على عاتق المجموع بما يحقق أهداف المؤسسة، ويعمل على تجميع الموارد المتاحة بأفضل الأساليب وتحديد الأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف وتخصيصها على الأفراد وفق قدراتهم وخبراتهم، ويقصد به "تحديد المسؤوليات بالنسبة لكل شخص، والتنسيق بين واجبات الأفراد وكذلك بين الإدارات والأقسام المختلفة بحيث يتحقق الهدف المنشود في النهاية".

ويتطلب التنظيم الإداري وضع هيكل المؤسسة الإعلامية لتفرغ فيه الواجبات والإختصاصات في قوالب محددة وأقسام معينة، وذلك منعا للإزدواجية وتضارب أو تداخل الصلاحيات في العمل اليومي، ويمكن توضيح الوضع التنظيمي في صورة مكتوبة، وذلك بتحديد الإدارات من أعلى لأسفل وتحديد عمل كل إدارة وسلطاتها، كما يمكن توضيحه بيانياً في شكل خريطة تنظيمية توضح عليها الأقسام والإدارات المختلفة، وتلحق بدليل مكتوب يوضح عمل كل إدارة وما يتصل بها، وتتميز الخريطة بسهولة قراءتها وبيان التسلسل الوظيفي ومراكز الموظفين، وتصلح كمرشد عند القيام بعملية التدريب، وتوضح صورة المستقبل أمام الموظف الذي ينتظر الترقية.²

¹ المرجع نفسه، ص.55.

² المرجع نفسه، ص.64.

يقوم التنظيم الإداري على مبادئ أساسية أهمها: التنسيق والتدرج الرئاسي للسلطة وتحديد الواجبات للإدارات والأقسام المختلفة، وحينما نتطرق إلى الأنشطة الإعلامية فإن التنظيم فيها يعني تحديد العلاقات والمسؤوليات والواجبات المطلوبة من كوادرها. وتفصل المؤسسات الإعلامية في إدارتها بين جانبيين هامين: جانب يتعلق بإدارة تهم بشؤون الرسالة الإعلامية، وهي التي تسمى في المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء بإدارة التحرير وتسمى بإدارة البرامج في الإذاعة والتلفزيون، والجانب الثاني من إدارة المؤسسات الإعلامية وهو ما نسميه بإدارة الأعمال؛ وتشتمل على إدارة شؤون الأفراد والإدارة المالية وكل الخدمات الأخرى التي تخدم وتسهل عمل إدارة التحرير أو الإنتاج.

إن دراسة التنظيم في مؤسسة إعلامية ما يمكن أن يصبح أكثر وضوحاً من خلال عرض هيكلها التنظيمي، ذلك أن الهيكل التنظيمي عبارة عن رسم توضيحي يرمز إلى شبكة تمثل مواقع المسؤولية وطرق تدفق المعلومات الرسمية، ومستويات اتخاذ القرار والاتصال بالمؤسسة واختيار الهيكل التنظيمي هو في حقيقة الأمر سهل عملية تحليل الوظائف¹، ووصفها بالهيكل التنظيمي، حيث يسهم ذلك في حل ثلاث مشكلات أساسية تواجه الإدارة بشأن الوظيفة وهي:

- مشكلة اختيار الرجل المناسب ووضعه في المكان المناسب.

- مشكلة تدريب الفرد للوظيفة.

- مشكلة وضع قاعدة لدفع الأجر المناسب للوظيفة.

وبالإضافة إلى هذا فإن تحديد الوظيفة ومواصفاتها، يحدد شكل الاتصال وقنواته في المؤسسة كما يحدد

المستويات الإدارية القادرة على اتخاذ القرار فيها.

وفي إطار التنظيم في المؤسسات الإعلامية توجد ثلاثة أقسام رئيسية من الوظائف هي:

الوظائف القيادية: وهي الوظائف التي تخص المديرين الذين يشرفون على العمل ويخططون له ويصدرون القرارات حوله، ويسيطرون على قنوات الاتصال داخل المؤسسة².

الوظائف التنفيذية: وهي التي تباشر التنفيذ اليومي للمهام في إطار المؤسسة وهي أنواع: وظائف فنية (التحرير، الإخراج، التصوير، الرسم وفتيو الصوت...)، ووظائف إبداعية (المؤلفون، الكتاب، الموسيقيون،

¹ على سيد محمد رضا، التخطيط الإعلامي، القاهرة: مركز جامعة القاهرة، 2000، ص.53.

² محمد فريد محمود عزت، مرجع سبق ذكره، ص.65.

الرسامون)، وظائف إدارية مكتبية، ووظائف الخدمات (السائقون، السكرتارية، وعمال النظافة، ووظائف الاستشارية وهي الوظائف التي تقدم النصح والمشورات الفنية في كل ما يطلب منها إلى القيادة الإدارية في المؤسسة، سواء في حل المشكلات أو في رسم السياسات مثل المستشارين والخبراء. وفي حقيقة الأمر لا تكتفي المؤسسات الإعلامية بهذه الكوادر التي تعمل بها لتؤدي خدماتها، إذ أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على كفاءات من خارج كادرها التنظيمي، للإسهام في العطاء في تلك المؤسسات، حيث تستعين بمجموعة من الرسام والكتاب والقصاصين وأحيانا المراسلون الذين لا يتقاضون مرتبات شهرية من تلك المؤسسات، ولكنهم يمنحونهم مكافآت على حسب إنتاجهم، مثلا: تستعين بعض المجلات بالكتاب الأحرار لسد حاجات لا يؤديها أعضاء طاقمها التحريري الثابت، بحيث لا يرتبطون بها ولا يلتزمون للعمل بها كوظيفة.

نماذج تطبيقية للتنظيم في مؤسسات إعلامية:

تتعدد أنواع التنظيم من مؤسسة إلى أخرى؛ وهذا ما سيتم عرضه في النماذج التالية:

- التنظيم في الإذاعة والتلفزيون:

إن تنظيم الإذاعة لا يكاد يختلف كثيرا عن تنظيم التلفزيون فكل منهما يتكون من عدد من الإدارات المركزية التي تنفرع إلى إدارات عامة، أو أقسام مختلفة، أو شبكات إذاعية كلها تتعاون من أجل حسن سير العمل وتوصيل الرسائل الإعلامية المناسبة إلى الجمهور، كل وسيلة حسب طبيعة عملها¹.

والتنظيم بالمؤسسات الإذاعية والتلفزيونية يكون بتقسيم العمل إلى أقسام يقوم كل قسم منها بعمل له طبيعة خاصة ويكون هذا التقسيم وفق معيارين:

- معيار عمليات الإنتاج: وتكون الإدارات أو الأقسام هي أقسام الإنتاج وأقسام البث بالإضافة إلى الإدارات المعاونة كإدارات المالية وشؤون العاملين².

- معيار المضامين: وتكون الأقسام حسب نوع المضمون الذي تقوم بإعداده وعرضه مثل أقسام الأخبار والتحقيقات وغيرها من المضامين والأشكال البرمجية التي يكون لكل منها قسم في الإذاعة والتلفزيون.

ويمكن أن يكون للإذاعة والتلفزيون مثلا إدارة مركزية للشؤون الإدارية والمالية وأخرى للشؤون الفنية والهندسية وثالثة للبرامج ورابعة للأخبار... إلخ.

¹ عدلي رضا وعاطف عدلي العبد، إدارة المؤسسات الإعلامية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006، ص. 41.

² أمين سعيد عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص. 72-73.

- التنظيم في وكالات الأنباء:

تعرف وكالات الأنباء بأنها منظمات أو مؤسسات أو هيئات وظيفتها جمع الأخبار و الصور والموضوعات الصحفية من مختلف مناطق العالم، والوكالة الصحفية الإخبارية هي المطبوعة التي تصدر بصورة مستمرة وباسم معين وتكون معدة لتزود مؤسسات النشر الأخرى بالأخبار والمقالات والصور والرسوم، وتشكل وكالات الأنباء واحدة من أهم مصادر المعلومات التي تتكفل بنشر الأخبار داخل بلد من البلاد أو فيما بينها ولا تقتصر خدماتها على الصحف فقط بل تتعداها إلى محطات الإذاعة و التلفزيون.

طبقا لتعريف اليونسكو فإن وكالة الأنباء هي التي تملك إمكانية واسعة لاستقبال أخبارها ونقلها وتستخدم شبكة من المراسلين لجمع الأخبار من عدد كبير من دول العالم، كما تستخدم عددا كبيرا من المحررين في مركزها الرئيسي لتحرير هذه المواد الإخبارية العالمية و المحلية و إرسالها بأسرع وقت ممكن إلى مكاتب الوكالات في الخارج للتوزيع المحلي على الصحف و محطات الراديو و التلفزيون بالخارج المشتركة فيها مباشرة .

وتعود الجذور التاريخية لفكرة وكالات الأنباء إلى التجار الفينيقين الذين كانوا يجمعون الأخبار عن تجارتهم و يبيعونها إلى نظرائهم ليستفيدوا منها. كما تفتن آل روشفيلد إلى قيمة الأخبار حول ثروة القصر والبلاط البريطاني و فضائح الأمراء و الأميرات فكانوا يبيعون هذه الأخبار.

ويعتبر "شارل هافاس" HavasCharles المؤسس الأول لوكالات الأنباء فقد أقام مكتبه عام 1832م بشارع جون جاك روسو بباريس و أخذ مكتبه اسم وكالة هافاس منذ عام 1835م. و قد حلت وكالة الأنباء الفرنسية فيما بعد محل وكالة الأنباء هافاسا أكبر وكالات الأنباء التي أنشأت في أوروبا بعد وكالة هافاس، فقد أسسها متمرنان ألمانيان من أصل يهودي كونهما هافاس في باريس و هما: "برنارد وولف" و "جوليوس" رويتر. الأول أنشأ في برلين مكتب وولف الذي فتح للجمهور عام 1849م و ظل حتى فترة النازية أكبر وكالة أوروبية للإعلام. وأنشأ الثاني في لندن عام 1851م وكالة رويتر التي حملت اسمه بعد وضع حبل الأسلاك البحري بين مدنتي دوفر و كالي. و جاءت وكالة الأنباء الإنجليزية بعد ظهور وكالة الأنباء الفرنسية نظرا للمنافسة التقليدية بين بريطانيا و فرنسا، وأصبحت رويتر الوكالة الوحيدة للأنباء في بريطانيا¹.

¹-مصطفى جلطي، "مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال"، محاضرة 10 حول وكالات الأنباء العالمية: النشأة - التعريف، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة علوم الإعلام والاتصال، المستوى: جدع مشترك علوم إنسانية، من الموقع الالكتروني: <http://stage.univ-sba.dz/course/info.php?id=2307&lang=fr>، يوم 20/02/2022، 22:22.

بالرغم من أن هناك حوالي مائة وكالة أنباء تنتشر على امتداد القارات الخمس غير أنه لا يوجد إلا خمس وكالات أنباء تحتكر حركة الأنباء في العالم. وهي وكالة الأنباء الفرنسية أ. ف. ب ورويتر البريطانية، أسوشيتد برسو يونيتد برس الأمريكيةتان، وتاس السوفيتية. وتقوم هذه الوكالات بدور عالمي هام في نقل وتبادل الأنباء عبر القارات ويؤهلها للقيام بهذا الدور قدرتها التكنولوجية وكوادرها البشرية المدربة التي تستعين بها في جميع الأنحاء وتوزيعها بلغات عديدة في مختلف أنحاء العالم. وكل وكالة من الوكالات الخمس لها مكاتب في أكثر من مائة دولة وتستخدم عدة آلاف من الموظفين المتفرغين والمراسلين ويقومون بجمع مئات الألوف من الكلمات كل يوم وتوزيع مئات الأخبار على النطاق المحلي والعالمي. وكل منها يصدر نشراته الإخبارية على مدار 24 ساعة يوميا إلى آلاف الصحف والوكالات القومية ومحطات الإذاعة والتلفزيون في أكثر من مائة دولة. وتقدم هذه الوكالات خدمة يومية منتظمة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية والبرتغالية والألمانية¹.

وبصفة عامة تشتمل وكالات الأنباء على ثلاث وحدات إدارية أساسية:

- وحدة تختص بشؤون التحرير

- وحدة تختص بالشؤون الهندسية والفنية

- وحدة تختص بالشؤون المالية والإدارية والتجارية

وفي أغلب الدول العربية ترتبط وكالات الأنباء بوزارات الإعلام، ولذلك فإن شؤونها الإدارية والمالية تتصل بوزارة الإعلام، وفي هذه الحالة تتركز في جانبها الأغلب على إدارة شؤون التحرير والخدمات المتصلة به مثل البث، والاستقبال والتصوير وغيرها.

وفيما يلي سيتم عرض المواقع التنظيمية لوكالة أنباء الشرق الأوسط وفقا لتنظيم 1975 والذي لم تدخل

عليه تعديلات².

وتتكون من:

1- مجلس الإدارة: وهو المسؤول عن شؤون الوكالة وتصريف أمورها ووضع سياساتها العامة التي تدير عليها، وله أن يصدر القرارات فيما يراه لازما لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها، ويدخل في اختصاصات مجلس الإدارة

¹-عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1984، ص.62.

²إبراهيم عبد الله المسلمي، إدارة المؤسسات الصحفية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د.س.ن، ص.198-191.

أيضا وضع خطة الوكالة الإستثمارية، وإصدار اللوائح بشؤون العمل وتبليغها إلى المجلس الأعلى للصحافة وتبليغه بمشروع موازنة الوكالة وحساباتها الختامية.

ويتكون مجلس الإدارة من خمسة عشر عضواً ويختار مجلس الشوري رئيس المجلس ويتم انتخاب ستة عاملين من الوكالة اثنين عن كل فئة من الصحفيين والإداريين والعمال، ويختار مجلس الشوري ثمانية أشخاص على أن يكون منهم أربعة أعضاء على الأقل من الوكالة ومدة العضوية أربعة سنوات.

2- رئيس مجلس الإدارة: يختص بتوجيه سياسة الوكالة وإدارة شؤونها والإشراف الكامل على وحدات الوكالة وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ سياستها.

3- نائب رئيس مجلس الإدارة: ينوب عن رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه، ومن اختصاصاته الإشراف على تنفيذ سياسة الوكالة في المجال الصحفي، ومتابعة الإنتاج وإصدار التوجيهات من خلال مجلس التحرير والاشتراك في رسم السياسة العامة.

4- مجلس التحرير: يتكون من خمسة أعضاء على الأقل، ويتولى رئاسته نائب رئيس مجلس الإدارة ويختار الأعضاء الأربعة الباقين على أن يكون من بينهم من يلي رئيس مجلس الإدارة في مسؤولية العمل الصحفي، ومدة عضوية مجلس التحرير ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

5- التحرير: يرأسه ثلاث رؤساء تحرير يتناوبون العمل ويشرفون على جميع الإدارات العامة للتحرير، ويعملون تحت توجيه العام لرئيس مجلس الإدارة.

6- قطاع الشؤون الفنية: يتكون هذا القطاع من ثلاث إدارات عامة وهي الإدارة العامة للاتصالات اللاسلكية والإدارة العامة للاتصالات السلكية، والإدارة العامة للحركة، ويتولى هذا القطاع وضع الخطة اللازمة لشبكة الاتصالات الخاصة بالوكالة، لربط المركز الرئيسي بالإعلام الخارجي.

7- قطاع الشؤون المالية والإدارية والتجارية: ويتبع هذا القطاع إدارتان عامتان وهما¹:

- الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية: وتختص بالأعمال المالية والمخازن والمشتريات وإعداد الموازنة ومراجعة تنفيذها، وأيضاً إعداد الحسابات الختامية والسجلات الحسابية للإيرادات والمصروفات.

- الإدارة العامة للشؤون التجارية: وتتولى إعداد الخطط الكفيلة بزيادة المبيعات من النشرات والدوريات وإجراء البحوث ووضع الخطط الإعلانية.

¹ محمد حسن على، إدارة المؤسسات الإعلامية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفجر، 2017، ص ص 130-140.

ثالثا: الرقابة في المؤسسات الإعلامية:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن الرقابة بالنسبة للمؤسسات الإعلامية هو الرقابة على المادة الإعلامية، والتي تتضمن مفهومين أساسيين وهما: الرقابة الإدارية والرقابة على مضمون الرسالة الإعلامية قبل أن تخرج للنشر¹.

1- الرقابة الإدارية: وهي تشمل على مجموعة من الأنشطة كالرقابة على المواد وعلى الخدمات وكذلك الرقابة المالية.

2- الرقابة على العمل الإنساني: إن نشاط المؤسسة الإعلامية مثله مثل أي نشاط مؤسسة أخرى تعتمد على الإنسان، وفي المؤسسات الإعلامية تتعدد أوجه هذا النشاط لتشمل النشاط الذهني الإبداعي، مثل الكتابة للصحف والإذاعة والتلفزيون، والنشاط الفني اليدوي مثل الطباعة والنشاط المكتبي الإشرافي مثل إدارة شؤون الأفراد، ومن هذا المنطلق تنقسم الرقابة من حيث الهدف إلى:

- الرقابة الكمية: هل قام المحرر بأداء واجبه من التغطية الإعلامية أو كتابة المقالات المطلوبة أو تسجيل الحصة.
- الرقابة النوعية: هل المقال صالح للنشر أو الحصة قابلة للبث، حيث نجد المؤسسة الإعلامية تحرص على نوعية المادة الإعلامية التي يقدمها مستخدموها بمختلف أنواعها.
3- الرقابة على المواد.

- الرقابة على مضمون الرسالة الإعلامية: تكتسب الرسالة الإعلامية من هاته الرقابة عدة اعتبارات منها:
- أن تكون الرسالة الإعلامية منسجمة مع أهداف المؤسسة وذات مستوى فني وأدبي لائق.
- أن تحقق المسؤولية الاجتماعية بالانسجام مع المصلحة العامة.
- الالتزام بالقوانين التي تنظم العملية الإعلامية كموجات البث الإذاعي وحماية المستقبلين من البرامج الضارة، وكذلك حفظ حقوق الإنتاج الصحفي والإذاعي، هذه الاعتبارات تسهم في تحقيق نوع من الرقابة الذاتية على الرسالة الإعلامية والتي تشمل الجوانب التالية:

- الرقابة على المستوى الفني سواء كانت جريدة أو مجلة أو برنامج إذاعي.
- أن تكون في خدمة الشعب وليس السلطة.

¹ محمد فريد محمود عزت، مرجع سبق ذكره، ص132.

رابعاً : التمويل في المؤسسات الإعلامية:

تسعى كل مؤسسة إلى زيادة دخلها، والعمل على موازنة الدخل مع المتصرف وتحقيق الأرباح، فكل مؤسسة تطمح لزيادة استثماراتها ومدخيلها وهذا هو مقياس نجاح الإدارة في المؤسسة الإعلامية. ويقصد بالتمويل في المؤسسات الصحفية موارد المؤسسة ومصروفاتها،¹ أما التمويل في النظم الإذاعية والتلفزيونية في العالم فله أثر كبير على حجم ونوع البرامج التي تبثها المحطات الإذاعية، إذ يمكن لإذاعة تعاني من ضائقة مالية أن توظف إعلاميين ذوي خبرة ومؤهلات عالية لإنتاج برامج جيدة. وهناك أربعة أنواع من النظم الإذاعية والتلفزيونية في العالم سيتم توضيحها من خلال عمليات التمويل لتلك النظم وهي كالتالي:

1- نظام الإشراف الحكومي المطلق: تمتلك الحكومات تحت هذا النظام المؤسسات الإذاعية المسموعة والمرئية، وتشرف عليها وتكون على شكل هيئة حكومية تتبع إحدى الوزارات كوزارة الإعلام أو الثقافة أو تتخذ هيئة مستقلة تخضع لإشراف الدولة مباشرة وهي منتشرة في الدول النامية ومنها بعض الدول العربية وكذلك فرنسا وبلجيكا وغيرها، وبما أن الدولة هي التي تتولى إدارتها فهي مسؤولة عن تمويلها وتسمح للإعلان في مؤسساتها بالإضافة إلى بيع بعض البرامج والخدمات لتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.²

2- النظام التجاري الحر: هنا لا ترتبط المؤسسات بالدولة ويمكن للشركات أو الهيئات تأسيس محطاتها وإذاعتها التي تحقق الربح، وينحصر دور الدولة في منح تراخيص العمل للمتقدمين، وتوزيع الموجات بالإضافة إلى الإشراف على محتويات البرامج بالقدر الذي تحدده الدولة، أما مواردها المالية فتتحقق عن طريق الإعلانات التي تتخذ شكل تمويل برامج كاملة وبيع ساعات البث وإنتاج البرامج التجارية.

3- النظام الاحتكاري: هنا تعطي الدولة حق الإذاعة إلى الهيئات العامة أو الخاصة التي تتمتع بقدر كبير من الحرية، لأن الحكومات لا تديرها ولا تتدخل في عملها، وإنما تشرف عليها فقط بواسطة مجلس إدارة، ويتم تمويلها بتخصيص جزء من ميزانية الدولة لتلك الإذاعات المسموعة والمرئية أو عن طريق فرض ضريبة عن أجهزة الراديو والتلفزيون، أو فريضة على استهلاك الكهرباء، هذا النظام لا يسمح بإيداع الإعلانات ولكن معظمها اتجه للإعلانات وكمثال هيئة BBC البريطانية.³

¹ أمين سعيد عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص.64.

² محمد فريد محمود عزت، مرجع سبق ذكره، ص.145-147.

³ حسن عماد مكاي وعادل عبد الغفار، الإذاعة في القرن الحادي والعشرين، ط.1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص.45.

4- النظام المختلط: نتيجة للظروف الاجتماعية تلجأ بعض الدول إلى الأخذ بأكثر من نظام أي نظام مزدوج، وفي هذه الحالة تمتلك الدولة هيئة إذاعية رسمية كما أنها تعطي للهيئات الخاصة والعامة والأفراد حق امتلاك مؤسسات إذاعية أخرى، وذلك بموجب اتفاقات تحدد فيها حقوق وواجبات كل من الدولة والإذاعة، ومن ناحية التمويل فإن هيئة الإذاعة الرسمية تعتمد على مصدرين في دخلها؛ المنحة المالية التي تقدمها الحكومة سنويا، والإعلانات التي تتبعها، أما بالنسبة للمحطات الخاصة فتعتمد بالدرجة الأولى على الإعلانات التي تذييعها وكمثال الهيئة الإذاعية الكندية واليابان¹

خامسا : التوظيف والتدريب في المؤسسات الإعلامية:

إن الاهتمام بالعنصر البشري في المؤسسة واجب وضروري، وذلك لما له من أهمية وأثر في تحقيق نجاح المشروع، ذلك أنه من الصعوبة تدبير اليد العاملة ذات الكفاءة إلا بعد وقت طويل بالرغم من كونها أهم عنصر في الإدارة، وبافتقاره تفشل المؤسسة في القيام بدورها.

- أهداف إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الإعلامية :

- 1- تخفيض تكلفة استخدام العنصر البشري دون التضحية بمستوى الجودة.
 - 2- أهمية مسايرة التطور العلمي في أساليب تشغيل العنصر البشري وتطبيق الأساليب الحديثة.
- ولذلك فمهمة الإدارة تتركز على جانبيين وهما: توظيف الكفاءات البشرية الممتازة دون اعتبار للعوامل الشخصية أو الوساطة.

عملية تدريب الموظفين، فيجب أن يشغل الوظيفة وهو على أعلى درجة من الكفاءة.

أ - التوظيف في المؤسسات الإعلامية:

يعد التوظيف من الأنشطة الضرورية التي تباشرها القيادة في أي مؤسسة إعلامية ويقوم رئيس التحرير مثلا بالإشراف على هذا النشاط إشرافا مباشرا حرصا منه على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، لما لعملية التعيين والاختيار أهمية كبيرة في المؤسسة وكذلك للموظف، فكل وظيفة ولها متطلباتها وشروطها وعادة ما يتم التوظيف من خلال أسلوبيين:

- الأسلوب الأول: الإعلان عن الوظائف الشاغرة في وسائل الإعلام المختلفة، وتتم عملية اختيار الموظفين بعدة مراحل ملخصها كالتالي:

¹ محمد فريد محمود عزت، مرجع سبق ذكره، ص ص. 148-150.

- تقدم طلبات الالتحاق من جانب راغبي شغل الوظائف على استمارة خاصة والغرض منها الحصول على بيانات عن المتقدم للوظيفة.
 - يتم فحص طلبات الالتحاق وذلك لاستبعاد الطلبات التي لا تتوفر فيها الشروط الأساسية للوظيفة.
 - يتم تحديد موعد لاختيار أصحاب الطلبات التي استوفت الشروط الأساسية.
 - تجرى اختبارات ومقابلات وامتحانات التوظيف المختلفة للمتقدمين لاختيار الموظف المناسب.
 - يعين الفرد الذي يجتاز الامتحان ويوضع تحت الاختبار لمدة سنة أو أقل حسب النظام المعمول به، وبعد انتهاء المدة المحددة يتم تثبيته أو نقله إلى وظيفة أخرى في حال لم يصلح لتلك الوظيفة.
- الأسلوب الثاني: يتم عن طريق الاتصال المباشر ببعض الكفاءات المشهورة في مجال اختصاصها وعرض فرص العمل عليها.
- وتوجد طريقتان لملء الشواغر في المؤسسات الإعلامية في المراكز القيادية والتنفيذية: إحداها تتم بترقية بعض العاملين في المؤسسة الإعلامية لملء الشاغر في المؤسسة الإعلامية ذاتها، وثانيها تتم من خارج المؤسسة والذي يمكن أن يتم إما بالإعلان في وسائل الإعلام أو الاتصال بالكفاءات المشهورة كما أوضحنا من قبل.
- وتضع المؤسسة الإعلامية مجموعة من المعايير والمواصفات التي يجب أن تتوفر في أي موظف؛ وهناك شروط عامة مثل العمر، السلوك، الصحة وغيرها. وشروط خاصة ترتبط بنوعية الوظيفة المطلوبة مثل المستوى الدراسي أو الخبرة.

ب - التدريب في المؤسسات الإعلامية:

العمل في المؤسسة الإعلامية عمل متجدد باستمرار كل يوم يشهد تغيرات كبيرة في الوسائل والأشكال والأهداف، لذلك الإدارة مطالبة بتوفير التدريب الملائم للعاملين بهذه المؤسسات من ناحية المعلومات والمهارات مما يجعل الموظفين لائقين بأعمالهم بكفاءة وإنتاجية عالية.¹

- أهمية التدريب الإعلامي:

- زيادة فعالية الخدمات الإعلامية في التأثير العام من خلال رفع كفاءة الموظف في أدائه لعمله.
- حسن استخدام الإمكانيات المتاحة، وإعداد احتياطي من العاملين لمواجهة متطلبات التوسع.
- زيادة التوسع عند الموظف، خاصة فيما يتعلق بأهداف المؤسسة، وواجبات ومسؤوليات وظيفته وتنمية مهاراته الخاصة للتعامل مع الآخرين.²
- يهدف التدريب إلى تحقيق أهداف اقتصادية، فيما يتفق بتقليل تكاليف أداء الوظيفة من حيث الأدوات والإمكانيات المستخدمة والوقت، وكيفية تقليله، كما يركز على إعداد الموظفين الجدد لشغل وظائف أعلى عند ترقيتهم.

- أنواع التدريب الإعلامي:

- يتم تدريب الموظفين الجدد والقدامى على السواء، وعادة ما تقوم المؤسسات الإعلامية بإعداد ثلاث دورات تدريبية هي:
- الدورات التحريرية: في الإذاعتين المسموعة والمرئية والصحافة مثل دورات متخصصة للمحررين في شؤون الأخبار، وقد يأخذ ذلك صورة التدريب العملي أو التدريب أثناء ممارسة العمل ويقوم به عادة الرؤساء المباشرون في كل تخصص أو الموظفون القدامى ذوي الخبرة.
- الدورات الفنية: في الإذاعتين المسموعة والمرئية والصحافة أيضا، بحيث تقوم بتأهيل مستخدميها داخل المؤسسات ذاتها، أو من خارجها من قبل مراكز التدريب التكنولوجي للتعامل مع الآلات والمعدات الإلكترونية أو لتدريبهم على مهارات فنية مثل التصوير والطبع والإخراج.
- الدورات الإدارية: في الإذاعتين المسموعة والمرئية والصحافة، بحيث تقوم بتدريب مستخدميها على الشؤون المالية والإدارية والتنظيمية والتخطيطية والبرامج القيادية والإشرافية والمكتبية وغيرها.

¹ أمين سعيد عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص.65.

² عدلي رضا عاطف عدلي العبد، مرجع سبق ذكره، ص.172.

المبحث الثالث: الأداء المهني داخل المؤسسات الإعلامية

إن البحث في موضوع أداء المؤسسات الإعلامية في الجزائر بين خصوصيات التنمية المحلية ومركزية القرار، يستدعي التطرق في هذا المبحث إلى الأداء المهني داخل المؤسسات الإعلامية من خلال ثلاثة مطالب إذ عنون الأول بمدخل عام إلى الأداء المهني والثاني بضغوطات العمل وأثرها على الأداء المهني والثالث بالعلاقة بين الرضا الوظيفي ومستوى الأداء.

المطلب الأول: تعريف الأداء المهني

يتصف مفهوم الأداء المهني بأنه من المفاهيم التي تتميز باتساعها وتطورها المستمر، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظرا لتغير ظروف وعوامل بيئته الداخلية والخارجية على حد سواء، ويشير مفهوم الأداء في عمومه إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز والذي يتصف بالشمولية والاستمرار، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستهدفة، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتحديد تعريف للأداء، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات النظر بين المفكرين والكتاب في هذا المجال، واختلاف أهدافهم المتوخاة من صياغة تعريف محدد لهذا المصطلح، فمنهم من اعتمد الجوانب الكمية (أي تفضيل الوسائل التقنية في التحليل)، بينما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعادا تنظيمية واجتماعية فضلا عن الجوانب الاقتصادية، وتجدد الإشارة بداية إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مأخوذ من الكلمة الإنجليزية (To perform) وقد اشتقت هذه الكلمة من اللاتينية (Performer)، والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل.¹

يمكن أن نعرف الأداء كالاتي:²

- تعريف الأداء حسب (A.kherakem): هو تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد على الأهداف المسطرة .

- تعريف الأداء حسب (D.kaisergrubet et J.handriew): هو إصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين.

¹ موسى أحمد، الثقافة التنظيمية وتأثيرها على أداء العاملين بالمؤسسة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجلفة: كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2012، ص.86.

² الشيخ الداوي، "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، مجلد 7، العدد 7، 2010، ص.218.

- تعريف الأداء حسب (Miller et Bromily): انعكاس لكيفية استعمال المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية وصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها .
- تعريف الأداء حسب (Rolebins et Wiersman): هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الطويلة الأجل .
- تعريف الأداء حسب (P.Druker): هو قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة للتوازن بين رضا المساهمين والعمال .

استنادا لما سبق الأداء هو درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع الفرد بها متطلبات الوظيفة، وغالبا ما يحدث لبس وتداخل بين الأداء والجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد،¹ كما أنه يعبر عن مدى إنجاز المهام، بحيث يرى بعضهم أنه يعني قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله، وهو ما يراه باحثون آخرون حينما عرفوه بأنه الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل إنتاج متاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج لإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية، والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية من خلال الفترة الزمنية المدروسة.²

ويشير الأداء في عمومته إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز والذي يتصف بالشمولية والاستمرار، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئتها أو في تحقيق التأقلم المطلوب، كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأداء يقترن بمصطلحين هاميين هما الكفاءة والفعالية .

- الكفاءة (Efficiency): فهي تعني القدرة على تدنية الفاقد في الموارد المتاحة للمؤسسة وذلك من خلال استخدام الموارد بالقدر المناسب وفق معايير محددة للجدولة والجودة والتكلفة، فهي تشير إلى العلاقة بين الموارد والنتائج، وترتبط بمسألة ما هو مقدار المدخلات من الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو الهدف المنشود بمعنى تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف.

¹ محمد حسن راوية، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، مصر: الدار الجامعية، 1988، ص.209.

² عبد الملوك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، 2012، ص.86.

- الفعالية (Efficacité): تتمثل في القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تحسين أداء الأنشطة المناسبة بمعنى آخر: هل يحسن العاملون أداء ما يجب أن يؤدي لتحقيق الأهداف؟ أم أن هناك أنشطة تؤدي دون مبرر؟

يمكن القول بأن الفعالية هي قدرة المؤسسة على تأسيس الموارد المتاحة واستخدامها لتحقيق أهداف محددة بمعنى الوصول إلى الأهداف.

يعتبر هذين المفهومين (الكفاءة والفعالية) ملازمين لبعضهما البعض ولكن يجب استخدامهما بالتبادل، فقد تكون المؤسسة فعالة ولكنها ليست كفاء، أي أنها تحقق أهدافا ولكن بخسارة وعدم كفاءة المؤسسة يؤثر سلبا على فعاليتها، ويمكن اعتبار الكفاءة على أنها إنجاز العمل بشكل صحيح بينما الفعالية هي إنجاز العمل الصحيح، وهكذا فإن المفهومين يكمل كل منهما الآخر.¹

بناء على ما سبق يمكن القول أن الأداء الإعلامي هو مجموعة الوظائف والمهام والنشاطات المرئية والمسموعة والمكتوبة التي تقوم بها وسائل الإعلام في إطار منظومة الأنظمة والقوانين والدستور بما يخدم مصلحة الدولة شعبا وحكومة، وتتمثل فاعلية الأداء الإعلامي بضرورة اتسام هذه الوظائف والمهام والنشاطات بالموضوعية والمصدقية والتحليل العلمي وتمثيل هموم المواطن، وتوفير ساحة حرّة ومستقلة للتعبير عن الرأي، وخدمة مصالح المجتمع بمسؤولية ضمن حدود قانونية تضمن عدم تحولها على الشعب، وتكون سلطة رقابية حقيقية على مؤسسات الحكومة الرسمية، ومستقلة إداريا اقتصاديا عن تأثير الحكومات.²

- تطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية إلى النظرية الحديثة:

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية وعدم السكونية في محتواها المعرفي، حيث عرف تطورا منذ بداية استعمالاته الأولى إلى وقتنا الحالي وهذا بعد التطورات التي ميزت حركة المجتمعات البشرية، والتي كانت بدورها دافعا قويا لبروز إسهامات الباحثين في هذا الحقل المعرفي، وتتجسد هذه النظرة التقليدية للمفكرين في هذا المجال في أحد أهم المفكرين من بينهم "تايلور" رائد مدرسة الإدارة العلمية في إعطاء مفهوم دقيق للأداء والاهتمام بقياسه، وهذا من خلال الدراسة الدقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال في إطار ما يعرف بدراسة الحركة والزمن، ومع بداية القرن 20 تحول اهتمام المؤسسات من إستراتيجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها إلى إستراتيجية

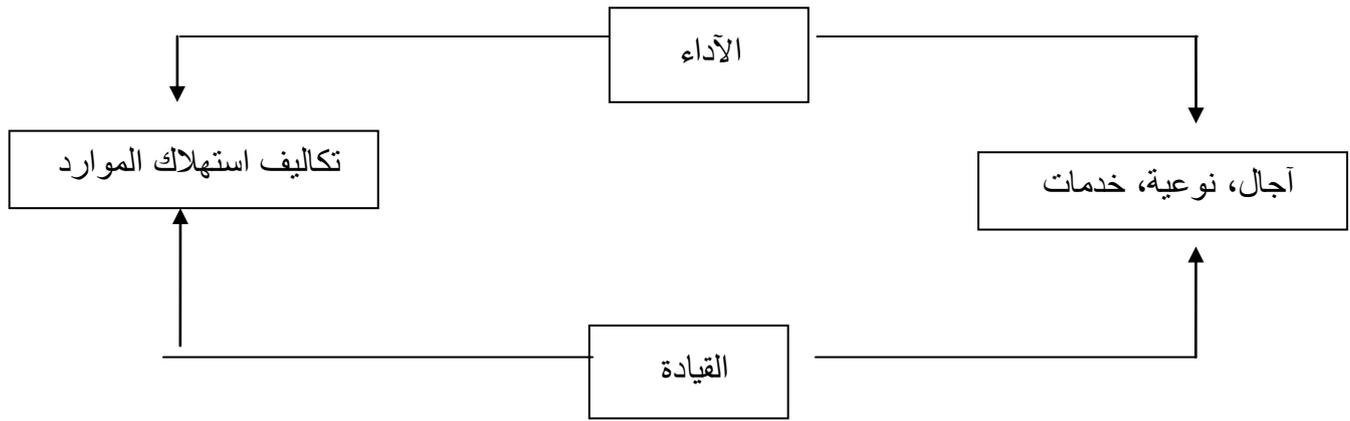
¹ مؤمن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة سطيح: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2011-2012، ص.50.

² عبد المجيد العزام وهادية خزنة كاتي، "إتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العددان 03 و04، الأردن، 2010، ص.615.

التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء حينها في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية، غير أنه مع مرور الزمن عرف مفهوم الأداء تطوراً جديداً في محتواه فبدلاً من الاعتماد فقط على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء والتحكم في الأسعار كآلية لتحديد مفهوم الأداء وطرق قياسه، تم الانتقال إلى الأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات عند تحديد مفهوم الأداء وتمثل أهم هذه التطورات كعلم وفن، وظهر الفكر الإستراتيجي في الإدارة والاتجاه المتزايد لتطبيق الإستراتيجيات المختلفة في التسيير خصوصاً إستراتيجية التمايز، كل هذه المستجدات وغيرها أثرت بشكل واضح في طرق الإدارة والتسيير .

ويمكن تلخيص التطور الذي لحق بالأداء في الشكل التالي:¹

شكل رقم (01): تطور الأداء



المصدر: من إعداد الباحث

يبين لنا هذا الشكل أن مفهوم الأداء توسع ليشمل إنتاج القيمة للزبون بعدما اقتصر لمدة من الزمن على عامل تخفيض، ومن جهة أخرى تمثل هذا التطور في توسيع مفهوم الأداء ظل مقتصرًا لمدة معينة على المردودية المالية والاقتصادية للمساهمين لينتقل بعدها في إطار التطور إلى مفهوم أوسع يأخذ مصالح أطراف أخرى من مساهمين، موردين، عمال، المجتمع بصفة عامة، كما يضاف إلى ما سبق أن التطورات السابقة الذكر وغيرها أفضت إلى إنتاج مفهوم جديد في إطار البناء المعرفي لمفهوم الأداء وهو إدارة الأداء أي معاملة الأداء من منظور الوظيفة الإدارية في المؤسسة .

¹ الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 221-222.

-أنواع الأداء:

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع، وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء، حيث يمكن تقسيمه وفقاً لمحدد الهدف إلى:

- **الأداء الكلي:** هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر أو الأنظمة أو الوظائف الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالأستمرارية، الشمولية، الأرباح... إلخ.
- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة بحيث يمكن أن يقسم حسب المعيار الوظيفي إلى أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة التسويق.

وتشير إلى أن الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتاج تفاعل أداءات أنظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك أحد الباحثين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفترض أيضاً دراسة الأداء على مستوى مختلف وظائفها.

أما حسب معيار الطبيعة الذي يقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية... إلخ، فإنه يمكن إن كان ذلك من باب المقابلة المنطقية تصنيف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، سياسي، وفي إشارة إلى هذا التصنيف لا يمكن للمؤسسة أن تحسن صورتها بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب، بل إن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صورة المؤسسة في الخارج.

بناء على هذا فإنه يمكن القول أن الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي الذي يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة، والذي يتجسد بالفوائض التي تحققها من وراء تعظيم نواتجها وتدني مستويات استخدام مواردها، أما الأهداف الاجتماعية وإن كانت في الحقيقة تمثل قيوداً مفروضة على المؤسسة يلزمها بهاكل من مجتمعها الداخلي والخارجي،¹ فيعبر سعي المؤسسة إلى بلوغها الأداء الاجتماعي لها، وبغض النظر عن كونها أهدافاً أو قيوداً فإن تحقيقها يجب أن يكون متزامناً مع الأهداف الاقتصادية، لأن "الاجتماع

¹ عبد المللك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص. 87.

مشروط بالاقتصاد" وبذلك يتلزم الأداء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة الناجحة هي التي تعرف كيفية الوصول إلى تحقيق أكبر مستوى من النوعين معا، وإلى جانب الأداء الاقتصادي والاجتماعي يمكن الحديث عن الأداء التقني أو الثقافي أو السياسي للمؤسسة وذلك عندما تسطر لنفسها أهدافا من هذا القبيل، كأن ترغب في السيطرة على مجال تكنولوجي معين أو تسعى إلى تكوين ثقافة خاصة بها أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها بخلق أنماط استهلاكية جديدة أو ربما تحاول التأثير على النظام السياسي القائم لاستصدار امتيازات لصالحها (تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى مراكز القرار، كما هو الشأن بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث والأمثلة في هذا المجال أكثر من أن تحصى.¹

-أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه :

- أنواع الأداء:

يمكن تقسيم الأداء إلى:

أ- الأداء الاجتماعي الاقتصادي:

01- الأداء الاجتماعي: يعرف على أنه مستوى رضا الأفراد المشاركين في حياة المؤسسة، وتتجلى أهمية هذا الجانب في كون الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا ما اقتصر اهتمام المؤسسة بالأداء الاقتصادي وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية، فكما هو معروف في أدبيات التسيير أن الجودة في المؤسسة مرتبطة بمدى ملائمة الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية.

02- الأداء الاقتصادي: يعرف بأنه القدرة على البقاء للمؤسسة وعلى تحقيق أهدافها حيث يعبر الأداء الاقتصادي عن السبب الأساسي لوجود المؤسسة والمتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها هذه الأخيرة جزاء تعظيم نتائجها (الإنتاج، رقم الأعمال، القيمة المضافة، الربح... إلخ) ، وتدني استخدام الموارد (رأس المال، المواد الأولية، العمل، التكنولوجيا... إلخ)، وتجدد الإشارة إلى أن هذا الجانب الاقتصادي للأداء قد ظل لفترة طويلة يعتبر المعيار الأساسي في تقييم أداء المؤسسات.

03- الأداء التنظيمي: ويتعلق بالكيفية التي تنظم وهيكل بها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها وكذلك الطريقة التي تمكنها من ذلك، وفي هذا الإطار يشير (M.kalika) إلى أن هذا النوع من الأداء مرتبط مباشرة بفعالية الهيكل التنظيمي للمؤسسة وليس بالنتائج المحتملة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذلك المتعلق

¹ المرجع نفسه، ص.90.

بالفعالية التنظيمية، ونقدم أربعة عوامل لقياس الفعالية التنظيمية تشمل: احترام الهيكل الرسمي، العلاقة بين المصالح، نوعية انتقال المعلومة، مرونة الهيكل التنظيمي في المؤسسة¹.

ب- الأداء الإستراتيجي: يعرف بالأداء على المدى البعيد، وقد حظي هذا النوع من الأداء باهتمام كبير على مستوى الإدارة الإستراتيجية كونه يعكس التوجه الإستراتيجي للمؤسسات ويقاس مدى فعالية الإستراتيجيات المنتهجة من طرفها، كما يشكل الأداء الإستراتيجي الأساس الذي تقوم عليه عملية التقييم والرقابة الإستراتيجية، وأن أي خلل أو إخفاق في أي من هذه العمليات لا بد أن يشير إليه الأداء الإستراتيجي، وهو ما قاد العديد من الباحثين إلى اعتباره قلب الإدارة الإستراتيجية، ومن بين العوامل الضرورية لتحقيق هذا النوع من الأداء نجد: صياغة إستراتيجية فعالة، تنمية أنشطة المؤسسة، تحفيز الأفراد، وضع نظام إدارة يستهدف المدى البعيد.

ج- الأداء التنافسي: يرتبط هذا النوع من الأداء بالبيئة التنافسية للمؤسسة، حيث يجسد الأداء التنافسي النجاح الذي ينتج ليس فقط من أنشطة وعمليات المؤسسة، وإنما من قدرة هذه الأخيرة على التكيف والاندماج في المناخ التنافسي الذي يميز قطاعها الذي تنشط فيه.

ويرتكز الأداء التنافسي على منطق أن تحقيق المؤسسة لأي نتيجة أو بلوغها لأي هدف يعتمد على شدة المنافسة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

د- الأداء الشامل: هو ذلك الأداء الذي يأخذ بعين الاعتبار مطالب مختلف فئات أصحاب المصالح، العمال، الموردون، الزبائن، المحيط المجتمعي، الطبيعي... إلخ، حيث إنه يبحث عن إرضائهم بطريقة أكثر توازنا وعدالة، دون إهمال نمو المؤسسة وتطورها خدمة للملاك والمساهمين، ويمكن أن نقول أنه ذلك الأداء الذي يدمج بين هذه الأبعاد الثلاثة: الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي².

¹ ريغة أحمد الصغير، "تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام الأداء المتوازن"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة 02: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص ص. 11-12.

² المرجع نفسه، ص ص. 13-14.

-العوامل المؤثرة في الأداء:

أ- محددات الأداء: يرى أحمد صقر عاشور في كتابه "السلوك الإنساني في المنظمة" أن أداء الفرد في العمل هو محصل التفاعل لدافعيته للأداء مع قدرته على الأداء وإدراكه لمحتوي عمله ودوره الوظيفي وبالتالي يمكن صياغة هذا التعريف على الشكل التالي :

$$\text{الأداء} = \text{الدافع} + \text{القدرة} + \text{الإدراك}$$

أي أن الأداء يتحدد من خلال امتزاج العوامل الثلاثة المذكورة سابقا بصفة مستقلة.

- **الدافع:** هو عبارة عن عامل داخلي يستثير سلوك الإنسان ويوجهه ويحقق فيه التكامل ونحن لا نملك أن نلاحظه مباشرة وإنما نستنتجه من سلوكه أو نفترض وجوده حتى يمكننا من تفسير سلوكه .
- **القدرة:** تشير إلى ما يستطيع أن ينجزه الفرد بالفعل من الأعمال فهي مرتبطة أيضا بالسرعة والدقة في الأداء وليس هناك فرق في الاستعمال بين القدرات المكتسبة والقدرات الفطرية .
- **الإدراك:** يعرّف الإدراك عامة على أنه عملية ذهنية معرفية تمكننا من فهم وتفسير ما يحيط بنا ومن هنا فالفرد في المنظمة يخضع للعديد من المؤثرات التي تنتهي بتكوين تفسيرات معينة لكيفية أداء عمله .

ب-العوامل المؤثرة في الأداء:توجد العديد من المؤثرات منها:

- **الإشراف:** أكدت العديد من النتائج أن كثيرا من أسباب عدم رضا العاملين ترجع إلى أسلوب الإشراف المتبع معهم، فمهمة المشرف الحديث هي توجيه وقيادة مجموعة من العمال وتنسيق جهودهم وتقييم أعمالهم للوصول إلى هدف محدد، ويشغل الجانب الإنساني جزءا كبيرا من وظيفة المشرف ويتضمن ذلك تحفيز العاملين على العمل وبحث مطالبهم ودراسة مشاكلهم والاستماع إليهم.
- **الحوافز:** تعبّر في أبسط معانيها عن ما يحصل عليه الفرد في المؤسسة مقابل عمله فيها والتحاق العامل بالمؤسسة، وبقائه فيها ليس في الواقع إلا بمقدار ما يعطيه من قيمة في تصوره للحوافز التي يتحصل عليها، فالحافز عبارة عن قوة أو شعور يحرك سلوك الفرد لإشباع حاجات ورغبات معينة.

- **ظروف العمل المادية:** هي جملة الظروف التي تحيط بالفرد أثناء قيامه بعمله، والتي تؤثر بدرجة ملموسة على مقدرته الذهنية والجسمية، كما يضيف آخرون عامل البيئة الخارجية للمنظمة إذ تؤثر هذه الأخيرة على أداء العامل من خلال تحديات المنافسة الخارجية والتحديات الاقتصادية¹.

-العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء العام للمؤسسة:

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات مطلباً أساسياً لتمكن المنظمات من القيام بعملياتها الإدارية المختلفة بكفاءة وجودة، وذلك لما توفره هذه التكنولوجيا من قدرات معلوماتية، ومعرفية تساعد المنظمات على البقاء والاستمرار والنمو².

وبذلك تعد تكنولوجيا المعلومات عاملاً محفزاً للمنظمات الباحثة عن المنافسة والتميز في إنتاجها ومخرجاتها وعن الكفاءة والفعالية في أدائها، لذا تسارعت المنظمات لتهيئة الأرضية الكفيلة بتطبيقها ثم استخدامها لهذه الأداة من خلق فرص غير مسبوقه في مجالات عدة مثل رفع مستوى الأداء الوظيفي وتحسين القرارات الإدارية وتبسيط وتسهيل الإجراءات والاستغلال الأمثل للقوى العاملة، فضلاً عن إسهامها الكبير في الأنظمة المالية، وذلك من خلال تطبيق عدد من الإجراءات والتغيرات الهيكلية في إدارة المنظمة وتدريب المستخدمين على كيفية الاستخدام وذلك لضمان عملها بشكل صحيح بما يحقق معايير الأداء الكفء التي تسعى المنظمة لتحقيقه.

بناء على ما سبق يستنتج أن العلاقة القائمة ما بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء تقوم على

النحو التالي:

-تساهم إلى حد كبير في تحسين الأداء الوظيفي وذلك من خلال تخطي القيام بكثير من الأعمال الروتينية وما يترتب عليه، من إنجاز الأعمال بسرعة وكفاءة ودقة متناهية وتكلفة قليلة.

-تساهم في تقليل الأعباء الوظيفية الروتينية الملقاة على عاتق المدراء، مما يتيح لهم استغلال هذا الوقت في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة للمنظمة، مما أسهم في رفع كفاءة وفعالية الإدارة العليا.

-تساهم في التأثير على الجانب المعنوي لدي العاملين باتجاه زيادة ولائهم وانتمائهم للمنظمة من خلال ما توفره من فرص للإطلاع على المعلومات بشكل سهل، مما يسهم في تعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار.

¹ بوبكر ميلاني، تأثير الإتصال الرسمي على أداء الموارد البشرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2009-2010، ص ص. 47-50.

² عبد الباري إبراهيم درة، استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها في الأداء في أجهزة الخدمة المدنية في الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط: قسم الأعمال الإلكترونية، 2011، ص.23.

- تساهم في زيادة كفاءة المنظمة من استغلال مواردها المختلفة لتوليد المخرجات المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال تحسين أتمته عملياتها وأنشطتها اعتمادا على تطبيقات الحاسوب بما يساهم في تحسين نوعية المنتجات وتقليل التباين والتفاوت في مستوى أداء هذه السلع والخدمات.

- تساهم في زيادة عدد الفرص المتاحة أمام المنظمة في الأسواق الداخلية والخارجية وتفعيل عملية توليد وتطبيق أفكار الجديدة للأزمة لتطوير السلع والخدمات¹.

على مستوى المؤسسة:

- التوفير السهل للوثائق المختلفة والمتنوعة مما يسمح بالوصول لذاكرة المؤسسة، والتقليل من استنساخ الوثائق والأرشيف وانخفاض تكاليف الإرسال.

- تحسين الاتصال على مستوى المؤسسة وتحديد الأخطاء الناتجة عن الدوران السيئ للمعلومات.

- التنسيق والربط بين أعضاء المؤسسة، ونقل وتبادل الخبرات والمعرفة بينهم، وكذا عقد اجتماعات إلكترونية عن طريق التحوار عن بعد، حيث تتزايد الوظائف المنجزة جماعيا وانحصر العمل الفردي، وهذا يساعد على تحسين وتنمية الكفاءات البشرية.

- خلق نظام معلوماتي بتكلفة قليلة جدا².

على مستوى الأفراد ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

- المساهمة في زيادة السرعة في إنجاز الوظائف.

- تقلل التكاليف اللازمة لأداء العمل.

- زيادة الكفاءة والفعالية من خلال التنسيق بين الأعمال المطلوبة بالطريقة الصحيحة والقضاء على الازدواجية في أداء العمل.

- تحسين وزيادة جودة ونوعية مخرجات العمل.

- إعادة توزيع الأعمال تنظيميا ومكانيا.

¹ العربي عطية، "أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية- دراسة ميدانية في جامعة ورقلة: الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص.325.

² بلقيل الهادي، "الأداء التنظيمي في ظل الإدارة الإلكترونية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005، ص.295.

- جعل ساعات العمل أكثر مرونة وزيادة تأهيل العاملين.
- أسهمت في تقليل الأعباء الوظيفية الروتينية الملقاة على عاتق المدراء مما يتيح لهم استغلال هذا الوقت في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة للمنظمة¹.
- استنادا على ما سبق يمكن استنتاج العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء، حيث تتجلى في أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في ربط الوظائف الإدارية المختلفة مع بعضها البعض والقضاء على الازدواجية والتقليل من الأخطاء والجهد المبذول، مما يساهم في زيادة إنتاجية العاملين ومستوى الأداء، وبالتالي زيادة مستوى المؤسسة ككل.

المطلب الثاني: ضغوطات العمل وأثرها على الأداء المهني

يعتبر مصطلح العمل من المفاهيم الأساسية في دراسات علم الاجتماع، فهم ينظرون إلى العمل باعتباره ظاهرة عامة في حياة الإنسان والمجتمع، والعمل سمة أساسية وهامة يميّز بها الأفراد والجماعات في كل المجتمعات الإنسانية باعتباره السلوك اليومي الذي تدور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في المجتمع، وهو أسلوب من أساليب معيشة الإنسان يهدف إلى تحقيق غايات الفرد والجماعة²، أي أنّ العمل عبارة عن مجموعة من الوظائف التي يقوم بها الأفراد خدمة لمصالحهم وتحقيقاً لغاياتهم وتتكامل هذه الوظائف من أجل تحقيق الهدف الأسمى وهو نجاح وتقديم المجتمع.

يعد مفهوم الضغط من المفاهيم التي جاءت من الفيزياء، وهي بهذا المفهوم الفيزيائي تعني المضاعفات التي تؤثر على الحركة كضغط الدم في الجسم وضغط الهواء في المضخة، وهو في معني آخر حالة مزاجية معقدة يشعر بها الفرد، تؤثر على تصرفاته وتغيّر من طريقة تفكيره، ويقع الإنسان تحت وطأة هذا الضغط إذا أحسّ أن هذا الموقف يهدده وأنه غير قادر على السيطرة اتجاه هذا الموقف³.

غير أن العمل يقع عليه ضغوطات وبالتالي يعرف "سلاوي" ضغوط العمل بأنها عبارة عن تجارب غير محبة يسعى الفرد إلى منع حدوثها مرة أخرى كما يسعى إلى تناسيها.

¹ - نصيرة أوبختي، نبوية عيسي، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء الوظيفي دراسة حالة مؤسسة تافنة لصناعة الملابس -بمغنية- تلمسان"،

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 14، يناير 2021، ص.72.

² كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني، القاهرة: دار غربي، 2001، ص.89.

³ زاهد محمد ديري، السلوك التنظيمي، عمان: دار المسيرة، ط.1، 2011، ص. 141.

وعادة ما تقوم ضغوط العمل على العديد من المشكلات النفسية والجسدية التي تجعل الفرد غير قادر على العطاء والإنتاجية في مجال عمله¹.

- عرف "جيبسون" وزملائه ضغط العمل بأنه إستجابة متكيفة تعدل لها الفروق الفردية أو العلميات النفسية والتي تنشأ نتيجة عمل أو موقف أو حدث يفرض على الفرد مطالب نفسية أو جسدية عالية²، أي أن ضغط العمل عبارة عن إنفعال طارئ يؤثر على العمال جسمياً ونفسياً يتعرض له العامل من خلال الوظائف التي يتقلدها في مؤسسته.

وعند الحديث عن ضغوطات العمل لابدّ من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية³:

- ضغوط العمل ليست تأثير عصبي فالتوتر نتيجة للضغط.
 - الضغط ليس مرادفاً للقلق، فالقلق أحد ردود الفعل عن الضغط.
 - ضغوط العمل ليست بالضرورة ضارة بل يمكن أن تكون لها آثار إيجابية.
 - إن غياب الضغط بصفة مطلقة يعني موت الإنسان.
 - الضغوط لا تحدث دائماً نتيجة الاستشارة الزائدة بل يمكن أن تحدث كنتيجة لنقص المطالب.
- ضغوط العمل عبارة عن ردود فعل الإنسان إزاء المؤثرات المادية الفيزيولوجية والمؤثرات النفسية السيكولوجية، وتتمثل ردود فعل الإنسان إزاء هذه المؤثرات بالخوف، الاضطراب، الارتجاف والتي توحى أن الفرد غير مرتاح للموقف الذي هو فيه.

وتتعد أسباب ضغوط العمل بالنظر إلى نمط العمل نفسه، ومن بينها:

- أ- كثرة الأعمال: إن حجم العمل المتوقع يعتبر سبباً للضغط، وإن زادت أعباء العمل بسبب الآخرين أو مبادرة فردية دون مبررات واضحة يصبح العاملون في موقف صعب إذ عليهم أن ينجزوا عدّة أعمال في وقت واحد مما يؤدي إلى الإرهاق والإجهاد وما يتبع ذلك من الاستهلاك لطاقتهم، هذا إضافة إلى تحمل بعض الموظفين أعباء أكبر من باقي الموظفين الآخرين مما يؤدي إلى ارتفاع ضغط العمل لدي فئة دون الأخرى مما يؤدي إلى هبوط المعنويات ونقص الدافعية نحو العمل على المدى الطويل⁴.

¹ سامر جلدة، السلوك التنظيمي والنظريات الإدارية الحديثة، عمان: دار أسامة، 2009، ص ص. 172-174.

² حسين حريم، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، عمان: دار الحامد، ط 3، 2009، ص. 332.

³ المرجع نفسه، ص ص 332-333.

⁴ محمد الصيرفي، السلوك الإداري-العلاقات الإنسانية، الإسكندرية: دار الوفاء، 2007، ص. 299.

ب-عوامل تتعلق بسياسات المنظمة: وتتضمن¹:

- تقييم أداء العاملين بصورة غير منصفة.
- عدم المساواة بين العاملين في الرواتب والحوافز.
- قواعد غير مرنة وإجراءات غير واضحة.
- تنقلات متكررة بين العاملين لمواقع مختلفة.
- واجبات وظيفية غير واقعية.

من خلال العناصر السابقة يظهر أن سياسة العمل تؤثر بمتغيراتها على مستوى الأداء لدى العامل، والذي يعتبر من الأسباب الأساسية التي لها أثر واضح على ضغط العمل.

ج- الهيكل التنظيمي: ويتضمن الجوانب التالية²:

- المركزية وعدم المشاركة في اتخاذ القرارات.
- فرص محدودة في الترقية والتقدم.
- درجة عالية من الرسمية.
- درجة عالية من التخصص الوظيفي.

كل هذه العوامل من شأنها أن تسبب للفرد مجموعة من الضغوطات التي تؤثر سلباً على دافعيته نحو العمل وتقلل من مستوى أدائه وتجعله غير آبه بما يفعل مما يتسبب له في الوقوع في جملة من الأخطاء التي تؤثر على كفاءته في العمل.

د- الخوف من الفشل: عندما يكلف رئيس العمل موظفاً أو مجموعة من الموظفين بأداء عمل أو مهمة دون معرفة طبيعة العمال وإمكانياتهم أو مهاراتهم وقدراتهم الوظيفية فإن ذلك يضعهم في حالة ضغط عمل غاية في الشدة، حيث يراود العامل مخاوف الفشل والقلق وما يتبع ذلك من احتمال لوقوع الأخطاء بالنسبة للعمال.

هـ- عدم توفر الدعم الكافي: من أكثر الأسباب شيوعاً لضغط العمل هو نقص وسائل الدعم لأداء الوظيفة، فإذا كانت الميزانية غير كافية والإمدادات قليلة، والأدوات غير ملائمة والتعاون ضعيف بين الزملاء، فإن التوتر يسود موقع العمل وتستنزف طاقات الموظفين، فبدون الدعم المناسب تظهر حالة من الضغوطات مما يخفّض

¹ حسين حرير، مرجع سبق ذكره، ص.290.

² المكان نفسه.

معنويات العاملين ويقلل من مستوى أدائهم،¹ وحتى يؤدي العمال واجباته بطريقة صحيحة لابد أن تتوفر له الظروف المناسبة في بيئة العمل لأن نجاح المؤسسات وتفوقها يتوقف على حجم الإمكانيات التي توفرها لعمالها فكلما كانت الإمكانيات أكثر كان مستوى الأداء والنجاح أكبر.

و- اضطراب العلاقة بين الموظف ورئيسه: تعد من أكثر أسباب ضغوط العمل شيوعاً على الإطلاق، حيث يعاني العديد من الموظفين من ضغوط نفسية نتيجة لعدم شعورهم بالفهم أو التقدير أو المساندة من قبل رئيسهم، ويزيد الموقف سوءاً إذا كان الرئيس غير كفء إدارياً، فإنه غالباً ما يلقي اللوم على الأخرن إذا حدث خطأ ما ولا يقبل المناقشة حتى لا يواجه عيوبه وهذا يخلق حالة من اللا أمان، وعدم الثقة بين الرئيس والمرؤوس مما يسبب ضغوطات في العمل²، إذن العلاقة بين العامل والرئيس مهمة جداً فمن خلالها تتحدد المهام ويستطيع العامل أن يستمد قوته وثقته بنفسه تبعاً لنمط العلاقة القائمة بينه وبين مديره إذا كانت قائمة على الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل بين الطرفين.

ز- عدم معرفة الموظف لدوره في العمل: عندما لا يعرف الموظف حقيقة مسؤولياته وواجباته وكيفية أداء وظيفته حسب أولوياتها، والحدود المنظمة لعلاقتها بالوظائف الأخرى فإنه يعيش حالة من الارتباك في الدور، واختلاط الأولويات، مما يؤدي إلى اهتزاز البناء التنظيمي للعمل وهبوط معنويات العاملين مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق الأهداف³.

ح- كثرة الأعمال والإجهاد المهني: المقصود بالإجهاد هو القيام بمهام كثيرة في وقت قصير جداً وهو العمل الذي يجب القيام به بشكل صحيح في إطار زمني محدد، وهذا الوقت لا يكفي مما يولد الضغط و التوتر⁴، كما يمكن التحدث عن الإجهاد بوصفه رد فعل يحدث من طرف العامل عند زيادة مستوى الجهد الوظيفي أكثر من المستطاع، أي تعرضه لضغوطات في ميدان العمل، فالعامل يواجه خطراً حقيقياً لا يسمح له بالتكيف مع الظروف الصعبة للعمل، و يصبح من الصعب عليه التوافق⁵.

¹ محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص. 330.

² المكان نفسه.

³ المرجع نفسه، ص. 331.

⁴ سليمان خويلي وبمينة خلادي، "واقع الإجهاد المهني لدى عمال قطاع المحروقات: دراسة وصفية لعمال النظام الفوري (414) بالمؤسسة الوطنية للتنقيب سونطراك ورقلة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 1، 2019، ص. 40.

⁵ Direction générale humanisation du travail: le stress ou travail facteurs de risque évaluation et prévention, bruxelles: service public fédéral emploi travail et concertation social, novembre, 2006, p. 15

لإلقاء المزيد من الضوء على ضغوط العمل وآثارها على الأداء لا بدّ من توضيح طبيعة العلاقة بين ضغوطات العمل والأداء، وقد دلّت الدراسات على اختلاف وجهات نظر الباحثين نحو العلاقة بين ضغوط العمل والأداء كما يلي¹:

- أن العلاقة بين ضغوط العمل والأداء سلبية، فضغوطات العمل عبارة عن عائق للسلوك الإنساني وينعكس سلباً على النتائج، وعلى الحالة البدنية والنفسية للفرد، ويجبر الفرد على بذل جهود كبيرة وتكريس أوقات كثيرة للتغلب على هذه الضغوط.

- أن العلاقة بين ضغوط العمل والأداء علاقة إيجابية ويمثل نوعاً من التحدي للسلوك الإنساني وتعتبر مشاكل العمل وصعوباته وتوتراته بمثابة تحديات للفرد وتؤدي إلى تبني أنماط إيجابية من السلوك وتعطي أداءً أفضل، فوجود مستوى منخفض من ضغوط العمل لا يحفز الأفراد ويجعلهم يواجهون مستوى محدد من التحدي ولكن في حالة زيادة مستوى الضغوط فإنها تؤدي إلى آثار عكسية.

- عدم وجود علاقة تذكر بين ضغوط العمل والكفاءة في الأداء، ويفترض أن الفرد قد التزم ذاتياً بعقد مع المنطقة التي يعمل بها فيهيأ نفسه جسدياً ونفسياً للعمل في هذه المؤسسة وإنجاز واجباته بغض النظر عما يحيط به من ضغوط، ويتمتع الفرد بمستوى مُعيّن من الرشد يساعده على إنجاز هذا العقد المبرم بينه وبين المنظمة، أما التفسير الآخر لهذا الاتجاه فإنه يكمن في قدرة الفرد على التأقلم والتكيف مع جميع الظروف المستجدة، وبالتالي لن تحدث آثار نفسية أو عقلية على الفرد، وعليه عدم وجود أي تأثير على الأداء.

✓ هناك علاقة خطية منحنية على شكل حرف مقلوب (U) بين الضغوط والأداء، وأن وجود مستوى منخفض من الضغوط لن يؤدي لتحفيز الأفراد للعمل، ووجود مستوى متوسط من ضغوط العمل يساعد الفرد على إيجاد توازن في قواه لتوزيعها بين إنجاز عمله ومكافحة هذه الضغوط وهو الأمثل لإنجاز العمل.

- آثار ضغوط العمل:

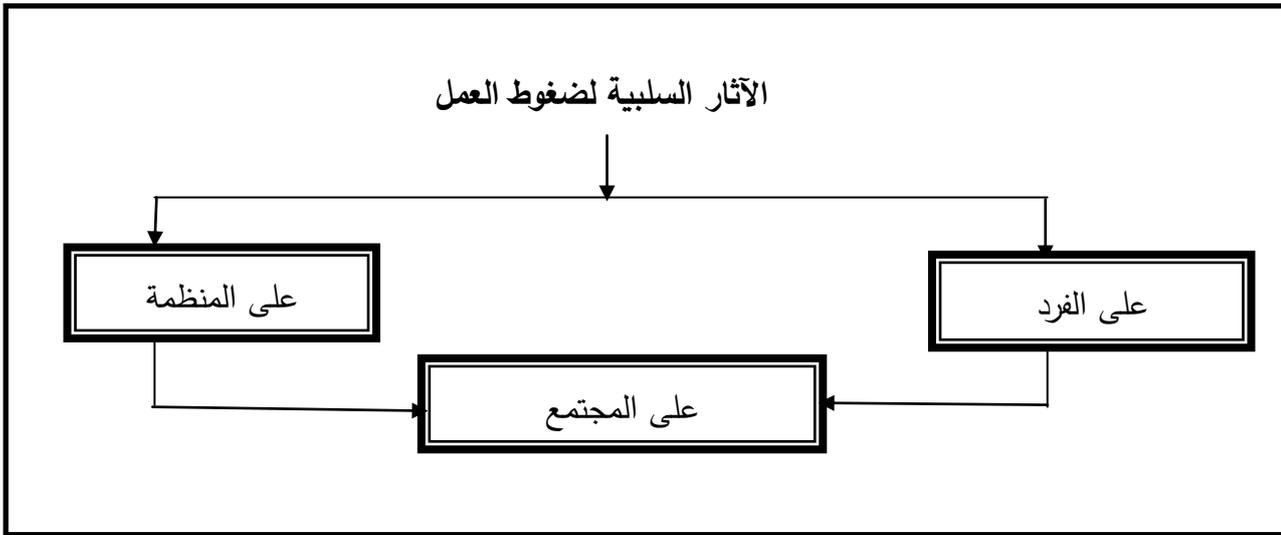
إن التعرّض لضغوط شديدة يمكن أن تتسبب في نشوء نتائج وآثار سلبية وضارة للعامل وللمنظمة وللمجتمع على حدّ سواء.

يصنف الكاتب "Tom Cox" (توم كوكس) الآثار المترتبة على الضغوط في خمس مجموعات¹:

¹ عيسى إبراهيم المعشر، "أثر ضغوط العمل على الأداء العاملين في الفنادق الأردنية فئة خمسة نجوم، قسم إدارة الأعمال"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم الإدارية والمالية، 2009، ص 36-37.

- أ- آثار سلوكية: مثل الميل إلى الحوادث، الإدمان، الانفجار العاطفي، الإفراط في الأكل، التدخين، السلوك العدواني، العصبية.
- ب- آثار موضوعية: القلق، اللامبالاة، الملل، الاكتئاب، الإرهاق، فقدان المزاج، عدم تقدير الذات، الوحدة.
- ج- آثار معرفية: عدم المقدرة على اتخاذ القرارات السليمة، ضعف التركيز، انتباه قصير المدى، حساسية زائدة تجاه النقد، حواجز ذهنية.
- د- آثار فيسيولوجية: تزايد نسبة جلوكوز الدم، زيادة ضربات القلب، زيادة ضغط الدم، إرتفاع وانخفاض حرارة الجسم.
- هـ- آثار تنظيمية: مثل الغياب، انخفاض مستوى العمل، العزلة، عدم الرضا الوظيفي، انخفاض التزام الموظف وولائه.

شكل رقم (02): الآثار السلبية لضغوط العمل



المصدر: من إعداد الطالب

كما يوجد تقسيم آخر لآثار ضغوط العمل يمكن تحديده كالآتي²:

- أ- **على الفرد:** الفرد هو المستقبل الرئيسي والمباشر لآثار ضغوط العمل وتأخذ هذه الآثار صوراً عديدة، جسدية، نفسية، سلوكية، إجتماعية وبما أن الضغوط تحدث تغيرات وتحولات غير طبيعية في داخل الجسم مرتبطة بتأثير الجهاز العصبي ووظائف الأعضاء الأخرى فإن هذه التغيرات غير الطبيعية سيكون لها نتائج واضحة على

¹ حسين حريم، مرجع سبق ذكره، ص. 393.

² المرجع نفسه، ص. 293.

صحة الفرد خاصة عندما يكون مستوى الضغوط مرتفعاً حيث من المؤكد أن تتعرض صحة الفرد للكثير من المتاعب التي تظهر مؤشراتهما على شكل اضطرابات وضعف وكسل¹.

ب- نتائج ضغوط العمل على المنظمة: لا يمكن الفصل بين الفرد والمنظمة فهو جزء لا يتجزأ منها وعلاقة التأثير والتأثر بينهما متبادلة ومن ثمة فإن التأثيرات السلبية على الأفراد نتيجة الضغوطات تؤدي إلى تدهور الأداء ونقص مستوى العمل، وهذه الضغوطات تؤدي إلى العديد من الآثار على المنظمة تتمثل في النقاط التالية:

- عدم الدقة في إتخاذ القرارات.

- عدم القدرة على إتخاذ القرارات المناسبة نتيجة للضغوط.

- الخوف من النتائج المترتبة على القرارات.

- التكاليف المالية:

* التكاليف المباشرة:

- تكلفة التأخر عن العمل، الغياب، الإضرابات، الانقطاع عن العمل.

- تكلفة الانخفاض في جودة العمل.

- تكلفة الإصابات وحوادث العمل.

- تكلفة تعطل الآلة نتيجة الإهمال.

- تكلفة الخدمات الصحية نتيجة الضغوطات.

* التكاليف غير المباشرة:

- انخفاض الروح المعنوية.

- سوء الاتصالات.

- سوء العلاقات.

- ارتفاع مستوى الشكاوي.

- الصراع مع الزملاء والمرؤوسين.

¹ جمعة سيد يوسف، إدارة ضغوط العمل، مصر: إيتراك للطباعة، 2004، ص. 42.

ج- نتائج ضغوطات العمل على المجتمع :

يتكون المجتمع من مجموعة أفراد وتمثل القوى البشرية أحد إمكانيات أي مجتمع وهي حيز الزاوية في نخضة وتقدمه واحتلاله مكانة متميزة بين الأمم، كما تسعى كل الدول والمجتمعات إلى تنويع مصادر ثروتها بتنويع الأعمال والمؤسسات وتحديثها وتطويرها، ويؤدي التفاعل الجيد بين الإنسان وبيئة العمل على زيادة مستوى العمل وجودته، هذا الأمر يستوجب أن يكون الأفراد العاملين أصحاء جسميا ونفسيا ويتمتعون بالرضا الوظيفي ويشعرون بالانتماء للمجتمع، كما أن العكس صحيح فالأفراد المرضى والمضطربين وغير الراضين عن أعمالهم يساهمون في تدهور الأداء والانخفاض في مستوى وجودة العمل.

المطلب الثالث: العلاقة بين الرضا الوظيفي ومستوى الأداء:

يعرف ستون Stone الرضا الوظيفي بأنه: "الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله، أو يصبح إنسانا تستغرقه الوظيفة ويتفاعل معها من خلال طموحه الوظيفي، ورغبته في النمو والتقدم، وتحقيق أهدافه الاجتماعية من خلالها"¹.

ويرى "هربرت" Herbert: "أن مفهوم الرضا الوظيفي يطلق على مشاعر العاملين تجاه أعمالهم، ويمكن تحديد تلك المشاعر في زاويتين ما يوفر العمل للعاملين في الواقع وما ينبغي أن يوفره العمل من وجهة نظرهم"².

أما "هيلن وجودج" Hulin, C L.& Jude فيعرفانه "بأنه استجابات نفسية متعددة الأبعاد من الفرد تجاه عمله، وهذه الاستجابات قد تكون معرفية، أو وجدانية، أو سلوكية، وبذلك يشير الرضا الوظيفي إلى حالات داخلية معرفية ووجدانية يعبر عنها وجدانيا أو سلوكيا. وهذه الاستجابات متعددة الأبعاد مستمرة"³.
بينما يعرف وليد غازي الرضا الوظيفي "بأنه يمكن النظر إليه باعتباره مظلة تندرج تحتها مجموعة من العوامل المتداخلة ذات تأثير على مستوى الإنتاجية، أو هي عملية موائمة بين ما هو متاح وما يمكن بلوغه فعال"⁴.

¹ - محمد سعيد سلطان، السلوك الإنساني في المنظمات، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004، ص.196.

² - صلاح الدين محمد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2002، ص.211-212.

³ -Hulin, C L.& Jude, T.A.(2003).Job Attitudes. In Water C.Borman, Daniel R .Llgen& Richard J. Klimoski(Eds).Handbook of Psychology Vol 12 Industrial and Organizational Psychology. New York,John Wiley & Sons.p.255.

⁴ - وليد حليم غازي، دوافع واحياجات العمل وأثرها على الرضا الوظيفي، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011، ص.111.

اولا - خصائص الرضا الوظيفي

يمكن أن نحدد أهم خصائص الرضا الوظيفي فيما يلي:

- تعدد المفاهيم وطرق القياس: تميز الرضا الوظيفي بتعدد التعريفات وتباينها، وذلك لاختلاف وجهات النظر بين العلماء، وهذا يشير إلى عدم وجود اتفاق عام حول تعريف الرضا الوظيفي.
- النظر إلى الرضا الوظيفي على أنه موضوع فردي: غالبا ما ينظر إلى الرضا الوظيفي باعتباره موضوعا فرديا، لذا فإن ما يمكن أن يكون رضا لشخص قد يكون عدم رضا لشخص آخر، فالإنسان مخلوق معقد لديه حاجات ودوافع متعددة ومختلفة من وقت إلى آخر، وقد انعكس هذا كله على تنوع طرق القياس المستخدم.
- الرضا الوظيفي يتعلق بالعديد من الجوانب المتداخلة للسلوك الإنساني: نظرا لتعدد وتعميد وتداخل جوانب السلوك الإنساني تتباين أنماطه من موقف لآخر ومن دراسة لأخرى، وبالتالي تظهر نتائج متناقضة ومتضاربة للدراسات التي تناولت الرضا، ذلك لأنها تصور الظروف المتباينة التي أجريت في ظلها تلك الدراسات¹.

ثانيا - أهمية الرضا الوظيفي:

تؤكد جميع الدراسات أن الرضا الوظيفي مهم لجميع العاملين كل في مكانه، فالرضا يعد شرطا أساسيا لإتقان العمل والنبوغ فيه، فالشخص غير الراضي عن عمله تراه متكاسلا فيه، وبالتالي ينعكس إهماله لعمله على العمل نفسه، ويليه المؤسسة التي يعمل فيها ثم المجتمع ككل، ولكن إذا رضي الفرد عن عمله ستجده سعيدا به محبا له ويبذل أقصى جهده لنجاح عمله، مما يجعله يقضي حاجة عملائه والواردين عليه من داخل المؤسسة وخارجها لإنهاء عملهم عنده، وبالتالي تنجح المؤسسة في تقديم خدماتها للمواطنين وتفي بدورها في المجتمع، فإن رضي كل فرد من أفراد المجتمع بعمله وأتقنه تقدم المجتمع بنجاح جميع أعضائه، فالطبيب في مشفاه، والمعلم في فصله، والعامل في مصنعه والفلاح في أرضه،² وبالبحث في هذا الشأن سيتم عرض مستويات الرضا الوظيفي وأهمية الرضا الوظيفي بالنسبة للفرد والمؤسسة كما يلي:

¹ - إشراق زين العابدين مجذوب وآخرون، "دور العوامل المادية في الرضا الوظيفي للموظفين والعمال في هيئة البحوث الزراعية-السودان"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 19، 2020، ص.246.

² - سعاد جاد الحق محمود شاهين، "الرضا الوظيفي وعلاقته بتفعيل أداء العاملين بمؤسسات التعليم قبل الجامعي"، مجلة التربية في القرن 21 للدراسات التربوية والنفسية، جامعة مدينة السادات، العدد التاسع عشر، 2021، ص.142.

● بالنسبة للمؤسسة:

- يوجد علاقة ارتباط بين الرضا الوظيفي للعاملين في المؤسسة وتحقيق الأهداف المرتبطة بالمؤسسة ويعد الرضا مؤشرا هاما لنجاحها وينعكس على أدائهم، فنجد أن جودة المنتج الذي تقدمه المؤسسة للوافدين عليها مرتبطة برضا العاملين عن عملهم، وذلك من خلال ما يلي:
- أ- ارتفاع معدل الانتماء للمؤسسة وحدوث تكامل بين العاملين والمؤسسة.
- ب- تقليل معدل دوران العمل .
- ج- زيادة كفاءة المؤسسة وتقليل نسب الفقد والإتلاف والهلاك¹.
- د- مستوى الرضا الوظيفي المرتفع يخفض من نسبة غياب العاملين.
- هـ- مستوى الرضا الوظيفي المرتفع يرفع مستوى الطموح لدي العاملين في مختلف المؤسسات².

● بالنسبة للفرد:

- إن الرضا الوظيفي يتناول مشاعر الفرد العامل سواء كان مديرا، موظفا، أو عاملا صغيرا، اتجاه مؤثرات العمل الذي يؤديه والظروف التي يعمل فيها والبيئة المحيطة به. وعموما فإن توفر الرضا الوظيفي لدي العاملين يؤدي إلى:
- رفع الروح المعنوية للعاملين، ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الغياب وترك العمل ومعدلات الشكاوى، كذلك انخفاض مستوى الصراعات سواء بين العمال، أو بين العمال والإدارة.
- تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي للفرد، الذي يؤدي للنجاح في العمل، وبالتالي زيادة إنتاجية الفرد فالرضا مرتبط بالنجاح في العمل والنجاح في العمل هو معيار تقييم المجتمع لأفراده، كما يمكن أن يكون مؤشرا لنجاح الفرد في مختلف جوانب حياته الأخرى الأسرية والاجتماعية³.
- حالة الرضا تجعل الفرد يعمل باطمئنان وثقة بالنفس وتساعده على التكيف والتأقلم .
- الشعور بالرضا الوظيفي يجعل الفرد أكثر إبداعا وإتقانا للعمل.

¹ -عبد الحكيم أحمد نجم، "تحليل العلاقة بين بعض سياسات الموارد البشرية بالمنظمة والالتزام التنظيمي من خلال توسيط الرضا الوظيفي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 37، العدد3، 2003، ص.50.

² -ماضي، خليل، جودة الحياة الوظيفية وأثرها على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، مصر: جامعة قناة السويس، 2014، ص.47.

³ -محمد بن مسفر الشمراي، معايير ترقية الأفراد بالدفاع المدني ومدى رضاهم عنها - دراسة مسحية على أفراد قوات الطوارئ الخاصة للدفاع المدني، (رسالة ماجستير غير منشورة)، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص.38-39.

- شعور الفرد بالقبول داخل المنظمة وإحساسه بالانتماء يؤدي به إلى الرضا عن سياسات المنظمة وأدائها اتجاهه¹.

ثالثا - العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي:

يتأثر الرضا الوظيفي بالعديد من العوامل الناتجة من الفرد نفسه أو العمل الوظيفي أو من البيئة التنظيمية المحيطة بالفرد، وقد تعددت وجهات النظر المحددة للعوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي من قبل الكتاب والباحثين، ويكمن تصنيف هذه العوامل إلى نوعين عوامل شخصية؛ وهي كل العوامل التي تتعلق بالفرد كالجنس، الحالة الاجتماعية، مدة الخدمة، القدرات الشخصية، التعلم، القيم الاتجاهات، والدافعية، وعوامل مرتبطة بالبيئة التنظيمية وتمثل في: مرونة التنظيم، طبيعة العمل، أسلوب التعامل مع العاملين، أنماط السلطة، الأمن الوظيفي، أسلوب التحفيز، تدريب العاملين، أساليب الرقابة، المسؤولية الاجتماعية.

● العوامل الشخصية:

أظهرت الدراسات أن الرضا الوظيفي يتأثر بشخصية الفرد، فهناك أناس بطبائعهم وشخصياتهم أقرب إلى الرضا أو الاستياء ومن أهم هذه المسببات ما يلي:

* **احترام الذات:** كلما كان هناك ميل لدى الأفراد للاعتدال بالرأي واحترام الذات والعلو في قيمتها وقدرها كلما كان أقرب إلى الرضا الوظيفي، أما أولئك الأشخاص الذين يشعرون بانتقاص في قيمتهم وقدرهم فإنهم عادة ما يكونون أقرب إلى عدم الرضا عن وظائفهم.

* **المكانة الاجتماعية:** المكانة الاجتماعية للعامل أوفي السلم الوظيفي تدعم رضاه وتعزز شعوره، في حين أن تدهور هذه المكانة غالبا ما تؤدي إلى الاستياء وعدم الرضا².

- القدرات الذهنية والقدرات البدنية: للأفراد قدرات مختلفة ومتفاوتة فيما بينهم وتمثل في قدرات ذهنية مرتبطة بالقدرة على أداء مختلف المهام الذهنية، كاتخاذ القرارات، تحليل المعلومات والتفكير بعناية وقدرات بدنية تتمثل في المرونة، قوة التحمل، السرعة، فتوافق الوظيفة وقدرات الفرد يجعل مستوى الرضا الوظيفي عنده مرتفع والعكس صحيح.

¹ - شاطر شفيق، أثر ضغوط العمل على الرضا الوظيفي للموارد البشرية بالمؤسسة الصناعية، دراسة ميدانية بمؤسسة إنتاج الكهرباء - سونلغاز - جيجل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2010، ص.6.

² نور الدين عسيلي، "إدارة الصراع وأثرها على الرضا الوظيفي للعاملين -دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص.35.

-الشخصية: يرى البعض الشخصية على أنها "مجموعة الخصائص والميول الثابتة نفسياً والتي تحدد السلوك النفسي المشترك والمختلفة بين الناس، الأفكار والمشاعر والأفعال"، فهي متغيرات ذاتية متعلقة بالفرد ذاته والتي تؤثر في سلوكه وتصرفاته، ويرى السلوكيون بأن فهم الشخصية أمر ضروري وحيوي لتفسير سلوك الفرد والمساعدة على التنبؤ بردود الفعل¹.

● عوامل مرتبطة بالمناخ التنظيمي:

يشير المناخ التنظيمي إلى "البيئة الاجتماعية" أو النظام الاجتماعي الشكلي لمجموعة العاملين في النظام²؛ وللمناخ التنظيمي أبعاد كثيرة يمكن تحديدها من خلال عوامل البيئة الداخلية التالية:

-أسلوب التحفيز: إن أسلوب التحفيز الذي يعتمد مختلف صور الثواب والعقاب يشجع الأفراد غالباً على تكرار السلوك الذي يؤدي إلى تحقيق المنافع المتوقعة له، إذ إن المكافأة في ضوء الإنجاز والإبداع في الأداء تشجع على استمرارية الأداء بأسلوب ينسجم مع رغبة الفرد بالحصول على مستوى رضا معين بين جماعة العمل ورؤساء العمل، ويتوجب على المنظمة وضع أنظمة عادلة وغير منحازة للتعامل مع العاملين من حيث المكافآت أو العقوبات، الأمر الذي يبعث الارتياح في نفوس الأفراد ويجفهم للعمل³.

-تدريب العاملين: التدريب هو أن تقوم المنظمة بإخضاع الأفراد لبرامج تعليمية وتكوينية على طرق العمل وذلك تماشياً مع التغيرات التي تطرأ في العمل، وهذا الأمر الذي يزيد من ثقتهم بالمنظمة وسياساتها كما أن الأفراد راضيين عن أدائهم لأن التدريب ساهم في تنمية مهاراتهم و قدراتهم⁴.

-الهيكل التنظيمي :

يعتبر الهيكل التنظيمي لأي منظمة وسيلة أو أداة هادفة لمساعدتها في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، يؤثر على سلوك الأفراد والجماعات في المنظمات. فتقسيم العمل والتخصص يتضمن إسناد مهام وواجبات محددة للفرد، والالتزامات المترتبة على الفرد وتوقعاته نتيجة لذلك قد توفر له الشعور بالرضا عن العمل، وقد يتضمن

¹ عزبون زهية، "التحفيز وأثره على الرضا الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة وحدة نوميديا قسنطينة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2007، ص. 123.

² محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص. 132.

³ -محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007، ص. 212.

⁴ -سهيلة محمد عباس، على حسين على، إدارة الموارد البشرية، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص. 110.

مسؤولیات كبيرة تتطلب درجة عالية من المقدرة والمهارة، قد يرى الفرد أن العمل يتضمن تحديات كبيرة، والعكس صحيح أيضا، فقد يكون العمل روتينيا ويسبب للفرد الشعور بعدم الرضا¹.

- طبيعة الأعمال السائدة:

تعمل الأعمال الروتينية على خلق جو عمل يسوده الملل وعدم الاكتراث، أما الأعمال الإبداعية فإنها تخلق جو من الرضا والاهتمام بالعمل وتطويره وتحسينه² والعمل الذي يوفر درجة مناسبة من الاستقلالية وحرية التصرف ومشاركة الأفراد في صنع القرارات له نتائج وأثر إيجابية مثل زيادة الإنتاج وتحسين الأداء والرضا الوظيفي³

¹ - حسين حريم، مرجع سبق ذكره، ص.294.

² - زاهد محمد ديري، مرجع سبق ذكره، ص.310.

³ - حسين حريم، مرجع سبق ذكره، ص.241.

الفصل الثاني

السياسة الإعلامية في الجزائر

الفصل الثاني: السياسة الإعلامية في الجزائر

لقد ارتبطت توجهات السياسة العامة في الجزائر بطبيعة النظام السياسي القائم ففي مرحلة الأحادية انطوت تحت الإيديولوجية أما في مرحلة التعددية فبدأت تعرف نوعاً من الانفتاح، إلا أنه وفي كلا المرحلتين لا نكاد نستشف هذه التوجهات إلا من خلال القوانين المتعلقة بالإعلام، فالسياسة الإعلامية كباقي السياسات القطاعية مرت بالعديد من المراحل والظروف ومختلف التغيرات التي مست وسائل الإعلام والاتصال في الجزائر. وفي هذا الصدد يمكن تعريف السياسة الإعلامية بأنها مجموع الخطط والبرامج والإستراتيجيات والقوانين والإجراءات الموضوعة من طرف السلطة الحاكمة لتسيير وإدارة قطاع الإعلام بمختلف مؤسساته، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

هذا ما يدفع إلى تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث يتناول الأول السياسة الإعلامية في الجزائر قبل الاستقلال وأهم الصحف الصادرة آنذاك وأساليب تناولها للثورة الجزائرية، أما الثاني فسيتم عرض المراحل التي مرت بها السياسة الإعلامية في الجزائر في عهد الأحادية وعهد التعددية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: السياسة الإعلامية في الجزائر قبل الاستقلال.

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتضمن المطلب الأول ظهور الصحافة في الجزائر أما الثاني فيتعلق بالصحف الصادرة في الجزائر، وما تضمنته هذه الصحف عن الثورة الجزائرية كمطلب ثالث.

المطلب الأول: ظهور الصحافة في الجزائر

كان دخول فن الصحافة إلى البلاد العربية الإسلامية أو في مصر 1798-1801م، ثم عرفته تركيا ثانية في 1825م، وعرفته الجزائر الثالثة في 1830م، وكان ذلك على أيدي الفرنسيين في جميع الحالات¹، وتعتبر الجزائر أول بلد في المغرب العربي عرف الإعلام المكتوب، فقد حمل الاحتلال الفرنسي معه مطبعة وهيئة تحرير تمكنه، من إصدار جريدة تعمل على رفع معنويات جيشه الغازي ودعم احتلاله للجزائر.²

ولقد بدأ الفرنسيون الغزو الفكري إلى جانب الغزو الاستعماري، ولكن الشعب الجزائري لم يعر أي اهتمام في بادئ الأمر لهذا الفن، لأن هذه الصحف كانت تكتب بلغة لا يفهمها إلا أشخاص قلائل من المجتمع

¹ الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج.5، ط.2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص.11.

² فضيل دليو، تاريخ وسائل الإتصال، ط.3، الجزائر: دار أقطاب الفكر، 2007، ص.214-215.

الجزائري وكذلك اهتمامها بشؤون الغزاة من إدارة وجيش ومعمرين، وكذلك كونه سلاح يقدم مصالح الاستعمار وأخيرا أنه لم يسبق له معرفة هذا الفن من قبل¹.

لقد أصدر الفرنسيون عددا كبيرا من الجرائد منذ السنوات الأولى لدخولهم الجزائر وذلك باللغتين العربية والفرنسية وكانت المقاصد استعمارية وهي أن يطلع الجزائريون في صفحاتها على التعاليم والقوانين الصادرة من الولاية العامة ثم لتخزل بما الروح المقاومة التي ما انفكت تتقد بها قلوب المواطنين ضد عدوهم².

وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية القرن التاسع عشر عرفت الجزائر نشاطا إعلاميا كثيفا للمستوطنين الذين أصدروا حوالي 150 صحيفة، بالإضافة إلى استيراد وتوزيع الصحف التي كانت تصدر بفرنسا³.

وهكذا تكونت شيئا فشيئا فوق التراب الجزائري صحافة استعمارية يشرف عليها فرنسيون من الجالية الاستعمارية وتوجه إلى هذه الجالية، حاملة معها رسالة استعمارية قوامها الوجود الفرنسي ومحاربة كل مقاومة لهذا الوجود، وعرف هذا النوع ازدهارا متزايدا لم ينقطع إلا في السنة الأولى من استقلال الجزائر⁴.

أما بالنسبة للجزائريين فقد عرفوا الصحافة العربية وفن تحرير الصحف باللغة العربية بعدما عرفوه باللغة الفرنسية وذلك بقطع النظر عن استعمالها للأغراض الاستعمارية، ولكن القصد هنا الجانب الفني والصحفي ومعرفة الجزائريين له⁵، فقد عمد المثقفون الجزائريون لإسماع صوتهم إلى صحافة متواضعة تحرر بداية باللغة الفرنسية من أجل الاستفادة من الحرية الممنوحة للصحافة الفرنسية⁶.

وفيما بعد لجأ المفكرون بعدما عرفوا أهمية ودور الإعلام إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي بالكلمة إلى إصدار صحف كثيرة معظمها باللغة العربية، فكانت مقاومتهم الفكرية مزدوجة: التأكيد على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية للشعب الجزائري لا لغة المحتل وأن الجزائريين لم ينتهوا وهم عازمون على مقاومة الاحتلال بكل الوسائل التي يمتلكونها⁷، وقد ساعدهم على ذلك ما كانوا يقرؤونه ويتابعونه في صحف ومجلات مشرقية كانت تصل إليهم بطرق

¹ الزبير سيف الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص. 11-12.

² تيسير أبو عرجة، دراسات في الصحافة والإعلام، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: 2000، ص. 37.

³ فضيل دليو، مرجع سبق ذكره، ص. 215.

⁴ زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص. 215.

⁵ الزبير سيف الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

⁶ شارل رويير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 حتى اندلاع حرب التحرير 1954، تر. المعهد الوطني للترجمة، مج. 2، الجزائر: دار الأقامة للطباعة والنشر، 2008، ص. 116.

⁷ عبد الملك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج. 2، الجزائر: دار هومه، 2009، ص. 203.

سرية عن طريق تونس والمغرب، كما يعتبر الجو السياسي الداخلي والخارجي من أهم العوامل في بعث الصحافة الوطنية آنذاك.

وكانت أهم صحف المثقفين الجزائريين تلك التي أصدرها عبد الحميد بن باديس وزملاؤه، بحيث لعبت دورا هاما في الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية والإسلامية للشعب الجزائري، وعلى لغته العربية، وقاومت تيار الفرنسية والانحراف الديني وشجعت التعليم¹.

لقد فرض الواقع الاستعماري الفرنسي على الإعلام الجزائري قبيل اندلاع الثورة التقيد بضوابط الشرعية الاستعمارية مما أرغمه بأن يكون علامة سلمية في خطابه ومعتدلا في أطروحاته وأهدافه، ومحصورة ضمن إطار الشرعية الاستعمارية، وهذا الواقع لم يمنع من ظهور إعلام ثوري هادف، يعبر عن الطموحات الحقيقية للشعب الجزائري.

فكانت صحافة التيار الاستقلالي الممثل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تمكنت من تأدية رسالته الإعلامية الوطنية مما عرضها في العديد من المرات للتوقيف والمصادرة والغلق، لكن هذه الصحافة لم تكمل مشوارها بسبب الأزمة السياسية التي بدأت تعصف بالحزب في الخمسينيات من القرن العشرين². ومع انطلاق الثورة أدركت جبهة التحرير أهمية الإعلام ودوره في المعركة التحريرية وقد كان إعلاما ملتزما في مواجهة تحديات رئيسية تمثلت فيما يلي:

- تحطيم الفكرة التي ظلت ترددها فرنسا منذ 1830م "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"، وإقناع الرأي العام الدولي بأن هناك شعب جزائري له أصالته و تراثه ولا يمكن أن يصبح فرنسيا، وله الحق في أن يحيا حياة كريمة كباقي الشعوب.

- إبراز الوجه الآخر من حقيقة فرنسا التي اشتهرت في العالم بأنها موطن العدالة والحرية والمساواة.

- إقناع الرأي العام الدولي بأن الحركة الثورية الناشئة من العدم قادرة على استلام زمام الأمور في الجزائر³. وكانت من أهداف الإعلام الثوري.

¹ تيسير أبو عرجة، دراسات في الصحافة والإعلام، مرجع سبق ذكره، ص. 247.

² الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسة والممارسات، الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع، 2009، ص. 493-494.

³ أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1985، ص. 128-129.

- تعبئة الشعب الجزائري للالتفاف حول الثورة وتوعية بطبيعة الصراع المسلح ضد العدو. - مواجهة الهجمة الإعلامية الفرنسية ودحض إدعاءاتها المغرضة.

- الإسراع في تعريف العالم الخارجي بحقيقة وأهداف الثورة الجزائرية¹.

المطلب الثاني: الصحف الصادرة بالجزائر 1830-1954

ويمكن تصنيفها إلى:

أولاً: الصحف الفرنسية الصادرة بالجزائر:

اتسمت الصحف الفرنسية الصادرة في الجزائر بالكثرة والتنوع في الاختصاصات، وقد بلغت 30 جريدة عام 1871م، و28 جريدة عام 1883م، و50 جريدة عام 1886م، و92 جريدة عام 1890م.² ويمكن تقسيم الصحف الفرنسية إلى نوعين أساسيين: صحافة حكومية "رسمية"، وصحافة أحباب الأهالي "غير رسمية"، وهذا عرض مختصر لأهم الصحف الفرنسية:

أ- الصحف الفرنسية الرسمية:

- سيدي فرج أو بريد الجزائر (**l'estafette de sidi fredj**) 1830م: صدر العدد الأول منها في أول يونيو في شاطئ سيدي فرج، ليبدأ بذلك عهد الصحافة الإحتلالية والغربية بالجزائر³، وكانت مهمتها تقديم معلومات عن الحملة الفرنسية في الجزائر، أشرف عليها ضابط من الحملة ولم تكن هذه الصحيفة احترافية ولا ذات طابع جماهيري.⁴

- المرشد الجزائري (**le moniteur Algérien**) 1832: بادرت سلطات الاحتلال بإصدار أسبوعية المرشد بلغة عربية دارجة ركيكة، وفي نطاق لا يتجاوز مقاطعة الجزائر العاصمة، وعملت على تشويش الرأي العام الجزائري في فترة المقاومة الوطنية الأولى⁵ وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، توقفت عن الصدور سنة 1871.

- النشرة الرسمية لعقود الحكومة 1834م: بدأت في الصدور في أكتوبر وهي ثالث صحيفة استعمارية في الجزائر، و كان الهدف من تأسيسها ضبط الطريقة التي تنشر بها القوانين والقرارات، بحيث كانت جريدة أسبوعية

¹ الغالي غربي، مرجع سبق ذكره، ص. 494.

² تيسير أبو عرجة، دراسات في الصحافة والإعلام، مرجع سبق ذكره، ص. 246.

³ فضيل دليو، مرجع سبق ذكره، ص. 215.

⁴ محمد المداني، الصحافة المستقلة في الجزائر التجريبية من الداخل، الجزائر: منشورات الخبر، د.س.ن، ص. 15.

⁵ فضيل دليو، مرجع سبق ذكره، ص. 215.

مقسمة إلى ثلاث أجزاء، جزء مخصص للقوانين والقرارات وجزء للمراسيم والنصوص المختلفة وجزء للنصوص العربية.¹

- **الأخبار 1839م:** بدأت في الصدور في 12 جويلية، ورغم الاسم العربي الذي أطلق على الصحيفة إلا أنها كانت تصدر بالفرنسية، ومنذ 1843 تحولت إلى جهاز سياسي ضخم في اتجاه حكومي²، وفي سنة 1903 أنشأت الجريدة قسمة عربية وعينت عليه "عمر بن قدور"، وسارت في اتجاه السياسة الفرنسية السلامية، وقد توقفت الجريدة سنة 1938.³

- **المبشر 1847م:** أنشأها حكومة فرنسا باللغتين العربية والفرنسية لعموم ولاية الجزائر⁴، وتعتبر ثالث الجرائد العربية منذ تأسيس الصحافة، وأمر بتأسيسها الملك فيليب (ملك فرنسا) لتكون لسان حكومته، فهي المقاصد سياسية استعمارية فقد كانت تنشر القوانين والتعاليم الصادرة من الولاية العامة⁵، ولقد كتبت فيها بعض الأقلام الجزائرية⁶، توقفت الجريدة عن الصدور نهائيا سنة 1926.⁷

- **النصح 1899م:** صدر العدد الأول منها في 11 أكتوبر أنشأها إدوارد غوسلان (I. Gosselin) وهي لغاية مادية بحتة⁸، وجاءت تحمل شعار "احترام الدينين، احترام الجنسيتين"، ولقد كانت توافق في أهدافها فلقد كان توجهها ونهجها السياسي استعماري، توقفت عن الصدور في 13 ديسمبر 1900م إثر وفاة صاحبها، وهي جريدة محررة باللغة العربية.

- **الجزائري 1900م:** أنشأها مدير الشؤون الأهلية لوسيان (luciani) باللغة العربية تمويها وتضليلا لامتناس شغف الجزائريين باتجاه الجرائد المشرقية، وقد فشلت ولم يصدر منها إلا أعدادا قليلة.

¹ أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والنحر 1930-1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007، ص. 215-216.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، مج. 3، ج. 5، ط. 2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005، ص. 215.

³ المرجع نفسه، ص. 215-216.

⁴ ألفيكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج. 1، بيروت: المطبعة الأدبية، 1914، ص. 51.

⁵ المكان نفسه.

⁶ من الأقلام الجزائرية التي كتبت في القسم العربي من الجريدة منذ البداية: أحمد البدوي وهو أقدمهم عهدا، ثم علي بن عمر وعلى بن سحماية، محمود وليد الشيخ على، على ولد الفكاي، الحفناوي بن الشيخ، محمد بن مصطفى ومصطفى بن أحمد الشرشالي، ينظر: المكان نفسه.

⁷ محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954، ط. 3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007، ص. 51.

⁸ أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، الجزائر: دار البصائر، 2008، ص. 449.

- المغرب 1903م: صدرت في 10 أبريل بالجزائر، وكانت تصدر يومي الثلاثاء والجمعة وهي من أوائل الصحف العربية التي فتحت باب المشاركة في تنوير الرأي الجزائري، اهتمت الجريدة بالجانب الديني والاجتماعي بغية التأثير في المسلمين وكانت منحازة إلى جانب الحكومة الفرنسية.¹

-برقية قسنطينة 1908:la dépeche de Constantine يومية تأسست بقسنطينة، صدر العدد الأول منها في 15 نوفمبر، ولم تتوقف حتى في أصعب الظروف الحربين العالميتين²، وهي سياسية هدفها خدمة مصالح المعمرين والدفاع عن شعار "الجزائر الفرنسية" وكانت تصدر باللغة الفرنسية فقط،³ استمرت في الصدور لمدة 56 سنة ولم تتوقف إلا في سنة 1963 بقرار السلطات الجزائرية لتأميم الصحافة⁴.

- أخبار الحرب 1914م: جريدة دعائية توزع في مختلف أنحاء البلاد أسبوعيا، وقد أصدرها السيد جان ميرانت (J . Mirante) وتوقفت الجريدة في 1918، وقد كان ميرانت يظهر عظمة فرنسا للتأثير في المسلمين الجزائريين الذين كان أغلبهم مع الأتراك، وانتهت مهمتها مع انتهاء الحرب.⁵

ب-صحافة أحباب الأهالي:

وهي الصحافة التي أصدرها فرنسيون استاءوا من السياسة الاستعمارية، وأرادوا أن يقدموا يد المعونة إلى الجزائريين ومن أبرز الصحف التي مثلت هذا الاتجاه:⁶

- المنتخب 1882م: صدر العدد الأول منها في 23 أبريل بقسنطينة باللغة العربية، أصدرها الصحفي بول إتيان (P . Etienne) وساهم فيها عبد القادر الجحاوي وغيره من أعيان البلد وبقيت حتى 1883.⁷

- الهلال 1906م: ظهرت في العاصمة في شهر أكتوبر، مديرها ورئيس تحريرها هو فالبيلاير (Valpilleure) وهي صحيفة مزدوجة اللغة، شعارها "صحيفة مطالب الأهالي الشرعية"، وكان أغلب الكتاب المحررين باللغة الفرنسية معروفين بنزعاتهم المعتدلة ومواقفهم مع القضايا الأهلية، توقفت عن الصدور سنة 1907.⁸

¹ محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 55-59.

² لزهرة بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009، ص. 126-127.

³ دحية كيالة، "البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة: قسم الآثار، 2010/2011، ص. 22.

⁴ المرجع نفسه، ص. 21.

⁵ محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 80.

⁶ زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

⁷ أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقائي 1830-1954، مرجع سبق ذكره، ص. 89.

⁸ محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

- الإحياء 1907م: أنشأتها السيدة جان ديرايو J.Deurayan المعروفة باسم جمانة رياض أو فاطمة الزهراء في مدينة الجزائر، وتعتبر أول مجلة عربية تصدر بالقطر الجزائري¹، كانت المجلة تصدر كل 15 يوما ولها أهمية خاصة في تاريخ الإصلاح حيث كانت تولي العناية بلغة الإسلام واللغة العربية، ويبدو أنها كانت متأثرة بأفكار محمد عبده الإصلاحية، وقد توقفت لعدم قدرتها على جمع الاشتراكات.²

- منبر الأهالي 1927م: ظهرت في مدينة الجزائر بمبادرة شخصية قوية من أحباب الأهالي وهو سبيلمان (Spilman)، ولقد تعرضت لعراقيل من قبل السلطة الاستعمارية لأنها كانت مدافعة عن المسلمين، وقد اضطر صاحبها إلى أن يتوقف عن النشاط السياسي والصحفي بسبب مضايقات السلطة الاستعمارية، وكذلك النخبة الجزائرية التي تنكرت للأمير خالد باعتباره رفيقا وسندا قويا له.

- الجزائر الجمهورية 1937م: أنشأها الحزب الاشتراكي الفرنسي، وكانت يومية ولها رواج كبير لأنها كانت تنشر أخبارا تتعلق بالمسلمين و تشوه نوعا ما سمعة الوجود الفرنسي، وبعد 1945 أدخلت بعض الشخصيات المسلمة في إدارتها، وفي 1956 بدأت تعبر عن تعاطفها مع الثوار، ولهذا أوقفتها السلطات الاستعمارية.³

ثانياً: الصحف الجزائرية:

القصد هنا بالصحف الجزائرية هي التي يقوم بها الجزائريون من ناحية التسيير المالي والإداري، ومن ناحية التحرير والتوزيع، ومضمونها يتعلق بالقضايا الإعلامية الجزائرية وشؤونهم العامة في علاقاتهم بالوجود الاستعماري في الجزائر،⁴ ويمكن تصنيفها إلى:

أ- الصحافة الأهلية: وهي التي صدرت من طرف جزائريين خلال العشرينية الأولى من القرن 20 م وهي المرحلة التي لم تبرز فيها اتجاهات سياسية واضحة المعالم وأهم هذه الصحف:

- الحق 1893م: صدرت بعنابة في 30 جويلية، وتعتبر أول جريدة ناطقة باللغة العربية أصدرها الجزائريون وهم سليمان بن نقي، عمر السمار، و خليل قايد العيون⁵، واستطاعت الجريدة أن تعطي وصفاً دقيقاً للحالة التي يعيش فيها المسلمون وهذا ما أغضب السلطات الاستعمارية فأوقفتها بعد عام من صدورها⁶.

¹ ألفيكونت فيليب دي طرازي، مرجع سبق ذكره. ص. 13.

² محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 64.

³ زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص. 31-32.

⁴ المرجع نفسه، ص. 32.

⁵ عبد الملك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج 1، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص. 67.

⁶ زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

- **المصباح 1904 م:** أسسها العربي فخار بوهرا، وهي ذات لسانين، واتخذت شعار "إفريقيا الصغرى" وكان هدفها الإسهام في التفاهم بين المجموعة الجزائرية والفرنسية¹، وتسعى لإيقاظ الجزائريين من سباتهم الطويل، فنادت بالمدارس وكانت تنشر الأفكار الفرنسية.

- **كوكب إفريقيا 1907م:** صدرت في 17 ماي بالعاصمة، مديرها محمود كحول، وقد استمرت طويلا فهي لا تختلف عن أي صحيفة استعمارية إلا بلغتها العربية الجيدة نسبية، وقد اكتفت السلطات الاستعمارية بمراقبة الجريدة بطريقة غير مباشرة حتى توقفها سنة 1914.²

- **ذو الفقار 1912م:** أصدرها عمر راسم وكان يوقع اسمه أبو منصور الصنهاجي، وكانت بشكل مجلة مصورة، وهي أول جريدة عربية تكتشف الخطر الصهيوني³، وقد كان راسم يقوم بكل أعمال الجريدة وذلك للعجز المادي، وكان ينشر فيها أفكار الإصلاح عن طريق العلم، وقد إعتبر محمد عبده مديرا دينيا لها.⁴

- **الفاروق 1913م:** صدرت في فيفري من قبل عمر بن قدور بالعاصمة، وكانت تصدر أسبوعيا باللغة العربية داعية للإسلام و للنهوض في أقطار الوطن بتعاليمه.⁵

- **الإقدام 1919م:** أسسها الأمير خالد باللسانين العربي والفرنسي، وهي أول جريدة تكلمت بلهجة حارة وعبرت عن عواطف المسلمين دون اكتراث، وقد توقفت إثر اضطراب الأمير خالد إلى النزوح عن وطنه والاستقالة من كل المقاعد النيابية.⁶

- **النجاح 1919م:** أصدرها عبد الحفيظ بن الهاشمي بقسنطينة، وكان عبد الحميد بن باديس مساعدا في تأسيسها ولكنه تخلي عنها بسبب الخلاف حول نهجها الإصلاحية، ظهرت أسبوعية ثم ثلاث مرات في الأسبوع وفي 1930 أصبحت يومية، وتعد الجريدة العربية اليومية الوحيدة في الجزائر قبل الاستقلال وهي الأطول عمرا، توقفت في سنة 1956.⁷

ج- الصحافة الإصلاحية: هي الجرائد ذات التوجه الإصلاحية الديني بما في ذلك جرائد جمعية العلماء المسلمين

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1954، مج.3، ط5، بيروت: دار الغرب الإسلامي 2005، ص. 135.

² محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

³ أحمد توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص. 458.

⁴ سليمة كبير، عمر راسم الصحفي و الفنان العبقري، الجزائر: مكتبة الحضراء للنشر والطباعة والتوزيع، د.س.ن، ص. 29-30.

⁵ عبد المجيد بن نعيمة، موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954، الجزائر: د.د.ن، 2007، ص. 53.

⁶ أحمد توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص. 458.

⁷ محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 82.

-المنتقد1925م: ظهرت في 2 جويلية، وهي جريدة سياسية انتقادية، مدير شؤونها أحمد بوشمال¹، وقد أصدرتها جماعة من فضلاء قسنطينة وقد شنت حملة صادقة ضد البدع والضلالات والموبقات، لكنها تعطلت بأمر حكومي في أكتوبر 1925 بعد صدور 18 عددا منها².

صدى الصحراء 1925م: نشرة أسبوعية إسلامية علمية، اجتماعية، إصلاحية، انتقادية، شعارها: "العمل على درء المفسدة قبل جلب المصلحة"، تصدر ببسكرة، مديرها أحمد بن عابد العقبي، كانت تهدف إلى ملاحقة البدع وتعقب الطرقية الضالة³ توقفت عن الصدور نهائيا في 1934/10/12⁴.

- الشهاب 1925م: صدرت في 12 نوفمبر، بدأت أسبوعية ثم شهرية تصدر في قسنطينة والعاصمة، مؤسسها عبد الحميد بن باديس، استمرت مدة أربع سنوات وهي ذات اتجاه إصلاحية ديني⁵.

-وادي ميزاب 1926م: أنشأها أبو اليقظان إبراهيم، ولكن الإدارة الفرنسية حجرت عليها بعد أن عاشت نحو عامين ونصف، ثم أصدر جريدة ميزاب فحجرت الإدارة عددها الأول وعطلته، أصدر بعد ذلك جريدة المغرب لمدة قصيرة، ثم أصدر جريدة النور⁶.

- الإصلاح 1927م: أسبوعية أنشأها الطيب العقبي في بسكرة، وهي من أهم الجرائد الإصلاحية نظرا لمكانة صاحبها، وأهم المواضيع التي طرحتها هي التجنس⁷، ولقد عجز العقبي عن طبع جريدته رغم كل الجهود التي بذلها، ولم يصدر منها إلا أعداد قليلة⁸.

-السنة 1933م: جريدة أسبوعية صدرت باسم جمعية العلماء المسلمين تحت إشراف عبد الحميد بن باديس⁹، كانت تصدر كل اثنين وقد ظهر العدد الأول منها في 1 مارس، وهدفها الوقوف في وجه التيار التطرفي المعادي، وقد أصدرت الجريدة ثلاثة عشر عددا واختفت¹.

¹ جريدة المنتقد، العدد 02، تونس: دار الغرب الإسلامي، 2008، ص.1.

² جريدة الشهاب، مج.10، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001، ص.11.

³ محمد ناصر، المرجع السابق ذكره. ص.101.

⁴ زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص.50.

⁵ جريدة الشهاب، مرجع سبق ذكره، ص.5.

⁶ أحمد توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص.461.

⁷ مازن صلاح حاما مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931 - 1939م، الجزائر: عالم الأفكار للطباعة للنشر والتوزيع، 2011، ص.34.

⁸ أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، مرجع سبق ذكره، ص.25.

⁹ محمد خير الدين، مذكراته. ج.1، ط.3، الجزائر: مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، 2009، ص.246.

- **الشريعة النبوية المحمدية 1933م:** لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائرية تصدر كل اثنين، صدر العدد الأول منها يوم 17 جويلية، وذلك بعد تعطيل جريدة السنة، أشرف عليها "ابن باديس"²، أصدرت الجريدة ثمانية أعداد.³
- **الصراط السوي 1933م:** كانت تصدر بقسنطينة كل اثنين، وقد صدر العدد الأول منها يوم 11 سبتمبر، وهي لسان حال جمعية العلماء المسلمين يشرف عليها ابن باديس⁴ وهي ثلاثة الجرائد التي تصدرها الجمعية، كانت مقالاتها إصلاحية محاربة للطرقية بلهجة في غاية العنف، واستمرت مدة أربعة أشهر.⁵
- **الدفاع 1934 Ladéfense:** أنشأها محمد الأمين العمودي وكانت تصدر كل جمعة باللغة الفرنسية، ودامت خمس سنوات، هدفها الدفاع عن التيار الإصلاحية، وهي جريدة وطنية وتعتبر أول تجربة في حقل الصحافة الإصلاحية الناطقة بالفرنسية.⁶
- **البصائر 1935م:** لسان حال جمعية العلماء المسلمين مديرها الطيب العقبي، وقد استمرت حتى 1939 دون تعطيل لأنها صحيفة إسلامية تدعو إلى الصدق وتحاول العمل به، وقد ظهر اسم مبارك الميلي كرئيس تحرير في 30 ديسمبر 1937 عوضا عن العقبي وقد رسم للصحيفة طريقة من جميع النواحي.⁷
- **الإصلاح "2" 1939:** لما انفصل الطيب العقبي عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قرر إصدار جريدة الإصلاح مرة أخرى وكانت أسبوعية،⁸ ولكنها لم تكن منتظمة الصدور، وبقيت الجريدة تهاجم الاستعمار ومكائده للدين والعربية حيث طالب بحرية التعليم العربي، ويفصل الدين عن الحكومة وناصر القضايا الإسلامية، توقفت الجريدة عن الصدور سنة 1948.

¹ عفاف زقور، "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشأة وتطور الإصلاح بمدينة الجزائر 1931-1940"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2006-2007، ص. 283.

² جريدة الشريعة النبوية المحمدية، العدد 17، تونس: دار الغرب الإسلامي، 1933، ص. 01.

³ محمد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 248.

⁴ جريدة الصراط السوي، العدد 11، تونس: دار الغرب الإسلامي، 1933، ص. 1.

⁵ محمد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 248.

⁶ محمد بك، محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج خضر باتنة: قسم التاريخ وعلم الآثار، 2008-2009، ص. 61-62.

⁷ مازن صلاح حاما مطبقاني، مرجع سبق ذكره، ص. 125.

⁸ انفصال الطيب العقبي عن جمعية العلماء المسلمين كان بسبب خلافه مع أعضائها حول إرسال برقية تأييد إلى الحكومة الفرنسية في حروبها مع ألمانيا ورفض العلماء ذلك وأوقفوا صحفهم، فانفصل عنهم دون معادتهم، ينظر: عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج. 2، مرجع سبق ذكره، ص. 252.

- البصائر "2" 1947م: أصدرتها جمعية العلماء المسلمين يوم الجمعة 25 جويلية، وترأس تحريرها محمد البشير الإبراهيمي، وتعد أطول جرائد الجمعية عمرة، وأكثرها شهرة وأرقاها كتابة فقد استقطبت أهم الأقلام الجزائرية وقد توقفت الجريدة في أبريل 1956 من تلقاء نفسها بعد أن وقع التنكيل بكثير من القائمين عليها.¹
- الشعلة 1949م: كانت تصدر بقسنطينة، صاحب امتيازها الصادق حماني، رئيس تحريرها أحمد رضا حوحو، صاحب شؤونها الإدارية أحمد بوشمال، وكانت مقالاتها اجتماعية، سياسية، أدبية، رياضية، وغلب عليها الاتجاه الاجتماعي، توقفت في 8 فيفري 1951.²
- صحافة التيار الإدماجي: والتي من بينها صحافة النخبة المفرنسة وحزب أحباب البيان والحريّة، وفيما بعد الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأهم هذه الصحف :
- التقدم 1924م: صدرت بالجزائر، وهي أسبوعية باللغة الفرنسية، وكان ابن تهامي ملهمها الرئيسي، حيث عرف كيف يطبعها بنبرة ما انفكت تتوغل في الاعتدال شيئا فشيئا، ولقد استمرت حتى 1931.³
- صوت الأهالي 1929م: صدرت بقسنطينة للدفاع عن مصالح الأهالي، أصدرها الجزائريون ذوي الثقافة الفرنسية، وتزعمت حملة عنيفة دفاعا عن الإدماج⁴، صاحبها "ربيع زناني"، استمرت 1942.⁵
- الإقدام 1931م: صدرت في 19 مارس بالعاصمة، وهي أسبوعية باللغة الفرنسية،⁶ تدافع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا، مديرتها "الصادق دندان" و"ابن جلول"، استمرت ثلاث سنوات حتى وفاة دندان.⁷
- التفاهم 1935م: أسبوعية بدأت في الصدور في 29 أوت، أسستها جماعة من النخبة الجزائرية: هم عبد العزيز كسوس، فرحات عباس ومحمد الأخضر، بمدينة قسنطينة وباللغة الفرنسية واستمرت حتى جانفي 1942.⁸
- الميدان 1937م: تابعة لاتحادية منتخبي قسنطينة في مدينة تبسة، أشرف عليها ابن جلول، كانت كلها باللغة العربية لأنها كانت ترمي لمواصلة سياسة ابن جلول الإدماجية بلغة آباءه وأجداده في سبيل الجزائر.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص 250-259.

² عبد الملك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج.2 مرجع سبق ذكره، ص ص. 263-264.

³ شارل رويبر أجبرون، مرجع سبق ذكره. ص. 516.

⁴ عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر 1954-1962، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص. 35.

⁵ شارل رويبر أجبرون، مرجع سبق ذكره، ص. 517.

⁶ زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص. 51.

⁷ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، مرجع سبق ذكره، ص. 265.

⁸ زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

- المساواة 1944م: صدرت في مارس من طرف حزب أحباب البيان والحريّة، وكان مديرها السياسي فرحات عباس²، كانت بداية باللغة الفرنسية، وصدرت بالعربية سنة 1947، بما مقالات هامة في الدفاع عن القضية الجزائرية، وقد عطلت في 1948³.

- الجمهورية الجزائرية: أسبوعية ديمقراطية، تميزت بالنقد الشديد لأعوان الإدارة الفرنسية من الجزائريين، بالإضافة إلى كشف القمع الممارس على الشعب والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، أشرف عليها فرحات عباس، واستمرت إلى 1955⁴.

ه- الصحافة الطرقية:

لسان الدين 1923م: صحيفة دينية سياسية تصدر كل ثلاثاء، تحت رعاية الشيخ أحمد بن مصطفى العلبوي - مؤسس الطريقة العلووية - وهي لا تختلف عن غيرها من الصحف الصوفية، توقفت عن الصدور في مارس 1923 بعد العدد 12⁵.

- البلاغ الجزائري 1926م: صحيفة علمية إرشادية، دفاعية، أسسها أحمد العلبوي بدأت في الصدور بمستغانم ثم نقلت إلى العاصمة، وهي لسان حال الطريقة العلووية، وقد تعطلت في 1943⁶.

- الإخلاص 1932م: جريدة علمية، دينية، إرشادية، إخبارية، وطنية، حرة، يشرف عليها المولود الأزهرى، وكانت ذات اتجاه طرقي مناوئة للحركة الإصلاحية، توقفت عن الصدور سنة 1933⁷.

- المعيار 1933م: جريدة أدبية إنتقادية تصدر مرتين في الشهر، مديرها مصطفى هراس كانت حكومية مناوئة للحركة الإصلاحية وجمعية العلماء، كانت باللغة العربية، وبالإضافة إلى انحطاط أخلاقها كانت منحطة الأسلوب، سوقية اللغة، ركيكة النسخ، وهي طرقية استعمارية تتكلم باسم رجال الدين وأهل الزوايا⁸.

¹ شارل روبر أجبرون، مرجع سبق ذكره، ص. 517.

² فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر. فيصل الأحمر، الجزائر: المسك للطباعة والنشر، 2010، ص. 132.

³ عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج.2 مرجع سبق ذكره، ص. 257.

⁴ أحمد بن مرسل، "ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، جريدة الجمهورية الجزائرية. الجزائر: د.د.ن، 2007، ص. 47-57.

⁵ محمد الصالح آيت علجت، صحف التصوف الجزائرية 1920-1955، الجزائر: د.د.ن، 2001، ص. 51-52.

⁶ محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 130-135.

⁷ عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج.2 مرجع سبق ذكره، ص. 230-229.

⁸ المرجع نفسه، ص. 237-239.

- المرشد 1946م: مؤسسها الشيخ عدة بن يونس في مستغانم، مزدوجة اللغة، بحمل الموضوعات التي تطرقت إليها ترد فيها على أعداء التصوف، كما ساهمت في نشر قيم الإسلام وتعاليمه السمحة، وقد توقفت إثر وفاة الشيخ عدة سنة 1952.¹

- الذكرى 1954م: صحيفة إرشادية، دينية، إخبارية تصدر مرة في الشهر بتلمسان، مديرها أفندي عبد العزيز، ثم خلفه علي بوديلمي (شيخ الطريقة)، أهم المواضيع التي طرحتها هي التصوف، ثم المناظرات وخاصة الرد على ما جاء في جريدة البصائر خاصة وأنها بقيت وحيدة للدفاع عن رجال التصوف وشيوخ الطريقة، توقفت في 13 أوت 1955.²

و-صحافة الاتجاه الثوري الاستقلالي: بداية بصحافة نجم شمال إفريقيا، و بعده حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهذه أهم الصحف الممثلة للاتجاه:

- الأمة 1933م: أسسها حزب نجم شمال إفريقيا، وكانت وسيلة فعالة لنشر فكرة الاستقلال والتضحية وفي 1937 منعت الحكومة حزب النجم وواصلت الجريدة نشاطها حتى عوض النجم- في نفس السنة - بحزب الشعب ولم تتوقف إلا في سنة 1939 مع بداية الحرب العالمية الثانية .

- الشعب 1937م: أصدرها حزب الشعب، وهي نصف شهرية باللغة العربية، الهدف من ورائها توحيد الشعب، شعارها كلمة الزعيم المصري سعد زغلول: "إن إرادة الشعب تنبثق من إرادة الله، وإرادة الله لا تقهر"، مديرها السياسي مصالي الحاج.³

- المغرب العربي 1947م: أسبوعية باللغة العربية عدا بعض الأعداد الخاصة صدرت بالفرنسية⁴ أصدرها "محمد السعيد الزاهري" لمساندة حركة الانتصار، ثم اختفت فترة وعادت إلى الظهور بالعاصمة في 17/03/1956 وتوقفت بعد شهرين عند اغتيال صاحبها في ظروف غامضة.⁵

- الجزائر الحرة 1949 م: غير أن العدد الأول والمتوقع في 18 أوت 1949 لم يتمكن من الصدور¹، ورجعت الجريدة إلى باريس فرارا من الاضطهاد المسلط عليها في الجزائر ولكنها لم تسلم من المصادرة، تناولت موضوع الشهداء الجزائريين الذين سقطوا في 14/07/1953، بمناسبة الاحتفال بعيد الحرية بفرنسا.²

¹ محمد الصالح آيت علجت، مرجع سبق ذكره، ص ص. 132-134

² المرجع نفسه، ص ص. 149-154.

³ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج.1، تر. محمد بن البار، الجزائر: دار الأمة، 2011، ص. 759.

⁴ عواطف عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 44.

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة، ج.10، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007، ص. 200.

- المنار 1951م: جريدة سياسية، ثقافية، دينية، حرة نصف شهرية، مديرتها محمود بوزوزو، صدر عددها الأول في 1951/03/29 بالعاصمة³، والجريدة حرة مما سمح لها بأن تكون جامعة شاملة وإن كان خطها الافتتاحي وطني مع نهج الحركة الوطنية⁴، وقد دعمها حزب الشعب في مارس 1951.⁵

- صوت الجزائر 1953م: أسبوعية وطنية أشرف عليها مصطفى فروض، صدر عددها الأول في 1953/11/21، مستواها الفكري جيد، شاركت فيها أقلام من المغرب العربي تطبيقا لتوجيهات حركة الانتصار، ولم تستمر أكثر من سنة فتوقفت بعد اندلاع الثورة.

المطلب الثالث: الثورة الجزائرية من خلال الصحف 1954 - 1962 م

لقد كانت الثورة الجزائرية محل اهتمام العديد من الصحف الوطنية والاستعمارية وحتى الدولية، وفيما يلي سنحاول عرض أهم نماذج تعامل هذه الصحف مع حدث الثورة للوقوف على ارهاسات تبلور الفكر والعمل الصحفي والإعلامي في الجزائر، والذي سيكون النواة الرئيسية للسياسة الإعلامية والأسلوب الصحفي فيما بعد الاستقلال:

- البصائر: يذكر "أحمد توفيق المدني" أنه وضع البصائر منذ اليوم الأول للثورة في صميم المعركة، وذلك باتفاق مع العلماء⁶، وهذه مقتطفات من الجريدة فيما يتعلق بالثورة:

العدد 292 وهو الذي صدر مباشرة بعد انطلاق الثورة ورد فيه مقال بعنوان: "حوادث الليلة الليلية..." والذي ذكرت فيه أن البلاد الجزائرية فوجئت بعدد من الحوادث، يزيد عددها عن الثلاثين، وفصلت في بعض الحوادث.⁷

"المجلس الجزائري والحوادث الأخيرة": وهو مقال طرحت فيه نقاش المجلس حول أحداث أول نوفمبر وقدراته المتمثلة أساسا في ضرورة إعادة النظام ومعاقبة المجرمين.⁸

¹ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1954، ج.2، تر. محمد بن البار، الجزائر: دار الأمة، 2011، ص. 11.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة، مرجع سبق ذكره، ص. 199.

³ جريدة المنار، العدد 29، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2007، ص.1.

⁴ بشير كاشة فرحي، صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1951-1953، الجزائر: جريدة المنار العالمية للطباعة والخدمات، 2010، ص. ص. 15. 22.

⁵ محفوظ قداش، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

⁶ أحمد توفيق المدني، حياة كفاح- مذكرات، ج.3، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2010، ص.92.

⁷ البصائر، حوادث الليلة الليلية، العدد 292، 5 نوفمبر 1954، ص. ص. 1-2.

⁸ البصائر، المجلس الجزائري والحوادث الأخيرة، العدد 295، 3 ديسمبر 1954، ص.1.

" الجزائر فوق كف عفريت": طرحت فيه الوضع في الأوراس واستمرار عملية القمع والزجر ومحاولة إخضاع الفرق المسلحة التي اعتصمت بالمعازل الطبيعية".¹

وابتداء من العدد 298 بدأت البصائر في التحدث عن الثورة تحت عنوان: "يوميات الأمة الجزائرية" والذي تحمل فيه أنباء الحوادث الجزائرية أسبوعيا، واستمرت في ذلك حتى توقفها سنة 1956.²

- "من المسؤول عن هذه الدماء" وهو مقال تحدثت فيه عن أحداث 20 أوت، وحملت مسؤوليتها الكاملة للاستعمار، ووصفت نظامه بالقطيع.³

بعد أن كانت البصائر تنقل الأخبار فقط تحولت في لهجتها إلى مساندة علانية للثورة ونلاحظ ذلك في "القضية الجزائرية قضية حرية أو موت" وهو مقال لعبد الرحمان شيبان تحدث فيه عن مدى إدراك الشعب لحقيقة الاستعمار وعن مساندته للثورة.⁴

- "الاستقلال غايتنا... والحرية هدفنا!" وهو عنوان من شعارات الثورة والذي رأته من خلاله الجمعية ضرورة أن تكون الدولة الجزائرية مستقلة حرة ويجب أن تكون دولة ديمقراطية بأتم معنى الكلمة.⁵

أما آخر عدد صدر عن البصائر فهو بتاريخ 6 أبريل 1956 وهو العدد 361 والذي تضمن افتتاحية تحدثت عن دخولها السنة التاسعة، ومما جاء فيها: "والبصائر في سنتها التاسعة تدخل في مرحلة جديدة من مراحل النضال... سائرة إلى الأمام في خوض هذه المعركة الحاسمة التي يخوضها الشعب الجزائري المكافح لكسر قيوده وأغلاله واسترداد حريته واستقلاله، ولن تحيد البصائر عن طريقها ولن ترجع قيد شعره عما عاهدت الله عليه حتى تفوز بإحدى الحسينين، حسن السيادة، أو حسن الشهادة". ومهما كان الأمر فإنه بعد توقف البصائر تفرقت هيئة تحريرها إما باللجوء إلى الخارج، أو بالاعتقال في الداخل، وانصهر الجميع في بوتقة الثورة تحت راية جبهة التحرير الوطني.⁶

- المقاومة الجزائرية: أصدرتها جبهة التحرير الوطنية في أواخر 1955 لتكون أول صحيفة ثورية ذات طابع وطني ناطقة باسم الجبهة، وتشرح مواقفها وتتبع أخبارها⁷، وقد صدرت طبعتها الأولى (أ) بباريس وطبعتها الثانية (ب)

¹ البصائر، الجزائر فوق كف عفريت، العدد 297، 17 ديسمبر 1954، ص.1.

² البصائر، يوميات الأزمة الجزائرية، العدد 322، 10 جوان 1955، ص.1.

³ البصائر، من المسؤول عن هذه الدماء، العدد 331، 2 سبتمبر 1955، ص.1.

⁴ البصائر، القضية الجزائرية قضية حرية أو موت، العدد 352، 3 فيفري 1956، ص.2.

⁵ البصائر، الاستقلال غايتنا... والحرية هدفنا، العدد 3542، 17 فيفري 1956، ص.1.

⁶ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة، مرجع سبق ذكره، ص. 209.

⁷ الغالي غربي، مرجع سبق ذكره، ص. 496.

في تيطوان المغربية في مطلع أبريل 1956م، وطبعتها الثالثة (ج) بتونس في منتصف سنة 1956 وكانت تدخل إلى الجزائر سرية ويتم توزيعها على المناضلين¹، وقد كانت الطبعة (أ) من أجل تنوير الرأي العام الفرنسي عامة وربط المهاجرين بالثورة، أما الطبعة (ب) فكانت قصد الاقتراب من دائرة الثورة بالجزائر، ونظرا لوجود جالية جزائرية معتبرة بالمغرب، وكذلك لتكون موجهة للرأي العام العربي²، وتختلف الطبعة (ج) عن سابقتها فقد أولتها قيادة الثورة ميزة خاصة وكانت غنية بالتحليل السياسية للواقع الثوري بالجزائر، وكذلك أولت أهمية معتبرة لتغطية أحداث المغرب العربي وتطور الأحداث ببلدانه - خاصة تونس - فكانت تنقل دائما تصريحات ومواقف الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة المتعلقة بمشكلة الجزائر واتحاد شمال إفريقيا، وفي سنة 1957 قرر المجلس الوطني للثورة توقيف الجريدة نظرا لتباين طبعاتها وتقرر توحيدها في جريدة المجاهد³.

وفي عددها الثالث الصادر في 3 ديسمبر 1956 بينت الصحيفة: تضامن المغاربة مع عدالة القضية الجزائرية داخل هيئة الأمم المتحدة، تضامن الجزائر مع المصريين، التقدم الكبير الذي عرفته الحركة الثورية في الجزائر وذلك أن للثورة بعدا دوليا هذه المرة .

وقد احتوى عددها الرابع 1956 /12/24 المواضيع التالية: جيش التحرير الوطني، إذاعة الجزائر الحرة تخاطبكم، حقائق عن جبهة التحرير الوطنية، إتحاد الطلبة الجزائريين يواصل الإضراب، المغرب العربي حقيقة تدخل الواقع. وفي العدد الخامس 20 جانفي 1957 أشارت إلى قضايا هامة متعلقة ب: وحدة الكلمة في الشعب الجزائري، القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، ومحاولة من الصحيفة سرد الحقائق عن الثورة بشهادة الفرنسيين أنفسهم. وقد واصلت الصحيفة سرد الحقائق في جميع أعدادها اللاحقة كالتطرق إلى الإضراب الشهير (إضراب الثمانية أيام) ونجاحه ورحح فرنسا أمام هيئة الأمم المتحدة. حققت الصحيفة انتصارا تجلّى فيما يلي:

- تدعيم الثورة من خلال تكسير الطرح الفرنسي.
- إعطاء ثقة أكثر للجزائريين في المواجهة.

¹ أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية، وزارة المجاهدين: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الإعلام والإعلام المضاد، الجزائر: د.د.ن، 1998، ص.ص. 52-53.

² محمد يعيش، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1830-1962، الجزائر: دار الهدى، 2013، ص. 403.

³ عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج.2، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009، ص.ص. 84-85.

- تدويل القضية الجزائرية واحتضان الأشقاء العرب لها.
- التكاتف مع الأشقاء المغاربة والتونسيين بعد الاستقلال في مارس 1956، ومع الأشقاء المشاركة خاصة مصر.
- ومن هنا بدأت صحيفة المقاومة تأخذ الشكل الأسبوعي وأصبحت تصدر كل إثنين ابتداء من مارس 1957، واستمر ذلك حتى تاريخ استبدالها بالمجاهد في جويلية 1957.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص. 253-255.

المبحث الثاني: السياسة الإعلامية في الجزائر ومراحل تطورها في عهد الأحادية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تطور ونشأة السياسة الإعلامية عبر مراحل عدة سيتم ذكرها من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1965 .

استرجعت الجزائر سيادتها الوطنية في 05 جويلية 1962، وتم الانطلاق في بناء دولة تحكمها مؤسسات سيادية مستقلة، حيث تم تأسيس الجمعية التأسيسية برئاسة رئيس الحكومة السابقة فرحات عباس يوم 25 سبتمبر 1962، وتم إعلان قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وتوقيف الحكومة المؤقتة، وتم انتخاب "أحمد بن بلة" كأول رئيس للجزائر في 29 سبتمبر 1962.¹

اتسمت الفترة من 1962 إلى 1965 بالتنوع والتعدد المستمد من القانون الفرنسي لعام 1881 الذي أقر حرية الصحافة والحريات الفردية² وقد عرفت الصحافة المكتوبة مرحلة انتقالية تميزت بما يلي :

أولا - انتقال الصحافة من صحافة كولونيالية إلى صحافة وطنية مع إنشاء عناوين صحفية جديدة وتأميم أوزوال العناوين الصحفية الكولونيالية.

ثانيا - مراقبة وتحكم السلطة شيئا فشيئا في الصحافة، حيث تميزت فترة 1962 - 1965 بعدم وجود نص تشريعي وقانوني يسيّر الصحافة، هذه الأخيرة تطرقت إليها فقط المادة 19 من دستور 1963، والذي نص على أن تتضمن الجمهورية حرية الصحافة والوسائل الأخرى للإعلام، كما تضمن حرية إنشاء الجمعيات وحرية الكلمة والمشاركة في النقاش العام وحرية التجمع"، ولكن المادة 22 من نفس الدستور نصت على أنه "لا يمكن لأي شخص استعمال وسائل الإعلام والصحافة للمساس بهيئات الجمهورية والطموحات الاشتراكية للشعب وبمبدأ وحدة جبهة التحرير الوطني"³.

لم يتحدد مع الاستقلال دور واضح للصحافة لا في ميثاق طرابلس في 1962 ولا في ميثاق الجزائر في 1964، ولم يكن هناك قانون واضح للإعلام الجزائري واستمر العمل بالتشريع الفرنسي⁴.

¹Vincent Joly, Patrick Harismendy (dir.), "Algérie : sortie(s) de guerre. 1962-1965", Rennes, Presses universitaires de Rennes, coll. "Histoire", 2014, sur site : <https://journals.openedition.org/lectures/18118>

² إسماعيل معارف قالية، الإعلام حقائق وأبعاد. ط.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص. 43.

³-Ahmed Benzelekh , **presse algérienne**, éditoriaux et démocratie , oran: dar el gharb, 2005, p.18.

⁴ - دليلة غروبة ، الصحافة المستقلة في الجزائر ودورها في تكريس الديمقراطية. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2014 ، ص. 86.

وتم إنشاء يوميات جزائرية بعد 5 جويلية 1962، وعرفت الجزائر مدة امتدت أكثر من شهرين دون وجود صحيفة يومية جزائرية محضة، إذا افترضنا أن "ألجي ريبليكان" ليست لها صبغة جزائرية كاملة، ولم تصدر اليومية الجزائرية الأولى إلا في 19 سبتمبر 1962 والتي أعطيت لها اسم "الشعب" وكانت محررة باللغة الفرنسية¹. ومنذ استرجاع السيادة على الإذاعة والتلفزيون في 28 أكتوبر 1962، مر القطاع السمعي البصري بعدة مراحل ليس فقط من ناحية مواكبته للتطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، ولكن أيضا من الجانب التنظيمي والهيكلي، وأول خطوة اتخذتها السلطات في هذا المجال هو إعلانها عن مخططات لتجهيز الإذاعة والتلفزيون². على الرغم من الظروف الصعبة ونقص الخبرة وضعف القدرات المالية، استطاع بعض الإطارات، وبعض العمال الجزائريين الذين كانوا يشتغلون بالمبنى إلى جانب الفرنسيين إلى رفع التحدي، بحيث وصلوا أداء مهمتهم واستمر البث دون تسجيل أي انقطاع، وكان هدفهم الرسمي هو إبراز الوجه الحقيقي للسلطة الثورية التي اعتبرت هذه المؤسسة كناطق رسمي لها³. وعرفت هذه الفترة تأسيس وزارة الإعلام التي تعتبر لبنة أولى للتنظيم والتسيير وذلك من خلال المرسوم رقم 63/ 210، المؤرخ في 18 أبريل 1963، الذي يكلف هذه الوزارة بإدارة وتسيير الإعلام الوطني.

غداة الاستقلال اجتمع المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني، وقرر تأميم اليوميات التي كان يصدرها الفرنسيون، والتي بلغ عددها 11 صحيفة منها 06 يوميات بسحب إجمالي يبلغ 300.000 ألف نسخة في اليوم، كلها باللغة الفرنسية، واستثنى المكتب السياسي عن التأميم يومية *Algérie républicain* التي كان يديرها أشخاص يتمتعون بالجنسية الجزائرية، وتم تعويض الصحف الموقوفة وهي:

- أربع صحف يومية تحت وصاية وزارة الإعلام والثقافة وهي كالأتي: الشعب، النصر، الجمهورية" باللغة العربية"، *elmoujahid* باللغة الفرنسية، و أسبوعيتان: *algerie actualité*، و *elhadeF* أسبوعية رياضية باللغة الفرنسية.

¹ - فتيحة زماموش، الحراك الاجتماعي في تونس من خلال الصحافة. الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2013، ص. 65.

² - ثريا زرفاوي، "الانفتاح التلفزيوني في بلدان المغرب العربي" الجزائر - المغرب - تونس نموذجا " دراسة وصفية مقارنة لتوجهات صحفيي التلفزيون العمومي والخاص"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 03: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2013، ص. 130.

³ - نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر. الجزائر: دار الخلدونية، 2009، ص. 107.

أما حزب جبهة التحرير الوطني فكان تحت وصايته أسبوعيتان مركزيتان: *révolution Africaine* باللغة الفرنسية والمجاهد باللغة العربية¹، فعلى سبيل المثال، المجاهد الأسبوعية كان تشغل 16 صحفي وأسبوعية *révolution Africaine* تضم 20 صحفيا فقط²

ودوريات نصف شهرية تابعة لمنظمات شعبية: الوحدة " *union* " تصدر باللغتين، الثورة والعمل باللغتين، أفاق عربية " بالعربية "، الجزائر في أوروبا " بالفرنسية " .³

وقمت بذلك جزارة الصحافة ولم تلغي الملكية الخاصة، غير أن الدولة آنذاك كانت تفكر في الكيفية التي تمكنها من الهيمنة على الصحافة حتى تصبح تابعة للسلطة، مثلما فعلته مع الإذاعة والتلفزيون بإصدار مرسوم 10 أوت 1963 الذي يعتبرها مؤسسة عمومية تابعة للدولة ذات طابع تجاري وصناعي، وأعطيت لها صلاحيات الاحتكار في النشر الإذاعي والتلفزي، كما قامت بنفس الشيء مع المسرح الذي اعتبرته مصلحة عمومية وطنية فالفنيون الذين يعملون به ملحقون بالوظيف العمومي، أما الممثلون فهم أجيرون يطبق عليهم القانون الخاص، أما مرسوم 8 جانفي 1963 فيعتبر وكالة الأنباء مؤسسة عمومية تابعة للدولة، ولها طابع تجاري وصناعي وأعطى لها مرسوم آخر مؤرخ في 30 سبتمبر 1964 صلاحية الاحتكار في النشر، وصدر مرسوم 8 جوان 1964 الذي سمح بإنشاء المركز الوطني للسينما الجزائرية ويعتبر هذا المركز مؤسسة عمومية لها طابع تجاري وصناعي، وهو يتمتع بالصلاحيات الإدارية، إذ يعطي التأشيرات المختلفة الخاصة بالنشاط السينمائي، ويقوم كذلك بنشاط صناعي وقد عدل المرسوم بمرسوم آخر مؤرخ في 19 أوت 1964 يؤم دور السينما الجزائرية.⁴

لقد تميزت هذه المرحلة بهيمنة الحزب والحكومة على الإذاعة والتلفزيون، وكانت تبحث عن طريقة تقسم بها الصحافة المكتوبة التي بقيت حرة كما سبق ذكره إلى أن جاء قرار تأميم الصحف من طرف المكتب السياسي للحزب والحكومة في 17 سبتمبر 1963.⁵

وبتقلد الرئيس "بن بلة" الحكم أحدث تغيير سنة 1964، حيث ألغى وزارة الإعلام وعوضها بمديرية الإعلام لدى رئاسة الجمهورية، ومن هنا تم القضاء على أشكال تعدد المصادر حيث وجدت صحف تابعة لوزارة

¹ نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

²-ZahirIhaddaden , *l'information en algérie de 1965 à 1982*, Alger:office des publications universitaires, 2012, p. 99.

³-Mostfaoui Belkacem , *l'usage des media en question*, Alger: opu , 1982 ,p. 28.

⁴-Brahim Brahimi , *Le pouvoir , la presse et les droits de l'homme en Algerie* , Alger: édition marinoor, 1997, p.30 .

⁵ زهير برسالية، "الصحافة المكتوبة والديمقراطية في الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص.32.

الإعلام وأخرى تابعة للحزب، لكن ما لم يتغير خلال هذه المرحلة هو الأداء الإعلامي الذي كان يعد نضالا من أجل خدمة النظام القائم أكثر منه ممارسة مهنية على قاعدة الاحترافية والتعبير الحر¹.

وفي أبريل 1964 تأسست اليومية المسائية الأولى "جزائر المساء" التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، ومجلة "الجيش" الشهرية في جانفي، 1963 صدرت هي الأخرى بالفرنسية ثم بالعربية في مارس 1964، علاوة على محلات متخصصة أخرى مثل "الشهاب" و"المعرفة" وغيرها. ومن النتائج الظرفية لهذا التأميم أن الحكومة تمكنت من إنشاء يومية أخرى في قسنطينة وهي جريدة "النصر" باللغة الفرنسية التي أخذت مكان "لاديباش دي قسنطين" واستقرت في مقرها واستولت على مطابعها، كما أن جريدة الشعب باللغة العربية أخذت مكان "لاديباش دالجزيري"، ونزلت بمقرها واستعملت مطابعها، وأعطيت مطابع "ليكودورون" "الجريدة الجمهورية" التي أصبحت تتمتع بوسائل مادية قوية وفعالة في ذلك الوقت.²

خلال هذه الفترة وجدت عدة عناوين ناطقة بالفرنسية تركزت في مدن الشمال، ومع التحول السياسي 19 جوان 1965 بدأت فترة جديدة، حيث أفرز الواقع السياسي في الجزائر آثارا كثيرة امتدت للمجال الإعلامي، إذ انطبع النشاط الصحفي بنفس سمات الأوضاع السياسية في مقدمتها غياب الديمقراطية، حيث يرجع غياب الديمقراطية في وسائل الإعلام إلى الرقابة والتبعية للسلطة.³

بعد التحول الذي عرفته السلطة في الجزائر منذ 1965، عرف النظام توجهها جديدا في التعامل مع الصحافة من خلال إقامة نظام اشتراكي للإعلام في الجزائر تجلّى في نقطتين أساسيتين هما: إلغاء الملكية الخاصة وتوجيه الصحافة المكتوبة لتعزيز سياسة الحكومة.⁴

لكن الشيء الملاحظ على السياسة الجزائرية في المراحل الأولى من الاستقلال هو أنه لم تهتم بالعمل الصحفي على مستوى الوطني فقط بل تعدي ذلك بإصدار جرائد على المستوى الجهوي هذه الصحف الجمهورية والوطنية كانت موجهة أساسا للمساهمة في التنمية والتعبئة لخدمة البلاد وازدهارها وترسيخ مبادئ جبهة التحرير الوطني. أما الهيمنة الكلية للحكومة على العمل الصحفي فإنه يتجلى بعد مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي انعقد

¹ وهيبية حمودي، "انعكاسات الخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقة على الممارسة الإعلامية في الجزائر صحافة مكتوبة وقطاع التلفزة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003، ص. 35.

² قندوز عبد القادر، "تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جامعة ورقلة، 2015، ص. 135.

³ آزادري حياة، الصحافة والسياسة والثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص. 64.

⁴ زهير بوسيلة، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

سنة 1964 والذي أوصى بإجراء مفاوضات مع مسؤولة يومية "Alger républicain" حتى يتم إدماجها في الصحف الحكومية وتوقفها في 19 جوان 1965 وتمت بذلك هيمنة الحكومة على الصحف اليومية وتأسيس الشركة الوطنية للنشر والتوزيع سنة 1966، حيث لم يلاحظ بعد ذلك إصدار أي جريدة خاصة بالرغم من عدم وجود أي قانون يمنع ذلك، وبهذه العملية تكون الحكومة الجزائرية قد أرست نظام إعلامي قائم على هيمنة الدولة على المؤسسات الصحفية على المستوى الوطني و الجهوي، وتسخيرها في تعبئة الجماهير في خدمة وترسيخ مبادئ حزب جبهة التحرير الوطني.¹

وبرغم قصر هذه المرحلة، إلا أنها تعتبر أولى المحاولات في إقامة إعلام وطني، في ظل تبني فكرة استقلالية الإعلام الجزائري وفصل خضوعه من قيود التسيير والتنظيم التشريعي الفرنسي، وباعتبار أن الدولة حديثة العهد بالاستقلال إبان تلك الفترة، وسعيها منها لتكريس التنمية بجميع أبعادها وحتى يساهم هذا القطاع كغيره من القطاعات الأخرى في مسيرة التنمية، فقد كرس العمل على تحرير مختلف وسائل الإعلام من السيطرة الفرنسية من حيث الملكية والإدارة

المطلب الثاني: المرحلة الثانية من 1965 إلى 1979.

تبدأ هذه المرحلة من 19 جوان 1965 بعد التحول السياسي الذي عرفته الجزائر، حيث حدثت تغيرات وتحولات كبرى في كل المجالات وعلى الأخص قطاع الإعلام، حيث أضحى هذا الأخير وسيلة في يد السلطة خدمة لسياساتها من أجل تعزيز سيادتها عن طريق نشر الأفكار الاشتراكية وكرست هذه المرحلة حقيقة أن الصحفي هو مناضل ووظيفته الدفاع عن قيم الثورة والالتزام بخطها، حيث بدأ مع التحول السياسي الذي كان في 19 جوان 1965 الاحتكار الفعلي والكامل لوسائل الإعلام من طرف السلطة السياسية القائمة، بحيث قامت السلطة السائدة بمصادرة الصحف الوطنية التي ظهرت في عهد الرئيس "أحمد بن بلة" بحجة أنها كانت تدافع عن سياسات رجعية، يقول الأستاذ إبراهيمي عن هذه المرحلة " مع انقلاب 19 جوان 1965 تبدأ المرحلة الثانية، احتكار الدولة للصحافة بصورة كاملة".²

تعتبر هذه المرحلة مميزة في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث حدث فيها الكثير من الإجراءات الجزئية والتحويلات التي استهدفت قطاع الإعلام، والذي أصبح في هذه الفترة موجها من طرف الحزب والحكومة وأضحى وسيلة وأداة

¹ أحمد راشدي، "تنظيم تداول المعلومة في الفضاء العمومي بالجزائر من 1830 إلى 2013"، في الموقع الإلكتروني:

<http://presslaw1.blogspot.com/2013/06/18302013-20122013.html>

² طاهر مزدك جمال، "الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر بين الحرية والمسؤولية-دراسة وصفية تحليلية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص. 68.

تستعملها الدولة لخدمة سياستها وتعزيز سيادتها من خلال نشر الأفكار والقيّم الاشتراكية، كما قال الرئيس السابق "هوارى بومدين" في خطاب رسمي للأمة بتاريخ 20 أكتوبر 1965 "وسيلة لنشر أفكار الثورة"، ففي هذه الفترة بالذات تكرست الصورة الواضحة للصحفي باعتباره مناضل وصفته الدفاع عن الثورة.

ففي سنة 1966 اتخذت الحكومة قرارا يقضي بإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع مع منحها صلاحية الاحتكار في ميدان توزيع الصحف، بحيث أصبح لا يمكن توزيع أي مطبوع إلا بواسطة هذه الشركة ومراقبة كل ما يكتب في الجرائد وبذلك تقلصت حرية الإعلام.¹

بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 65-203 المؤرخ في 11/08/1965 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الإعلام، وكانت السلطة في هذه المرحلة تسعى إلى جعل وسائل الإعلام وتوظيفها للتوجه السياسي والإيديولوجي، حيث تم تأميم شركة هاشيت الفرنسية للطباعة والنشر والتوزيع، وذلك بعد نشوب نزاع بين العمال وأرباب العمل وحسم الخلاف من قبل القضاء لصالح العمال، مما جعل الدولة تقوم بإنشاء هيئة نشرية وطنية قوية تتكفل بنشر الثقافة الوطنية المطبوعة في أوساط الشعب الجزائري دون منافس آخر، فأنشأت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع sned بموجب الأمر رقم 2866 المؤرخ في 27 جانفي 1966.²

وفي سنة 1966 أتمت الحكومة الشركة الفرنسية للتوزيع "hachette" بقانون 26 جانفي 1966 وقامت بتأسيس الشركة الوطنية للنشر والتوزيع "sned" وأصبحت الجرائد تحت إشراف الحكومة والحزب ولا يمكن للمواطن تأسيس وتوزيع جريدة خاصة.³ في 16 نوفمبر 1967 صدرت قوانين تجعل من اليوميات مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري Epic، وتنص على أن مدير هذه المؤسسات له الحق المطلق في التسيير الإداري والمالي بعدما جعلته تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه الإعلامي والسياسي، وبالنسبة لإلغاء الملكية الخاصة فهو نظام وضع في الجزائر بصفة تدريجية تكاد تكون لا شرعية، حيث لا يوجد آنذاك قانون عام يضبط

¹ أمال معيزي، "التشريع الإعلامي الحديث في الجزائر وأثره على الممارسة المهنية للصحفيين" دراسة مسرحية وصفية للنصوص التشريعية ومواقف الصحفيين" من قوانين الإعلام 1982-1990-2012"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2015، ص ص. 50-51.

² ابتسام صولي، "الضمانات القانونية لحرية الصحافة المكتوبة في الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص. 31.

³ أحمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، ج.4، تونس: العربية للتربية والعلوم، 1995، ص. 92.

هذه الوضعية ويوضحها من الناحية القانونية، فالوضع يسمح لكل مواطن أن يصدر جريدة، لأن ذلك لا يتعارض مع القانون وله الحق في ذلك.¹

وكان من بين القوانين التي صدرت في هذه المرحلة: قانون الصحافي 1968 حيث صدر في 09 / 09 / 1968، وضم سبع فصول وتعرض إلى تعريف الصحافي المحترف، واجباته، إجراءات التوظيف، الراتب والمكافأة، الترقية، أخلاقيات المهنة والبطاقة المهنية.

وينظر إلى الصحفي من خلال هذا القانون على أنه مناضل، وتنص المادة 05 من هذا القانون أنه "يجب على الصحفي المهني، كما هو موصوف في هذا القانون الأساسي:

- أن يمارس وظيفته ضمن توجيه نشاطه نضالي.

- أن يمتنع عن تقديم الأخبار الكاذبة أو غير الثابتة أو إشاعتها أو السماح بإشاعتها.

- أن يلتزم بالسرية المهنية ماعدا قضايا الأسرار العسكرية الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي كما هو محدد في القانون".²

وتعتبر هذه الوثيقة كمبادرة قيمة لمحمد الصديق بن يحيى في إطار الحزب الواحد والتي حملت مزايا هامة، إذا وضعنا جانبا المادتين 2 و 5 اللتان تعتبران الصحفي كمناضل في الحزب الواحد، والمادة 32 التي تشير إلى لجنة تسليم البطاقة والتي تتشكل من 6 ممثلين من الإدارة وممثلين اثنين عن الاتحاد الرسمي للصحفيين.³

وكانت إقامة نظام اشتراكي للصحافة تندرج في السياسة العامة للبلد، وفي الميدان الصحفي يظهر هذا الاتجاه في أمرين أساسيين وهما: ملكية الصحافة وتحديد وظيفة معينة لكل صحيفة، ويلاحظ أن الصحف الجزائرية بقيت حتى غاية 1968 دون خطة تكوينية معينة، علما أن مهمة الصحف هي مهمة تكوينية بالدرجة الأولى، وكانت الصحف في تلك الفترة تغطي الأخبار الدولية أكثر مما تغطي الأحداث الوطنية، وكانت تنقل الأخبار الدولية التي تصلها دون تحوير في التحرير، إلا في حالة تركيزها على حدث دون آخر، وقد بدأ يتحسن حال

¹ نصر الدين مزاري، التنظيم القانوني للممارسة الإعلامية في المغرب العربي، "دراسة وصفية مقارنة بين الجزائر والمغرب في فترة ما قبل الاستقلال إلى نهاية سنة 2011"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام 2012، ص. 31.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 75، "القانون الأساسي للصحفيين المهنيين"، 1968، ص. 1510.

³ عبد العالي يوسف، التشريعات الإعلامية بالجزائر في ظل التعددية "دراسة تحليلية لقوانين 1990 - 2001 - 2008 - 2012 وأثرها على الممارسة الصحفية من خلال عينة من الصحفيين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2017، ص.

الصحف سنة 1968 فبدأت تقوم بمهمة التوعية، وتتم بالنشاط الوطني محاولة إقناع قراءها بجدوى السياسة الوطنية، ومع ذلك فإن مهمة التوعية لا ترتقي إلى المهمة التكوينية التي تقوم بها الصحافة الاشتراكية.¹

خصصت الدولة ميزانية هامة قصد تكوين عمال مؤهلين لاستيعاب مختلف التقنيات الحديثة، واكتساب التكنولوجيا المعاصرة، حيث تم توجيه العمال بعد التوظيف لمتابعة تربصات تطبيقية بمؤسستين تتمثلان في مركز التكوين التابع لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفرنسي، والمدرسة الوطنية للدراسات الخاصة بالمواصلات التي تتواجد بالجزائر العاصمة، لكن رغم ذلك بقي التكوين ضعيفاً وعدد المتكويين قليلاً لا يلي احتياجات التلفزيون من العمال الفنيين حسب ما ورد في رسالة المدير العام للإذاعة والتلفزيون الجزائرية إلى وزارة الإعلام والثقافة بتاريخ 12 أوت 1969، كما تم توحيد الشبكة الوطنية في 19 جوان 1970 بربطها بمراكز البث الثلاثة الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، وهكذا تمكنت نسبة 80% من المواطنين في الوسط والشرق والغرب من متابعة البرامج التلفزيونية، علماً أن الجنوب وبالتحديد مدينة بشار عاشت لحظات تاريخية عام 1973 لما عرفت ميلاد محطة بث لنشرات الأخبار المحلية، حيث سمحت تجهيزات هذه المحطة في بداية الأمر من بث نشرات إخبارية محلية وأفلام وبرامج وطنية تصلها يوميا بواسطة الطائرة.²

اولا- تعليمة 05 أفريل 1973: قامت لجنة تصنيف الصحفيين المحترفين التي أقرها قرار 1969/01/20 بتصنيف الصحفيين، فكانت تعليمة 1973/04/05 من أجل التوضيح الدقيق لمخططات تطوير المسارات المهنية للصحفيين، والنظام العام المتعلق بالتأمين والعطل والتقاعد والتعويضات الخاصة بالمهنة، كما تعتبر التعليمة مكسباً للصحفيين لا سيما من خلال مساهمتها الإيجابية في تصنيف الصحفيين، فالمادة 3 تحدد بدقة الأصناف المهنية إلى خمس مستويات:

- **المستوى 1:** يشمل رؤساء التحرير المتخصصين والمساعدين التقنيين.
- **المستوى 2:** يضم رؤساء التحرير المساعدين، الأمناء العامون للتحرير وكبار المحققين، وكتاب الافتتاحيات ورؤساء أقسام التحقيقات.
- **المستوى 3:** يتعلق بأمناء التحرير، رؤساء الأركان والأقسام والمعلقين والمتخصصين.

¹ فتيحة أوهابيه، "الصحافة المكتوبة في الجزائر-قراءة تاريخية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، جامعة ورقلة، 2014، ص. 256.

² ثريا التيجاني، القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري، د.ب.ن: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، 2011، ص. 40.41.

- المستوى 4: ويضم المحررين المتخصصين، المحققين والمحققين المقدمين والمحققين المذيعين والمحررين المترجمين المنتمين للصف الأول ورؤساء أقسام التوثيق الصحفي.

- المستوى 5: يشمل المحررين والموثقين الصحفيين والمقدمين والمترجمين المنتمين للصف الثاني.¹

ثانيا- الميثاق الوطني 1976: خضع للاستفتاء وصدق عليه في 27/06/1976، ومحرو الميثاق لم يهملوا مشكل حرية التعبير بعد النقاش الطويل الذي عبر فيه المواطنون عن موضوع غيابها في البلاد، حيث ورد في الباب الأول، المادتين 5 و 7 " الاشتراكية ستخلق الميكانيزمات الملائمة التي ستساعد على ضمان الحقوق الأساسية للمواطن، خاصة حرية التعبير بشرط أن لا تستخدم للمساس بالثورة"، ونفس الفكرة وجدت في الباب 2 مع إضافة "ممارسة هذه الحقوق يحددها القانون"، والملاحظ أن مشروع ميثاق 1976 بقي وفي ميثاق طرابلس والجزائر 1964، حيث نسي ذكر دور الصحافة، وتوقف عند تعريف حرية الرأي والتعبير، والشيء الجديد في 1976 هو إثارة لأول مرة ميثاق صودق عليه بعد نقاش شعبي واسع، والأمر الجديد هو أن المواطنين أعطوا مكانة واسعة لدور الصحافة وخاصة حرية الإعلام، ويمكن تسجيل في هذا الميثاق مقاربة جديدة في السياسة الإعلامية، فرغم أن حرية الإعلام مؤكدة دائما في إطار تضيق الحزب الواحد غير أنه لأول مرة منذ 1956 أورد هذا الميثاق الأساسي باب خاص بالإعلام، وعندما تحدث عن نوعية الإعلام فإن الميثاق لما ركز على تطوير الهياكل التقنية أهمل العنصر البشري ومشاركته بتوفير الشروط التي تساعد على تفتح الفرد وتعبيره الحر في إطار الحزب وكذلك خارج هياكل الحزب.²

وأهم ما يميّز هذه الفترة هو سياسة التعريب التي شملت عدة عناوين صحفية منها جريدة "النصر" بقسنطينة سنة 1972، وبعده "الجمهورية" بوهران 1976، كما تقرر أيضا سنة 1974 تعريب الإشهار، واعتمد في تسيير وسائل الإعلام على أشخاص تكنوقراطيين كي تضمن السلطة ولاءهم.³

فدستور 1976 لم يختلف كثيرا عن دستور 1963، حيث صدر في 30 ذي القعدة 1396 الموافق 22 نوفمبر سنة 1976، والذي جاء بصيغته النهائية في الجريدة الرسمية العدد 94 يوم 24 نوفمبر 1976، رغم أنه لم ينص على حرية الصحافة والإعلام صراحة، فقد ركز على ملكية الدولة لوسائل الإعلام ضمن الممتلكات العامة، وتنص المادة 14 على أنه "...تعد أيضا أملاكاً للدولة بشكل لا رجعة فيه، كل المؤسسات والبنوك

¹ عبد العالي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 88.87.

² المرجع نفسه، ص 90. 91

³ هادية عيش، "حرية الرأي و التعبير في ظل الدولة الربعية: حرية الصحافة بين 1989 و 2012 في الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 ص. 63.

ومؤسسات التأمين، والمنشآت المؤمنة، ووسائل المواصلات، والبريد والبرق والهاتف والتلفزة والإذاعة...، ومن خلال هذه المادة فمن ضمن المؤسسات التي تملكها المجموعة الوطنية هي التلفزة والإذاعة" لكن عدم الإشارة إلى الصحافة المكتوبة لا يعني أنها ملك للخواص بل هي ملكية تابعة للدولة.¹

وتأكدت حرية الرأي في المادة 53 من الدستور وتنص أنه "لا مساس بحرية المعتقد ولا بحرية الرأي" وتبعته المادة 55 لتؤكد مرة ثانية على أن حرية التعبير والاجتماع مضمونة، ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية، وتمارس هذه الحرية مع مراعاة أحكام المادة 73 من الدستور".²

ورغم أن دستور 1976 كرس حق المواطن في الإعلام إلا أنه أبقى على الملكية العامة لهذه الوسائل وجعل الإعلام يعتمد على الدولة، وسمح للعديد من الجرائد التي كانت تنشر في سرية خصوصا في الخارج كالجرائد الجمهورية بالاستمرارية مع عدم السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال العمل الإعلامي. ورغم انعدام الإمكانيات التكنولوجية المتطورة إلا أن ملف الإعلام يعد من الملفات الإستراتيجية الهامة التي اهتمت بها قيادة مجلس الثورة بهدف خلق ثقافة سلطوية رسمية تتميز بالتبعية المطلقة، حيث اقتصر دور رجال الإعلام على عدم إظهار مواطن الضعف داخل دوائر الحكم، والدفاع عن مبادئ ومكتسبات الثورة لمهاجمة كل من ينتقدها بهدف مصلحة الدولة وهيبة السلطة والمصالح العليا للبلاد. ومن إيجابيات الإعلام في تلك الفترة السياسية للرئيس السابق "هواري بومدين" الذي جعل من الإعلام ليس فقط وسيلة للدعاية والحملات الإعلامية، وإنما للترويج للمشاريع التنموية، حيث كانت الكاميرا ملازمة للعمل الحكومي تصور بشكل مكثف بناء القرى، غرس الأشجار، الرحلات التطوعية للشباب، التدشينات، وضع حجر الأساس، وكانت سياسة توزيع الصحافة سيئة منذ الاستقلال لأن شبكة التوزيع الموجودة كانت قد وضعتها السلطات الاستعمارية لتناسب ظروف تلك المرحلة، حيث كان التوزيع يتبع خطأ معروف جزء منه يتجه نحو الشرق وجزء نحو الغرب، ولم يظهر الاعتناء بتحسين هذه الشبكة إلا في بداية 1977.³ وتم تحويل يومية "البوبيل" إلى "المجاهد" التي سيطرت على الساحة بـ 203 ألف نسخة لوحدها، مقابل 71 ألف نسخة لباقي الصحف عام 1978.⁴

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 94، "دستور 1976"، 1976، ص. 1296.

² المصدر نفسه. ص. 1303.

³ زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

⁴ عبد القادر قندوز، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

وبقيت الصحافة من 1976 إلى 1979 تحت وصاية الحكومة والحزب الواحد وتميّزت هذه المرحلة باهتمام السلطة بالصحافة واعتبارها أداة للاتصال السياسي.¹ كما تميّزت هذه المرحلة بحدث سياسي هام، وهو انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني سنة 1979، ويمثل هذا المؤتمر الخطوة الأولى للمرحلة الانتقالية، حيث انبثق عن هذا المؤتمر لائحة الإعلام تضمنت الخطوط الكبرى للسياسة الجزائرية في الإعلام، فهي تبين مهمة وسائل الإعلام، مسؤولية الصحفي، نوعية الخبر، الانجازات الضرورية لتطبيق هذه السياسة.²

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة من 1979 إلى 1988 .

بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" في 27 سبتمبر 1978، انعقد المؤتمر الوطني لجبهة التحرير الوطني، أعلن فيه عن حل مجلس الثورة وفي 17 فيفري 1979، انتخب "شاذلي بن جديد" رئيسا، حيث تحصل على 99.5 بالمائة من الأصوات، وبشأن الإعلام تميّزت هذه الفترة باتخاذ جملة من القرارات اعتبرت الأولى من نوعها منذ الاستقلال مثل لائحة الإعلام الصادرة عن مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في سنة 1979، وقانون الإعلام في سنة 1982، وإعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية.³

وتمثل لائحة الإعلام للمؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني لسنة 1979 خطوة أولى في المرحلة الانتقالية التي مكنت الرئيس "الشاذلي بن جديد" من تولي قيادة النظام السياسي الجديد وفق الإجراءات القانونية المنصوص عليها في دستور 1976، حيث اعتبر في هذه الفترة للدولة الحق في ممارسة الرقابة بأشكالها، وهكذا تم في بداية الثمانينات تحديد مفهوم الجزائر للإعلام باعتبارها بلدا اشتراكيا، حيث يقوم هذا المفهوم على الملكية الجماعية لوسائل الإعلام، وأن هذا الإعلام جزء من هذه السلطة السياسية التي تقوم بدورها بالتوجيه والرقابة.⁴

وفيما يخص اللائحة المتعلقة بالإعلام في المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، فقد نص مضمونها

على ما يلي:

- الصحفي هو الرابط بين القمة والقاعدة.

- الصحفي مهمته التكوين الإيديولوجي والتثقيف السياسي.

¹Ahmed Benzelekha, *op.cit*, p.20.

² سعاد بن جيلالي، "إشكالية الموازنة بين حرية الصحافة وبين ضرورة حماية النظام العام في القانون الجزائري"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، المجلد 10، العدد 04، جامعة الجلفة، 2017، ص. 25.

³ دليلة غروبة، *مرجع سبق ذكره*، ص. 90.

⁴ صالح بن بوزة، "السياسة الإعلامية الجزائرية المنطلقات النظرية والممارسة 1979-1990"، *مجلة الجزائرية للاتصال*، د.ب.ن: د.س.ن، ص.21.

- إعادة تأهيل الصحفي المحترف وتحسين الصحافة.¹

وقانون الإعلام ظهر بعد 16 سنة من صدور النصوص التنظيمية لعام 1967 التي أسست ووطدت أركان النظام الإعلامي والنظام السمعي البصري.²

صدر قانون الإعلام بتاريخ 06 فيفري 1982 وهو أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة أي بعد مرور 20 سنة على استعادة الاستقلال الوطني، في وقت كانت فيه الصحافة تعاني من جميع أنواع الضغوطات وفي ظل الفراغ القانوني، وهو يتكون من 128 مادة موزعة على:

- مدخل يتكون من 49 مادة تحتوي المبادئ العامة.

- خمسة أبواب مرتبة على النحو الآتي:

- الباب الأول: النشر والتوزيع، يضم 23 مادة.
- الباب الثاني: ممارسة المهنة الصحفية، يضم 26 مادة.
- الباب الثالث: توزيع النشريات الدورية والتجول للبيع، يحتوي على 10 مواد.
- الباب الرابع: الإيداعات الخاصة والمسؤولية وحق الرد ويضم 16 مادة.
- الباب الخامس: الأحكام الجزائية، يحتوي على 44 مادة.

تناول القانون الجديد لأول مرة مختلف جوانب النشاط الإعلامي، وحدد الإطار العام لمفهوم الإعلام في الجزائر، فقد جاءت مادته الأولى تنص على أن "الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية، يعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني وفي إطار الاختيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق عن إرادة الثورة وترجمة لمطامح الجماهير الشعبية يعمل الإعلام على تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق الأهداف الوطنية، وتشير المادة 02 إلى أن "الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين إلا أن الدولة هي التي توفره"، وهذا ما يجرنا إلى التشكيك في موضوعية هذا الإعلام، وأكدت ذلك المادة 03 "أن يُمارس حق الإعلام بكل حرية ضمن نطاق الاختيارات الإيديولوجية للبلاد والقيّم الأخلاقية للأمة وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة عن الميثاق الوطني مع مراعاة الأحكام التي يتضمنها الدستور وخاصة في مادتيه 55 و73".³

¹ زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص. 65.

² عاشور فني، "اقتصاد وسائل الإعلام المرئية المسموعة في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2009، ص. 217.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. العدد 06، "قانون الإعلام"، 1982، ص. 242.

فقانون الإعلام لم يأت بالتغيير الذي كان مُنتظراً منه، وعجز عن إعطاء الدفع الحقيقي لحركة الإعلام وتسيير الحزب لها، كما نص على أن التوجيه يكون من طرف وزير الإعلام والمسؤول المكلف بالإعلام، ومدراء المؤسسات الإعلامية الذين هم منخرطون في الحزب.

ما ميّز هذه المرحلة ظهور عدة هياكل إعلامية أهمها:

- المجلس الأعلى للإعلام الذي نصب رسمياً من قبل الرئيس في 26 نوفمبر 1984 أسندت له عدة مهام من بينها ضمان حق المساواة الإعلامية لكل المواطنين والعمل على ضمان نشر إعلام جيد من شأنه صيانة الوحدة والهوية الوطنيتين.

- اللجنة الوزارية للوسائل السمعية البصرية التي ظهرت في جانفي 1985 وتعمل تحت إشراف المجلس الأعلى للإعلام، أسندت لها وظائف التوجيه، التخطيط، التنسيق وتحديد ضوابط الإنتاج الخاص والمشارك في ميدان الإعلام السمعي البصري¹.

وتميزت هذه الفترة بظهور بعض المجلات الدينية الرسمية "العصر" و"التذكير" و"الإرشاد" وبعض الأسبوعيات كالمنتخب، أضواء، والمسار المغاربي.

وعرفت سنة 1985 صدور يوميتين مسائيتين هما "المساء" و"أوريزون" وإن كانت هذه الخطوات قد مثلت بعض الانفتاح الإعلامي، إلا أنها اعتبرت محتشمة لبقاء الوضع السياسي مغلق - الحزب الواحد- ودعمت الدولة آنذاك قطاع الإعلام بأجهزة عصرية وإمكانيات مادية هامة، غير أن دوره بقي مقتصرًا على نقل الرسائل من القمة إلى القاعدة، كما أضفت السلطات على المؤسسات الإعلامية صفة الهياكل الثقافية وحرمتها من الطابع السياسي².

ورغم العدد الذي سبق ذكره من الصحف الحكومية فإن اهتمام الدولة في هذه المرحلة كان مُنصباً على الصحافة والإعلام الثقيل، وقد تمثل هذا الاهتمام في الدعم المادي والسياسي الذي كان دائما على حساب الصحافة المكتوبة، ويظهر ذلك من بلوغ حصة "الإعلام الثقيل" من الميزانية الموجهة للقطاع بـ 75.54% مقابل، 17.06% لوكالة الأنباء الجزائرية و06% فقط مجموع الصحافة الوطنية المكتوبة من خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1985³.

¹ أمال معيزي، مرجع سبق ذكره، ص. 52.

² حكيم بوغرة، المتابعات القضائية لجنح القذف في الصحافة المكتوبة، قانون العقوبات، وحرية التعبير والصحافة في الجزائر "دراسة مسحية تحليلية 2004 / 1990"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006، ص. 34.

³ صالح بن بوزة، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

وفي سنة 1986 وبموجب المرسومين 86-146 و 86-147 تم الفصل بين مؤسستي الإذاعة والتلفزيون، حيث أصبحت كل مؤسسة مستقلة عن الأخرى من حيث التنظيم والتسيير والمالية، ونصت المادة الرابعة من المرسومين على احتكار مؤسسة الإذاعة الوطنية للخدمة العمومية في مجال البث الإذاعي وعلى احتكار مؤسسة التلفزة الوطنية أيضاً للخدمة العمومية في مجال البث التلفزيوني¹.

وتم إعطاء تاريخ ميلاد 4 مؤسسات حسب الاختصاص التالي:

- المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري ENTV .
- المؤسسة الوطنية للإذاعة الصوتية ENRS.
- المؤسسة الوطنية للبث التلفزيوني ENTD.
- المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري ENPA.

وقد نصّت اللائحة بالإسراع في توفير جميع الشروط الموضوعية التي تعمل على تجسيد كل ما ورد في النصوص الرسمية واللوائح السياسية المتعلقة بحق المواطن في إعلام موضوعي وشامل ومسؤول، إلى جانب تنوع وسائل الإعلام وتوسيعها حتى تصبح في متناول كل الفئات في جميع جهات الوطن، وقد نصت اللائحة في هذا المضمار على الإسراع في إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات الإعلامية بغية تطويرها والزيادة من فعاليتها وجعلها متجاوبة مع متطلبات الإعلام المعاصر.²

وعندما تم الإعلان على تأسيس المؤسسة العمومية للتلفزيون في شكل مؤسسة لها شخصية معنوية أصبحت تتمتع باستقلال مالي وتعمل تحت وصاية وزارة الاتصال والثقافة، وتمارس احتكار البث على البرامج التلفزيونية في كل التراب الوطني مهمتها إعلام المشاهد، وتساهم في ضمان الترفيه له بإنتاج برامج متنوعة إضافة إلى صيانة وتطوير وسائلها وأجهزتها التقنية وتسيير أرشيفها السمعي البصري. ومع مرور الوقت تم حل المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري enpa وألحقت مهامها بالتلفزيون،³ وجاء الميثاق الوطني 1986 ليعزز لائحة 1979، واحتوى على مايلي :

- الإعلام قطاع استراتيجي يتصل بالسيادة الوطنية وهو يتجاوز سرد الوقائع وتغطية الأحداث ليؤدي دورا سياسيا في معركة التنمية الوطنية والدفاع عن الثورة وتحقيق التعبئة وتعميق الوعي.

¹ منصور قدور بن عطية، الصحافي المحترف بين القانون والإعلام، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016، ص. 64.

² نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص. 119-120.

³ ثريا زرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 131.

- الإعلام حق أساسي من حقوق المواطن، وهو حقه في إعلام موضوعي كامل وهذا يتطلب توفير وسائل الإعلام لجميع الفئات الاجتماعية وتعميمها على مناطق البلاد.
- الدفاع عن مصالح الثورة والتعريف بانجازاتها ومكتسباتها والتصدي لمحاولات تشويهها يتطلب تعبئة شاملة، ضف إلى ذلك التأكيد على تجسيد صورة الإعلام من خلال توسيع شبكة الإذاعة والتلفزة وإنشاء محطات جهوية.¹

¹ Brahim Brahim, *op.cit*, p.14.

المبحث الثالث: السياسة الإعلامية في الجزائر ومراحل تطورها في عهد التعددية:

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كل مطلب يحتوي على مرحلة من مراحل نشأة السياسة الإعلامية في عهد التعددية.

المطلب الأول: المرحلة الأولى من 1990 إلى 2003.

يرى بعض الملاحظين أن الحوادث الدامية التي وقعت في أكتوبر 1988 في عدة مدن جزائرية تعتبر نقطة تحول كبير في تاريخ الجزائر وأعطت دفعا قويا للإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلاد، ومن هذه الإصلاحات التصويت الشعبي على دستور 23 فيفري 1989، الذي يعتبر المنطلق الأساسي للتعددية الإعلامية لأنه فتح المجال للحريات الديمقراطية، كحرية الرأي وحرية تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات في مواده، ونصت أنه لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام،¹ إلا بمقتضى أمر قضائي حسب المادة 36، أما المادة 39 فإنها تقر بحرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن.²

إنَّ دستور 23 فيفري 1989 يشكل بداية منعطف هام في الحياة السياسية الجزائرية جاء ليؤسس لنظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب، يقوم على التعددية الحزبية ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي، فقد كان من أهم ما نص عليه هذا الدستور؛ هو منح ضمانات ممارسة الحريات الفردية وتنظيم السلطات الثلاث وإقرار مبدأ الفصل بينه، وخاصة أنه وضع أسس التعددية الحزبية والسماح بإنشاء أحزاب سياسية التي سماها في نصوصه بالجمعيات ذات الطابع السياسي، مما أدى إلى فتح الطريق للتحول الديمقراطي، كما يمكن اعتبار دستور 1989 وثيقة إصلاحات مست أهم العناصر والقوى الفاعلة في النظام السياسي الجزائري: رئيس الجمهورية وحزب جبهة التحرير الوطني وكذا الجيش إذ قام بتحديد صلاحيات ومهام كل واحد منهم، هذا إلى جانب إقراره للتعددية الحزبية وإعطائه للبرلمان دورا هاما في التمثيل الحزبي بصفته يمثل السلطة التشريعية.³

فدستور 1989 الذي جاء بمفهوم حرية الرأي وهو المفهوم الذي لم يرد ذكره في أي من الدساتير السابقة وهو ما أعطى دفعا قويا للممارسة الإعلامية الحرة التي اتسع نطاقها بمجرد صدور المنشور الحكومي 90-04

¹ خالد علاوي، جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري: دراسة قانونية بنظرة إعلامية، الجزائر: دار بلقيس للنشر والتوزيع، 2011، ص. 45.

² إسماعيل معارف، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

³ حكيم جاب الله، السياسة الإعلامية الجزائرية في مرحلة التعددية السياسية والإعلامية " دراسة وصفيية 1989-2014"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام، 2015، ص. 278.

المؤرخ في 19/03/1990 والذي فتح المجال للصحفيين من أجل تشكيل صحف مستقلة أو البقاء في الصحف التابعة للقطاع العمومي مع ضمان دفع أجورهم لمدة 3 سنوات حتى وإن انفصلوا عن الصحف الحكومية التي كانوا يعملون فيها¹.

وتجدر الإشارة إلى أن أحزاب المعارضة الثمانية عشر المعتمدة في 1989 لم تشارك في إعداد قانون الإعلام ورفضت هذا القانون الذي رفضه أغلبية الصحفيين كذلك².

تمخض عن دستور 23 فيفري 1989 صدور قانون الإعلام في 03/04/1990 والذي صدر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 في 04/04/1990 في عهد الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد"، إذ جاء تماشيا مع التطورات الجادة الحاصلة على المستوى السياسي، يتكون القانون من 106 مواد موزعة على ثمانية أبواب، ونصّت المادة 02 منه على أن الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية، على الوقائع والآراء التي تعم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35، 36، 39، و40 من الدستور" وحسب المادة 03 من نفس القانون تشير بصريح العبارة على أنه يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية، ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني" وأعطت المادة 14 من القانون حرية إصدار الصحف نوعا ما، ونصّت هذه الأخيرة على حرية إصدار نشرية دورية، غير أنه يشترط لتسجيله ورقابة صحته، تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن ثلاثين (30) يوما من صدور العدد الأول، يسجل التصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا بمكان صدور النشرية، ويقدم التصريح في ورق مختوم يوقعه مدير النشرية، ويسلم له وصل بذلك في الحين، ويجب أن يشتمل الوصل على المعلومات المتعلقة بهوية الناشر والطابع، ومواصفات النشرية³.

وحسب الأستاذ إبراهيم براهيمي أن قانون الإعلام 1990 اعتبره الصحفيون بمثابة قانون عقوبات⁴.

كما سمح قانون الإعلام لسنة 1990 أيضا للجرائد الخاصة بالاستثمار الخاص في مجال اقتناء المطابع، وذلك بدعم من بنك القرض الشعبي الجزائري، مما شجع بعض الجرائد للاهتمام بالاستثمار في هذا المجال مع نهاية

¹ أمال معيزي، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

² -Brahim Brahimi, Op.cit.p.59

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، "قانون الإعلام"، ص. 461.

⁴ Brahim Brahimi, la liberté de l'information à travers les deux codes de la presse (1982 -1990) en algerie , revue algérienne de communication, N° 6-7, p. 38.

سنة 1992 وبداية سنة 1993، لكن سرعان ما تراجع بنك القرض الشعبي الجزائري عن تقديم الدعم اللازم وتبخرت مشاريع الجرائد المهتمة باقتناء مطابع خاصة لها.¹

وشهدت الفترة ما بين 1990 - 1991 بروز عدة عناوين وطنية خاصة مرتبة كما يلي:

- Le Jeune Indépendant أسبوعية بالفرنسية، صدرت بتاريخ 28 مارس 1990 .

- LE SOIR D'Alger، يومية وطنية بالفرنسية، صدرت بتاريخ 03 سبتمبر 1990 .

- الوطن، يومية بالفرنسية، صدرت بتاريخ 06 أكتوبر 1990.

- LE MATIN، يومية بالفرنسية، صدرت بتاريخ 16 سبتمبر 1990.²

وبتاريخ 19 مارس 1990 بادر رئيس الحكومة آنذاك السيد مولود حمروش، بإطلاق مسعى عرف باسم "تعليمية حمروش" كان سابقا لقانون الإعلام أبريل 1990، إذ وافق مجلس الوزراء على منح الدولة إعانات لصحافيين الجرائد الحزبية والحكومية الراغبين في مغادرة مناصبهم وتأسيس صحف خاصة، فوجه رئيس الحكومة "مولود حمروش" تعليمية إلى كل المدراء العامين بمؤسسات الصحافة: الشعب، الجمهورية، النصر، المجاهد، وكالة الأنباء الجزائرية، وهي كلها مؤسسات عمومية، ضمنها توجيهات بخصوص تطبيق مبدأ الإعانات، فحوى التعليمية كان منح صحفيي القطاع العام وصحافة الحزب الواحد خيار الالتحاق بصحافة الأحزاب التي تأسست بموجب دستور 1989، أو إصدار صحف خاصة بعد تأسيس شركات تجمع هؤلاء الصحفيين، أما المساعدات والتحفيزات كانت كما يلي :

- دفع أجرة الصحفيين حتى 31 ديسمبر 1992 كمكافئة نهاية الخدمة.

- امتيازات بنكية .

- قروض لتجهيز الشركة.

- أسعار الطباعة مخفضة.

- دعم لورق الصحف.³

وقد شهدت الصحافة المكتوبة والمستقلة على وجه الخصوص ازدهار كبير أثرى السوق الإعلامية ومن أسباب ذلك القرار الذي اتخذته رئيس الحكومة "مولود حمروش" يمنع استيراد الصحف الأجنبية ويشجع إنشاء

¹Belkacem Mostfaoui, **Media et liberté d expression en algerie**. Alger : el dar el outhmania, 2013, p. 54.

²Brahim Brahimi , **Le Droit al Information : à l'épreuve du parti unique et de l'état d'urgence**. Alger: édition marinor, 2002, p. 223.

³عمار طلي، "الأداء الصحفي الرياضي بالجرائد الرياضية الجزائرية في ظل القانون 05/12 المتعلق بالإعلام" دراسة تحليلية على صحفيي عينة من الجرائد الرياضية الجزائرية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: معهد التربية البدنية والرياضية، 2015، ص ص. 119 - 120

الصحف المستقلة، وذلك بمنح قروض مالية، كما شهدت هذه الفترة تطوراً نوعياً للصحافة المكتوبة، من حيث حرية التعبير وعدم وقوع اصطدام بين السلطة السياسية والصحافة، مع وجود بعض التجاوزات داخل الوسط الصحفي الناتج عن التسرع في اقتحام النشاط التعددي، وغياب التحضير الجيد لقيام مؤسسات صحفية خاصة لذا سميت الفترة التي تولى فيها "مولود حمروش" رئاسة الحكومة بمرحلة القوة والازدهار للصحافة المكتوبة المستقلة.¹ لكن إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 ديسمبر 1991 وإعلان حالة الطوارئ في فيفري 1992 كان له وقع كبير على تسيير البلاد حيث تم تجسيد العمل بدستور 1989 وهذا كان مؤداه توقيف المسار الانتخابي والديمقراطي لفترة عصيبة من تاريخ الدولة الجزائرية.²

أدخل المرسوم الرئاسي رقم 92-320 المؤرخ في 11 أوت 1992، المكمل للمرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 09 فبراير 1992 والمتضمن الإعلان عن حالة الطوارئ تحديداً على ممارسة الحق في الإعلام بحيث تنص المادة 03 على ما يلي "يمكن اتخاذ تدابير لوقف نشاط كل شركة أو جهاز أو مؤسسة أو هيئة أو غلقها مهما كانت طبيعتها أو اختصاصها، عندما تعرض هذه النشاطات النظام العام، أو الأمن العمومي أو السير العادي للمؤسسات أو المصالح العليا للبلاد للخطر".

وتتخذ التدابير المذكورة أعلاه عن طريق قرار وزاري لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، ويمكن أن تكون موضع طعن وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع الجاري العمل به،³ وحسب المادة الأولى من هذا المرسوم فإن المادة 3 منه تتم أحكام المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 9 فيفري 1992 التي تقول "تتخذ الحكومة كل الإجراءات التنظيمية التي هي من صلاحياتها قصد الاستجابة للهدف الذي أعلنت من أجله حالة الطوارئ".⁴

وأثر الوضع الأمني في الجزائر سلبا على حرية الصحافة، إذ أن البدايات الأولى للجرائد المستقلة "1989-1992" كانت تبشر بفضاء إعلامي متنوع حر، فاعل، وقوي، ولكن الفرحة لم تكتمل إذ سرعان ما عادت الأمور إلى سابق عهدها، ففي غياب معارضة منظمة وقوية، وقوى فعالة، لم تعزز التعددية السياسية حرية الصحافة، لأنها من الأساس لم تكن سوى تعددية مزيفة، كما أن الصحافة المستقلة لم تكن تعني بالضرورة العمل والنضال من أجل تكريس حرية الصحافة.

¹ خالد لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 48.

² حكيمه جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص. 278.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 61، "المتضمن إعلان حالة الطوارئ"، 1992، ص. 1609.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 10، "فانون الطوارئ"، 1992، ص. 285.

وفي هذه المرحلة بالذات زادت الوضعية في التعقيد بعد إعلان حالة الطوارئ 1992، ثم ألغى المجلس الأعلى للإعلام " CSI " هذه الهيئة الإعلامية التي جاءت لتنظيم مهنة الصحافة والصحفيين من قبل المجلس الأعلى للدولة " HCE " في 16 / 10 / 1993.¹

وعشيّة حل المجلس الأعلى للإعلام عام 1993، كانت هناك 4 مشاريع لإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة، تقدم بها كل من رجل الأعمال "الجيلالي مهري" ورجل الأعمال "يسعد ربراب"، والجنرال "محمد بتشين"، والمخرج "أحمد راشدي"، وكان هناك 20 مشروع محطة إذاعية.²

وانطلاقاً من سنة 1992 بدأت الصحافة الخاصة الجزائرية التي تعد من أهم مكاسب أكتوبر 1988 تعرف مضايقات عديدة في محاولة لتقييد الصحفيين ومن ثم كبت حرية الإعلام، لتصبح واقعا ملموسا في نهاية سنة 1994، بعد تنصيب لجان القراءة في جانفي 1994 لفرض الرقابة المسبقة على المادة الإعلامية، خاصة ما يتعلق منها بالأخبار الأمنية على مستوى مؤسسات الطباعة العمومية.

وخلال هذه الفترة بدأت حملة توقيف النشريات التي مست كل الصحف مثل:

- توقيف جريدة الخبر لمدة 9 أيام خلال سنة 1993.
- توقيف جريدة elwatan بتاريخ 03 جانفي 1993 لمدة 15 يوما.
- توقيف جريدة le matin بتاريخ 08 أوت لمدة 3 أشهر.
- توقيف جريدة liberté بتاريخ 10 ديسمبر لمدة 10 أيام.³

وما ميز هذه المرحلة أيضا، كان ظهور تغيرات واضطرابات أمنية خطيرة أثرت بشكل وازن وواضح على كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وبشكل خاص على الصحافة المكتوبة، حيث أصبح قطاع الصحافة عرضة لعدة مضايقات ومن جهات عديدة، وما زاد على هذا الوضع هو عدم وجود ضمانات سياسية واقتصادية مؤسساتية كفيلة بحماية الصحافة المكتوبة على الأقل في بداية التسعينيات، وعدم وجود حماية تشريعية توفر لها الشروط لاستقرارها وتطورها، هذا ما حرّمها من لعب دور الوسيط في الاتصال بين الحاكم والمحكوم، فقد تصاعدت الأعمال الإرهابية منذ 1992، حيث عرف التسيير السياسي للجزائر تراجعا ليترك مكانه

¹ عبد العالي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

² سامي علي مهني، "الممارسة الصحفية في الجزائر في ظل التشريعات الإعلامية الجديدة - دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2019-2020، ص. 113.

³ جمال بوشاقور، "واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية - دراسة مسحية استطلاعية"، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص. 44.

للتسيير العسكري للوضع الأمني وأصبحت المعلومات الأمنية حكرا على أجهزة الدولة، وصدر منشور في يونيو 1994، وقعه وزير الاتصال والداخلية موجه إلى مسؤولي الصحف، يؤكد على الجهة الإعلامية التي يحق لها نشر الأخبار الأمنية، أما الوسائل الإعلامية الأخرى، فلا يحق لها نشر سوى الأخبار التي تنشرها الوكالة الرسمية وبيانات خلية الاتصال لوزارة الداخلية.¹

إن أهم ما ميّز هذه الحقبة هي قضية الاغتيالات التي عرفتها الجزائر، والتي أودت بحياة الكثير من الصحفيين، وكان أولهم الصحفي "الطاهر جاووت" في ماي 1993، ليزداد عددهم الواحد تلو الآخر، مما أسفر عن هجرة الكثير من الصحفيين إلى بلدان أخرى بحثا عن الأمن، أين يستطيعون الكلام والتعبير بكل حرية وديمقراطية،² كما ارتفع عدد الصحفيين الذين اختاروا الاغتراب حوالي 2000 صحفي أي بنسبة 10% من الصحفيين على المستوى الوطني.³

ووصل عدد اليوميات سنة 1995 إلى 22 ما جعل السحب ينخفض إلى 800 ألف وقد توقف 20 عنوانا في ذات الفترة منها 10 باللغة الوطنية، ولم تختلف سنة 1996 عن سابقتها حيث تواصل عدد اليوميات في الانخفاض حيث بلغ 18 منها 7 باللغة الوطنية و11 بالفرنسية.⁴

يعد صدور دستور 1996 محطة بارزة في مسار تطور الأحداث والمراكز القانونية، حيث جاء تماشيا مع التطورات التي شهدتها الساحة الوطنية بشقيها السياسي والإعلامي، صدر الدستور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 8 ديسمبر 1996، وهو يتكوّن من 182 مادة، وجاء دستور 1996 متضمنا مجالا واسعا للحريات، وذلك من خلال المواد الأتي ذكرها: المادة 32 وتنص على "أن الحرية الأساسية وحقوق الإنسان المواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبههم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامة وعدم انتهاك حرمة". ونصّت المادة 38 على "أن حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن، وحقوق المؤلف يحميها القانون، لا يجوز حجز أي مطبوع أو أي وسيلة تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ إلا بمقتضى أمر قضائي، وتنص المادة 41 من الدستور على أن حرية التعبير وإنشاء

¹ محمد فدل، "سوسيولوجية الصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في الجزائر-دراسة سوسيو مهنية مقارنة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2017، ص ص. 185 - 186.

² فتيحة أوهايبية، مرجع سبق ذكره، ص. 257.

³ Brahim Brahimi, Le Droit al Information : à l'épreuve du parti unique et de l'état d'urgence, **Op-cit.** p.186.

⁴ حكيم بوغراة، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن" ويُعتبر نص هذا الدستور الجديد هاما جدا، نظرا لما جاء فيه من مواد متعلقة بالحريات الأساسية، إلا أن تطبيقها يضل أمرا صعبا في ظل حالة الطوارئ التي تعرفها البلاد.¹

وقد بلغت درجة المتابعات القضائية خلال الفترة الممتدة بين 1993 – 1996 ذروتها حيث وصل عدد الصحفيين الذين مثلوا أمام العدالة بـ 60 صحفيا من مختلف العناوين، كما لجأت السلطة إلى سجن الصحفيين دون محاكمة طبقا لأحكام حالة الطوارئ التي استعملت في الكثير من الأحيان بطريقة تعسفية.²

صدرت التعليمات الرئاسية رقم 17 للرئيس السابق "اليمين زروال" في 13 نوفمبر 1997 والتي لخصت مقترحات بعض رجال الإعلام، وركزت على الحق في الإعلام وحرية التعبير والرأي من جهة، ومبدأ الخدمة العمومية من جهة أخرى،³ وتضمنت تنظيم قطاع الإعلام والصحافة، وتحسين قطاع الصحافة المكتوبة، فتح السمعى البصري، تحسين أداء وكالة الأنباء، ووضع قانون خاص بممارسة الإشهار، وأهم ما جاء فيها حول التلفزيون هو ضرورة انفتاح وسائل الإعلام ومن بينها التلفزيون على المجتمع بالدرجة الأولى للتعرف على انشغالات واهتمامات وطموحات المواطن، فمهمة وسائل وقنوات الاتصال العمل على تفعيل وتنشيط الحركة الجوارية تجاه كل قطاعات المجتمع، وفرض الانسجام الاجتماعي والاندماج المطلوب كما أشارت إلى إعادة تنظيمها وتأطيرها لما يخلق مصادر متنوعة للإعلام وتسهيل الوصول إليها، بما يسمح بتفعيل اتصال المواطن بالمؤسسات الوطنية الجهوية والمحلية وفق علاقة تفاعلية وشفافة.⁴

ودعا الرئيس السابق "اليمين زروال" إلى التحضير إلى مشروع قانون جديد للإعلام، لفتح وسائل الإعلام على المجتمع وتحريرها من النفوذ الحزبي، وتحسين قطاع الإشهار.⁵

وتضمن مشروع 1998 عددا من النقاط، منها ضرورة تحديد مفهوم الخدمة العمومية ونشر الثقافة الوطنية وفتح وسائل الإعلام الثقيلة أمام الاستثمار الخاص.⁶

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 76، "دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996"، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، ص.12.

² Brahim Brahimi, Le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algerie, **Op-cit**, p. 67.

³ فضيل دليو، مرجع سبق ذكره، ص. 179.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 76، "التعليمات الرئاسية رقم 17 الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 1997"، وزارة الاتصال والثقافة، الجزائر، 29-30 ديسمبر 1997.

⁵ عبد الرحمان قنشوية، "الصحافة الجزائرية الخاصة: رهانات وتحديات"، مجلة تاريخ العلوم، العدد 10، جامعة الجلفة، 2017، ص.21.

⁶ منصور قدور بن عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

ومنذ بداية سنة 1998 بدأ عدد الصحف في تراجع وهذا لاشتداد المنافسة ودخول الصحافة إلى اقتصاد السوق. حيث شهدت هذه السنة اختفاء العديد من العناوين بسبب إفلاسها، وقدر عدد الصحف في هذه السنة بـ 31 يومية منها ستة صحف عمومية لتمثل الصحافة الخاصة حصة الأسد في السوق الإعلامية من خلال حجم السحب أو من خلال الكم.¹

في 1998 أين وصل عدد اليوميات إلى 24 يومية 14 بالفرنسية و10 باللغة العربية وهذا من أصل 106 عنوان، وتميّزت هذه الفترة بظهور *La nouvelle république*، *demain l'algerie*، صوت الأحرار.²

كما شهدت سنة 1999 تجسيد مشروع قانون الإعلام الذي كان مُقررًا للمناقشة في دورة 1998 الخريفية للبرلمان، الذي كان تمهيدا لوضع قانون إعلام جديد يسد كل الثغرات الموجودة في النصوص القانونية السابقة، ويرفع احتكار الدولة للوسائل السمعية البصرية. لكن المشروع أجل بسبب تقليص "اليمين زروال" لعهدته الرئاسية والانتخابات الرئاسية في أبريل 1999 والتي أفرزت السيد عبد العزيز بوتفليقة -رحمه الله- رئيسا للجمهورية والذي جمد المشروع ليقى قطاع الإعلام مسيرا بقانون 1990.³

وتم إجهاض عملية إصدار القانون العضوي الخاص بالإشهار من طرف مجلس الأمة سنة 1999، بالرغم من المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني بسبب النقص والأخطاء الفادحة التي تضمنها، ولم يفلح المشرع الجزائري إلى غاية هذه الفترة في إصدار قانون شامل لتنظيم هذا القطاع الحساس الذي لا يمكن لمؤسسات الصحافة الخاصة والعمومية أن تقوم اقتصاديا بما بدونه، مكثفيا في هذا المجال بالقواعد المنظمة للعمل الاشهاري الواردة بطريقة جزئية في مختلف قوانين الصحافة السارية المفعول.⁴

وتواصل سنة 1999 ارتفاع عدد العناوين الإعلامية حيث ظهر 20 عنوان جديد مثل "اليوم"، الخبر الأسبوعي، *le maghreb*، *le quotidien*. وسجلت سنة 2000 ميلاد 3 صحف جديدة هي الشروق اليومي، *l'expression*، الفجر، وارتفعت اليوميات إلى 36 يومية.⁵

¹ عبد الرحمان قنشوبة، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

² حكيم بوغراة، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

³ عبد الرحمان قنشوبة، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

⁴ فاتح فيش، تطور التشريع الصحفي الجزائري في مرحلة التعددية الإعلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 11، العدد 2018، ص. 474.

⁵ حكيم بوغراة، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

ومشروع قانون الإعلام 2000 تضمن نقاطا جديدة لم ترد في المشروع السابق، منها تشجيع المبادرات الفردية في مجال الإعلام والحد من تدخل الدولة في هذا المجال، فضلا عن الاعتراف بحق الصحفي في الملكية الفكرية والأدبية، والحق في التأمين الاستثنائي مدى الحياة.¹

عرفت سنة 2001 تعديل قانون العقوبات الذي كرس توجيهات السلطة بموجب أحكامه الرامية إلى حماية المؤسسات والهيئات النظامية، ولقد اعتبر الصحفيون هذا القانون المعدل يشدد الخناق على حرية الصحافة، نظرا للعقوبات الكبيرة والغرامات المالية الباهظة المفروضة على كل صحفي أو مؤسسة إعلامية تعين أو تسيء إلى هيئة نظامية .

ومشروع القانون الذي أعلن "أويحي" خطوطه العريضة ابتداء من مطلع عام 2001، حمل معه رياح التغيير، فالتعديلات الجديدة فيما يتعلق بقانون العقوبات مست المادة 144 مكرر والتي تنص على "يعاقب بالحبس من 3 أشهر إلى 12 شهر وبغرامة من 50000 دينار جزائري إلى 250000 دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية الية لبث الصوت أو الصورة أو بأي وسيلة الكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى، وإجراءات المتابعة الجزائية تباشرها النيابة العامة تلقائيا، وفي حالة الاعادة تضاعف عقوبات الحبس والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة، أما المادة 144 مكرر 1 فقد جاء فيها، عندما ترتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة 144 مكرر عن طريق نشرية يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها، فالمتابعة الجزائية تتخذ ضد مرتكبي الإساءة والمسؤولين عن النشرية وعن تحريرها وحتى ضد النشرية نفسها، وفي هذه الحالة يعاقب مرتكب الجريمة بالحبس من 3 أشهر إلى 12 شهر وبغرامة من 50000 دينار جزائري إلى 250000 دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، أما النشرية فتعاقب بغرامة مالية قدرها من 500000 دينار جزائري إلى 2500000 دينار جزائري، كما تضاعف عقوبات الحبس والغرامة المنصوص عليها في حالة الاعادة أيضا.² في حين تم فتح هذا القطاع جزئيا سنة 2001، عندما سمح ليوميتي "الوطن" و"الخبر" باقتناء مطبعة كلفت بمبلغ 320 مليون دينار جزائري خاصة بوسط البلاد، وذلك بعد عدة مشاكل إدارية وبيروقراطية تعرضت لها الجريدتين، حيث تم الحجز على المطبعة لمدة ثلاث أشهر كانت ثلاث هيئات عمومية وراء ذلك هي إدارة الجمارك ووكالة الترقية ودعم الاستثمارات، والمفتشية العامة للمالية، وقد تم تمويلها بنسبة 45%، هذه الأخيرة تابعة للشركة

¹ منصور قدور بن عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 34، "قانون العقوبات"، 27 جوان 2001، ص. 17.

الجزائرية لتوزيع الصحافة كشراكة بين الجريدتين، وعرفت النور بعد تدخل رئاسة الحكومة في 27 مارس 2001، وانطلقت مع بداية 2002، كما يضم القطاع الخاص 40 عنوان تمثل الصحف اليومية الوطنية بنسبة مئوية قدرت بـ 80% من نسبة السحب الإجمالي، إضافة إلى امتلاكها شركات توزيع خاصة بها.¹

أولاً: مشروع قانون الإعلام 2001: كان هذا المشروع في عهد وزير الثقافة والاتصال "محي الدين عميمور" ونشر في جريدة اليوم في 27 جانفي 2001 تحت اسم "قانون يتعلق بممارسة الاتصال" حيث يتضمن:

- وضع المجلس الأعلى للاتصال الذي يملك صلاحيات الموافقة أو منع صدور النشريات الدورية واعتماد المؤسسات السمعية البصرية .

- إمكانية تعليق صدور أية نشرية دورية من قبل العدالة.

- وضع شروط صعبة فيما يخص صدور النشريات.

- الحديث عن المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة.

- للحصول على اعتماد عنوان إعلامي يجب انتظار شهرين ابتداءً من تاريخ إيداع الملف بدلا من 30 يوما حسب ما نصت عليه المادة 14 من قانون الإعلام 1990.

- يشترط أن يكون الثلثين (3 / 2) من الصحفيين محترفين في المؤسسة الإعلامية.²

ولقد شاب هذا القانون بعض النقائص نذكر منها:

- عدم التعرض لحقوق المؤلف الصحفي.

- عدم تحديد كيفية مساعدة الدولة للصحافة.

- احتكار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار في قطاع الإعلام.³

ثانياً: مشروع قانون الإعلام 2002: في ظل هذه الظروف طرح مشروع قانون إعلام جديد سنة 2002، وقد برر المشرع طرح مثل هذا المشروع إلى تطور الوضع الدولي الذي يفرض تعديلات تتماشى والسياسة التي تتبعها البلاد من أجل الانضمام إلى مسار العولمة لاسيما المجتمع الدولي، وترتكز فلسفة المشروع الجديد على مبدأ حرية الإعلام في إطار احترام الأسس الدستورية وقوانين الجمهورية واحترام كرامة وشرف وكذا تقدير الأشخاص، وعلى

¹ رابح بلقاسمي، "اقتصاد مؤسسات الصحافة المكتوبة وانعكاسه على حرية الإعلام في الجزائر -مقاربة تحليلية في اقتصاديات الإعلام"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2014، ص. 89.

² نصر الدين مزارى، مرجع سبق ذكره، ص. 69.

³ طاهري حسين، الإعلام و القانون "دراسة مقارنة، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص. 26.

ضرورة فتح قطاع السمعى البصري وهو ما نصت عليه المادة 35 من المشروع والتي حددت آليات وأدوات ممارسة النشاط الاتصالي البصري بما يلي:

- مؤسسات وهيئات القطاع العام .

- المؤسسات والشركات الخاضعة للقانون الجزائري الخاص وطبقا لأحكام هذا القانون والقوانين اللاحقة في إطار حدود العوائق التقنية المتعلقة بالموجات الكهرو إذاعية.¹

وتبنى مشروع قانون الإعلام لسنة 2002 هو الآخر فتح القطاع السمعى البصري أمام الخواص، كما دعا إلى إنشاء مجلس للسمعى البصري، ولجنة وطنية لبطاقة الصحفي المحترف.² وكان هذا المشروع في عهد الوزيرة "خليدة تومي"، وتم نشره في الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة والاتصال يوم 14 أكتوبر 2002، وقد تضمن:³

نصت المادة 02 من المشروع "يقصد بنشاط الإعلام في مفهوم هذا القانون، وضع معلومات تحت تصرف الجمهور أو فئات منه عبر كل الدعائم سواء كانت مسموعة، مرئية، أو الكترونية وكذلك بصفة دورية".⁴

- حرية إصدار النشريات الدورية حسب المادة 12، وذلك بعد الحصول على موافقة الوزارة الوصية بالإعلام (بدلا من وكيل الجمهورية المختص إقليميا في نص قانون الإعلام 1990) في أجل لا يتعدى 30 يوما، لكن صمت الإدارة بعد 30 يوم من تاريخ استلامها للملف (تصريح) يدل على الرفض حسب المادة 14 وهو الفخ حسب الأستاذ "إبراهيم براهيمى" لأنه يرى أن الإدارة الجزائرية تتميز بالبيروقراطية وعدم الاستقرار.

- كل نشرية دورية مجبرة على تسجيل: اسم المدير، رأسمالها ..، إضافة سحب العدد السابق في كل عدد حسب المادة 25.

- إقرار حرية الاتصال السمعى البصري حسب المادة 46 دون ذكر من هم وكيفية تنصيب أعضائه حسب المادة 49.⁵

والصيغة الثانية غير مقبولة فالمادة 59 التي تنص على أن اللجنة يتأسسها قاض يعينه رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ممثل وزارة الإعلام، الداخلية والعمل، مع صحفيين، وهو عكس اللجنة المتساوية الأعضاء لقرار المجلس الأعلى

¹ صبيحة بخوش، "تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، جامعة ورقلة، 2016، ص. 64.

² منصور قدور بن عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

³ خالد لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

⁴ عصفور سكيينة، الخدمة العمومية في التلفزيون الجزائري بين النصوص القانونية والممارسة "دراسة مسحية تحليلية للنصوص التنظيمية وتطبيقاتها الميدانية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013، ص. 75.

⁵ خالد لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

للإعلام 07 أبريل 1991، لذلك قال عنه المختص إبراهيم براهيمى أنه قانون فخ "Loi piege"، فمن نقاطه أنه اقترح إخضاع الترخيص بالنشر لوزارة الإعلام، وإذا كانت وزارة الإعلام غير مستقلة فإن أي شخص لن يحصل على الاعتماد عند إيداع الطلب من الإدارة التي تكون دائما تابعة للسلطة الحاكمة وهذا شيء سيء جدا، كما أن فتح قطاع السمعي البصري وإنشاء المجلس السمعي البصري شكليا هو نوع من التقدم لكن الواقع غير ذلك، فأعضاء هذه الهيئة يعينون وليس لديهم صلاحيات تعيين مديري التلفزيون والإذاعة ووكالة الأنباء، ثم لماذا هذا الانقسام بين الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية، فالأولى تحكمها وزارة الإعلام والأخرى تدير عن طريق المجلس الذي لا نعرف إن كان كيانا مستقلا أم لا، كما أن هذا القانون يخفف من العقوبات المتعلقة بالقذف، غير أنها متواجدة في قانون العقوبات وهنا يكمن الفخ.¹

- إنشاء اللجنة الوطنية لبطاقة الصحفي المحترف والتي يترأسها ممثل عن الوزارة الوصية بالإعلام حسب المادة 64 وهو ما يرفضه الأستاذ "إبراهيم براهيمى" لأنه يجب أن يكون الرئيس منتخبا "حياديا" أضف إلى ذلك مجموعة من النقائص الأخرى والمتمثلة في:

- عدم التعرض لحقوق المؤلف الصحفي.
- عدم تحديد كيفية مساعدة الدولة للصحافة حسب المادة 89.
- احتكار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار anep للإشهار في قطاع الإعلام.
- وجود قانون العقوبات المعدل 2001.²

وعليه فهذا المشروع الجديد تضمن الكثير من الغموض والإبهام لذلك تعرض للكثير من الانتقادات، منها غياب الحديث عن كيفية تنصيب أعضاء المجلس السمعي البصري، كما رفضت فكرة تعيين رئيس اللجنة الوطنية لبطاقة الصحفي من قبل الوزارة الوصية للإعلام عوض انتخابه، بالإضافة إلى نقائص أخرى منها احتكار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار للإشهار في قطاع الإعلام، وعدم ضبط أساليب مساعدة الدولة للصحافة.³

¹ عبد العالي يوسفى، مرجع سبق ذكره، ص. 120 - 121.

² خالد لعلاوي، مرجع سبق ذكره. ص. 63.

³ حكيمة جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص. 328.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية من 2003 إلى 2011 :

- حاول كل وزير على رأس وزارة الاتصال إحداث تغييرات على قانون الإعلام 07-90 لكن دون جدوي، ف "خليدة تومي" في 2003 طرحت قانونا للنقاش على الصحفيين لكنه ألغي.¹
- مشروع قانون الإعلام 2003 الجديد الذي جاء به المشروع هو في مادته الأولى التي تحدد شروط وقواعد ممارسة الإعلام في إطار احترام مبدأ حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري، بينما تعلق هدف قانون الإعلام لسنة 1990 في مادته الأولى بتحديد مبادئ ممارسة الحق في الإعلام، ومنه تكون القفزة حسب الأستاذ "إبراهيم براهيمي" من جيل الحق في الإعلام إلى جيل الحق في الاتصال. أما جديد مشروع قانون الإعلام 2003 حسب الأستاذ "إبراهيم براهيمي" فتضمن المواد الآتية :
- الاعتراف بحق الملكية الأدبية والفنية للصحفي "المادة 68".
- الاكتتاب على "تأمين الحياة" لكل صحفي يرسل إلى مناطق الحرب والتمرد أو المناطق التي تعاني من الأوبئة والكوارث الطبيعية "المادة 73".
- لا توضع أي إشارة إلى حكم صدر في حق الصحفي بسبب الجرح الصحفية في مستخرج سوابقه العدلية رقم 03 أي على عكس المجرمين الآخرين "المادة 78".²
- وتنص المادة 80 على أن المقاضاة العمومية تتقدم بعد ثلاث أشهر والسلطات العمومية تتولى الإفراج عن قضايا عشر سنوات مضت، فمدة ثلاث سنوات من العدالة لا تتوافق مع القوانين المعاصرة ولا معالحقائق.
- ويمكن التسجيل أن صياغة القانون لا يمكن أن تتم دون مشاركة أفراد المهنة الصحفية، لهذا وجب على مختلف النقابات والجمعيات تأسيس فيدرالية لجمع كل القوى تأخذ بعين الاعتبار مطالب الصحفيين، فهل سيستغل الصحفيون سبر الآراء الذي سينجزه مكتب الفيدرالية الدولية للصحفيين بالجزائر في 2005 لإعادة طرح هذا الملف المعقد حتى يكون موافقا لقوانين العمل والقوانين الدولية.³
- وبعد أن سمحت الجزائر للخوادم بإنشاء صحفهم في 1991، عملت على سد الطريق أمام توجه القطاع الخاص للاستثمار في البث الإذاعي، فبادرت بإنشاء محطات إذاعية محلية حكومية ليبلغ عددها 48 محطة إذاعية، بمعدل محطة إذاعية لكل محافظة، لكن هذه المحطات مازالت تبحث عن طريقها الخاص لحد الآن،
-
- ¹ حكيم بوغرة، الإعلام والقضاء من خلال قضية الخليفة وجرائم النشر" دراسة مسحية استطلاعية للصحفيين والهامين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2016، ص. 67.
- ² خالد لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 64-65.
- ³ عبد العالي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 122.

فالأخبار المحلية التي تقدمها تصاغ وفق قالب الأخبار المركزية الرسمية التي يسمو فيها البروتوكولي عن المضمون الإعلامي، وتخلو الكثير من برامجها من البصمة المحلية، وليست هذه الإستراتيجية الوحيدة التي تبنتها الجزائر في مجال الإذاعة بل أنشأت إذاعة القرآن الكريم بهدف مكافحة الفكر المتطرف.¹

أولاً: مشروع قانون الإعلام 2004: بعد المأساة الوطنية أدرج مفهوم جديد في قاموس العمل الصحفي، أصبح على الصحفي أن يراعيه دائماً، مع أنه مفهوم فضفاض وغير محدد وهو مفهوم "مراعاة المصلحة الوطنية"، هذا المفهوم الذي سيعبر عنه قانون الإعلام لسنة 2012 بشكل واضح ومتعدد.²

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن لجنة الدفاع الوطني لدى المجلس الشعبي الوطني قد عقدت اجتماعاً يوم الثلاثاء 01 جوان 2004 لمناقشة اقتراح قانون يتضمن إلغاء حالة الطوارئ، هذا الاقتراح الذي برر تقديمه بكون المرسوم التشريعي رقم 93 / 02 قد نص على تمدد حالة الطوارئ لمدة غير محدودة، وهذا ما يخالف أحكام المادة 91 من دستور 1996، وبالتالي فإن المرسوم التشريعي السابق يعد غير دستوري إضافة إلى كون حالة الطوارئ إجراء استثنائي مخالف للأصل الذي يقتضي فتح المجال للحريات والحقوق الأساسية ومن بينها حرية التعبير والصحافة.

ومع مصادقة الشعب الجزائري على قانون المصالحة الوطنية 2005 دخل الإعلام الجزائري المكتوب مرحلة جديدة، حيث ظهرت عشرات العناوين التي ضاعفت الكم، ونزلت بالكيف إلى أدنى مستوياته، في غياب تنظيم نقابي للصحافيين يمكنه الدفاع عنهم، وفي غياب المجلس الأعلى للإعلام.³

وفي 03 ماي 2006 وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة بادر رئيس الجمهورية السابق السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بالتوقيع على مرسوم رئاسي يقضي العفو على كل الصحفيين المحكوم عليهم نهائياً في قضايا الجرائم الصحفية، ولقد استفاد من هذا الإجراء حوالي عشرة صحفيين فقط لأن أغلبية الصحفيين استأنفوا حكم القضاء، ومنه فلم يتم بعد الفصل نهائياً في قضاياهم. وتم إصدار مرسوم رئاسي ثاني في 04 جويلية 2006 يتعلق بالعفو الشامل على كل الصحفيين المحكوم عليهم وذلك بمناسبة إحياء ذكرى عيد الاستقلال الوطني، حيث نص المرسوم على "... إن إجراءات العفو المقررة لفائدة الصحفيين تشمل التوقيف النهائي لعقوبات السجن و/ أو

¹ نصر الدين لياضي، الاتصال والإعلام و الثقافة: عتبات التأويل، الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 2015، ص. 129.

² منصور قدور بن عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

³ عبد الرحمان قنشوبة، مرجع سبق ذكره، ص. 22 - 23.

الغرامة المالية التي حكمت على الصحفيين بسبب إهانة موظف عمومي، إهانة مؤسسة أو إهانة نظامية، القذف والشتم.¹، ومنذ هذا الإجراء شهدت العلاقة بين الصحافة المكتوبة والسلطة بشكل عام تعايشا سلميا.

ثانياً: **المشروع التمهيدي لقانون الإشهار 2007**: مشروع قانون الإشهار ماي 2007، والذي يكتسي أهمية بالغة من جانب التمويل للمؤسسات الإعلامية مما يحافظ على استمراريتها، فحسب المادة 03 من المشروع نجد أنها نصت على: "كل مُعلن بما في ذلك الدولة، حر في تصميم إعلاناته، واختيار الدعائم التي من خلالها يتم نشر أو بث هذه الإعلانات .." وفي نفس الوقت تمكين من لهم الإمكانيات من الإشهار في هذا النشاط من خلال الأشكال التجارية سواء كانت الوكالات الاستشارية، أو الاشهارية، أو الشركات والمؤسسات والهيئات المؤهلة قانونا حسب نص المادة 17، فيما نصت المادة 19: "يمكن للوحدات الإشهارية التابعة لأجهزة الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية المؤسسة قانونا، أن تسير المساحات والتخصصات الإشهارية لحسابها الخاص وكذا لحساب جهاز أو أكثر من أجهزة الصحافة"، لكن المشروع لم ير النور ولم يرفع عنه التجميد.²

ثالثا: **المرسوم التنفيذي الصادر في 10 ماي 2008**: جاء هذا المرسوم في عهد الوزير الأسبق "عبد الرشيد بوكرزازة" تزامنا مع اليوم العالمي لحرية الصحافة، فكان بمثابة إعادة النظر في الوضع العام لما تضمنه قانون إعلام 1990، ومحاوله إدراك بعض بنود القانون التي ظلت محل اختلاف في الساحة الإعلامية خاصة بعد حل المجلس الأعلى للإعلام وتجميد المواد المتعلقة بـ (الباب السادس) وكذا تجميد المادة 14. وصدر هذا المرسوم لتحديد النظام النوعي لعلاقات العمل الخاص بالصحفي بالنظر إلى خصوصيته المهنية مقارنة بالمهنة الأخرى، ولغياب بعض الظروف التي تساعد على أداء المهنة في أحسن الظروف.³

دخل المرسوم حيز التطبيق بعد صدوره في العدد 24 من الجريدة الرسمية، فقد تضمن الفصل الأول أحكام عامة، الفصل الثاني الحقوق والواجبات، أما الفصل الثالث فقد تضمن شروط ممارسة مهنة الصحفي، الفصل الرابع كان حول علاقات العمل وقد قسم إلى:

- القسم الأول: عقد العمل.
- القسم الثاني: فترة التجريب.
- القسم الثالث: مدة العمل والغيابات.

¹ خالد لعلاوي، مرجع سبق ذكره. ص. 66.

² بشري مداسي، الحق في الإعلام من خلال القوانين والنصوص التنظيمية للمؤسسات الإعلامية في الجزائر "السمعية البصرية، الصحافة المكتوبة، وكالة الأنباء"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، ص. 128 - 129.

³ أمال معيزي، مرجع سابق ذكره. ص. 64.

أما الفصل الخامس فيخص تعليق وإنهاء علاقة العمل. وأخيراً جاء الفصل السادس ليتضمن أحكام ختامية.¹ سجلت الصحافة الجزائرية العديد من المكاسب على مستوى المهنة ونالت اعترافاً دولياً بذلك حيث برزت جريدة الخبر نتائج باهرة أكدت التطور الكبير للصحافة الجزائرية حيث صنفتها الدليل الدولي للإعلام والصحافة في تقرير لسنة 2010 في المرتبة الثامنة إفريقياً من مجموع 50 صحيفة و223 على المستوى العالمي، في قائمة إجمالية أكثر من 7000 وسيلة إعلامية وصحيفة منتشرة عبر القارات الخمس.² ففي استطلاع للرأي نشر في مارس 2010 أجرته مؤسسة immarmaghreb، اتضح أن المشهد الإعلامي الجزائري يتميز بوجود 79 يومية معظمها عام وبعضها متخصص في الرياضة، الاقتصاد والدين، تسحب مجتمعة أكثر من مليون و350 ألف نسخة، منها 68 أسبوعية و322 عنوان آخر أو دورية تسحب مجتمعة أقل من 150 ألف نسخة، وهي أرقام تعبر عن التطور المستمر لعدد العناوين وعن استقرار السحب عند المليونين ونصف منذ 2008.³ لكن في سنة 2011، وفي إطار عزم الدولة على ترقية دور الصحافة المكتوبة في المجتمع وتكريساً لمبدأ حرية الصحافة الضروري في أية دولة ديمقراطية تم تعديل قانون العقوبات لعام 2001 بتاريخ 8 أوت 2011 من خلال قانون رقم 11-14 المؤرخ في 2 رمضان عام 1432 الموافق ل 2 غشت سنة 2011، المعدل للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

وفي هذا الإطار، تم إلغاء عقوبة السجن وتعويضها بالغرامات المالية فقط في كل من المادتين 144 مكرر و146 وإلغاء المادة 144 مكرر 1. وعليه، نصت المادة 144 مكرر على غرامة مالية تتراوح ما بين 100.000 دج إلى 500.000 دج لكل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفاً، سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح، أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى، تباشر النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائياً، وفي حالة العود، تضاعف الغرامة. وبموجب المادة 146 من نفس القانون تطبق على الإهانة أو السب أو القذف الموجه بواسطة الوسائل التي حددتها المادة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 24، "النظام الوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفي"، 2008، ص ص.14-16.

² حكيم بوغرة، الإعلام والقضاء من خلال قضية الخليفة وجرائم النشر: دراسة مسحية استطلاعية للصحافيين والمحامين، مرجع سبق ذكره، ص.113.

³ فضيل دليو، مرجع سبق ذكره، ص. 184.

144 مكرر ضد البرلمان أو إحدي غرفتيه أو ضد الجهات القضائية أو ضد الجيش الوطني الشعبي، أو أية هيئة نظامية أو عمومية أخرى، العقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أعلاه، وفي حالة العود تضاعف الغرامة.¹ وفي حالة وجود ظروف مخففة، باستطاعة القاضي أن يخفض الغرامة إلى عشرون ألف دينار (20.000 دج)، وكذا النطق بوقف التنفيذ الكلي أو الجزئي طبقا للمادة 592 من قانون الإجراءات الجزائية، وفي حالة العود تضاعف العقوبة.²

ما يلاحظ من خلال المادتين 144 مكرر و146 من قانون العقوبات المعدل في 2011 أنه ألغي عقوبة السجن ورفع الغرامات المالية ما بين 100.000 دج إلى 500.000 دج عوض من 50.000 دج إلى 250.000 دج في المادة 144 مكرر 1 من قانون العقوبات المعدل في 2001.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة من 2012 إلى 2016:

تسارعت وتيرة تطور الأحداث السياسية في الوطن العربي، وبدأ الحراك الشعبي مطالباً بالتغيير والانفتاح على الرأي الآخر ونبد السلطة الأحادية في التسيير السياسي والاقتصادي والإعلامي، وجاءت أحداث جانفي 2011 كإنداز بانتفاضة شعبية في الجزائر. لكن سرعان ما تم احتواء الأمر بإجراءات حكومية جديدة سميت "بشراء السلم الاجتماعي" من خلال فتح أبواب وكالات دعم وتشغيل الشباب، وتسهيلات القروض البنكية وبمبالغ كبيرة، وبالموازاة مع ذلك بدأت ملامح الامتعض تظهر على وجوه القيادات الحزبية السياسية في البلاد، منددة بالغلغ والإعلامي عليها، حيث لم يكن يمر في التلفزيون أي نشاط لها سوى نشاطات التحالف الرئاسي المتكون من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم.³ وفي 13 جانفي 2011 أعلن الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" عن رفع حالة الطوارئ التي تم إقرارها منذ 09 فيفري 1992،⁴ وتم إصدار قرار رفع حالة الطوارئ في 2011/02/22 في سياق "الثورات العربية"،⁵ وعليه تم التصويت على مشروع قانون الإعلام من قبل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 14 ديسمبر 2011، ثم المصادقة عليه من قبل مجلس الأمة بتاريخ 22 ديسمبر 2011، وبالتالي تكون الدولة قد انتهت من إصدار آخر القوانين التي شرعت فيها في إطار إصلاحاتها لعام 2011.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 44، "قانون العقوبات"، 2011، ص.04.

² الحسين بن شيخ أث ملويا، رسالة في جنح الصحافة "دراسة فقهية قانونية و قضائية مقارنة"، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص. 120.

³ ثريا زرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 138 - 139.

⁴ BessmaTAYARA, le printemps Arabe décodéfaces cachées des révoltes, Liban : dar albouira, 2011, p.134.

⁵ فضيل دليو، مرجع سبق ذكره، ص. 189.

وعموماً أدخلت لجنة الثقافة والاتصال حوالي 13 تعديلاً من مجموع 101 تعديلاً اقترحه نواب المجلس الشعبي الوطني بحيث تمثلت التعديلات الجزئية في خفض الغرامات المالية وإضافة مواد جديدة.¹

ويرى مختصون أن مشروع قانون الإعلام الذي بادر به وزير الاتصال السيد "ناصر مهل" طبعة 2011، جاء ليحد من حرية الصحافة المكتوبة أكثر مما هو موجه لفتح القطاع السمعي البصري، وخلال أول عرض لمشروع القانون على نواب البرلمان، يوم 28-11-2011 كتب السيد "علي جري" المدير العام السابق لجريدة الخبر مقالاً أبدى فيه أسفه قائلاً "للأسف الشديد يفتقد المشروع لإرادة سياسية جادة وهادفة إلى تطوير الصحافة وترقيتها وتحريها برفع الوصاية عنها، خاصة في المجال السمعي البصري، وهو الشيء الذي يجعلنا نحزم بأن المشروع جاء في الحقيقة لضبط الصحافة المكتوبة لا غير..."².

فأول قناة جزائرية بهذه الصيغة هي قناة الشروق تي في التي أطلقت على الجزائريين من مدنة الإعلام بالأردن نوفمبر 2011، فاتحة المجال أيضاً لقنوات زميلة استطاعت هي الأخرى أن تكسر حاجز الخوف والحصول على اعتماد مكتب بالجزائر، والتي بدأ بثها في 19 مارس 2012.³

وتبع مبادرة جريدة الشروق عدة مبادرات على نفس الشكل من أصحاب جرائد ومؤسسات الإنتاج الإعلامي ورجال الأعمال، حتى وصل عدد القنوات التلفزيونية الجزائرية أو التي يمكن نسبها للجزائريين إلى حدود 12 قناة تلفزيونية على قمر نيل سات وحده⁴، واهتمت هذه الأخيرة من خلال برامجها التي تقدمها سواء السياسية منها أو الثقافية أو الترفيهية من معالجة بعض المشكلات والقضايا الراهنة والخوض في الطابوهات والمواضيع المسكوت عنها⁵. والجزائر لم تشهد ميلاد محطات إذاعية خاصة، وبلغ عدد مستمعي الإذاعة 20 مليون شخص.⁶ ونظم صحفيو الإذاعة المسموعة والتلفزيون اعتصاماً في مارس 2011 بمقر المؤسسة، وبعد سلسلة من المفاوضات دامت ستة أشهر، جمعت ممثلي نقابة الصحفيين فرع الاتحاد العام للعمال الجزائريين بممثلي

¹ وهيبه بلحاجي، "الصحافة الخاصة والشروط القانونية والاقتصادية لحيثها بعد 1999: دراسة مسحية لعينة من الصحفيين الجزائريين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2014، ص. 158.

² رمضان بلعمري، "القطاع السمعي البصري في الجزائر: إشكالات الانفتاح"، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص. 33.

³ أمال معيزي، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

⁴ ثريا تيجاني، "الصحفيون بين المهنة والسياسة: دراسة حول الصحفيين الجزائريين الذين تولوا مناصب سياسية بعد التعددية السياسية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 2: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013، ص. 82.

⁵ إسمهان عنتر، الإعلام الجزائري في ظل التعددية الإعلامية، تونس: دار النهار للطباعة والنشر، 2013، ص. 46.

⁶ نصر الدين لعياضي، مرجع سبق ذكره، ص. 126.

وزارة الاتصال ووزارة العمل والمالية في إطار لجنة عمل، تم إمضاء اتفاق جماعي بتاريخ 16 أبريل 2012، يحدد القائمة المرجعية لمناصب العمل والشبكة الاستدلالية للأجور القاعدية والنظام التعويضي للصحافيين وشبه الصحافيين¹.

وفي سياق الإصلاحات الإدارية والسياسية التي مست جوهر الحقوق السياسية والمدنية، أعلنت السلطات الجزائرية عبر خطاب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن سلسلة من الإجراءات في أبريل 2011 سماها الرئيس في خطابه يوم 15 أبريل بأنها إصلاحات لتوسيع المسار الديمقراطي، وكانت محصلة ذلك صدور قوانين جديدة أبرزها قانون الإعلام²، والمؤرخ في 12-01-2012 والصادر بالجريدة الرسمية يوم 15 يناير 2012 والذي يتكون من 133 مادة موزعة على اثنتي عشر باب منظمة لقطاع الإعلام نوردها على النحو الآتي :

الباب الأول: أحكام عامة يتكون من 5 مواد.

الباب الثاني: نشاط الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة ، ويتكون من فصلين .

* **الفصل الأول:** إصدار النشريات الدورية ويتكون من 27 مادة (من المادة 6 إلى المادة 32)

* **الفصل الثاني:** التوزيع والبيع في الطريق العام ويتكون من 7 مواد، من (المادة 33 إلى المادة 39)

الباب الثالث: سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ويتكون من 18 مادة، من (المادة 40 إلى المادة 57)

الباب الرابع: النشاط السمعي البصري وينقسم إلى فصلين:

* **الفصل الأول:** ممارسة النشاط السمعي البصري ويتكون من 6 مواد، من المادة 58 إلى المادة 63).

* **الفصل الثاني:** سلطة ضبط السمعي البصري، يحتوي على 3 مواد وهي المادة (64-65-66).

-**الباب الخامس:** وسائل الإعلام الإلكترونية ويتضمن 6 مواد، من (المادة 67 حتى المادة 72).

-**الباب السادس:** مهنة الصحفي وآداب أخلاقيات المهنة ويحتوي على فصلين :

* **الفصل الأول:** مهنة الصحفي ويتكون من 19 مادة من المادة 73 حتى المادة 91).

* **الفصل الثاني:** آداب وأخلاقيات المهنة ويحتوي على 8 مواد من (المادة 92 إلى المادة 99).

الباب السابع: حق الرد وحق التصحيح ويتضمن 15 مادة وذلك من (المادة 100 إلى المادة 114).

الباب الثامن: تحت عنوان المسؤولية ، يحتوي على المادة 115.

¹ بن زيدون جميلة، "الوضعية الاجتماعية المهنية للصحافيين الجزائريين في مرحلة التعددية الإعلامية: دراسة مسحية على عينة من الصحافيين الجزائريين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2016، ص. 227.

² سامي علي مهني، مرجع سبق ذكره. ص. 136-137.

الباب التاسع: المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي ويتكون من 11 مادة من المادة 116 إلى المادة (126).

الباب العاشر: دعم الصحافة وترقيتها يتضمن المواد (127-128-129).

الباب الحادي عشر: نشاط وكالات الاستشارة في الاتصال يضم المادة 130.

الباب الثاني عشر: أحكام انتقالية وختامية ويشمل المواد (131-132-133)¹.

وأهم ما يميز هذا القانون العضوي هو تكريس فتح المجال السمعي البصري، واستحداث سلطة ضابطة للصحافة المكتوبة (يعين أعضاؤها من الأسرة الصحافية) وأخرى للسمعي البصري، تقنين وسائل الإعلام الالكترونية، إلغاء تجريم الصحفيين واستبدال عقوبات الحبس بالغرامات المالية، وإنشاء هيئة وطنية منتخبة لأدبيات الصحافة وأخلاقياتها.²

استمر وضع الصحافة الجزائرية عموماً بعد صدور هذا القانون على حاله، مع تسجيل اختفاء بعض الصحف المستقلة المعارضة ومنها "جريدتي" و"مون جورنال" اللتين لوحقا مالكهما قضائياً في 2013، بتهمة "المساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها العادي" بسبب مقال حول صحة الرئيس السابق "بوتفليقة"، بالإضافة إلى توقف يومية "الفجر" وجرائد أخرى سنة 2014.³

و تجدر الإشارة، إلى أن قانون الإعلام لعام 2012 قد اهتم لأول مرة على غرار القانون السابق بتحديد حقوق وواجبات الصحفي في جانبها المادي والمعنوي في ظل غياب أي مبادرات من عند الصحفيين لتحسين واقعهم المهني والاجتماعي،⁴ وقد خطى المشرع الجزائري خطوة عملاقة وذلك بحذف عقوبة الحبس والإبقاء على الغرامة فقط في قانون الإعلام الصادر في 01/12/2012.⁵ وصدر المرسوم التنفيذي رقم 12-410 المؤرخ في 24 محرم عام 1434 الموافق 08 ديسمبر سنة 2012 وجاء في صيغته النهائية بالجريدة الرسمية عدد 67 في 12 ديسمبر سنة 2012، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد أساس ونسبة اشتراك وآداءات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها الصحفيون ومعاونو الصحافة المتعاقدون وكذا الجامعيون والخبراء المساهمون في الأنشطة الصحفية المأجورة حسب العمل بالالتزام، بصفتهم فئات خاصة من المؤمن لهم اجتماعياً. وقد حددت المادة 02 أساس

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، "قانون الإعلام"، 2012، ص.ص. 22-33.

² فضيل دليو، مرجع سبق ذكره، ص. 189.

³ عبد الرحمان قنشوية، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

⁴ بلحاجي وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص. 175.

⁵ طاهري حسين، مرجع سبق ذكره، ص. 187.

ونسبة اشتراك الضمان الاجتماعي المطبقين على الصحفيين ومعاوني الصحافة المتعاقدين والمأجورين حسب العمل بالالتزام كما يأتي:

- أساس مبلغ الأجرة المدفوعة بعنوان الأنشطة الصحفية والأعمال الأخرى المرتبطة مباشرة بالتحضير.
- النسبة 13.25% موزعة كالتالي:

• 12% على عاتق جهاز الصحافة.

• 1.25% على عاتق الصحفي أو معاون الصحافة المتعاقد. يطبق أساس ونسبة اشتراك الضمان الاجتماعي المتعلقين بالصحفيين ومعاوني الصحافة المتعاقدين والمأجورين حسب العمل بالالتزام والمذكورين في الفقرة الأولى أعلاه في حدود ثلاث (03) سنوات من الانتساب إلى الضمان الاجتماعي.
بعد السنة الثالثة من الانتساب إلى الضمان الاجتماعي يجب أن يخضع إجباريا الصحفيون ومعاونو الصحافة المتعاقدون والمأجورون، حسب العمل بالالتزام بنظام الضمان الاجتماعي المطبق على العمال الأجراء مهما كانت طبيعة أجورهم. كما نصت المادة 03 على أنه "يستفيد الصحفيون ومعاونو الصحافة المتعاقدون والمأجورون حسب العمل بالالتزام، من الأداءات العينية للتأمين عن المرض والأمومة وأداءات حوادث العمل والأمراض المهنية، كما هو منصوص عليه في التشريع المعمول به".

كما جاء في المادة 04 التي تحدد أساس ونسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي المطبقين على الجامعيين والخبراء وكل شخص آخر، يساهمون في النشاطات الصحفية المأجورة حسب العمل بالالتزام، والذين هم من جهة أخرى مؤمنون اجتماعيا بعنوان نشاطهم المهني الرئيسي، أجراء أو غير أجراء كالتالي:¹

• الأساس: مبلغ الأجرة المدفوعة بعنوان الأنشطة الصحفية.

• النسبة 2.75% على عاتق جهاز الصحافة المستخدم حصريا.

ونصت المادة 05 من المرسوم "في إطار أنشطتهم الصحفية، يستفيد الأشخاص المذكورون في المادة 04 أعلاه، من أداءات حوادث العمل والأمراض المهنية طبقاً للتشريع المعمول به".²

وألزمت المادة 54 من المرسوم التنفيذي رقم 16-222 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1437 الموافق 11 غشت سنة 2016، يتضمن دفتر الشروط العامة الذي يحدد القواعد المفروضة على كل خدمة للبت

¹ المرجع نفسه، ص. 188.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 67، "أساس ونسبة اشتراك وأداءات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها الصحفيون ومعاونو الصحافة المتعاقدون وكذا الجامعيون والخبراء المساهمون في الأنشطة الصحفية"، 2012، ص. 08.

التلفزيوني أو للبلث الإذاعي، مسؤولي خدمات الاتصال السمعي البصري باحترام التزاماتهم تجاه هيئات الضمان الاجتماعي لاسيما تلك المتعلقة بالتصريح بكل مستخدميهم، وتعد هذه المادة ضمانا مهمة للصحفي وحقه في الاستفادة من التأمين لدي مصالح الضمان الاجتماعي.¹

في إطار الإصلاحات الشاملة التي تعرفها الجزائر أقدمت الحكومة الجزائرية على إعداد مشروع قانون السمعي البصري وطريقة فتحه وأدوات تنظيمية وضبطه وكذا دفتر الشروط الخاص بإنشاء القنوات الخاصة والقانون العضوي لإنشاء المجلس الأعلى للإعلام.²

بعد مد وجزر تم عرض مشروع قانون السمعي البصري على المجلس الشعبي الوطني، وبعد التعديلات التي أجريت عليه، صدر القانون في 24 فبراير 2014، خرج في صيغته النهائية في الجريدة الرسمية يوم الأحد 23 مارس 2014، ويتكون من 113 مادة موزعة على سبعة أبواب، نوردها كما يلي:

الباب الأول: أحكام عامة ويتكون من فصلين.

* الفصل الأول: الموضوع ومجال التطبيق يتكون من 6 مواد من (المادة 01 إلى المادة 06).

* الفصل الثاني: التعاريف يتكون من المادة 07 .

الباب الثاني: خدمات الاتصال السمعي البصري ويضم فصلين.

* الفصل الأول: خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي ويحتوي على 9 مواد من (المادة 08 إلى المادة 16).

* الفصل الثاني: خدمات الاتصال السمعي البصري ويضم 30 مادة من (المادة 17 إلى المادة 46).

* الفصل الثالث: أحكام مشتركة لكافة خدمات الاتصال السمعي البصري يتكون من 5 مواد من (المادة 47 إلى المادة 51).

الباب الثالث : سلطة ضبط السمعي البصري، ويتكون من فصلين:

* الفصل الأول: مهام وصلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري، ويشمل 3 مواد من المادة 54 إلى المادة 56).

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 48، "دفتر الشروط العامة الذي يحدد القواعد المفروضة على كل خدمة للبلث التلفزيوني أو للبلث الإذاعي"، 2016، ص.14.

² حسين طاهري، مرجع سبق ذكره، ص. 182.

* **الفصل الثاني:** تشكيل وتنظيم وسير سلطة ضبط السمعي البصري، ويحتوي على 32 مادة، من (المادة 57 إلى المادة 88).

الباب الرابع: الإيداع القانوني والأرشفة السمعية البصرية، ويتكون من فصلين:

* **الفصل الأول:** الإيداع القانوني، ويتكون من (المادة 89 إلى المادة 90).

* **الفصل الثاني:** الأرشفة السمعية البصرية، ويتكون من 07 مواد، من المادة 91 إلى المادة 97.¹

الباب الخامس: العقوبات الإدارية، يضم 09 مواد من (المادة 98 إلى المادة 106).

الباب السادس: الأحكام الجزائية، يتكون من 05 مواد، من المادة 107 إلى المادة 111).

الباب السابع: الأحكام الانتقالية والنهائية، ويحتوي على مادتين من المادة 112 إلى المادة 113). ونصت

المادة 02 من القانون على ضمان حرية الإعلام السمعي البصري وذلك من خلال منطوق المادة على أنه "يمارس النشاط السمعي البصري بكل حرية في ظل احترام المبادئ المنصوص عليها في أحكام المادة 02 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 وأحكام هذا القانون وكذا التشريع والتنظيم ساري المفعول".

ونص قانون السمعي البصري على الحق الاحتكاري للقطاع الإذاعي العمومي للخدمات السمعية العمومية واحتكار القطاع التلفزيوني العمومي للخدمات المرئية العمومية، كما حدد كفاءات إنشاء الخدمات السمعية البصرية العمومية، فتنشأ هذه الخدمات بموجب مرسوم يتضمن أيضا قانونها الأساسي.²

إذ يعكس صدور هذا القانون الذي صادق عليه البرلمان في نهاية شهر فيفري 2014 والذي نشر في الجريدة الرسمية في عددها 16، الالتزامات التي قطعها رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة على نفسه، وتجسيدها في مجال حرية الصحافة والتعبير، والتي تشهد تطبيقا تدريجيا وفعليا منذ صدور القانون العضوي للإعلام سنة 2012،³ ومن مميزات الممارسة الإعلامية في الجزائر أن التنظيم يعلو القانون، فقد سارت وسائل الإعلام حقبة طويلة بالمراسيم والقرارات بلا قانون للإعلام، وبعد صدور القوانين ظلت الممارسة كما كانت عليه، ومن أمثلة ذلك اليوم أن القانون لم يسمح بعد بفتح القنوات التلفزيونية لكن التنظيم يرخص لها باعتبارها قنوات

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، "النشاط السمعي البصري"، 2014، ص ص. 8-19.

² منصور قدور بن عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص. 76-77.

³ ليندة بوسيف، "رهانات قطاع السمعي البصري الجزائري في ظل التعددية الإعلامية: دراسة مسحية وصفية للتشريع الإعلامي ما بين سنة 2011 إلى غاية 2016"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2017، ص ص. 179-180.

أجنبية¹. وعن عدد الصحفيين الذين ينشطون في الجزائر كشف وزير الاتصال "حميد قرين" في مارس 2015، أنه يوجد حوالي 3500 صحفي في الصحافة المكتوبة في الجزائر، وقد تم التعرف على 2400 منهم وقد تلقوا بطاقة الصحفي، وسوف تجري انتخابات الصحفيين الذين سيكونون في سلطة ضبط الصحافة في جوان أو جويلية 2015، وفيما يخص القنوات التلفزيونية أبرز وزير الاتصال أن "جميعها تخضع للقانون الأجنبي ولا يوجد سوى خمس قنوات بحقوق أجنبية تتوفر على مكاتب معتمدة في الجزائر، مضيفا أنه يوجد تنوع و لكن لا يزال هناك الكثير من العمل على صعيد ضبط أخلاقيات المهنة، مذكرا بتوفر 155 جريدة و 400 مجلة في الجزائر².

ولكن بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وانحيار أسعار النفط في 2015 وتراجع عائدات الإشهار قام المساهمون في جريدة "الخبر" ببيع أسهمهم لرجل الأعمال يسعد ربراب صاحب مجمع "سفيثال"، حيث اقتنى أحد فروع مجمع سفيثال المختص في الصناعات الغذائية "ناس برود" مجمع "الخبر" شركة ذات أسهم يضم الجريدة التي تحمل الاسم وقناة الخبر التلفزيونية والمطبوعات وشركة للبت.

وكشفت وكالة الأنباء الجزائرية في مقال نشرته في أبريل 2016 أن الفرع اقتنى أكثر من 80% من أسهم الشركة التي تضم جريدة الخبر وقناة الخبر التلفزيونية والمطبوعات وشركة للبت" موضحا أن قيمة الصفقة تفوق 4 ملايين دج. وأرجعت الوكالة نقلا عن مصدر "الخبر" أن هذا الاقتناء يعود إلى خلافات بين أصحاب الأسهم بالجمع الصحفي للخبر وليس إلى صعوبات مالية" مضيفا أن مجمع الخبر لا زال يحقق أرباحا معتبرة، وأن التعامل بين أصحاب الأسهم لم يعد ممكنا وهو ما حثهم على بيع مجمل أسهمهم بالرغم من أن اثنين منهم رفضوا بيع حصصهم". وفي حكم صادر عن المحكمة الإدارية لبئرمرادرايس في جويلية 2016 قضي بإبطال الصفقة وتحميل مجمع الخبر المصاريف القضائية وإرجاع الوضع كما كان عليه قبل عقد الصفقة. وترتب عن الحكم "إعادة الأمور" إلى مجمع الخبر كما كانت عليه من قبل عقد صفقة التنازل عن أسهمه لشركة "ناس برود"، وكانت وزارة الاتصال قد أودعت في مارس 2016 دعوى قضائية إستعجالية استنادا إلى المادة 25 من قانون الإعلام لإبطال هذه الصفقة التجارية التي تشكل سابقة في عهد تاريخ وسائل الإعلام الجزائرية التي أثارت الكثير من الجدل الإعلامي والقانوني، وكانت المحكمة الإدارية قد نطقت بعد 4 تأجيلات بحكم في جوان 2016 يقضي بتجميد آثار الصفقة المتعلقة بالتنازل عن أسهم مجمع الخبر لفائدة مجمع سفيثال³.

¹ عاشور فني، من الصناعات الثقافية إلى الصناعات الإعلامية، العلة: منشورات الوطن اليوم، 2017، ص. 73.

² حكيم بوغرة، الإعلام والقضاء من خلال قضية الخليفة وجرائم النشر: دراسة مسحية استطلاعية للصحفيين والهامين، مرجع سبق ذكره، ص. 113.

³ المرجع نفسه، ص. 93-94.

ونصت المادة 76 من القانون العضوي للإعلام 2012 على "أنه تثبت صفة الصحافي المحترف بموجب بطاقة وطنية تصدرها لجنة خاصة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيورها عن طريق التنظيم"، وألزمت المادة 79 من نفس القانون أنه "يجب على كل مدير مسؤول نشرية دورية للإعلام العام، أن يوظف بصفة دائمة صحفيين حاصلين على البطاقة الوطنية للصحفي المحترف، على أن يساوي عددهم على الأقل ثلث طاقم التحرير، تطبق أحكام هذه المادة على طاقم تحرير خدمات الاتصال السمعي البصري، وتستثني من أحكام هذه المادة وسائل الإعلام الإلكتروني"¹.

وتطبيقاً لهذا الإجراء جاء المرسوم التنفيذي رقم 14-151 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 30 أبريل سنة 2014 يحدد تشكيلة اللجنة المكلفة بتسليم البطاقة الوطنية للصحفي المحترف وتنظيمها وتسييرها الصادر بالجريدة الرسمية في 10 ماي 2014، العدد 27، ويحتوي هذا المرسوم على 36 مادة موزعة على خمسة فصول، يمكن تلخيصها كما يلي :

* **الفصل الأول:** يتضمن تشكيلة اللجنة من المادة 03 إلى المادة 07.

* **الفصل الثاني:** خصص لتنظيم اللجنة وسيورها من المادة 08 إلى المادة 19.

* **الفصل الثالث:** يتحدث عن البطاقة الوطنية للصحافي المحترف من المادة 20 إلى المادة 29.

* **الفصل الرابع:** خصص لأحكام مالية من المادة 30 إلى المادة 32. والهدف من هذا المرسوم هو تحديد تشكيلة اللجنة المتساوية الأعضاء، وفقاً لمنطوق المادة الثالثة كما يأتي: - ممثل عن الوزير المكلف بالاتصال، يعين من بين الموظفين أو شخصية تختار نظراً إلى كفاءتها.

- ممثل عن الوزير المكلف بالداخلية، يعين من بين الموظفين أو شخصية تختار نظراً إلى كفاءتها.

- ممثل عن الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، يعين من بين الموظفين أو شخصية تختار نظراً إلى كفاءتها.

- ممثل عن الوزير المكلف بالعدل، يعين من بين الموظفين أو شخصية تختار نظراً إلى كفاءتها.

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية، يعين من بين الموظفين أو شخصية تختار نظراً إلى كفاءتها.²

- ممثلان (2) عن مديري وسائل الإعلام ينتخبهما نظراًؤهما.

- أربعة (4) ممثلين عن الصحفيين ينتخبهم نظراًؤهم.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، "القانون العضوي المتعلق بالإعلام"، 2012، ص ص. 28-29.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27، "تشكيلة اللجنة المكلفة بتسليم البطاقة الوطنية للصحفي المحترف وتنظيمها وتسييرها"، 2014، ص ص. 13-16.

وبحسب المادة 08 من المرسوم "ينتخب رئيس اللجنة لمدة سنة واحدة (1) بالتناوب من بين أعضاء ممثلي الوزارة، أو من بين الممثلين المنتخبين من مديري وسائل الإعلام والصحفيين" وتجتمع اللجنة في دورة عادية مرتين (2) في السنة على الأقل وتجتمع في دورة غير عادية بمبادرة من رئيسها أو بطلب من ثلثي أعضائها على الأقل وذلك من خلال المادة 09. وتنص المادة 12 على أنه تكلف اللجنة بتسليم البطاقة الوطنية للصحفي المحترف طبقا للمادتين 73 و 74 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012 والمذكور أعلاه، وللتشريع والتنظيم المعمول بهما وكذا أحكام هذا المرسوم ".
وتؤكد المادة 26 من المرسوم أن بطاقة الصحفي المحترف صالحة في جميع الأحوال، وتحويل الحق في الوصول إلى مصادر الخبر طبقا لأحكام المواد 83 و 84 و 85 من القانون العضوي رقم 12-05، والاستفادة من التسهيلات المرتبطة بممارسة هذه المهنة.

وتنص المادة 27 على أنه بإمكان المستفيد من البطاقة الوطنية للصحفي المحترف التنقل بحرية عبر كامل التراب الوطني، باستثناء المناطق العسكرية والمناطق الحساسة.¹

تمنح هذه البطاقة عن طريق لجنة، اختلفت في تعيين أعضائها من قانون لآخر، فاللجنة المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي 2014 تضم ممثلين عن الحكومة والإدارة وهذا يعتبر تضييقا على المهنة الصحفية. فاللجنة المكلفة ببطاقة الصحافي هي لجنة مؤقتة وهذا ما أشارت إليه المادة 33 من المرسوم التنفيذي والتي تشير إلى أنه "في انتظار تنصيب اللجنة المكلفة بتسليم البطاقة الوطنية للصحفي المحترف، ينشئ الوزير المكلف بالاتصال بموجب قرار لجنة مؤقتة تتشكل من خبراء وشخصيات يختارون نظرا لكفاءتهم في مجال وسائل الاتصال"، وتقوم اللجنة بتحديد هوية الصحفيين المحترفين وتسليم بطاقة الصحفي المحترف المؤقتة، وتنظيم انتخاب أعضاء اللجنة الممثلين لمديري وسائل الاتصال والصحفيين وذلك بحسب المادة 34، وتشير المادة 35 على أن اللجنة المؤقتة تنهي مهمتها في أجل أقصاه سنة واحدة (1) ابتداء من تاريخ تنصيبها. ويلاحظ من خلال هذه المواد أن هناك تعارض مع القانون العضوي للإعلام 2012 الذي لم يتطرق إلى هذه اللجنة المؤقتة، وإنما أشار فقط إلى إنشاء لجنة يتم تحديد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم أي بواسطة مرسوم وهذا ما يعني استحداث آلية أخرى غير موجودة في النص القانوني.²

¹ المرجع نفسه، ص.15.

² المرجع نفسه، ص.16.

كما أنه لا توجد بطاقة صحفية وطنية موحدة لكافة الصحفيين حيث هناك عدد كبير من الصحفيين ذوي الأقدمية لا يزالون يستعملون البطاقة الصادرة من قبل المجلس الأعلى للإعلام على الرغم من اختفاء الهيئة التي بادرت بتسليمها، كما أن البعض الآخر فضل استعمال البطاقة المسلمة من طرف الهيئة المستخدمة.¹

وتنفيذاً لما ورد في نص المرسوم 14-151 فقد تشكلت اللجنة المؤقتة لمنح البطاقة الوطنية للصحفي المحترف وقام بتنصيبها وزير الاتصال السابق "حميد قرين" في 22 ماي 2014، متكونة من 13 عضواً من بينهم 11 صحفي يمثلون القطاعين العام والخاص لهم أكثر من 15 سنة خبرة في القطاع، وقد اختير الخبر في الاتصال "شبح السعيد" رئيساً لها، وحسب تصريح الوزير "حميد قرين" فقد أبدى 95 بالمائة من الصحفيين رضاهم عن اللجنة فيما رفض الباقي الفكرة. وقد أكد رئيس اللجنة "شبح السعيد" أن المهمة الأساسية للجنة تكمن في إحصاء الصحفيين المحترفين الذين سينتخبون ممثلهم على مستوى اللجنة الدائمة.

وقد باشرت اللجنة عملها مباشرة، وإلى غاية أفريل 2016 تم منح 4277 بطاقة شملت الصحافة المكتوبة والسمعي البصري الخاضع للقانون الجزائري، توزعت على كلا القطاعين العام والخاص.²

لقد كان تعديل دستور 2016 الأكثر ترقباً من قبل مختلف طبقات المجتمع، مواطنين، وصحافة، وطبقة سياسية، وهذا عقب الخطاب الذي وجهه رئيس الجمهورية السابق إلى الأمة سنة 2011، مبدياً رغبته في تعديل الدستور وفاسحاً المجال أمام حريات أكبر. ولعل أهم مكسب سجلته الصحافة الوطنية بموجب هذا التعديل، هو نص المادة 50 أين تم لأول مرة دسترة حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية بقول المشرع "حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبيلية، لا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم، نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية، ولا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة". ولأول مرة يتضمن الدستور الجزائري حكماً دستورياً يشير صراحة لحرية الصحافة والإعلام، وهو تأكيد على نية المشرع الدستوري ليكرس الإرادة السياسية في توسيع نطاق الحقوق، وأهم ما يمكن التركيز عليه ضمن أحكام هذه المادة هو توسيع نطاق الضمانات الدستورية المقررة للحق في الإعلام، حينما أشارت الفقرة الأخيرة منها إلى رفع عقوبة الحبس عن الجرح الصحفية، وهو ما يمثل

¹ بن زيدون جميلة، مرجع سبق ذكره، ص. 242.

² بودرع حضرية، "تحليل السياسة العامة الإعلامية في ظل التعددية السياسية في الجزائر 1990-2016"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017، ص. 216.

مكسبا مهما للإعلام الوطني.¹ فلا يجوز للقاضي أن يسجن الصحفي أو أن يمنعه من الكتابة، لأن هاتين العقوبتين سالتين للحرية، إذ لا يمكن أن تخضع جناحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية، أي لا يجوز سجن الصحفي حتى وإن أخطأ، وإنما يمكن تسليط عقوبة الغرامة المالية على الصحفي الذي يخطئ وفق القوانين السارية، القانون العضوي للإعلام 12-05 أو قانون السمع البصري 14-04.²

وعليه فالحق في الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات، مضمون للمواطن بموجب المادة 51 من الدستور، علما أن الحصول على المعلومة يعد من التحديات الكبيرة التي يواجهها المهنيون في المجال الإعلامي والصحفي، ومنه فإن تخصيص حكم دستوري بكامله لهذه المسألة وتحديد معالم تطبيقها يمثل ضمانا دستوريا قويا من شأنه تحقيق الحق في الإعلام. ويلاحظ من خلال نصوص هاتين المادتين أن المشرع الدستوري لم يجعل هذه الحريات مطلقة، بل قيدها بعدم المساس بكرامة الغير وحرّياتهم وحقوقهم، واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية وعدم المساس بحياة الغير الخاصة وبحقوقهم وبالمصالح المشروعة للمؤسسات، ومقتضيات الأمن والدفاع الوطنيين.³

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، "يتضمن التعديل الدستوري"، 2016، ص.12.

² ليندة بوسيف، مرجع سبق ذكره، ص. 195.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، "التعديل الدستوري"، مصدر سبق ذكره. ص.12.

الفصل الثالث

دور الإذاعة في تحقيق التنمية المحلية

الفصل الثالث دور الإذاعة في تحقيق التنمية المحلية

في هذا الفصل سيتم التطرق في المبحث الأول الى الإذاعة الجزائرية من حيث نشأتها و تطورها و في المبحث الثاني سيتم التطرق لمتغير التنمية المحلية ليخلص الباحث في المبحث الثالث إلى العلاقة التي تربط بين الإذاعة المحلية والتنمية المحلية.

المبحث الأول: مفهوم الإذاعة الجزائرية

أصبحت الإذاعة وسيلة إعلامية مميزة وأداة من أدوات الثقافة والفن والتواصل بين الحكومات والشعوب، وبين مختلف الجماعات وأهل الرأي والأحزاب، كما تمكنت من تقديم خدماتها في معظم المجالات الاجتماعية والإنسانية، وطنياً وإقليمياً ودولياً، لذا سارعت الدول إلى فتح المجال أمام إنشاء الإذاعات الوطنية لتصبح بذلك وسيلة أقرب للمواطن للتعبير عن آرائه والتعرف على انشغالاته.

المطلب الأول: تعريف الإذاعة المركزية

يُعد مفهوم الراديو وفقاً لـ la rousse اختصار البث، فغالباً ما يستخدم المصطلح للإشارة إلى أي سلسلة من تصميم وإنتاج البث الإذاعي، والإرسال باستخدام أجهزة الإرسال والاستقبال عبر أجهزة الراديو. ووفقاً لـ Francis BALLE فإن الراديو عبارة عن "مجموعة متكاملة من العمليات والتقنيات التي تسمح بالإرسال الفوري، وأكثر أو أقل للأصوات مهما كانت بعد التحليل والتشفير والتحويل"¹.

تُعرف الإذاعة الوطنية بأنها الإذاعة التي تبث برامجها من عاصمة الدولة، ولها من قوة البث ما يغطي البلد كله بل ويعبر عن صوتها حدود الدولة، فهي تقدم ما يهم غالبية المواطنين بصفة عامة وتهتم في برامجها بالكليات دون التفاصيل لأنها تخاطب مستمعين تختلف اهتماماتهم، وظائفهم، ثقافتهم، وتقاليدهم²؛ وهي تجعل الاهتمامات المشتركة لكل هؤلاء سبيلها في كل ما تقدمه من برامج، وحتى مخاطبتها للطوائف، ونوعيات محددة من المواطنين يكون عن طريق التعميم دون التخصيص خلافاً للإذاعة المحلية³.

¹ Mémoire, "role de la radio communautaire dans un milieu extra coutumier", sur site : <https://www.memoireonline.com/>, heure : 16M29, date : 01/04/2022.

² عبد المجيد شكري، الإذاعة المحلية لغة العصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987، ص. 68 .

³ رشيد فريخ، "الإذاعة الجزائرية بين الخدمة العمومية والتوجه التجاري(دراسة حالة القناة الأولى)"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام والاتصال، 2008-2009، ص. 30.

أعطت الجزائر اهتماماً كبيراً للإعلام المحلي، حيث قامت بإنشاء إذاعة في كل ولاية، ولم تظهر الإذاعة المحلية إلا في السنوات المتأخرة وذلك للعوائق القانونية والسياسية على الرغم من وجود عدة مجتمعات محلية تتميز بالعادات والتقاليد واللهجات، في ظل ما شهده قطاع الإعلام من تحولات سياسية وتعديلات قانونية نحو حرية التعبير، التعددية الإعلامية التي سمحت بظهورها من جديد في بداية التسعينيات؛ والتي أبرزت دورها في تقوية الاتصال بين مختلف الفواعل المحلية من خلال المساهمة في المحافظة على التماسك الوطني. ومرت نشأة الإذاعة الجزائرية بعدة مراحل أبرزها:

- **الإذاعة الفرنسية في الجزائر:** يعود تاريخ إنشاء أول محطة إذاعية بالجزائر إلى العشرينات من القرن الماضي من طرف الاحتلال الفرنسي حيث كانت خاضعة لسيطرته، ووظيفتها لتكريس الفكر الاستعماري و بث برامج فرنسيّة لخدمة الأقلية الفرنسية والأوروبية المتواجدة في الجزائر، وكانت أول إذاعة بالجزائر متواجدة بالعاصمة سنة 1925، عندما قام أحد الفرنسيين بإنشاء محطة إرسال على الموجة المتوسطة لم تتعدى قوتها 100 واط. يمكن القول أن الجزائر عرفت الإذاعة عام 1925، عند قيام أحد الفرنسيين بإنشاء محطة إرسال على الموجة المتوسطة لم تتعدى قوتها 100 كيلواط ثم ارتفعت عام 1928 إلى 600 كيلواط رغم أنها كانت تابعة للحكومة الفرنسية بمشاركة الحاكم العام للجزائر.

وفي سنة 1942 أقيمت بقسنطينة محطة قوتها 600 كيلو واط تذيع باللغة الفرنسية، ومحطة أخرى قوتها 250 كيلو واط تذيع باللغة العربية، وتوالت إنشاء محطات أخرى في العاصمة ووهران. وفي سنة 1945 أدمجت الإذاعة الجزائرية مع الإذاعة الفرنسية وأدخلت تقنيات جديدة على محطات الإرسال، وقد بلغ عدد مستمعيها سنة 1956 ما يقارب 16 ألف جزائري.

الإذاعة الجزائرية: يعود تاريخ إنشاؤها إلى سنة 1956 حينما تفجرت الثورة الجزائرية المباركة، أدرك مسئولوها أن نجاح الثورة متوقف -بالدرجة الأولى- على الكفاح المسلح، ثم على الإعلام الذي يؤدي مهام سياسية، يعمل على تنوير الرأي العام الوطني، وإبلاغ المواطنين بصفة خاصة حقيقة ما يجري من حيثيات الصراع المسلح مع العدو، والعمل على تعبئة الجماهير للالتفاف حول الثورة، وتحصينهم من الإعلام الاستعماري المضاد، ثم السعي إلى تدويل القضية الجزائرية، وإبلاغ صوتها إلى الرأي العام الدولي، الذي لا يكاد يعرف عنها سوى أنها جزء لا يتجزأ من فرنسا، فكانت الإذاعة من بين الوسائل الإعلامية المعتمد عليها لتأدية هذا الدور، فتضافرت جهود مجموعة من الشباب الوطني، لتمكن من البث الإعلامي، تعززها قوة الإرادة، والإيمان بعدالة القضية

الجزائرية، فكان ذلك أولى صور التحدي، والوقوف في وجه الدعاية الفرنسية وسلاح آخر تستعمله الثورة الجزائرية¹.

يعد الإعلام أحد الوسائل الرئيسية في مواجهة الاستعمار إلى جانب قوة السلاح، وبناء على ذلك جاء توظيف مختلف وسائل الإعلام في هذه المسيرة النضالية، سواء منها التقليدية كالنشرات والبيانات والصحف، أو الجديدة مثل الإذاعة والسينما، والمسرح وغيرها من الوسائل الأخرى².

أنشأت "الإذاعة السرية" تبعاً لنتائج قرارات "مؤتمر الصومام" وبدأت بثها في 16 ديسمبر عمل بها عشر مناضلين وكانت مدة إرسالها في المساء ساعتين بالعربية والفرنسية الدارجة والقبائلية، وتشتمل برامجها على البلاغات العسكرية والتعليقات والأخبار، إلى جانب برامج أسبوعية.

وقد واجهت هذه الإذاعة صعوبات لنقص خبرة العاملين بها في هذا الميدان، وعدم توفر المواد الإذاعية، ومع ذلك فإن إنشاء الإذاعة الجزائرية، كان له أثر على الشعب الجزائري تمثل في توجيه الرجال ورفع الروح المعنوية للمناضلين وتوعية أفراد الشعب³.

استعادت الإذاعة والتلفزيون الجزائري سيادتهما في 28 أكتوبر عام 1962م، حيث بدأ الهيكل البشري الجزائري يبرز كفاءاته التقنية والإدارية رغم قلة الخبرة العلمية إلا أن الغيرة الوطنية والتفاني في العمل كان شعار إنتاجها الإذاعي إلى غاية السبعينات. وقد بدأ اهتمام السلطات بتوسيع شبكة الراديو بعد سنة 1966م، وكانت الإذاعة الجزائرية لا تُسمع قبل هذه السنة إلا بصفة ضعيفة على الموجة المتوسطة، في شمال البلاد فقط فانصب الاهتمام أولاً بتوسيع شبكة الراديو فأنشأت في سنة 1966م، محطتان جديدتان للإرسال الأولى "بعين البيضاء" قرب ولاية "قسنطينة" والثانية قرب مدينة "وهران" وكانت ترسلان على الموجة المتوسطة بقوة 500 كيلومتر فأصبح الراديو يُسمع من جميع مناطق شمال البلاد بصفة مرضية.

وفي سنة 1970م، أنشأت محطة على الموجة الطويلة قوتها 1000 كيلومتر ومحطة أخرى أقوى "بوشاوي" على الموجة القصيرة، المجهزة بأجهزة الإرسال ثم أنشأت راداران جامعان للراديو والتلفزيون "بقسنطينة" و"وهران" وهذه الجهود جعلت الإذاعة تُسمع في جميع التراب الوطني، هذا إلى جانب انتشار استعمال أجهزة

¹. نبيل ربيع، "التأصيل التاريخي للإذاعة الجزائرية مرحلة الدولة الجزائرية المعاصرة"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 09، 2017، ص. 500.

². فايزة بكار، "دور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة في الثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، 2017، ص. 73.

³ ماجي الحلواني وعاطف عدلي العبد، الأنظمة الإذاعية في الدول العربية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987، ص. 202-203.

الاستقبال وجعلها في متناول جميع الناس فأقامت الدولة سياسة مركزة أولاً على استيراد هذه الأجهزة مع تحديد سعرها ففي سنة 1968م، كان يوجد بالجزائر حوالي 1.300.000 جهاز للراديو وفي سنة 1971م، مليونان جهاز للراديو وحوالي 200.000 للتلفاز وقد كانت ميزانية المصالح المختصة بالثقافة ضعيفة بالنسبة للنشاطات الأخرى، وبدأت تتحسن هذه الميزانية بعد سنة 1988م، فكانت توزع على وسائل الإعلام بنسبة تفوق 50% لصالح الراديو والتلفزيون ففي سنة 1974م، كانت إعانة الدولة للراديو تفوق 70 بالمائة من مجموع الإعانات¹.

واجهت الجزائر بعد الاستقلال التحدي الإعلامي والتقني لإسراع صوتها، ومحاولة إشباع مختلف رغبات الشرائح الاجتماعية، مما يخدم التراث والثقافة التي تعبر عن امتداد هذا الشعب في عمق التاريخ، من خلال إنشاء العديد من المحطات الإذاعية المحلية في العديد من مناطق القطر الجزائري، كان ذلك بقرار من المدير العام للإذاعة، ويشترط من أجل إنشائها قدرة السلطات المحلية على تغطية ميزانيتها بنفسها، حيث تزامن تأسيس هذه المؤسسات مع فترة الانتقال من سياسة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن ثم إلى الإعلام التعددي².

دفعت التعددية الإعلامية في مجال الصحافة عام 1986 بالكثير من الخواص إلى التفكير في إنشاء إذاعات محلية، وتم في سبتمبر 1993 إنشاء مديرية تنمية الإذاعة المحلية، وقدم رئيس الحكومة آنذاك "مقداد سيفي" في أكتوبر 1994 أولي البرامج لإنشاء محطات إذاعية واضعاً الأولوية للمناطق الحدودية³.

ظهرت أول إذاعة محلية سنة 1990 وهي إذاعة التكوين المتواصل، ثم تليها إذاعة بشار ومتيجة، ورقلة والبهجة، سيرتا... وتواصل انتشار الإذاعات المحلية عبر كل جهات القطر، ومع حلول سنة 1995 دخلت الإذاعة المحلية في الجزائر مرحلة أخرى يُطلق عليها مرحلة التوسع، والتي شهدت إطلاق 13 إذاعة جهوية، كما تم زيادة في حجم البث الإذاعي من ساعتين إلى أربع ساعات فأكثر، مع مراعاة الخصوصية الثقافية لبعض المناطق.

¹ بداني فؤاد، "سوسيولوجية القيم الإخبارية بالإذاعة الجزائرية - دراسة ميدانية حول إذاعة مستغانم"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2015، ص.171.

² مالك شعباني، "دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي: دراسة ميدانية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005، ص.130.

³ عبد العلي رزاق و آخرون، "دور الإذاعات المحلية والإقليمية في التوعية بقضايا ومشكلات المجتمع المحلي، اتحاد إذاعات الدول العربية، جامعة الدول العربية"، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، (72)، تونس، 2012، ص.46.

المطلب الثاني: أنواع الإذاعة في الجزائر

ورثت الجزائر من السلطات الاستعمارية هياكل إذاعية محدودة الانتشار كانت موجهة ومسخرة لخدمة الخطاب السياسي والاستعماري، وليس لخدمة الشعب، وكان على الجزائر بعد الاستقلال أن تواجه هذا التحدي الإعلامي والتقني لإسماع صوت الجزائر من خلال إنشاء العديد من المحطات الإذاعية المحلية في العديد من مناطق القطر الجزائري. كان ذلك بقرار من المدير العام للإذاعة حيث تزامن تأسيس هذه المؤسسات مع فترة الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن تم إلى الإعلام التعددي.

تواصل انتشار الإذاعات المحلية عبر كل جهات القطر لتصل في 14 جوان 2004 إلى 28 إذاعة محلية، ثم إلى حوالي 32 إذاعة محلية حسب ما أوردته نشرة الثامنة للتلفزيون الجزائري بتاريخ 2006/10/28. بمناسبة مرور 44 سنة من استعادة السيادة على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون¹، ووصلت حاليًا إلى 55 إذاعة بمختلف أنواعها (موضوعاتية، وطنية ومحلية) حسب تصريح مدير تنسيقية الإذاعات الجهوية².

أولاً: القنوات الوطنية

تخضع الإذاعة الجزائرية لتنظيم داخلي منذ يوم 26 نوفمبر 2001، يعتمد على 12 مديرية مركزية، ويساعد المدير العام في مهامه على رأس الإذاعة الجزائرية: المدير العام المساعد، مساعد المدير العام مكلف بالشؤون القانونية وأخلاقيات المهنة، وغيرهم، وفي هذا التنظيم الجديد، ومواكبة للتحويلات التي أملتتها مرحلة التعددية، يتمحور دفتر الأعباء الخاص بالإذاعة الجزائرية حول مهام الخدمة العمومية المرتكزة على محاور أساسية تتمثل في؛ دعم الثقافة الوطنية، والعمل على ترفيتها وإشعاعها، ضمانا للتعبير التعددي، في ظل احترام مبدأ التساوي في المعالجة.

القناة الأولى: تعتبر القناة الأم وهي امتداد للإذاعة الجزائرية، استرجعت سيادتها في 28 أكتوبر 1962، وانطلقت في مسيرة تشييد الدولة الجزائرية الفتية. تبث القناة الأولى برامجها باللغة العربية، وقد دخلت في سنة 1975 مرحلة جديدة حيث أصبحت تبث بدون انقطاع على مدار 24 ساعة. تهتم القناة الأولى بالقضايا السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، إلى جانب المواضيع الرياضية، كما تبث نشراتها الإخبارية عبر شبكات الإذاعات الجهوية.

¹ نوال محمد عمر، الإذاعات الإقليمية: دراسة نظرية مقارنة، مصر: دار الفكر العربي، 1993، ص. 62.

² - مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير تنسيقية الإذاعات الجهوية "محمد زبدة"، بتاريخ 12 أكتوبر 2020.

للقناة الأولى 06 مواعيد إخبارية رئيسية، ومواجيز على رأس كل ساعة، أما شبكة البرامج، فتحتوي برامج متنوعة في مختلف المحاور: الإخبارية، الاجتماعية، الثقافية، التربوية، الدينية، التاريخية، الفنية والرياضية. ولضمان إنجاز هذه المهام الإذاعية على أحسن وجه، تتولى الإشراف على تنظيم وسير العمل، بالإضافة إلى مديرية القناة، نيابة المديرية، نيابة مديرية الأخبار ونيابة مديرية الإنتاج، تقوم قناة الأولى بالإشراف على كل الجوانب المرتبطة بتقديم الأخبار الوطنية، الجهوية والدولية، في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والرياضية، وإنجاز ريبورتاجات وحصص تواكب الحركة التنموية بالولايات، سواء من خلال إفاد صحفيها، أو بالاستعانة بالمزلاء الصحفيين العاملين بالمحطات الإذاعية التي أصبحت تغطي اليوم 48 ولاية كاملة¹.

وتعمل نيابة مديرية الإنتاج على مساندة وتغطية كل الفعاليات الثقافية والفنية والاجتماعية، كما تركز وقتا للفضاءات المتصلة بالأسرة والشباب، عملا بشعار القناة الأولى "الصوت الأقرب إليك"².

القناة الثانية: هي الإذاعة الناطقة باللغة الأمازيغية، وكانت من حيث المسار التاريخي تشكل ثنائية متلازمة مع القناة الوطنية الأولى الناطقة باللغة العربية، سواء أثناء مرحلة العمل النضالي، إبان الثورة التحريرية مع صوت الجزائر الحرة المكافحة أو بعد الاستقلال إلى غاية بداية التسعينيات التي شهدت إعادة هيكلة، صارت فيها كل قناة قائمة بذاتها بعدما كانتا تابعتين لمديرية واحدة، هي مديرية البرامج الوطنية، وسمح هذا التقسيم للقناة الثانية بأن تتوسع في الحجم الساعي للبث إلى أن بلغت أقصاه 24/24 ساعة، منذ جانفي 2005³.

تجتهد القناة الثانية باستمرار من أجل تنويع عرضها البرمجي بما يعكس ميزتها في استهداف مختلف الشرائح الاجتماعية الناطقة بمختلف مكونات اللغة الأمازيغية (القبائلية، الشاوية، الميزابية، والتارقية)، وكذلك العمل على تعزيز ديناميكيتها من أجل تحقيق البعد الوطني لها كقناة ذات خدمة عمومية منفتحة على التنوع الثقافي الهائل الذي تزخر به الجزائر، ومنفتحة أيضا على الثقافة والتراث العالمي.

وفي سياق هذه الديناميكية تحرص القناة الثانية على أن تراعي في إعداد وتنفيذ شبكتها البرمجية، إقامة جسور مع مختلف الإذاعات المحلية التي تستعمل اللسان الأمازيغي المحلي، إلى جانب اللسان العربي، كما

¹ محمد شلوش، الإذاعة الجزائرية النشأة والمسار، د.ب.ن: د.د.ن، د.س.ن، ص. 14

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

تحرص على أن تفتح فضاءاتها للمواهب في مجال الإبداع الفني¹، وتتمتع القناة الثانية بتغطية وطنية شبه كاملة، من حيث الانتشار الأثري.

تمثل حصة الأخبار في شبكتها البرمجية حوالي 30.55% ونسبة برامج المنوعات والألعاب (ترفيه) 30.25%، في حين تمثل البرامج الثقافية والدينية نسبة 24.40% والبرامج الاجتماعية والتربوية 14.80% حاملة شعار "إشعاع....دائم نحو الأمام".

القناة الثالثة: هي القناة الناطقة بالفرنسية، ضمن منظومة الإذاعة الجزائرية، دون أن تنسلخ على الإطلاق من جزائريتها، تسعى هذه القناة، بكل اعتزاز إلى أن تخدم مستمعيها بأفضل ما يمكن بالمراهنة على العمل الميداني الذي يقربها أكثر من جمهور المستمعين، ويمكنها من أداء دورها في مجال الخدمة العمومية بما يتجاوز ومهام الإعلام، التثقيف والترفيه.

وإذا كانت القناة الثالثة تراهن على التفاعلية وعلى العمل الجوّاري والتظاهرات الحديثة في الميدان، وعلى فضاءات التعبير، من أجل الثبات على النجاح، فإنها تولي أهمية خاصة للبرامج التاريخية التي تسمح للشريحة الواسعة من الشباب بأن تكون مرتبطة بتاريخ الجزائر وماضيها المجيد، فالقناة الثالثة هي "صور تسمع"².

ثانيا: الإذاعة الجزائرية الدولية

بدأت بث برامجها في 19 مارس 2007، مستخدمة الموجة القصيرة محليا في حين تتوجه إلى البلدان العربية عبر القمرين الصناعيين "عرب سات" و"نايل سات"، وللدول الإفريقية عبر قمر "إن إن أس 7"، والأوروبية عبر قمر "هوتبيرد"، وأميركا الشمالية عبر "غالاكسي"، وتعتمد الإذاعة اللغة العربية لغة رئيسية للتواصل، إضافة إلى بثها باللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، وتتوّع برامجها ما بين الإخبارية السياسية، الاقتصادية ورياضية إلى جانب تحاليل وطنية ودولية.

تتم إذاعة الجزائر الدولية بشكل خاص بالأحداث الوطنية والدولية من خلال متابعة آنية للأحداث بقراءة جزائرية من خلال شبكة مراسليها عبر العالم وتقدم القناة 27 موعدا إخبارياً مفصلاً على مدار الـ 24 ساعة من البث إضافة إلى البرامج الإخبارية المختلفة التي تهتم بالسياسة والاقتصاد والثقافة والرياضة إضافة إلى البرامج الحوارية المختلفة التي تسلط الضوء على مستجدات الأحداث³.

¹المكان نفسه.

²المرجع نفسه، ص.17.

³- "تعريف بإذاعة الجزائر الدولية"، من الموقع الإلكتروني: www.radioalgerie.dz، يوم: 2020/8/2، على الساعة 18:06.

ثالثاً: الإذاعات الموضوعاتية

وهي مجموع الإذاعات التي تختص برمجتها بموضوعات معينة وسيتم توضيح ذلك من خلال ما يلي:

إذاعة القرآن الكريم:

أنشأت إذاعة القرآن الكريم في يوم 10 محرم 1412 هجرية الموافق ليوم 12/07/1991، بمجموع 06 ساعات بث يومياً مسجلة تتمثل في تلاوات قرآنية، حديث، تفسير، فقه، شخصيات وأعلام،... الخ، واستمرت على هذا النحو إلى غاية يوم 06/03/1992، حيث بدأ بث بعض الحصص.

عرفت إذاعة القرآن الكريم تذبذباً كبيراً في عدد الساعات وتوقيت البث من حيث تقطع الفترات وزيادة ونقصان عدد الساعات إلى غاية يوم 05/07/2008، أين استقر البث في حدود 10 ساعات بث مباشر يومياً، مقسمة على فترتين: من الساعة صفر (00:00) إلى الساعة الثانية صباحاً (02:00)، ومن الساعة الخامسة صباحاً (05:00) إلى الساعة الواحدة زوالاً (13:00) مع ملاحظة أن الفترة من الساعة الخامسة صباحاً إلى الساعة السابعة مساءً موجهة لدول الساحل الإفريقي، ويُعاد بثها ليلاً على الموجات القصيرة¹.

تبث إذاعة القرآن الكريم مختلف برمجتها باللغة العربية البسيطة والمهذبة، حتى يتسنى للجميع فهمها، كما تبث².

الإذاعة الثقافية:

تتم الإذاعة الثقافية بالجانب الثقافي ضمن منظومة الإذاعة الجزائرية، وهي في بعدها الاتصالي والإعلامي تهدف إلى إبراز التنوع والإثراء الذين تميز بهما الثقافة الجزائرية لتشكل بذلك نافذة مفتوحة على كنوز الثقافة في الجزائر وأداة فاعلة في تمكين الخصوصيات الثقافية لمختلف مناطق الوطن بغية ضمان خدمة إعلامية نوعية للمواطن الجزائري في الداخل أو الخارج³.

تأسست في نهاية 1994، وانطلقت في البث يوم 01/02/1995، على الموجة المتوسطة، وهي ثاني إذاعة موضوعاتية، بعد إذاعة القرآن الكريم؛ ولقد أنشأت الإذاعة الثقافية في ظروف صعبة (سنوات الجمر)، حيث

¹ عبد المجيد رمضان، "وسائل الإعلام المسموعة ورهان الأمن الفكري - إذاعة القرآن الكريم والإذاعة الثقافية الجزائر نموذجاً-"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص-ص. 301-302.

² المرجع نفسه، ص. 302.

³ المرجع نفسه، ص. 305.

كانت أغلبية النشاطات الثقافية مشلولة، ورغم ذلك استطاعت فرض وجودها على المستويين الداخلي والخارجي وذلك بفضل طموح وجهود طاقمها الشاب، وفي 15 أكتوبر 2004 توسعت ساعات البث من 04 إلى 06 ساعات، أي من الخامسة مساءً إلى الحادية عشر ليلاً¹.

جيل FM:

تأسست إذاعة جيل FM الموجهة للشباب في 1 جانفي 2012، بعد إعادة انتشار "إذاعة متيجة" التي تولدت عنها 3 إذاعات جهوية هي إذاعة البليدة، إذاعة تيبازة وإذاعة بومرداس، وبموجب هذا التوسع الأثيري، تحول مقر "إذاعة متيجة" إلى مقر إذاعة جيل FM التي استفادت من الموجة الترددية 94.7 ذات التغطية الواسعة في الجزائر الكبرى، كما ضمت إليها عددا هاما من عمال إذاعة متيجة، ومن قنوات أخرى، بمجموع 400 عاملا مما مكنها من ضمان البث المتواصل 24/24.

جيل FM هي أول إذاعة من حيث الاستماع عبر الإنترنت بنسبة تفوق 38 % من حصة السوق، وهي تتوفر على أحدث أجهزة البث الرقمي، تبث هذه الإذاعة الموجهة للشباب على موجة FM في 15 ولاية هي: الجزائر العاصمة، بومرداس، تيبازة، بويرة، تيزي وزو، وهران، سطيف، غرداية، ورقلة، تمنراست، البليدة، عين الدفلي، المدنة، برج بوعرريج، والوادي. أما في باقي أنحاء الوطن فبثت إذاعة جيل FM على الموجتين المتوسطتين: 549 بالنسبة للشرق و531 بالنسبة للغرب.

يتم استعمال اللغة العربية الفصحى في مجمل البرامج الإخبارية، بينما تستعمل اللغة العامية في برامج الإنتاج واللّسان المحلي بما فيه مختلف فروع اللغة الأمازيغية في مواعيد البث المشترك مع الإذاعات الجهوية، تتنوع بين مختلف الأخبار والبرامج².

رابعا: الإذاعات المحلية

تعرف الإذاعة المحلية بأنها: "نوع من الإعلام محدود النطاق يختص بمنطقة معينة ليمثل مجتمعا محليا، ويمثل انعكاسا واقعيا لثقافة ذلك المجتمع المحلي مستهدفا خدمة احتياجات سكانه، ومحققا لتفاعلهم ومشاركتهم"³. تخاطب الإذاعة المحلية مستمعا محددًا له مصالحه وارتباطاته الاجتماعية المعروفة، وله تقاليده وعاداته وتراثه الفكري الخاص، بإضافة إلى إحساس المستمع بالانتماء لهذه الإذاعة التي تقدم له الأخبار التي تهتمه، وتقدم الأسماء

¹ محمد شلوش، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 19-20.

² المرجع نفسه، ص. 2.

³ طارق سيد أحمد، الإعلام المحلي وقضايا المجتمع، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص. 82.

والشخصيات المعروفة لديه والقريبة منه، وتقدم أيضا ألوان الفنون التي يرتاح لها أكثر من غيرها وتناقش المشكلات التي تمس حياته اليومية، وتوفر له المشاركة المباشرة وغير المباشرة من خلال برامجها¹.

تعرف أيضاً أنها أحد روافد الإعلام المحلي الذي ينبثق من بيئة معينة ومحددة ويوجه إلى جماعة معينة ومحددة ترتبط ببعضها البعض، بحيث يصبح الإعلام مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحاجة هؤلاء الناس ومتصلاً بثقافة البيئة المحلية وظروفها الواقعة مما يجعله انعكاساً للتراث الثقافي للبيئة، ويعتمد اعتماداً على ما فيها من أفكار تكون سائدة بين الجمهور المستهدف وتصبح القيم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والعادات والتقاليد هي التي تكون في النهاية أسلوب شكل ومضمون الإعلام المحلي².

أنشأت الإذاعات المحلية في الجزائر لأنها أصبحت أمراً ضرورياً مقروناً بالتنمية المحلية للمنطقة وسمة من سماتها، وبلغ عددها 55 إذاعة موزعة على كل ولايات الوطن.

1-نشأة وتطور الإذاعة المحلية: تعتبر الإذاعات المحلية وسيلة اتصال جديدة دخلت إلى الجزائر بعد إصدار المرسوم التنفيذي 91 - 108 الصادر في 20 أفريل 1991 والذي تحولت بموجبه الإذاعة إلى مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلالية التسيير فبعد إصدار هذا المرسوم أنشأت الإذاعات المحلية، وقد وصل عدد هذه الإذاعات حتى الآن 48 إذاعة .

- **إذاعة أدرار:** بدأت إذاعة أدرار بث برامجها لأول مرة في 04 جوان عام 1966 وقد دشنتها آنذاك وزير الثقافة والإعلام الجزائري "لمين بشيش". كان البث في البداية يمتد لمدة ست ساعات من التاسعة صباحاً إلى غاية الثالثة بعد الظهر ثم مدد وقت البث ليصل إلى ثماني ساعات في اليوم ، واليوم تبث لمدة اثنا عشر ساعة من السابعة وأربعين دقيقة صباحاً حتى السابعة والنصف مساءً، تتركز برامج الإذاعة بشكل عام حول قضايا ومجتمع مدينة أدرار³. على موجة البث: FM91.09

- **إذاعة الشلف:** أنشأت 26 جانفي 2004، وكان انطلاق أول بث محلي بأربع ساعات ثم توسع إلى 08 ساعات، ثم شيئاً فشيئاً زادت الحاجة إلى توسيع ذلك إلى 13 ساعة يوميا على التردد FM 87,7⁴.

¹ منى سعيد الحديدي وسلوى إمام على، الإعلام والمجتمع، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص. 162.

² المكان نفسه.

³ حوتية عمر وقانون جيلاني، "دور الإعلام في الترويج للسياحة الصحراوية: إذاعة أدرار نموذجاً"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 2، د. س. ن، ص. 103.

⁴ -عيشوني عبد السلام، "الإستراتيجية الاتصالية للإذاعة الجهوية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة حالة إذاعة الشلف الجهوية جوان -أوت 2012"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2012، ص. 145.

- إذاعة الأغواط: أو إذاعة السهوب هي إذاعة محلية بولاية الأغواط الجزائرية تبث برامجها باللغة العربية على موجة أف أم. 98.90 تم افتتاحها بتاريخ 05 نوفمبر 1991¹، وبثها اليومي مدته 15 ساعة.
- إذاعة أم البواقي: تأسست في 19 مارس 2008².
- إذاعة باتنة: أو إذاعة الأوراس أنشأت بتاريخ 29 نوفمبر 1994، وتبث برامجها باللغتين العربية والأمازيغية (الشاوية)³.
- إذاعة بجاية: أو إذاعة الصومام هي إذاعة محلية بولاية بجاية الجزائرية تبث برامجها باللغة العربية والقبائلية بدأت بثها بتاريخ 19 أوت 1996⁴.
- إذاعة بسكرة: إذاعة الزيبان بسكرة، بدأت بث برامجها على موجة FM 91,2 ابتداء من 25 ماي 2003، ثم عدل هذا التوقيت وأصبحت تبث برامجها على نفس الموجة ابتداء من 01 جانفي 2005 من الساعة الثامنة صباحا إلى غاية الرابعة مساء، أما اليوم فهي تبث برامجها من أستديوهاها في بسكرة من الساعة السابعة صباحا إلى غاية منتصف الليل⁵.
- إذاعة بشار: تسمى إذاعة "الساورة" أنشأت في 20 أبريل 1991، تبث برامجها باللغة العربية على موجة البث FM 576/198,03 KHZ، لمدة 12 ساعة يوميا⁶.
- إذاعة البليدة: في إطار احتفالاتها بالذكرى 49 لعيدي الاستقلال والشباب، أطلقت الإذاعة الجزائرية اعتبارا من يوم الاثنين 4 جويلية 2011 في تمام الساعة 11 صباحا، إذاعة البليدة المحلية، على التردد 100.9 و103.8 على موجة أف أم، وانطلق البث على المباشر من مقر الإذاعة بمدينة الورود بحضور المدير العام للإذاعة الوطنية السيد "توفيق خلادي"⁷.

¹ - نوري محمد، "الثقافة الصحية للمجتمع ودور الإذاعة المحلية في تنميتها -إذاعة الأغواط بالجزائر نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 26، 2017، ص. 154.

² لبنى لطيف، "دور برامج إذاعة بسكرة في تنمية المجتمع المحلي -دراسة تحليلية وميدانية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011، ص.225.

³ - خليفة بن قارة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

⁴ المكان نفسه.

⁵ . لبنى لطيف، مرجع سبق ذكره، ص.229.

⁶ -المرجع نفسه، ص.223.

⁷ خليفة بن قارة، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

- إذاعة البويرة: تم الافتتاح الرسمي لهذه الإذاعة بتاريخ 29 ديسمبر 2008، وتغطي برامج هذه الإذاعة التي يبلغ حجمها الساعي سبع ساعات وعشرين دقيقة في اليوم شرق ولاية المددة وجزء من جنوب ولاية تيزي وزو، وجزء كبير من ولاية المسيلة وكذا شمال ولاية الجلفة فضلا عن مجموع تراب ولاية البويرة¹.
- إذاعة قنراست: إذاعة الأهقار هي إحدى الإذاعات الجزائرية بدأت تبث برامجها يوم 16 أبريل 1992 وتبث على موجة البث، AM1161، FM98,9، تبث الإذاعة برامجها باللغتين العربية والأمازيغية "التارقية" والإفريقية "الهوسية"، وتمتد ساعات البث لمدة 12 ساعة².
- إذاعة تبسة: انطلق بث إذاعة تبسة في 04 أبريل 1995، وتبث برامجها بالعربية على موجتي البث FM87,7، وتطور الحجم الساعي للبث من أربعة ساعات يوميا إلى 8 ساعات في 1997/07/05 ثم إلى 12 ساعة من تاريخ 2006/06/15³.
- إذاعة تلمسان: تحديدا في 07 أكتوبر 1992 تم افتتاح إذاعة تلمسان كإذاعة محلية بمقرها القديم في حي الأفق الجميل بصفة رسمية على يد وزير الثقافة آنذاك السيد حمراوي حبيب شوقي، وانحصرت مدة البث في خمسة أيام في الأسبوع من العاشرة صباحا إلى الواحدة زوالا، بالإضافة إلى البث الليلي ليلة الأحد إلى الاثنين من منتصف الليل إلى الساعة السادسة صباحا⁴. تبث برامجها باللغة العربية لمدة 12 ساعة على: FM94,7 FM100,4.
- إذاعة تيارت: هي إذاعة محلية بولاية تيارت الجزائرية تبث برامجها باللغة العربية على موجة أف أم 94.80. بدأت البث يوم 25 أكتوبر 1998⁵.
- إذاعة تيزي وزو: أنشأت في 2011، تبث على موجة FM، من الساعة 7 صباحا إلى الثامنة ليلا⁶.

¹ المكان نفسه.

² المرجع نفسه، ص. 94.

³ المكان نفسه.

⁴ مكاي سيدي محمد وعواج بن عمر، "دور الاعلام المحلي في التنشئة السياسية - إذاعة الجزائر محطة تلمسان نموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص. 300.

⁵ خليفة بن قارة، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

⁶ ناجح مخلوف، "الإعلام المحلي المسموع ودوره في مواجهة العنف الاسري في الوسط الحضري - اذاعة المسيلة نموذجا"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة سطيف 2: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015، ص. 139.

- **إذاعة متيجة:** هي إذاعة محلية بولاية الجزائر وضواحيها، تبث برامجها باللغة العربية لمدة 12 ساعة يوميا على الموجة FM94,7 وبدأ بث الإذاعة في 08 ماي 1991¹.
- **إذاعة الجلفة:** أنشأت الإذاعة المحلية بالجلفة FM وانطلقت في بث برامجها رسميا في التاسع من شهر سبتمبر 2007 عبر موجة FM91.1، ثم أضيفت بعد ذلك عدة موجات لتغطية تراب الولاية².
- **إذاعة جيجل:** أنشأت في 01 نوفمبر 2006 وهي إذاعة محلية بولاية جيجل الجزائرية تبث برامجها باللغة العربية على موجة أف أم. 94.80³.
- **إذاعة سطيف:** إذاعة الهضاب أو أيضا إذاعة سطيف هي إذاعة محلية بولاية سطيف الجزائرية تبث برامجها باللغة العربية على موجة أف أم. 90.40⁴.
- **إذاعة سعيدة:** انطلق بث إذاعة سعيدة الجهوية بتاريخ 24 فبراير 2008، تبث برامجها يوميا من الساعة 06:55 صباحا إلى غاية 20:00 مساء على الأمواج FM 94.5 و FM⁵101.3.
- **إذاعة سكيكدة:** هي إذاعة محلية بولاية سكيكدة الجزائرية تبث برامجها باللغة العربية على موجة أف أم. 94.80. انطلقت في البث بتاريخ 15 نوفمبر 2003⁶.
- **إذاعة سيدي بلعباس:** أنشأت في 17 فيفري 2004 على الموجة FM99,2 تبث برامجها باللغة العربية لمدة 13 ساعة يوميا⁷.
- **إذاعة عنابة:** إذاعة جزائرية بدأت البث في 13 جانفي 1997، تبث نشرات جهوية باللغة العربية على موجة أف أم. 100.30⁸.

¹ لبني لطيف، مرجع سبق ذكره، ص. 225.

² طاهري لخضر، "واقع الإذاعة المحلية ومعالجتها المشكلات الاجتماعية - إذاعة الجلفة المحلية نموذجا"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة خيضر محمد بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2012، ص. 119.

³ خليفة بن قارة، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

⁴ المرجع نفسه، ص. 94.

⁵ المرجع نفسه، ص. 95.

⁶ المكان نفسه.

⁷ المكان نفسه.

⁸ المرجع نفسه، ص. 94.

- **إذاعة قالمة:** أنشأت في 27 ديسمبر 2008، تبث على موجة FM على مدى 13 ساعة و20 دقيقة، بدء من 6 و40 دقيقة صباحا إلى الثامنة ليلا، تقوم بالربط بالقنوات: الأولى والدولية والثقافية وإذاعة القرآن الكريم وتستخدم اللغة العربية¹.
- **إذاعة قسنطينة:** أنشأت إذاعة قسنطينة المحلية بتاريخ 02 فيفري 1995، على موجة البث FM93,9 لتبث يوميا 15 ساعة باللغة العربية².
- **إذاعة المدية:** تم إنشاؤها يوم 22 مارس 2010 من طرف السيد عز الدين ميهوبي، وتبث إذاعة المدية برامجها على الموجتين 92,3 ميغا هرتز و100,7 ميغا هرتز من السادسة صباحا إلى الثامنة مساء على مدار أيام الأسبوع³.
- **إذاعة مستغانم:** تأسست إذاعة مستغانم الجهوية في 10 فيفري 2004 وقد دشنتها فخامة رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة" وهي من الإذاعات الجهوية الأوائل التي انطلقت ببث رقمي عبر وسائل رقمية بنسبة 100 % وكبداية بدأ بثها على مدار 4 ساعات يوميا على الموجتين 7 FM100 1.FM107. ليمدد البث بعدها بسنة إلى 08 ساعات من 00:09 إلى 00:17 إلى غاية السنة 2006م أين مدد البث إلى 12 ساعة من 00:07 إلى 00:19 مساء ثم في عام 2008م تواصل البث إلى غاية 17 ساعة ابتداء من يوم 10 فيفري 2008⁴.
- **إذاعة المسيلة:** انطلق بثها يوم الثلاثاء 07 أكتوبر 2003 وتبث إذاعة الحضنة برامجها بالعربية، شهدت إذاعة المسيلة الجهوية منذ انطلاق بثها تطورات في الحجم الساعي للبث اليومي حيث بدأت بأربع ساعات يوميا من تاريخ 07 أكتوبر 2003 إلى 04 جويلية 2004 ثم ارتفع بتاريخ 05 جويلية 2004 إلى 08 ساعات بث يوميا وتاريخ 15 جوان 2006 توسع حجم البث الساعي إلى 12 ساعة بث يوميا⁵.

¹ ناجح مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص.139.

² لبنى لطيف، مرجع سبق ذكره، ص.227.

³ -بوهدة شهرزاد، "دور الإذاعة المحلية في تنمية المجتمع المحلي - دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي صفحة الفيسبوك لإذاعة المدية-أمودجا"،

المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد (03)، العدد (02)، 2020، ص.373.

⁴ بداني فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص.119.

⁵ ناجح مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص.136.

- **إذاعة معسكر**: تبث برامجها باللغة العربية لمدة 15 ساعة يوميا على موجة البث FM101,1 وبدأت البث لأول مرة بتاريخ 27 جويلية 2003¹.
- **إذاعة ورقلة**: في 09 ماي 1991 تم تدشين أول بث محلي تجربي لمدة ساعتين يومي الخميس والجمعة ليتوسع البث إلى كامل أيام الأسبوع وتدرجيا وصل إلى مجموع ثمان ساعات يوميا وهي الآن تبث برامجها بالعربية والأمازيغية (الورقلية)².
- **إذاعة وهران**: لقد تم تأسيس إذاعة وهران، أو كما سميت بإذاعة "الباهية"، في 26 جانفي 1995، وهي تبث برامجها يوميا بحجم ساعي قدره 13 ساعة و20 دقيقة، بدء من 6:40 صباحا إلى غاية 20:00 مساء على موجة بث FM³ 7,92 + FM 10,95
- **إذاعة البيض**: بدأت بثها في 08 سبتمبر 2003 وتبث برامجها باللغة العربية لمدة 15 ساعة يوميا⁴.
- **إذاعة إليزي**: أنشأت بتاريخ 27 جانفي 1997 وتبث برامجها باللغة العربية والتارقية لمدة 12 ساعة يوميا⁵.
- **إذاعة برج بوعريريج**: تاريخ انطلاق البث كان في تاريخ 23 أفريل 2008 وتبث يوميا من الساعة 06:40 إلى الساعة 20:00 لمدة 07 ساعات و20 دقيقة، وتبث باللغة العربية والأمازيغية على موجة أف.أم 96.20⁶.
- **إذاعة بومرداس**: تأسست 5 جويلية 2012، في إطار الاحتفالات بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية تدشين الإذاعة المحلية لبومرداس التي تعد المحطة الـ48 على مستوى الوطن. وأشرف على حفل تدشين مقر آخر محطة إذاعية جوارية على مستوى الوطن الواقع وسط مدينة بومرداس وفد هام يترأسه كل من وإلى بومرداس "كمال عباس" والمدير العام لمؤسسة الإذاعة الوطنية السيد "شعبان لوناكل"⁷.

¹ خليفة بن قارة، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

² صالح محمد حميد، مرجع سبق ذكره، ص. 99.

³ لبنى لطيف، مرجع سبق ذكره، ص. 228.

⁴ خليفة بن قارة، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

⁵ المرجع نفسه، ص. 94.

⁶ سهيلي خالد، "واقع الاتصال الداخلي في الإذاعات الجهوية الجزائرية دراسة حالة إذاعة البرج الجهوية"، مجلة الدراسات العالمية، العدد (06)، برلين:

المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص. 153.

⁷ محمد شلوش، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

- **إذاعة الطارف:** انطلقت رسميا يوم الأربعاء 30 جوان 2010 وهي تشكل محطة الـ 45 المتواجدة حاليا في الجزائر وتعمل على 5 ترددات وتغطي 90 بالمائة من إقليم الولاية¹.
- **إذاعة تندوف:** تبث برامجها باللغة العربية واللهجة الحسانية انطلقت في البث بتاريخ 12 مارس 1990 ومدة بثها يوميا 12 ساعة².
- **إذاعة تيسمسيلت:** تقوم هذه الإذاعة بتقديم الأخبار المحلية والوطنية وتغطية الأحداث السياسية والثقافية والرياضية والاجتماعية التي تكون الولاية مسرح لها، وذلك في الحصة التي تقوم ببثها أنشأت في 06 أفريل 2008، وتبث برامجها باللغة العربية لمدة 07 ساعات يوميا³.
- **إذاعة الوادي:** هي إذاعة تنبثق من مدينة الوادي مقر الولاية، حيث كانت الانطلاقة في 21 نوفمبر 1996 بمعدل أربع ساعات يومية، من الساعة التاسعة صباحا إلى الواحدة زوالا، ليزيد عدد ساعات بثها إلى 12 ساعة على الموجة أف أم 98⁴.
- **إذاعة خنشلة:** انطلق بثها بتاريخ 25 ديسمبر 2008، وتبث برامجها باللغة العربية⁵.
- **إذاعة سوق أهراس:** بدأت بث برامجها بشكل منتظم في 23 فيفري 2005 كانت مدة البث أول مرة 04 ساعات يوميا ثم امتدت المدة إلى 08 ساعات في 05 جوان 2005 بعدها وصلت إلى 12 ساعة ثم مدة البث على مدار الساعة في 10 فيفري 2008، ثم تقليص مدة البث إلى 12 ساعة ولغة البث هي اللغة العربية⁶.
- **إذاعة تيبازة:** تبث إذاعة تيبازة برامجها على الموجة FM99,9، وقد ظهرت هذه الإذاعة في 01 جويلية 2009 تبث برامجها مدة 07 ساعات في اليوم⁷.
- **إذاعة ميله:** تم افتتاح إذاعة ميله في مارس 2009 وتقوم ببث برامجها لمدة 07 ساعات يوميا¹.

¹ - خليفة بن قارة، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

² المرجع نفسه، ص. 94.

³ المرجع نفسه، ص. 95.

⁴ وصيف خالد سهيلة ووصيف خالد زكية، "دور الإذاعة المحلية في تعزيز القيم لدى أفراد المجتمع -إذاعة الوادي نموذجا-"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الإعلام المحلي في الجزائر التحديات المعاصرة ورهانات المستقبل، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2019، ص.7-8.

⁵ خليفة بن قارة، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

⁶ المكان نفسه.

⁷ المكان نفسه.

- إذاعة عين الدفلي: أنشأت في 01 ماي 2008 تبث برامجها باللغة العربية لمدة 07 ساعات يوميا².
- إذاعة النعام: أنشأت بتاريخ 16 جانفي 2002 وتبث باللغة العربية لمدة 19 ساعة يوميا³.
- إذاعة عين تموشنت: تبث برامجها لمدة 07 ساعات باللغة العربية بعد أن أنشأت بتاريخ 26 مارس 2008⁴.
- إذاعة غرداية: شرعت في بث برامجها بتاريخ 24 فيفري 2001 لمدة 08 ساعات تبث برامجها باللغة العربية واللهجة المزابية وفي 17 جوان 2006 مددت بثها إلى 12 ساعة يوميا⁵.
- إذاعة غليزان: تبث برامجها باللغة العربية لمدة 15 ساعة يوميا وقد دشنت بتاريخ 25 جويلية 2006⁶.

2- أسباب نشأة الإذاعة المحلية:

أصبح تأسيس الإذاعة المحلية ضرورة اجتماعية وتنموية في جميع المجالات، وتعد التنمية بكافة أبعادها أحد الدوافع الأساسية لإنشاء الإذاعات المحلية من أجل تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية. إضافة إلى أن الأميين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة يمكنهم الاستفادة من الإعلام المحلي عبر الراديو وليس من خلال الإنترنت أو غيره. ومن أهم الأسباب التي أدت لإنشاء الإذاعة المحلية في الجزائر نذكر:

- الانتشار الكبير لأجهزة الراديو دفعها لإقامة نظام للاتصال السمعي حتى لا تبقى في معزل عن مسايرة الأحداث والتطورات في العالم ومواجهة الإعلام بالإعلام.
- محاولة القضاء على الأمية المتفشية في المجتمع الجزائري، فتفشي الأمية في المجتمع الجزائري بنسبة كبيرة صار عائقا في سبيل عملية الاتصال بين غالبية المجتمع والسلطة عن طريق الصحافة المكتوبة، مما دفع بالحكومة إلى استعمال الوسائل الشفوية لتحقيق الاتصال المرغوب فيه، والوسيلة المتاحة والممكنة التي يمكن أن تحقق ذلك هي الإذاعة، لقلة تكلفتها بالنسبة للدولة وبالنسبة للمواطن أيضا.
- أزمة الثقة بين الشعب والسلطة لغياب الاتصال؛ مما دفع السلطات إلى العمل على نشر الإذاعات المحلية لشرح سياسة الدولة وخدمة الأهداف العامة التي تسعى إليها.

¹المكان نفسه.

²المكان نفسه.

³المرجع نفسه، ص. 94.

⁴نفس المرجع، ص. 95.

⁵المرجع نفسه، ص. 94.

⁶خيرة مكرتار وبوعمامة العربي، "الإعلام الجزائري ودوره في التنمية المحلية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2021، ص.74.

3- مهام ووظائف الإذاعة المحلية:

يرتبط إنشاء أي بناء اجتماعي بأهداف ووظائف تكون هي الإطار الذي تحدد من خلاله سياسة التسيير في هذا البناء والإذاعة المحلية هي واحدة من أهم الأبنية الاجتماعية التي ترتبط بمهام ووظائف ومن أهم هذه الوظائف:

- المعالجة الموضوعية للقضايا المجتمعية والقومية بما يحفز كل الطاقات للمساهمة في إيجاد الحلول الكفيلة بحل هذه القضايا.
- إتاحة الفرصة الكافية لكافة الآراء ووجهات النظر للتعبير عن نفسها فيما يتعلق بمعالجة مشكلات المجتمع وقضايا الملحة.
- التوعية المستمرة بمخاطرة القضايا والمشاكل التي تواجه المجتمع، والإعلان عن كافة الجهود التي تبذل، والنجاحات التي تحقّق في هذا الإطار.
- تأكيد دور كل مواطن في التصدي لمشكلات المجتمع وقضايا الملحة مع تكثيف برامج السلوكيات لتصحيح السلبي منها، ودعم الإيجابي.

4- خصائص الإذاعة المحلية:

- تتميّز الإذاعة المحلية بسمات خاصة تميّزها عن بقية الأجهزة الإعلامية والإذاعات سواء كانت إقليمية، أو دولية ومن هذه الخصائص نذكر:
- تنطلق الإذاعة المحلية، عند تصميم رسائلها من بيئة محلية، وذلك لتكون متوافقة مع أهداف الجمهور المستهدف.
- ترتبط الإذاعة المحلية بمجتمعها، حيث أن كل البرامج موجهة لأفراد المجتمع المحلي لحل قضاياهم ومشاكلهم.
- تخاطب الإذاعة المحلية المتعلم والأمي المرأة والرجل، فهي بذلك تتخطى حواجز الأمية والسن والزمان والمكان¹.
- محتوى المواد التي تقدمها الإذاعة المحلية تابعة ومستمدة من المجتمع المحلي ذاته لخدمته. بحيث تعكس البرامج المختلفة عادات وتقاليد السكان وتراثهم وانتماءاتهم.
- تتحدث الإذاعة المحلية بلغة الجمهور المستهدف وتخطبه بها وقد يظهر فيها أيضا لهجة سكان المنطقة المستهدفة¹.

¹ عبد الله المسلمي إبراهيم، الإعلام الإقليمي: دراسة نظرية ميدانية، القاهرة: دار العرب للنشر والتوزيع، 1993، ص.30.

5- البرامج في الإذاعة المحلية:

توجد في الجزائر اليوم 48 إذاعة محلية مغطية أغلب أرجاء التراب الوطني وفق مبدأ لكل ولاية إذاعة محلية، وهذه الإذاعات المتواجدة في الجزائر كونها منبر إعلامي وجواري فإنها تقدم برامج متنوعة لمستمعيها وهذا ضمن شبكات برامجية عادية وصيفية ورمضانية.

البرامج الترفيهية: تشغل البرامج الترفيهية الحيز الأكبر من ساعات البث الإذاعي حيث لا تقل عن 66% من ساعات البث بالإذاعات العامة.

البرامج الموسيقية: تشغل البرامج الموسيقية أكبر قدر من زمن البث الإذاعي والموسيقي، كما أن استخدامها للربط بين البرامج المختلفة وبين الفقرات داخل البرنامج الواحد واللحن المميز للقناة الإذاعية هو الذي يحقق صورتها الذهنية لدى المستمع².

البرامج الثقافية: هي البرامج التي تقدم من الإذاعة وتبسط موضوعا أو فكرة ثقافية في صورة إذاعية مقبولة تقوم على الإفادة من إمكانات الفن الإذاعي، تتميز بالتجديد والتبسيط في تقديم ثمرات الفكر والفن والعلم على أوسع نطاق، وفي أرحب دائرة دون أن يحسن ذلك المستويات ذات القيم الكبرى في الإنتاج الفكري³.

البرامج الاقتصادية: تهتم بالتعريف بالأوضاع الاقتصادية للدولة أو المجتمعات والمساهمة في دفع عجلة التنمية⁴.

البرامج الاجتماعية في الإذاعة المحلية: هي البرامج التي تتناول القضايا والمشكلات والأمور الاجتماعية التي تم المجتمع بصفة عامة ومناقشتها ووضع الحلول المناسبة لها، فالبرامج الاجتماعية في الإذاعة هي البرامج التي تقدم في الراديو بهدف عرض قضية أو مشكلة أو ظاهرة اجتماعية، أو موضوع اجتماعي في صورة إذاعية فنية تقوم على الإفادة من إمكانيات الفن الإذاعي في إنماء الجانب الاجتماعي، وتطويره والبحث عن أسباب المشكلات الاجتماعية لتفاديها أو المساهمة في التقليل منها، ومن خصائصها:

¹ طارق الشاري، الإعلام الإذاعي، ط.2، عمان: دارأسامة، 2020، ص.180.

² حسن عماد مكاوي وعادل عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص.94-97.

³ سهير جاد، البرامج الثقافية في الإعلام الإذاعي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص.42.

⁴ محمد معوض، المدخل إلى الفنون العمل التلفزيوني، القاهرة: دار الفكر العربي، ص.197.

- التعرف على قضايا ومشكلات المجتمع ومعالجتها عن طريق مختصين في ذلك.
- متابعة القضايا والمشكلات الاجتماعية في المجتمع.
- التعرف على العوامل المؤدية لمثل هذه المشكلات.
- محاولة وضع حلول للقضايا والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع¹.

المطلب الثالث: التخطيط في الإذاعة المحلية

تكون الخدمة الإذاعية فيه موجهة إلى إقليم صغير نسبياً فأساس إقامة الخدمة الإذاعية هنا التجانس من الناحيتين الطبيعية والاجتماعية لهذا المجتمع فالإذاعة هنا مرتبطة بمجتمع خاص تجمع وحدة اقتصادية وثقافية متميزة ولا شأن لها بالتقسيمات الإدارية أو التخطيطية، وتجمع أفرادها وحدة فكرية، ثقافية وتراثية خاصة. وتكون الإذاعة في مجاهم الطبيعي للتعبير عن مصالحهم، بل وحتى لهجتهم المحلية وتعكس اتجاهاتهم²، وهذا النوع من التخطيط انتهجته الدولة الجزائرية في مجال الإعلام بمشروع إذاعة في كل ولاية، وهذا بغرض تقريب السلطة من المواطن، وكذا حماية الثقافات المحلية من الاضمحلال أو الذوبان في الثقافة العامة، باعتبار المجتمع المحلي هو المجتمع الذي تتعامل معه الإذاعة المحلية؛ وقد حدد "جورج بالوينلي" مجموعة من الدلالات التي يوحى بها مفهوم المحلية:

- تحدد الرهانات الخاصة بالحياة اليومية والآنية على المستوى المحلي.
- تكشف المجتمع وتمرن عليه على الصعيد المحلي، ففيه تتحدد وتشكل الهوية.
- تشكل شبكة من العلاقات وبذلك يوظف المحلي كبديل وكمخرج للمشاكل التي لم تجد لها حل على المستوى المركزي، وقد استعرض "هيلري" تعريف للمجتمع المحلي بأنه "لا يوجد اتفاق بين التعريفات جميعاً أكثر من الإشارة إلى أن الناس يعيشون في مجتمع محلي ومنطقة معينة وعلماً أن المصطلح قد يستخدم كمرادف لمصطلحات أخرى مثل: المجتمع، التنظيم الاجتماعي، النسق الاجتماعي، إلا أن الكثير من الدارسين يتفقون على أنه يُشير إلى منطقة محلية محددة لها طابع خاص ويمكن أن يتفق مع هذه التعريفات ما قدمه "بارسونز" Persons في مؤلفه "النسق الاجتماعي"، وذلك أن المجتمع المحلي هو تجمع الفاعلين في المنطقة المحددة بصورة تُتيح ظهور أنشطة مشتركة ويتضمن هذا التعريف تفاعل الأفراد في إطار نظام محلي معقد يُقدم خدمات أساسية للأفراد مع اعتبار أن المجتمع المحلي ليس وحدة مستقلة ذاتياً بالضرورة، ويبدو أن المجتمع المحلي يستخدم كمرادف للمجتمع

¹ طاهري لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 89 - 102.

² محمد محمد علي وآخرون، مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985، ص.173.

أوالنسق الاجتماعي، لكن يضيف إليه خاصية أخرى هي نوع من التكامل، أو الشعور بالانتماء بين أعضائه¹، واهتم الباحثون بالمجتمع المحلي نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- تطوُّر الحياة الاجتماعية وما أنتجته من تجانس وتنميط.
- بروز النزعة الفردية وتفكيك الروابط الاجتماعية والأسرية.
- تزايد وقت الفراغ.

أولاً-أسس التخطيط للإذاعة المحلية:

تعتبر الإذاعة المحلية واحدة من مؤسسات الدولة تسهر على خدمة وتنمية المجتمع المحلي، فلا بد لها من تخطيط لسياساتها البرمجية لتؤدي هذا الدور الفعال والحساس في الوقت ذاته. والتخطيط الإذاعي من الضرورات المهمة التي لا غني عنها هدفه الوصول إلى أعلى كفاءة ممكنة للحصول على أعلى عائد ممكن من الاستثمارات الإذاعية أثناء أو بعد تنفيذ الخدمات الإذاعية الإخبارية والثقافية والترفيهية والإعلانية التي يحتاجها الجمهور ويرغب بها.

يُعتبر التخطيط توظيفاً للإمكانات البشرية والمادية المتاحة، أو التي يمكن أن تتاح خلال سنوات الخطة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار السياسة الإعلامية والاتصالية، مع الاستخدام الأمثل لهذه الإمكانيات. وما يهم هنا، أثناء الحديث عن التخطيط الإذاعي، هو ليس الجانب التقني، وإنما توظيف الأسس والمبادئ، التي لا بد للإذاعة المحلية مراعاتها والاستناد إليها أثناء قيامها بعملها التنموي إزاء أفراد المجتمع المحلي. فعند التخطيط للإذاعة المحلية، يجب الأخذ في الاعتبار بعدة عوامل أساسية، تُعتبر بمثابة الأسس التي يمكن أن يتم خلالها تحقيق الأهداف المحلية، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1 - نطاق التغطية الجغرافية: يختلف نطاق التغطية الجغرافية التي تغطيها الإذاعات المحلية على النحو التالي: الإذاعات المحلية التي تغطي مدينة كبيرة، والإذاعة الإقليمية التي تغطي إقليمًا يضم عدة محافظات، إذ لا بد أن تضع أي إذاعة محلية باعتبارها الرقعة أو المساحة الجغرافية التي ستغطيها وبالتالي تخدمها وترعي احتياجات مواطنيها.

¹ إسماعيل على السعد، الدعاية والرأي العام: دراسة في الاتصال الإنساني، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص. 25.

2 - نطاق الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ الخطة: إذ تعتبر الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ الخطة الإذاعية من العوامل المهمة، وهي تنقسم إلى تخطيط بعيد المدى وهو التخطيط الذي تكون أهدافه بعيدة المدى وتحتاج فترة زمنية طويلة لتحقيقها، والتخطيط قصير المدى وهو التخطيط الذي تكون أهدافه قصيرة المدى وتحتاج إلى فترة زمنية قصيرة. ويضاف إلى ذلك فترات الأزمات التي تستلزم معالجة خاصة تتناسب مع الحدث أو الأزمة الطارئة أو المرتفعة. حيث تنعكس أهمية وسائل الإعلام عند مواجهة الأزمة من خلال زيادة اعتماد الجمهور عليها لمعرفة تفاصيل تلك الأزمات، فهي تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن الأزمة لدى الجمهور، وأيضاً في تشكيل اتجاهاته نحو الأزمة وكيفية إدارتها.

3 ساعات الإرسال وقوته: والمقصود هنا أن تكون ساعات الإرسال التي تبثها الإذاعات المحلية ملائمة من حيث عدد الساعات، ومواعيده بما يتلاءم مع ظروف الجماهير المستهدفة، هذا إلى جانب قوة الإرسال ووضوحه مما يؤثر في عمليات التلقي. كما ترى في ذلك "ليلي العقاد" أن تنسيق البرامج وتحديد موعد إذاعة كل منها يلعب دوره الكبير، إذ أن دراسة دقائق الحياة اليومية للمستمع وعاداته تؤثر في نوعية البرامج المذاعة في كل فترة من فترات اليوم؛ فمثلاً الفترة الصباحية وفترة السهرة هما الفترتان النشطتان وأن فترة الضحى هي فترة ربات البيوت، وقد تكون فترة بعد الظهر جيدة للأطفال الذين لا ينامون كما ينام آباءهم وهكذا.

4 - ثقافة المجتمع: تعتبر ثقافة المجتمع من المتغيرات المهمة التي لا بد من وضعها في الاعتبار عند التخطيط للإذاعات المحلية، حيث أن الإذاعة المحلية تنطلق في أداء وظائفها من منطلق محلي يضع في اعتباره السمات الرئيسية للمجتمع المحلي الذي يخاطبه، مما يستلزم أن تستمد كل إذاعة محلية برامجها من هذا المجتمع، ولذلك تعتبر ثقافة المجتمع المحلي مصدراً مهماً وعملاً رئيسياً يؤثر على القائمين بالاتصال في اختيارهم للمواد الإذاعية التي يقدمونها، وإذا كان الإمام بالثقافة ضرورياً لنجاح الخطة الإذاعية فإن الإذاعة المحلية أكثر قدرة على فهم وتحديد ثقافة المجتمع المحلي لأنها تتعامل مع مجتمع محدد ومتناسق في مختلف النواحي وفي هذا يؤكد "جمال أبو شنب" على ضرورة ربط منظومة الإعلام بنظام القيم والمعتقدات من خلال الطرح العام إذ من غير المعقول أن تكون البرامج الإذاعية مبنية على ثقافة مختلفة وغريبة عن ثقافة أفراد المجتمع المحلي.

5- القائم بالاتصال: فهو قبل كل شيء إنسان يعيش في مجتمع مُعيّن له مشكلاته وقضاياها وهمومه فهو يعيش الواقع وغير منعزل عنه، وبإمكانه أن يرصد هذا الواقع رسداً أميناً ووضع الحلول والنقد للأوضاع السلبية وآملاً في تغييرها نحو الأفضل. كما لا بد أن يتحدث بلسان المجتمع المحلي ويخاطبهم بلهجتهم ومستوى طموحاتهم،

ومن الضروري اختيار العاملين المذيعين ومقدمي البرامج والمعددين والمخرجين بحيث يكونون من أبناء المجتمع المحلي، لأنهم أقدر من غيرهم على فهم طبيعة مجتمعهم وتحديد احتياجات أفرادهم. ويؤكد "مصطفى فلاتة" في هذا الخصوص أنه يجب أن يعطي العنصر البشري الاعتبار الأول في جميع مراحل التخطيط للإذاعة، ويشمل ذلك التأهيل قبل الخدمة والتدريب أثناءها والتنظيم والإشراف والمتابعة.

6 - الجمهور المستهدف: ضرورة مراعاة الإذاعات المحلية لطبيعة الجمهور المستهدف وخصائصه واحتياجاته ورغباته عند اختيار البرامج والمواد الإذاعية وعند تحديد مواقعها على خريطة الإرسال، حيث أن احتياجات الجمهور تتعدد وتختلف باختلاف البيئة الجغرافية والمستوى التعليمي والثقافي وأنواع المهن وباختلاف الفئة العمرية والنوع. كما أن الجمهور هو الهدف الأساسي والنهائي في عملية الاتصال، وإذا لم يكن لدى القائم بالاتصال فكرة كاملة عن قدرات الجمهور العقلية وخصائصه الأولية فسوف يجد ذلك من مقدرته على الوصول إليه وإقناعه مهما كانت الرسالة مصممة تصميماً جيداً¹.

ثانياً - تسيير الإذاعات المحلية الجزائرية

لكل مؤسسة نمط تسيير خاص بها، ولغرض التعرف على طريقة تسيير الإذاعات المحلية في الجزائر تم إجراء مقابلة مع مدير تسيير الإذاعات الجهوية السيد "محمد زبدة"، إذ تم التطرق للعناصر التالية :

* التوظيف: تتم عملية التوظيف في الإذاعات المحلية بعدة طرق أهمها²:

1. إذا كان المشروع جديداً يعلن عن فتح المناصب المفتوحة بحيث تجري مسابقة لهذا الغرض، إذ يشرع في تلقي الملفات التي تكون عادة مصحوبة بوثيقة التسجيل في وكالة التشغيل ويعلن عن تاريخ إجراء المسابقة التي تنقسم إلى قسمين: الأول يتمثل في النظري والمقصود به الأبجديات التي تعلمها الطالب في المعاهد والمدارس المتخصصة، أما الثاني العملي يتمثل في إجراء تجارب صوتية لاعتبار أن الإذاعة هي صوت بالدرجة الأولى.
2. حين تحتاج الإذاعة إلى تعويض نتيجة وفاة أو استقالة يعلن عن منصب شاغر وتتبع نفس الإجراءات السابقة الذكر مع إعطاء الأولوية لمن خاضوا تجربة إما عن طريق التعاون أو عن طريق الإنتاج.
3. التحويل ويكون إما من إذاعة إلى أخرى نتيجة ظروف معينة أو التحويل من منصب لآخر وهذا يعالج على

¹ - دروازي مصطفى، "تفاعل الجمهور الرياضي مع الحصص الحوارية الرياضية (دراسة وصفية لجمهور الإذاعة المحلية بالجلفة حصّة النقاش الرياضي نموذجاً)"، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر 3: معهد التربية البدنية والرياضية سيدي عبد الله، 2011، ص. 57.

² - مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير تسيير الإذاعات الجهوية "محمد زبدة"، بتاريخ 12 أكتوبر 2020، مصدر سبق ذكره.

المستوى الداخلي.

*** استخراج الوثائق:** باعتبار الموظف تابع للإذاعة المركزية فإن الوثائق المتعلقة بالموظفين كشهادة العمل وكشف الراتب وغيرها من الوثائق لا تزال تسير مركزيا عن طريق مديرية قائمة بذاتها وهي مديرية الموارد البشرية، غير أن هذه الوثائق تصل للموظف في ظرف وجيز عن طريق البريد الإلكتروني، وهي مركزية حتى يمكن التحكم فيها وتكون لها دلالتها القانونية لأن هناك رقم تسلسلي لكل عامل، تجدر الإشارة هنا إلى أن كل ملفات العمال في مختلف الإذاعات المحلية مرقمة.

*** سند العطلة:** يتقدم الموظف بالإذاعة المحلية إلى رئيس المصلحة التي ينتمي إليها على مستوى الإذاعة المحلية التي يعمل بها بطلب العطلة السنوية أو العطلة النوعية كما هو الحال بالنسبة للصحفيين الذين لهم الحق في 15 يوما إضافية مقارنة بباقي العمال، وبعد موافقة رئيس المصلحة ييدير الإذاعة المحلية رأيه في ذلك، في حال الموافقة يرسلها إلى مدير تنسيقية الإذاعات الجهوية الذي يتولى التأشير عليها وبدوره يرسلها إلى مديرية الموارد البشرية ليستلم الموظف سند العطلة الخاص به.

* عدد العمال بالإذاعات المحلية:

يختلف عدد العمال من محطة إلى أخرى نظرا لعدة عوامل: الحجم الساعي للبت بحيث يتراوح بين 13 ساعة و24 ساعة، ونسبة اللغة إلى اللغة إذ أن هناك من الإذاعة المحلية من تبث برامجها باللغة العربية فقط ومنها من تبث باللغتين العربية والأمازيغية التي تختلف من منطقة إلى أخرى.

* الاستقلال المالي:

الإذاعات المحلية فروع عن الإدارة المركزية وبالتالي هي لا تتمتع باستقلال مالي بحيث هناك ميزانية تدفع للإذاعات المحلية من أجل تلبية حاجياتها والتي تبرر بفواتير بعد إتباع إجراءات معينة ويمكن للإدارة المركزية أن توفر هذه الاحتياجات خاصة حين يتعلق الأمر بالأجهزة التقنية والأجهزة المكتبية والسيارات في حين أن الأجور تدفع للعمال مركزياً، أما المنح والعطايا التي تتلقاها الإذاعات المحلية من الجماعات المحلية فيتم جردها سنوياً في خانة

تسمى بمنح أو عطايا.¹

* العملية الاشهارية:

تخضع العملية الإشهارية بالإذاعات المحلية لوكالة إشهارية تابعة للإذاعة الجزائرية وفق سلم مالي محدد، ويشرف على هذه العملية مكلف بالإشهار على مستوى الإذاعة المحلية والذي يسعى إلى جمع الإشهار بصيغ متعددة ويوافي الإدارة المركزية شهرياً بمحاصيل العمليات الإشهارية والتي تصب في صندوق خاص بذلك. قد تتفق الوكالة الإشهارية التابعة للإذاعة مع المتعامل على بث المادة على أمواج عدة إذاعات محلية وفق مخطط بث محدد وفترة زمنية محددة. لا يمكن الإشهار لبعض المهن كالطب والمحاماة والتجارة الممنوعة. أما في حال كان المتعامل وطنياً بحيث يطلب بث المادة الإشهارية في أكثر من محطة فيتم الرجوع إلى الإدارة المركزية وهناك اتفاقيات تتم بين مدير الإذاعة المحلية والمتعامل. وينقسم المتعامل إلى قسمان:

متعامل عمومي والذي يلجأ إلى الإذاعة في إطار اتفاقية سنوية لبث الإعلانات كالولاية، وهناك **المتعامل التجاري** الذي يتمثل في مؤسسات عمومية وخاصة وعادة ما يكون ضريبياً وذلك بالإشهار لمعرض أو منتج ما إذ يكون الاتفاق مع مدير الإذاعة المحلية وفق إطار قانوني واضح على أن يتم موافاة الإدارة المركزية والممثلة في الوكالة الإشهارية التابعة للإذاعة بجميع الوثائق المتعلقة بهذه العمليات الإشهارية.

توزع مداخيل العملية الإشهارية على الإذاعات المحلية بالتساوي لاعتبار أن الإدارة المركزية تقوم بالتكفل بكل المصاريف من عتاد وأجور، يُضيف "محمد زبدة" أن الإدارة المركزية تفكر في صيغ لتوزيع هذه المداخيل في شكل مكافآت للإذاعات الجادة وكذلك في تمويل مشاريع جديدة وفق دراسة مسبقة.

*** الشبكة البرمجية:** تعتمد الإذاعة الجزائرية في جميع محطاتها على ثلاثة أنواع من الشبكات البرمجية:

1. الشبكة البرمجية العادية: تنطلق في شهر سبتمبر وتنتهي في بداية شهر جوان.
2. الشبكة البرمجية الصيفية: التي تكيف مع أجواء فصل الصيف.
3. الشبكة البرمجية الرمضانية: التي تكيف مع قدسية شهر رمضان.

تتلقي الإذاعات المحلية الاقتراحات لإعداد الشبكة البرمجية من طرف عمالها وأيضاً من طرف بعض المنتجين الخارجيين الذين يلبون احتياجات الإذاعة المحلية الناقصة، وبناء على هذا يتم تصميم مقترح الشبكة البرمجية التي ترسل لمديرية تنسيقية الإذاعات الجهوية التي تتولى قراءتها قراءة ثانية مرفقة بالبطاقات الفنية والاحتياجات للطاقت

¹ المصدر نفسه.

خارج الإذاعة والتقديرات المالية، ثم تعرض على المدير العام للإذاعة الجزائرية الذي يحق له إبداء رأيه ببعض الملاحظات، الإضافات، التحفظات وحتى الحذف، وبعد موافقته يمكن الإشهار لمضمون هذه الشبكة البرمجية والبدائية في العمل بها في موعدها المحدد والذي عادة ما يكون موعداً موحداً بين جميع الإذاعات المحلية. وتعمل الإذاعات المحلية عند إعداد مقترحات الشبكات البرمجية على مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والجغرافية والاقتصادية للمنطقة التي تبث برامجها فيها ومراعاة اللهجات التي يفهمها المتلقي وغيرها من الخصوصيات لاعتبار أن الإذاعات المحلية إذاعات جوارية بمعنى تعكس جوارها وتسلط الضوء عليه، كما يمكن للإذاعات المحلية أن تبث أخبارها على القنوات الوطنية في موعد يومي يعرف بالأخبار الجهوية، كما تتولى الإذاعات المحلية بث المواعيد الإخبارية الوطنية والتي تنقلها على أمواجها من القناة الأولى حتى لا يبقى المواطن في المناطق الداخلية حبيس منطقته ويتمكن من الاطلاع على الأخبار الوطنية والعالمية، وهناك صيغة أخرى ابتدعتها الإذاعات المحلية تتمثل في "فضاء جسر" وهو برنامج مشترك بين مجموعة من الإذاعات المحلية يتم فيه التطرق لمواضيع تعرف بالعبادات والتقاليد وكل خصوصيات هذه المناطق حتى يتمكن المواطن على المستوى المحلي من التعرف على خبايا المناطق الأخرى بالقطر الجزائري¹.

* **التسيير والتنظيم:** تخضع المحطات الإذاعية الجزائرية وعددها 55 محطة منها 48 محلية لمجموعة من القوانين المتمثلة في قانون الإعلام، الاتفاقية الجماعية، والقوانين الداخلية للإذاعة، أما الهيكل التنظيمي للإذاعات المحلية فيتمثل في مدير الإذاعة المحلية يساعده أربعة رؤساء مصالح: رئيس مصلحة الإنتاج، رئيس مصلحة الأخبار، رئيس مصلحة الإدارة والمالية، ورئيس المصلحة التقنية، أما مدير الإذاعة المحلية فيرأسه مدير تنسيقية الإذاعات الجهوية الذي هو الآخر يرأسه المدير العام للإذاعة الجزائرية.

* **اتخاذ القرار بالإذاعة المحلية:** إن عملية اتخاذ القرارات في الإذاعات المحلية تكون إما من طرف المدير العام للإذاعة الجزائرية أو من طرف مديرية تنسيقية الإذاعات الجهوية أو حتى من طرف مدير الإذاعة المحلية وكل هذا محدد في القوانين وكذلك القرارات، هناك من القرارات التي يستشير فيها مدير الإذاعة المحلية رؤوسه وتكون استشارات شفوية للتسريع في العمليات وقد تكون الإجابة مكتوبة وهذا حسب طبيعة القرار.

* **مساهمة الإذاعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية:**

تعكس الإذاعات المحلية سياسة الدولة داخل المناطق التي تغطيها وهي جسر الثقة بين الإدارة والمواطن ويرى السيد

¹ المصدر نفسه.

"محمد زبدة" مدير تنسيقية الإذاعات الجهوية أن تخصيص رئيس الجمهورية له يعول عليها في تنفيذ إستراتيجية الدولة خاصة في التحسيس والتوعية بالإجراءات الوقائية من فيروس كورونا (كوفيد 19) فإن هذا للدليل على أن للإذاعات المحلية دور في تلبية إستراتيجية شاملة، والعمل على زيادة ساعات البث وتوسيعه ليصل إلى كل المناطق المحيطة ما هو إلا من أجل تحقيق إستراتيجية إعلامية حقيقية لأنه لا يمكن للإذاعات الوطنية أن تعكس كل خصوصيات الجزائر وعليه يمكن القول أن للإذاعات المحلية دور كبير في تحقيق التنمية المحلية بالتبادل والتعاون مع الإذاعات الوطنية فالعلاقة بين الإذاعات المحلية والإذاعات الوطنية علاقة تكامل وترابط إذ تكمل كل واحدة الأخرى¹.

¹ المصدر نفسه.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

أصبحت التنمية المحلية على المستوى المحلي تشغل حيزاً مهماً في أبحاث العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم الاقتصادية والسياسية بصفة خاصة، فالظروف المتغيرة دفعت الباحثين إلى الخوض في غمار البحث عن الحلول والاليات الكفيلة لتحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

يعد مفهوم التنمية مفهوماً متنازع عليه نظرياً وسياسياً، وقد اتخذت في الآونة الأخيرة معني ممارسات وكالات التنمية، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، فالأمر المشترك في تعريفات "التنمية" أنها تشمل "التغيير" في مجموعة متنوعة من جوانب الحالة البشرية، وأبعاد التنمية متنوعة بما في ذلك الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية، المؤسسية والتكنولوجية في مختلف الأشكال¹.
يعود الاستخدام الأول لمفهوم التنمية المحلية إلى أربعينيات القرن الماضي²، أين نادى سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا بضرورة الأخذ بتنمية المجتمع³ واعتباره اللبنة الأساسية في وضع السياسة العامة⁴.

أشارت عدة كتابات في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح عملية متكاملة متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والثقافية والسياسية والإدارية على أن ذلك يسير كله بشكل متوازن تماماً مع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي⁵.

¹ What is development ?, sur site : <https://www.sagepub.com/>, heure : 16:01, date : 01/04/2022.

²Raymond j. apthorpe, **people planning and development studies: some reflections on social planning**. london: frank cass and company limited, 1970, p.11.

³تنمية المجتمع هي عملية تستهدف عوامل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع عن طريق مساهمة أفراد وجماعات والاستفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم من خلال -إتاحة الفرصة لتحقيق الاتجاه التشاركي بين جماعات ومنظمات المجتمع لرفع مستوى المعيشة والاستفادة من الإمكانيات الفنية المتاحة كالتطرق المحسنة في الزراعة والإسكان والري. أنظر في: رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، ط.1، الإسكندرية: دار الوفاء للنشر، 2011، ص.ص. 24-25.

⁴ Toyin falola, **colonial africa 1885-1939**. United states : carolina academic press, 2002, p.153.

⁵ نور الدين بالليل، "أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة ميدانية بولاية المسيلة وباتنة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، 2018، ص.25.

يمكننا القول بأن هناك ثلاثة تعريفات يمكن تمييزها لـ "التنمية" الأول تاريخي وطويل الأمد ويمكن القول أنه ذو قيمة نسبية مجاني - "التنمية" كعملية تغيير. والثاني هو السياسي ذات الصلة والتقييمي أو المؤشر الذي يقوده، ويستند إلى أحكام القيمة، وقصير إلى آفاق زمنية متوسطة المدى - أما الثالث فهو ما بعد الحداثة، ويلفت الانتباه إلى الإثنية والحملة أيديولوجيا المفاهيم الغربية لـ "التنمية"¹.

إن مسألة الوصول إلى مفهوم التنمية المحلية جاء بوتيرة تاريخية زحمة من المؤتمرات والندوات، بدءاً من مؤتمر "أشريدج" والذي عقد لمناقشة موضوع التنمية الاجتماعية، واستخدم فيه مصطلح تنمية المجتمع كبداية لتلك الحركة الاجتماعية الساعية لتحسين المجتمعات المحلية وهذا من خلال المشاركة الفعالة وبمبادرة من الناس أنفسهم. ثم جاء بعده مؤتمر "كامبريدج" والذي عقد عام 1948 وكان هذا المؤتمر قد نظم بواسطة المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية، وقد استخدم مصطلح تنمية المجتمع على مصطلح التعليم العام للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات وذلك من خلال مساعدة القرى على تحديد وإشباع حاجياتهم في مجال الصحة والزراعة والتعليم.

وعقب ذلك برمج معهد لندن للتعليم خلال عام 1949 برنامجاً سداسياً عن التنمية المجتمعية، وبعد ذلك بثلاث سنوات تكونت جماعة تنمية المجتمع التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية؛ وفي 21 فيفري 1957 اتخذت الأمم المتحدة على عاتقها توصية موكلة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتبر تنمية المجتمع بمثابة الأداة التي ترفع من مستوى معيشة المجتمعات الريفية على وجه الخصوص.

وبلغ درجة اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية حيث تخلت هيئة اليونسكو عن مصطلح التعليم الأساسي واستبدلته بتنمية المجتمع عام 1960، وبحكم تطور مفهوم التنمية ظهر مصطلح "التنمية الريفية المتكاملة" حيث عرفه البنك الدولي في عام 1975 بأنها عملية "تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية والإسكان"².

أعطت العلوم الاجتماعية أولوية قصوى للتنمية المحلية ولضرورة إرسائها كمحور أساسي للدراسة، وجاء هذا بعد ظهور بوادر التهديدات الأمنية وعجز الدولة عن معالجتها في سياساتها العامة المنتهجة وهذا سعياً وراء توفير للمواطن جميع ضرورياته واحتياجاته.

¹Raymond j. apthorpe, **Op-cit**, p. 11.

² نور الدين بالليل، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية للتنمية الوطنية والتي تعد امتداد لها وللتنمية المستدامة والشاملة و التي لا تخدم الهدف المنشود ما لم يكن هنالك توزيع للأشطة المختلفة على كافة مناطق الدولة لمنع ظاهرة الهجرة إلى المدنة وتوسيع رقعة الخدمات بالشكل الكامل على كافة مناطق الدولة، ولا يمكن للتنمية المحلية أن تساهم في التنمية الوطنية ما لم تكن جزءا من خطة تنموية شاملة للدولة بكاملها. وتتكون التنمية المحلية من شقين:

الشق الأول: التنمية لغة: الزيادة من نَمَا: (فعل) (نَمَا يَنْمُو، نَمًا، نَمَاءٌ وَنُمُوًا، فهو نَامٍ، والمفعول مَنْمُوٌّ - للمتعدي، مَا الرُّزْجُ: زَادَ، كَثُرَ، نَمَتِ السَّنَابِلُ: اِرْتَفَعَتْ كَبُرَتْ، نَمَا الخِضَابُ فِي اليَدِ أَوْ الشَّعْرِ: اِرْتَدَادَ حُمْرَةَ وَسَوَادًا، تَلَأَلًا، نَمَا إِلَى الشَّيْءِ: بَلَغَهُ وَانْتَهَى إِلَيْهِ، يَنْمُو إِلَى الحَسَبِ: يَعْلَمُ الحَدِيثَ: أَسْنَدَهُ وَنَقَلَهُ عَلَى وَجْهِ الإِصْلَاحِ وَنَمَ: (فعل) (وَنَمَ (يَنْمُ) وَنَمًا، وَوَنِيمًا، وَنَمَ الدُّبَابُ: سَلَخَ، وَنَمَةٌ: (اسم) (الْوَمَّةُ: حُرَّةُ الدُّبَابِ، وَنَمٌّ: (اسم) (اسم) ، وَنَمٌّ: مصدر وَنَمَ، يَنْمُ: (اسم) (الْيَنْمُ: بَرَزُ قُطُونًا، والنماء هو الربيع ونقول نمى الإنسان أي سمن ولا يخرج¹، اصطلاحا: هي كافة المتغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع بأبعاد مختلفة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، فكرية وتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع².

الشق الثاني: محلية: توجد مفاهيم متعددة حسب وجهة نظر لكل باحث فقد عرفها "كمال التابعي" في كتابه "تغريب العالم الثالث: دراسة في علم اجتماع التنمية" على: أنه هو "المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، والذي يمكن أن يكون الوحدات المحلية الناتجة عن التقسيم الإداري كالجماعات المحلية والدوائر كما يمكن أن يكون المجال المعيشي المرتبط بهوية الجماعة مثل العشيرة والقبيلة"³.

تعددت تعريفات التنمية المحلية فمنها من أعطت لها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا⁴.

¹ من الموقع الإلكتروني:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D9%87/>

يوم 2022/03/18، على الساعة 15:30

² هائل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص. 54.

³ رؤوف هوشات، "حوكمة التنمية المحلية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص. 37.

⁴ ناجي عبد النور، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، مجلة أكاديمية، المجلد 01، العدد 01، 2013، ص. 33.

أما الأمم المتحدة فعرفت بها بأنها "العملية التي يمكن توحيد جهود المواطنين والحكومة وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن"¹.

تعرف التنمية المحلية أيضاً "على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي"². يعرفها "محي الدين صابر" الذي يعتبرها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.

تعرف أيضا بأنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناءً على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك إذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وانتشارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"³.

ويُعرف "عبد الباسط محمد حسن" التنمية المحلية "كمدخل تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية، والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية وتنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة لهم واقتناع لا نتيجة فرض وإلزام"⁴.

تُعرفها "سوسن عثمان" بأنها "عملية موجهة ومقصودة ومتكاملة تركز على مشاركة واسعة النطاق وهذه العملية ذات أبعاد متعددة مداخل متنوعة، وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة وعملهم

¹ الحسن فرطاس، "إشكالية التنمية المتوازنة واستمرارية الفوارق المحلية: دراسة حالة بلديات السهول العليا لمنطقة سطيف"، مجلة علوم تكنولوجيا، العدد 41، جوان 2015، ص.06.

² شيبوط سليمان ونوي طه حسين، "إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 01، 2012، ص.250.

³ ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص.33.

⁴ بالقليل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.27.

كفريق واحد كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية تحقيقاً لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة".

يعرفها آرثر دونهام Arthur dunham ما هي إلا "نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية"¹.

ويقصد بها أيضاً سياسة التجهيز والاستثمار لصالح الجماعات المحلية، ويفترض فيها أنها نهج برنامج منسجم ذي أمد قصير ومتوسط وبعيد، وهو برنامج قائم على أساس إحصاء الجماعات الواجب ترقيتها، وتعيين الأعمال الواجب الشروع فيها، والتي تكسي أهميتها والفائدة منها اهتماماً حقيقياً بالنظر إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للقطاعات المعنية².

أما في جانب المشاركة في التنمية المحلية تعني "إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للتعبير عن أفكارهم في حرية وتسامح وقبول واحترام متبادل وكذلك المساهمة الفعالة في إدارة الحكم والتأثير على القرارات بما يؤدي إلى دعم الإنتاج وزيادة الدخل وعدالة التوزيع والحفاظ على مقومات الحياة بالمجتمع وحمايته من جميع أنواع التدهور الذي يهدد أمن واستقرار أفراد المجتمع"³.

كما تلم التنمية المحلية بجانب إشباع الحاجات المجتمعية فيتطلب انطلاقتها "البدء في حالة الاستجابة لوجود احتياجات غير مشبعة كما أنها تسعى إلى إشباع الاحتياجات، وكلما كانت الاحتياجات المجتمعية متعددة وغير مشبعة كلما كان افتراض أن ذلك الوضع يدفع إلى صعوبة بدء تحرك عملية التنمية لإدراك سكان المجتمع بصعوبة التحقيق"⁴.

أما في الجانب الاقتصادي فإن التنمية المحلية تشتمل على "عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان، بهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة والفرد من القوة العاملة بصفة خاصة خلال فترة معينة من الزمن"⁵.

¹ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987، ص.132.

² الطيب ماتلو، "التنمية المحلية، معايير وآفاق"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، 2003، ص.119.

³ رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص.35.

⁴ المرجع نفسه، ص.38.

⁵ المرجع نفسه، ص.29.

كما تعرف التنمية المحلية "على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي"¹.

كما يقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس من كل القطاعات في المحليات ويعملون سوياً لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة الفرد والمجتمع بما فيها الفقراء والمهمشون مع المحافظة على البيئة فهي ذات أبعاد متعددة نذكر أهمها: زيادة مداخل أفراد المجتمع وترشيدها، رفع مستوى كفاءة العاملين عن طريق البرامج التدريبية والتأهيلية، تعليم الحرف وإكساب مهارات فنية جديدة، إقامة المشروعات الصغيرة"².

غير أن التنمية المحلية تأثرت كثيراً منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين بما يسمى بالهولاء الاقتصادية، ونتج عنها عدم نجاح التنمية المحلية في الدول النامية بسبب انتشار ظاهرة الفساد والرشوة وعدم قدرة المسؤولين المحليين على التنسيق فيما بينهم من أجل التكامل، والوصول إلى نفس النتائج المسطرة في برامجهم على الورق وفي نهاية المطاف تعد تقارير مزيفة مملوءة بالأرقام غير الحقيقية عن التنمية المحلية؛ وفيما يلي ملخص لمراحل تطور مفهوم التنمية:

- من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين: التنمية - النمو الاقتصادي.
 - منتصف الستينيات إلى السبعينيات من القرن العشرين: التنمية - النمو الاقتصادي التوزيع العادل.
 - منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين: التنمية الشاملة - الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
 - منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا التنمية البشرية - تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان.
 - منذ قمة الأرض سنة 1992: التنمية المستدامة - النمو الاقتصادي - التوزيع العادل للنمو الاقتصادي.
 - الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ورغم عدم وجود تعريف شامل ووافي للتنمية المحلية إلا أن جميع التعريفات تشترك في النقاط التالية:
- الشمول: فهي تغطي جميع مجالات الحياة الريفية والحضرية بحيث تعمل برامجها على معالجة قضايا الأمن الإنساني من التهديد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي والثقافي للمواطن على المستوى

¹ شيبوط سليمان ونوي طه حسين، مرجع سبق ذكره، ص. 250.

² المرجع نفسه، ص. 31.

المحلي،" ونشر الثقافة السياسية وتوسيع دائرة النقاش حول القضايا العامة وضرورة إبداء الرأي فيها ودعم الممارسات الديمقراطية السليمة وتقديم النماذج السلوكية التي تعلي قيم الحرية والعدل والمساواة والمشاركة والتنافس والتسامح وتنمية الثقة في الأحزاب السياسية وتحسين علاقة المواطن بالإدارة المحلية"¹.

-التوازن: لا يعني التوازن إهمال جانب أو مجالات أو حتى برامج التنمية المحلية وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث قد يقتضي الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقاً للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما.

-التنسيق: ومع صفة الشمول والتوازن الأمر يتطلب قدرًا مناسباً من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء أهداف عملية التنمية.

- التعاون والتفاعل الإيجابي: يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية وإلا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم ملائم بالتعاون البناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابياً لدعم بعضها البعض و"كلما كانت تلك الأهداف ذات قوة وجذب أكبر بالنسبة لسكان المجتمع كلما دفعتهم إلى مزيد من الرغبة والتحمس لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي يقبلون على التعاون فيما بينهم لتنسيق تحركهم وعملهم، وبذلك يبدأ العائد المعنوي في التراكم وخلال عملية الإعداد للتحرك يكتسب سكان المجتمع قدرة متزايدة على التخطيط للعمل بتحديد الإحتياجات وترتيب الأولويات وتعبئة الموارد وخلالها تتزايد المهارات الاجتماعية لدي المشاركين وهنا تتضح بين العلاقة التراكمية بين أهداف الإنجاز والأهداف المعنوية"².

يعرف برنامج الأمم الإنمائي الحكم المحلي على أنه مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم تسوية اختلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي ويتطلب ذلك شراكة بين كل من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية وتسليم الخدمات على نحو يتسم بالتشارك والشفافية والمساءلة والإنصاف وترسخ بإعادة مأسسة نظام الحكم المحلي بغية الوصول للحكامة الراشدة ولا يتم إلا من خلال "تمكين الحكومات المحلية من

¹ سويقات لبنى، مرجع سبق ذكره، ص.15.

² المرجع نفسه، ص. 40.

التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسؤولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة"¹.

يتأثر الحكم المحلي بمجموعة من الخصائص السياسية والاجتماعية والعادات والتقاليد للأفراد والجماعات المحلية وكما تكون النظم الديمقراطية المشاركة بمجموعة من المبادئ التي تضي عليه طابع الشفافية وتكريس للمجتمع المحلي مبدأ الرقابة والمحاسبة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال:

أ- الشرعية.

ب- الإدماج الاجتماعي وتساوي في الأصوات والتمكين.

ج- احترام حقوق الإنسان.

د- الاستفادة من اللامركزية.

و- وجود إمكانيات التكامل بين المناطق المجاورة والمشاركة في نفس الخصوصيات السوسيو-ثقافية.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على مبادئ وخصائص رئيسية تتمثل في:

أولاً- مبادئ التنمية المحلية

تتطلب عملية إرساء التنمية المحلية مجموعة من القواعد والمبادئ التي تساعد على دفع وتيرة النهوض بالمستوى المعيشي للفرد والمجتمع المحلي والتي لا يمكن الاستغناء عنها منها:

- مشاركة الأفراد المجتمع المحلي: إن مشاركة الأفراد في التنمية المحلية مطلب رئيسي وفعال لقيامها حيث يقوم الإعلام الجوارى بدمج المواطن كفاعل نشط في عملية اقتراح وتفعيل الحلول الناجعة ومناقشة مدى تأثير والتأثر بها، وهذا ما يستدعي العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتوعيدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية خاصة في مجال الادخار والاستهلاك بطريقة إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحسين الأمثل للأهداف المرجوة للتنمية المحلية وذلك لإقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير لينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة، "فهى العملية التي يحدث من

¹ ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص.32.

خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل الصالح للطبقة الضعيفة وتحسين نوعية الحياة وتغير الهيكلي في الإنتاج¹.

- توافق الجهود التنموية في الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: حيث يعطي الإعلام الجوّاري أولوية اقتراح البرامج التنموية وهذا حسب مجموعة من الظروف المحتملة بإيكولوجية البيئة المحلية وتقوم على تلبية حاجاتهم الاضطرارية² ذلك ينمي إحساسهم وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلي حاجياتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم وهكذا يتم نبذ فكرة المقاومة الشديدة التي يبيدها الأفراد المحليين تجاه الأفكار المستحدثة التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع المحلي².

"فالعمليات التنموية التراكمية خلال مدة زمنية إذا وجهت بدقة ستزيد من قدرة المجتمعات بالنهوض بالتنمية من خلال الالتفاف حولها ومساعدتهم لها، وهو ما يؤدي إلى توفير جهود إضافية نحو التنمية وريح كبير للوقت".

- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة: يقصد بها كل ما يتعلق بالثروات والإمكانات البشرية المتاحة والمخزونة في المنطقة المحلية³ حيث تُعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد، وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ³، كما يعتبر القادة المحليين كأحد أهم الموارد البشرية الأكثر فاعلية في تغيير مجرى الرأي العام المحلي ولديهم القدرة على التغيير بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المنطقة والتي تحدث التغيير الحضاري المنشود.

- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع: تشكل سيف ذو حدين كون أنه يمثل أمر إيجابي وعامل محفز لنجاح المشروعات كما يمثل أمر مثبط كون الأفكار والتقاليد بين الأفراد يكون حاجز للحلول دون نجاح المشروعات، "فلطالما لعبت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية دوراً حاسماً في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع، وذلك باعتبار أنها تُشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي أو اقتصادي لأفراد المجتمع المحلي كما تؤدي إلى التكامل والتكاثف بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالاً ونساء،

¹ فيلالى بومدين وطالم علي، "إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد (06)، جامعة يحي فارس: مخبر التنمية المحلية المستدامة، جوان 2016، ص.94.

² بلقيل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

³ المرجع نفسه، ص.29.

أغنياء وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين¹.

- الإسراع بالنتائج المادية الملموسة: تلح مسألة الربح السريع مبدأ التركيز على الخدمات سريعة النتائج والمشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع التي تلبى الحاجات الضرورية للأفراد وفي مقابل ذلك الابتعاد الكلي على المشروعات الطويلة كبيرة التكلفة.

- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي: تتم هذه القاعدة في حالة عدم الاكتفاء الذاتي في الموارد البشرية والمادية المتاحة للقيام بالمشروعات المحلية وبمحكم أن التنمية المحلية تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف الأقاليم والجهات فإن الجهات الحكومية ملزمة بتحقيق العدالة التنموية وتوفير الموارد المادية الخاصة لتنفيذ المشروعات التنموية للمجتمعات المحلية².

- التقييم: يعتبر التقييم والمراقبة من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي لما يوافق من إمكانية دراسة مدى نجاح المشاريع والخطط المسطرة على النحو القريب أو البعيد وتسريع من تدارك العقبات والمخاطر.

ثانياً- خصائص التنمية المحلية

- الشمولية: "توضع خطة عامة للدولة على أساس المعرفة التامة باحتياجات المجتمع، أما المجتمعات المحلية فتختلف في احتياجاتها حيث تكون لكل منها خصوصياتها الثقافية ولا بد أن توضع هذه البرامج والمشروعات في ضوء هذه الخصوصيات ويعلم كل مجتمع من المجتمعات احتياجاته الملحة والأكثر إلحاحاً حيث يقوم التخطيط والتنمية على المستوى المحلي على أساس هذه المعرفة".

بمعنى أنها متكاملة تغطي جميع مناحي ومجالات المجتمع المحلي من تعليم، صحة، الجانب السياسي الاقتصادي والاجتماعي والديني ... ومثال عن مشاريع يمكن لها أن تنمي المجتمع المحلي.

أ- برامج تعليمية: إنشاء أقسام محو الأمية للقراءة والكتابة وزيادة المدارس والثانويات.

ب- برامج اجتماعية: إنشاء دور الحضانة وإنشاء مشاريع لزيادة الإنفاق لدي الأسر المحتاجة، تشجيع المواطنين على الحد من الإنفاق وزيادة الادخار.

ج- برامج صحية: توعية الأسر بضرورة التنظيم والتوسع في المستشفيات العامة ودور الرعاية بالأومومة والتوعية بالعادات الصحية والوقاية من الأمراض المزمنة والموسمية.

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً وثقافياً سياسياً وبشرياً، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص.77.

² بلقيل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

د- برامج ثقافية وترويجية: تنظيم ندوات تناقش أسس التربية وإنشاء مكاتب وتشجيع المقروئية.

ه- برامج عمرانية: توفير سكنات ترقية ومرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء.

-**التوازن:** يعني بما يتماشى ومعدل الاستثمار في كل قطاع ليتم تحقيق خاصية الشمول وما يتوافق مع الميزانية لاستكمال المشاريع التنموية والذي يعود بالنفع على المواطن، كما أن مرونة مفهوم التنمية المحلية يتطلب اختلاف مراحل التطور القطاعي في كل مجتمع أو دولة من الدول عن القطاعات الأخرى، واختلاف الإستراتيجيات والأولويات والاهتمامات في كل مجتمع من المجتمعات بسبب التخلف النسبي لقطاع دون آخر في مرحلة ما من العمل أو بسبب اختلاف إستراتيجيات التنمية نتيجة لتباين الأنظمة السياسية، "كما ينبغي مراعاة توازن مشروعات برامج مختلفة ويعني الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فكل مجتمع احتياجاته تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها فمثلاً المجتمعات الفقيرة تمثل التنمية الاقتصادية وزناً أكبر على ما عداها مما يجعل الموارد الإنتاجية هي الأساس والقضايا الأخرى تعد فروعاً منها".

- **هادفة:** ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحقيق أهداف تفوق هذه المدخلات، وإلا فإن الأهداف لن تتحقق¹.

-**علمية:** التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وجدوي متقنة يتحدد على ضوءها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

-**نظامية:** لا تتم عمليات التنمية عرضاً بل بشكل نظامي دقيق من جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، العمليات والمخرجات حيث تضم المدخلات كافة مُتطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والبشرية والتمويل وغيرها. وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتتضمن النتائج والأهداف التي يمكن بلوغها أو تحقيقها.

-**إيجابية:** ينبغي أن تكون التنمية إيجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور إلى طور أرقى، وليس من المنطلق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 73-77.

البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

- **مستمرة:** ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة فمدخلات التنمية مُتغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل التنمية لمواكبة تلك التغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير أهداف التنمية ومن دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقي درجة تطلع إلى درجات أعلى.

- مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية، والتي تتمثل في حاجاته البيولوجية والنفسية وحاجته الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيّم ومعايير تُحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع.

- **المبدأ الديمقراطي:** تعتبر هذه الخاصية جوهر أي برنامج للتنمية، بمعنى أن لا تفرض مشروعات التنمية فرضاً على أفراد المجتمع المحلي، وإنما لابد وان تنبع من داخله، وتعبير آخر تنبع من القاعدة متجهة إلى القمة، وهو أمر ضروري حتى يمكن أن يشارك فيها أعضاء المجتمع بإرادتهم.

- اكتشاف وتدريب القيادة الشعبية المحلية وتشجيعها وذلك لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات المهنية المأجورة وحدها، وكذا تفعيل دور النساء والشباب في برامج التنمية، وذلك عن طريق برامج التربية الأساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.

المطلب الثالث: أبعاد ومكونات التنمية المحلية

تشمل التنمية المحلية على أبعاد أساسية تتمثل في:

اولا : البعد الاقتصادي: يربط الكثير من الباحثين مفهوم التنمية المحلية بالمفهوم الاقتصادي، وهذا لأهميته حيث يبحث البعد الاقتصادي عن مختلف القطاعات التي تتميز بها المنطقة سواء الزراعية أو الصناعية أو الحرفية، ولهذا نجد أن المناطق التي تحدد نشاطها مسبقاً، وتخصص فيها تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي لها عن طريق امتصاص البطالة وتحقيق قيمة مضافة عن طريق توفير منتجات اقتصادية قابلة للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى والاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى توفير هياكل قاعدية محلية من طرقات ومستشفيات ومدارس¹.

¹ زكية آكلي وفريدة كاي، "التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 2017، ص.100.

ثانيا : **البعد الاجتماعي**: تعتبر التنمية المحلية أن الإنسان هو أساسها والذي من أجله اهتمت بتحقيق العدالة والمساواة ومكافحة الفقر وتوفير خدمات اجتماعية للمواطنين، كما تسعى التنمية إلى ضمان تحقيق الديمقراطية من خلال مشاركة كل التيارات والأقليات والمواطن المحلي في عملية صُنع القرار بشكل شفاف لتحقيق الرضا لدى جميع فئات المجتمع¹.

كما يعتبر البعد الاجتماعي للتنمية المحلية حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة، فإذا سخرت التنمية لخدمة المجتمع فيمكنها أن تقدم مجتمع يتصف بالنبل اتجاه وطنه، مع العلم بأن هناك مجالات مختلفة تشملها التنمية المحلية التي ترتبط بالبعد الاجتماعي مثل: التعليم، الصحة، الأمن وغيرها².

ثالثا : **البعد السياسي**: تُعد التنمية السياسية بُعداً أساسياً من أبعاد التنمية المحلية، وذلك لما تلعبه من أدوار، حيث تقوم التنمية المحلية بتنمية الأفكار والقيّم والمؤسسات والأنشطة السياسية، وإنه إذا كان مفهوم التنمية السياسية مفهوم مرتبط بالتنمية ومشتق منه فمن الطبيعي أن تأتي نشأة المفهوم الفرعي لاحقة لنشأة المفهوم الأساسي الذي يحتويه ويؤطره ويحدث ذلك فعلياً بعد أن اتضحت الأبعاد السياسية لعملية التنمية، وهي معالجة لمشكلات التخلف العامة التي تعاني منها المجتمعات المختلفة³.

رابعا : **البعد البيئي**: أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلاً بالاحتباس الحراري، واتساع طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء وفقدان التنوع البيولوجي، كل هذه المشاكل دفعت الدول إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، حيث بناءً على ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في البرازيل سنة 1992، ومن الأهداف التي ركز عليها الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى الدولي⁴.

ويشمل البعد البيئي للتنمية المحلية ما يلي:

- مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من استهلاك واستنزاف.

¹ أحمد غريبي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 04، العدد 01، 2010، ص.5.

² عبد الحكيم بن بختي، "أثر الإعلام الجديد على الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، العدد 25، 2018، ص.138.

³ على عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2009، ص.21.

⁴ عبد الحكيم بن بختي، مرجع سبق ذكره، ص.139.

- وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والحفاظ على الطبيعة من التلوث.
- المحافظة على خيارات الطبيعة المتواجدة محلياً مثل المياه والغابات¹.

خامسا : البعد البشري: يُعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث يقوم بدراسة الخطط التنموية، والذي يقع عليه نتائجها، يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع والمستوى التعليمي والمعيشي.

سادسا : البعد الإداري: هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيها طرق عملية تملك الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة، وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية وفتح مجالات رحبة للتدريب، بما ينمي قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوكيات أفراد المنظمة².

من جانب آخر فإن للتنمية المحلية مقومات عديدة، لا يمكن الاستغناء عنها وهي بمثابة عناصر لهذه التنمية، والتي تتعدد حسب وجهات نظر الباحثين، فهناك من يجعل لها ثلاث مرتكزات وهناك من يراها أربعة أساسيات، وهناك من يحصرها في ستة عناصر، وسيتم محاولة عرضها في أربعة عناصر أساسية نستعرضها كالتالي:

1-التغير البنائي: يؤثر في أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن تلك الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي أن يحدث النوع من التغير تحول في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي، واستحداث مؤسسات إنمائية للتنمية المحلية تؤدي إلى تغير بنائي ولا يمكن تصور مجتمع متخلف تحدث فيه التنمية ولا يتغير بناءه الاجتماعي، فالتنمية المحلية هدفها أن تقضي إلى تغيير بنائي مجتمعي للتخلص من المشكلات الاجتماعية الراسية³.

2-الدفعة القوية على المستوى الوطني: لن يتأتى للمجتمعات المحلية الخروج من دائرة التخلف إلا بحدوث دفعة قوية، ودفعات متسلسلة لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع المحلي، وتمتلك الحكومات في البلدان

¹ زكية أكلي وفريدة كاني، مرجع سبق ذكره، ص.100.

² كمال بودانة، "أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014، ص.86-87.

³ عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ط.2، القاهرة: دار غريب، 1977، ص.110.

المتخلفة إمكانية التغيير وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى للمستويات المعيشية للأفراد، وإحداث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي تؤدي إلى تغييرات تُقلل من حدة التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين ونشر التعليم بين الأهالي، وتوسيع مشروعات الإسكان وتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً.

3- الإستراتيجية الملائمة: إن الإستراتيجية ضرورية لكل عمل وخطة تنمية وتحدد الإستراتيجية وفق تحديد الأهداف والتخطيط العقلاني لتحقيق التنمية المحلية لأهدافها في التغيير البنائي الشامل، فتدخل الدولة في التغيير البنائي عبر مؤسساتها الوطنية والمحلية ومشاركة المواطنين وأجهزة المجتمع وهيئاته، لوضع إستراتيجية ملائمة ومحكمة تنطلق من ذات المجتمع المحلي، كما تقتضي الإستراتيجية الملائمة لإحداث التنمية المحلية أن تقوم إستراتيجية التخطيط على التكامل والتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مهتمين بعملية التغيير الاجتماعي من جهة وتنمية الموارد البشرية من جهة أخرى.

4- استحداث الأنساق الديمقراطية داخل المجتمع المحلي: إن التنمية المحلية في حاجة إلى إنشاء وتعاون في الأنساق الديمقراطية معها، والتي تتمثل في التنظيمات الشعبية المحلية ذات الصلاحيات القانونية والدستورية كالمجالس المحلية والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وممثلي العشائر وأصحاب المكانة الاجتماعية المحلية، وبالتالي التنسيق الكامل بين الجهود الشعبية والحكومية¹.

المطلب الرابع: المداخل النظرية للتنمية المحلية

اولا : الاتجاه السيكولوجي الثقافي: يعتمد أصحاب هذا الاتجاه في دراستهم للتنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي على السمات السيكولوجية للأفراد معتبرين أن درجة الدافعية أو الحاجة للإنجاز هي أساس التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي، وتعتبر مثل هذه الآراء امتداداً لفكر "ماكس فيبر M.weber" الذي كان يرى بأن بروز التنمية الرأسمالية بأوروبا الغربية، لم يكن نتيجة لتوفير الظروف الاقتصادية الضرورية لذلك فقط (وإن لم تكن في حد ذاتها كافية) وإنما كان نتيجة لوجود روح الرأسمالية "Capital Spirit" ومجموعة من القيم التي كان من المطلوب توفيرها.

ويرى "فيبر" أن البروتستانتية قد أكدت على ذاتية واستقلالية الفرد بدل تبعيته وخضوعه للكنيسة والكهنوت والشعائر الدينية، لذلك وجد هذا الرأي صدى واسعاً لدى أصحاب هذا الاتجاه وعملوا على ترويج مثل هذا الفكر مؤكداً على أهمية القيم والمواقف والمعايير والتصرفات في تحقيق عملية التحول والتنمية في العالم

¹ نبيل السمالوطي، علم الاجتماع والتنمية، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص. 204.

النامي، وقد أضافوا إلى فكر "فير" طابع "فريدوي"، فقد أوضح "ماكليند Maclelland" بأن التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي يحدثان عن طريق البناء الاجتماعي، ولا يحدثان عن طريق العمومية والإنجاز والتخصص كما يرى "هوزليتر"، وإنما يحدثان إذا ما توفرت درجة عالية من الدافعية لدى الأفراد، وإذا ما أحسوا بالفعل حاجتهم إلى الإنجاز¹.

*ماكليند ونظرية الإنجاز:

وقد عرف "ماكليند" الحاجة إلى الإنجاز بأنها "الدافع إلى صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفاً وان هذا الدافع يمثل خاصية عقلية".

وفي ذلك يقول "ماكليند" أن القضية العامة التي ينهض عليها فهمنا للتنمية الاقتصادية والتغير الثقافي هي أن المجتمع الذي يشهد درجة عالية من الإنجاز يؤدي إلى ظهور طبقة نشطة من أصحاب المشروعات تُسهم بدورها في الإسراع بالتنمية الاقتصادية..، وأن الدرجة العالية من الإنجاز تؤدي بالناس إلى القيام بسلوك يحقق لهذه المشروعات أقصى نجاح ممكن، وإذا ما تأملنا تاريخ المجتمعات الإنسانية ولاحظنا أن مجرى التاريخ كان يتحول باستمرار حينما يشتد دافع الإنجاز ويلقي قُبولاً وتأييداً اجتماعيين... لعل أشد ما نحتاج إليه هو إحداث تغيير تدريجي في التفكير الاجتماعي الغربي عامة والأمريكي خاصة، والقصد هنا هو تأكيد أو تدعيم المعتقدات السائدة لدى العلماء الاجتماعيين، تلك التي تستند إلى حقيقة أساسية هي أن القيم والدوافع أو القوى التكنولوجية هي التي تحدد معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن آراء "ماكليند" الواردة في كتابه "مجتمع الإنجاز" The acheiving Society سنة 1961 اعتمدت على أن هناك حاجة للإنجاز Aneed For acheivement وهذه الحاجة هي جزء لا يتجزأ من الشخصية البشرية، وكما أن هذه الحاجة غير موزعة بين الأشخاص فقط ولكنها منتشرة حتى بين الثقافات. وقد أكد في كتابه على نقطة هامة مفادها أن "الأفكار تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، والجوانب المادية لم ولن تلعب هذا الدور".

ففي رأيه تصبح التنمية عبارة عن قضية لضمان أن الأفراد الذين يتوفرون على دفع عالي من الحاجة للإنجاز، والذي في قوته وصفته الفطرية يشبه دافع الجوع، ويساهم بفعالية كبيرة في الأدوار التي يقوم بها المقاولون (المنظمون).

¹ رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية، جامعة منتوري قسنطينة: مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2006، ص.99.

وعندما يمكن توفير هذا الدافع، فإنه بالإمكان ضمان نمو اقتصادي، ولا يقف عند هذا الحد بل يتجاوزه ليفترض في بعض الحالات وجود علاقة سببية بين التصرف الفردي كأخلاقية دينية مسيطرة، والتدريب المستقل المبكر والحاجة العالية للإنجاز، وتبقى هذه كلها مقتصرة أساساً على مستوى العلاقات المتبادلة ويبقى التركيز على الحاجة للتحويل الفردي للخلاق للمنجزين، وذلك بواسطة طرق متنوعة كاعتناق البروتستانتية والتربية وإعادة تنظيم حياة خيالية "Fantazy Life" وإضعاف أو تقليص سلطة الأب، وبذلك يعتقد "ماكليند" بأن الأمم التي تتوفر على درجات عالية من مقياس الحاجة للإنجاز أحد المطالب الأساسية لتحقيق التنمية.

ثانياً : الاتجاه الانتشاري:

يؤكد أصحاب الاتجاه الانتشاري بأن التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي لا يمكن في الدول النامية إلا إذا توفرت شروط انتقال أو انتشار عناصر مادية وثقافية من الدول الغربية المتقدمة إلى الدول النامية، والمقصود من هذا هو أن على الدول النامية أن تشهد عملية "تنقيفية" إذا رغبت في تحقيق التنمية، ويتم هذا الانتقال عبر مراحل ومستويات معينة، حيث يبدأ الانتقال من عواصم الدول الغربية إلى عواصم الدول النامية، ثم من عواصم هذه الأخيرة إلى مناطقها الداخلية، إلى أن يغمر جميع المناطق والأقاليم لدي هذه الدول، وهذا ما يُفسره السيد "الحسيني" بقوله "التأثير الذي تمارسه الدول الغربية على المجتمعات غير الغربية سوف يؤدي بالأخيرة إلى أن تصبح بكل أو بأخر مماثلة للأولي، ولا يستند ذلك فقط إلى مجرد الافتراض أن الدول النامية أو بعض منها قد تتجه إلى النموذج الغربي من التنمية، بل يستند أيضاً إلى القول بأن الدول النامية لا يمكن إلا أن تتحدي بنموذج المجتمع الغربي، العلاقة إذن سببية وذات اتجاه واحد¹.

والحقيقة فإن مثل هذه الأفكار والتصورات ليست حديثة النشأة في الفكر الغربي بأن تضرب بجذورها إلى القرن التاسع عشر حين رأى "كارل ماركس" Karl Marx بأن التوسع الذي تحققه الرأسمالية الأوروبية في مختلف أرجاء العالم، وما تخلفه من نظام اقتصادي عالمي واحد يحول البلدان النامية إلى بلدان رأسمالية بالطبع.

وحسب تصوّر وأفكار هذا الاتجاه فالانتشار أو الانتقال يتجلى في العناصر المادية والثقافية معبرة عن

نفسها في ثلاثة عناصر أساسية:

- تدفق رؤوس الأموال.

- نقل التكنولوجيا.

¹ المرجع نفسه، ص. 100-103.

- نشر وترويج النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويتم الترويج والتبشير لهذه النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وانتشارها من الدولة المتقدمة إلى الدولة النامية، وهذا ما عبر عنه "ناش Nash" بأن هذا الاتجاه يؤكد فكرة انتقال المعرفة والمهارات والتنظيمات والقيّم والتكنولوجيا ورأس المال كوسيلة لإحداث تنمية اقتصادية وتغيّر ثقافي.

ويذهب ممثلو هذا الاتجاه إلى القول أنهم لا يقدمون لشعوب الدول النامية رؤوس الأموال لعلاج مشكلاتهم وإنما ينصحون هذه الدول بالانتظار وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة، إلا أن مروجي هذا الاتجاه لا يعطون أهمية لتوضيح الجوانب الاستعمارية للتوسع الرأسمالي الغربي، بل على العكس من ذلك فهم يدركون ما للتكنولوجيا والسلع والأفكار التي تنقل إلى الدول النامية من تأثير على واقع هذه المجتمعات وما يخفي هذا الاتجاه من زيف وتضليل يتمثل في شيوع الفكرة المضللة التي مفادها أن المجتمعات النامية تمر بنفس المراحل التي مرت بها المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة¹.

ثالثاً : الاتجاه التطوري المحدث:

ترجع أصول هذا الاتجاه إلى النظريات الكلاسيكية التي شكلت بواكير الفكر السوسيولوجي المعاصر، وحسب "بالندييه" BALANDIHI فإن هذا الاتجاه يأتي من كونه يطرح مشكلة التنمية انطلاقاً من مفهومي التحول Transformation والسيرورة Processus ويعد كلمن بارسونز و"الت روستو" Rostow من أبرز ممثلي هذا الاتجاه.

1- إسهام روستو:

لم يقصد "روستو" تقديم نظرية عن التخلف الاقتصادي الذي تعرفه البلدان المتخلفة، إلا أنه مس هذا الموضوع بطريقة غير مباشرة من خلال منظومته النظرية التي كان لها تأثيراً كبيراً على نظريات التخلف. ويميّز "روستو" بين مراحل تطوّر المجتمع على أساس درجة النمو الاقتصادي أي من خلال مؤشرات تكشف درجة تطوّر المجتمع وعن مرحلته في سلم التطوّر².

وهو لم يتعد عن أطروحة اتجاه المؤشرات سوى في قيامه بترتيبها عبر مراحل زمنية مختلفة، تصنيفه للبلدان النامية في أسفل السلم التطوّر ووضع البلدان المتقدمة في أعلاه.

¹ نفس المرجع، ص.174.

² نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص.63.

جعل "روستو" التخلف الذي تعاني منه هذه البلدان مجرد تأخر زمني يستوجب سياسة استدرابية تعتمد أساساً على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهو بهذا التحليل اختزل عملية التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي. علاوة على ذلك نجده قد عبّر عن رؤيته الغربية المركزية التي تجعل النموذج الغربي هو النموذج الأوحده الذي يتعيّن الوصول والارتقاء إليه، فضلاً عن أنه قام بتسطيح إشكالية التخلف بهذا التفسير الزمني غير التاريخي. فهذا المعيار الزمني يندرج في معيّن الرؤية التطورية التي تتجاهل العلاقات الدولية (الاقتصادية والسياسية والحقوقية...) التي صنعت التخلف، ولا زالت مستمرة في الأوضاع والآليات التي تعرقل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وتمنعها من التطوّر نحو الركب المتقدم. وأخيراً فإن الخصائص التي أشار إليها والمتعلقة بالمجتمع التقليدي تنطبق على أي مجتمع معاصر.

قسم "روستو" مراحل النمو الاقتصادي للمجتمعات إلى خمس مراحل، تفصل بين التقدم في شكله النهائي (المرحلة الخامسة) والتخلف كما يتبدى في المجتمعات التقليدية (المرحلة الأولى).

1-1- مرحلة المجتمع التقليدي:

يؤرخ "روستو" للمجتمع التقليدي بالنسبة للبلدان المتقدمة بعصر ما قبل "نيوتن"، وهو العصر الذي يتسم بمحدودية الأنشطة الإنتاجية التي تستند على معارف علمية وتقنية سابقة على عصر "نيوتن" Prénwtoniennes، وكذا على اتجاهات سابقة على هذا العصر في رؤيتها للعالم الفيزيقي. ويذكر "روستو" أن طرح مفهوم المجتمع التقليدي لا يعني إلغاء إمكانية نمو الإنتاج، بفضل الإضافات والتجديدات المتعددة للإنسان على التقنية والتجارة والصناعة والزراعة.

1-2- مرحلة تهيئة شروط الانطلاق:

وهي المرحلة الخاصة بالمجتمعات الانتقالية التي تظهر فيها الشروط الأولية للانطلاق كما حدث في أوروبا منذ القرن السابع عشر، والتي أعطت فيها استكشافات العلوم الحديثة الإعلان لولادة وظائف إنتاجية جديدة في مجال الصناعة والزراعة، في حين كان تّوسع الأسواق العالمية والتنافس الدولي يحقن الاقتصاد بآليات جديدة.

1-3- مرحلة الانطلاق:

تُعتبر هذه المرحلة حسب "روستو" مرحلة حاسمة، لأنها هي الفاصلة بين المجتمع المتقدم والمجتمع المتخلف، ففيها يتم القضاء على العراقيل والحواجز التي تحول دون تحقيق النمو المنتظم، وفي هذه الحقبة يصبح لعوامل التقدم الاقتصادي أثرها الفعال والواسع على المجتمع ويصبح النمو الوظيفة العادية للاقتصاد.

1-4-مرحلة النضج:

تأتي مرحلة النضج Lamaturité كما يرى "روستو" بعد فترة طويلة من التقدم المطرد، تتخللها هزات مختلفة تتراوح بين الصعود والهبوط، وتثمر في نهاية الأمر بفضل تعميم التكنولوجيا الحديثة في كل القطاعات ووصول حجم الاستثمارات إلى ما بين 10% و20% من الدخل الوطني.

1-5-مرحلة الاستهلاك الوفير:

تشهد هذه المرحلة تحوُّل إنتاج المواد الاستهلاكية الدائمة والخدمات إلى قطاعات رئيسية في الاقتصاد، وارتفاع متوسط الدخل الفردي وازدياد الاهتمام بتوفير الاعتماد الكبير من أجل الرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، كما أن البلدان الأوروبية قد ولجت هذه المرحلة بعد 1950 هذا في حين أن أمريكا قد تحقق لها ذلك فيما بين 1946 و1956¹.

رابعاً: نظرية التبعية:

ظهرت نظرية التبعية في الستينات من القرن العشرين، ويرى أصحاب هذه النظرية أن النظم الغربية هي سبب البلاء والتخلف بالنسبة لكل مجتمعات العالم في آسيا، وإفريقيا ودول أمريكا اللاتينية فقد رفضوا أفكار نظرية التحديث باعتبارها سبب الفشل الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية.

فالاستعمار والإمبريالية استنزفت مستعمراتها وشوهت اقتصاداتها وأصابته بازواجية وعمّ التخلف. وقد رفض أصحاب نظرية التبعية رأي نظرية التحديث التي تدعي أن غياب التنمية يمكن إرجاعه إلى غياب القيم التحديثية الملائمة، وأن التوجه نحو البلاد الصناعية المتقدمة هو وحده الذي يُفيد بشكل إيجابي بلدان العالم الثالث، وعارضت أيضاً القول بأن الفقر المدقع والمستمر في بعض البلدان مثل الأرجنتين، بيرو، الشيلي والبرازيل يرجع إلى تعرضها لتأثيرات سياسية واقتصادية من جانب الدول المتقدمة.

وكذلك تم رفض بأن تأثير المجتمعات المتقدمة إيجابي حيث أن نمو المراكز الصناعية المتقدمة في العالم اليوم يعني التخلف المستمر لتلك البلاد التي يستغل الغرب ثرواتها والفائض الاقتصادي، وبالتالي لا يجب النظر إلى البلدان الفقيرة على أنها غير ناضجة أو متخلفة في نموها الاقتصادي، لكن إذا أتاحت لها هذه الفرصة فسوف تنمو، ولكن طالما استمرت خاضعة لهيمنة الإمبريالية الاقتصادية الغربية فسوف يستمر فقرها.

¹ المرجع نفسه، ص 64-66.

أوجدت الدول الاستعمارية قطاعاً متقدماً في البلدان النامية لكنه يخدم أغراض الدول الأجنبية المستعمرة مثل: الصناعات الاستخراجية أو بعض قطاعات الزراعة وهي زراعة المواد الخام التي تُصدر للدول الغربية، ومثل نظام الموانئ والتصدير بالإضافة إلى أن كل القطاعات التي تخدم الجماهير هي المجتمعات التي تتسم بالتخلف الشديد، وهكذا تكون التنمية في الدول المتخلفة موجهة للخارج ولا تخدم أهالي هذه الدول¹.

وعرض أصحاب نظرية التبعية القول بأن اقتصاديات الدول النامية الآن اقتصاديات تقليدية تماثل حال الاقتصاد في دول الغرب منذ مائة سنة فمثلاً الاقتصاد الغربي خلال تلك الفترة كان تقليدياً، أما الدول النامية الآن ليست تقليدية بل مشوهة لصالح الاحتكارات العالمية والشركات متعددة الجنسيات، ولهذا فإن أعلى معدلات التنمية تحدث في الدول النامية عندما تحقق العزلة النسبية أو تُقلل من صلاتها بدول المركز كأقصى حد. ولذلك يوصي رواد هذه النظرية على ما يلي:

تخميم كل علاقة للعالم الثالث مع المتروبوليس الرأسمالي؛ يتم ذلك عن طريق تحدي الرأسمالية العالمية، بواسطة الطبقة العاملة التي يجب أن تزيح الصفوة المحلية عن طريقها، كما يجب تطوير سياسة للتضامن الدولي بين بلدان العالم الثالث من أجل تحقيق المساعدة المتبادلة وبناء قاعدة صناعية فعالة ومستقلة في الجنوب.

ويتبنى هذا الاتجاه موقفاً عقلياً مؤداه أن التخلف الاقتصادي لاقتصاديات العالم الثالث والقطاع الريفي خاصة تنتج من عملية استعمارية وتوسع الرأسمالية، وليست موروثاً من طبيعة النظم غير الرأسمالية ذاتها، ومع ذلك فهم يؤكدون على أهمية القوي الخارجية في دفع عملية التغيير والتوسع فيه، وأهميتها في تحديد البناءات المحلية والإقليمية؛ بحيث يميل هذا الاتجاه إلى تبني وجهة نظر أحادية، حيث يعتبرون أن التخلف هو نتيجة الرأسمالية الأوروبية.

وهذا ما يتضح في رأي "فرانك Frank" والذي يرى أن الرأسمالية الدولية ذات تأثير محطم للبناءات التقليدية الموجودة، وقد أدت إلى ظهور أشكال تعتمد على الرأسمالية وفي أعمال أصحاب نظريات التبعية نجد اهتماماً يُعطي إلى مشكلة المقاومة والحيوية الظاهرة للصبغ التنظيمية التقليدية وغير الرأسمالية.

كما قسم أنصار مدرسة التبعية العالم اليوم إلى مراكز وأطراف أو هوامش. والتنمية في الأطراف لا يمكن أن تنطلق بالشكل الصحيح لأنها تعتمد على دول المركز في القروض المادية والعلم والتكنولوجيا والخبرة، ولا شك أن دول المركز لا يمكن أن تسمح لها بالنمو الصحيح حفاظاً على مصالحها.

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص. 49.

ومن رواد هذا الاتجاه "أندريه جندر فرانك A.Frank" والذي يرى بأن استمرار فقر العالم الثالث هو انعكاس لتبعيته، فقد رفضت فترات الرأسمالية التجارية والاستعمار تقسيم العمل، والتخصص في الإنتاج على بلدان العالم الثالث، التي كانت أصلاً تتجه للتصدير المحدود وتعتمد على تلبية احتياجات القوى الإمبريالية من المواد الخام، ولقد كانت الصفوة في العالم الثالث مندججة في هذا النسق ثم أصبح دورها مجرد وسطاء بين المستثمرين الأغنياء والبائعين الفقراء، وارتبط أسلوب حياتها على أوجه نشاط الصفوة الاقتصادية في المركز، ويتمتع أعضاء الصفوة في العالم الثالث بمستوى عالٍ للمعيشة.

ونتيجة هذه العلاقة تعاني الجماهير من الحرمان القاسي لأن فائض إنتاجهم يؤخذ منهم في المنطقة المحلية، وينقل للمزارعين والتجار الأغنياء في بلادهم، ثم ينقل بعد ذلك إلى الخارج، ويقول "فرانك" بأن هناك سلسلة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم، أو هو تسلسل يتجه من خلال الفائض الاقتصادي إلى المدينة الكبرى Metro polis مروراً بمن يخضعون لهذا المركز.

ويرى "فرانك" وغيره من مؤيدي نظرية التبعية أن الطريق الوحيد لوقف استغلال هذا الفائض هو تحطيم سلسلة التبعية التي من خلالها ينقل الفائض؛ وأن الطبقة الوحيدة القادرة على ذلك هي طبقة العمال في العالم الثالث والسلاح الوحيد القوي أمامها هو الثروة الاشتراكية التي تزح طبقة الصفوة فهم يمثلون الحلقة الضعيفة في السلسلة¹.

خامسا: اتجاه الماركسية المحدثه (التخلف والتبعية) Neo-Markist Approach:

يحاول اتجاه الماركسية المحدثه أن يُطوّر أفكار "ماركس" التقليدية بما يتفق والظروف الدولية التي شهدتها القرن العشرون، وعلى الرغم من أن هذا اتجاه راجح وأضاف إلى التصوّرات والماركسية التقليدية، إلا أنه أثر في المجتمعات النامية وعملية التنمية والتخلف عموماً، وقد بدأت هذه الدراسات بكتابات "بول باران Baran" في كتابه الاقتصاد السياسي للتنمية.

ترى الماركسية المحدثه أن النقطة الجوهرية تتمثل في الأساس القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم الثالث، فيؤكد "بول باران" على أن الرأسمالية الاحتكارية هي التي تتحمل مسؤولية التخلف والفقر في البلدان التابعة، وذلك من خلال النهب الذي مارسه في بداية تطوُّرها أي بداية عملية التراكم لرأس المال واستمرارية هذا النهب من خلال التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الذي فرضته على البلدان النامية مما جعلها تشكل سوقاً زراعياً

¹ المرجع نفسه، ص 51-56.

خاماً يلبي حاجات التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتطورة، لذا فإن "بول باران" يرى أن العلاقة بين الرأسمالية الاحتكارية والإمبريالية في البلدان المتقدمة والتأخر الاقتصادي الاجتماعي في البلاد المتخلفة على أوثق ارتباط ولا يمثلان سوى جانبين مختلفين لما هو في الواقع مشكلة واحدة، وأن جذور التخلف تنشأ وتنمو في ظل علاقة خاصة تولد في إطار تاريخي معين بين عملية استغلال في الداخل وعملية التبعية في الخارج.

كذلك نجد "فرانك" يذهب إلى أن التخلف يمثل نتاجاً للعلاقات الاستغلالية التاريخية بين الدول النامية والدول المتقدمة، وإذا كان بالإمكان تحديد العلاقة بين المركز (الدول الصناعية المتطورة) الأطراف (الدول غير الصناعية) فإنه يمكن تحديد العلاقة بين المركز (المدن) والأطراف (الريف) وذلك على مستوى الدول المتخلفة، ومعنى ذلك أن تنمية المدينة لا يؤدي إلى تنمية المناطق الأخرى المجاورة، ولكنه يحول هذه المناطق إلى توابع داخلية تزيد من تخلفها، أي علاقة المركز بالأطراف تتمثل في استنزاف رؤوس الأموال وتحويلها إلى المراكز العالمية¹، وطبقاً لهذا يرى "فرانك" أن أفقر فلاح ريفي في أبعد قرية من قري الدول المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأكبر الرأسماليين في الدول الصناعية الأكثر تقدماً.

أكد "فرانك" أن هناك اعتقاداً قوياً بأن الدول النامية ستتمكن حتماً من تحقيق تنمية حقيقية إذا ما كفت الدول الاستعمارية المتقدمة عن ممارسة القهر الفكري الذي تمارسه على الدول المتخلفة عن طريق فرض نظرياتها وسياساتها عليها، تلك النظريات والسياسات التي أولاً وقبل كل شيء تُعبّر عن المصالح الخاصة بالدول المتقدمة، ولا تعدو أن تكون تعبيراً عن الإمبريالية الحديثة التي لا تهدف إلا لتحقيق شيء واحد هو أن تزداد الدول الرأسمالية المتقدمة غني وقوة وسيطرة؛ وأن تزداد الدول المتخلفة فقراً وضعفاً وخضوعاً، وهكذا يتضح أن ما ذهب إليه "فرانك" ينطوي في إطار عملية تاريخية فهو شأنه شأن "بول باران" يضع التخلف في إطار عملية تاريخية عالمية؛ ذلك أن نشأة التخلف الاقتصادي مرتبطة بالقوى التاريخية، أي استخدام القوتين السياسية والاقتصادية، غير أن تحليل "فرانك" يواجه بعض القيود المفروضة عليه، فهو يستبعد من نموده جزءاً هاماً من المجتمع الدولي هو الدول الشيوعية، كما أنه من الصعب التسليم بأن نشوب ثورة اشتراكية في دول متخلفة يؤدي إلى تنمية اقتصادياتها ذلك يرى "رينيه ديمون" René Dumont أن السبب الرئيسي لتخلف البلاد النامية يتمثل ببساطة في الفكرة الخاطئة عن التنمية التي عمل النموذج الغربي على زرعها في هذه الدول، والتي لم يستطيعوا أن يجرروا أنفسهم منها، بل أدت المدينة والصناعة إلى اختفاء القرية والزراعة اللتين يجب أن يكونا القاعدتين الأساسيتين

¹ محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا، ط. 1، مصر: مكتبة الإسراء، ص 97-98.

لكل تنمية، لذلك فإن "ديمون" يدعو إلى تحرير نماذج التنمية في دول العالم الثالث من النموذج الغربي بشكليه الأوربي - الأمريكي والسوفيياتي.

تناول "سمير أمين" في كتابه "التطور اللامتكافئ" ظاهرة الاستغلال غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والمتخلفة، دلت على ذلك بقوله بأن معظم المواد الأولية التي تتكوّن منها صادرات البلدان المتخلفة خاضعة اليوم لإشراف وتوجيه الاحتكارات إما مباشرة في مرحلة الإنتاج أو في مرحلة التجارة العالمية، وكذلك بالاحتكار التكنولوجي عن طريق السيطرة على صناعات العالم الثالث وامتصاص الأرباح الأساسية منها، دون أن تُساهم حتى في إنشائها¹.

سادسا: نظريات التحديث:

تنطلق نظريات التحديث من الافتراض القائم على وجود نظام اجتماعي متشابه لدي جميع الدول النامية يشتمل على أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متماثلة، تنحدر نظريات التحديث في علم الاجتماع الغربي حيث تمثل إحدى نماذج علم الاجتماع الأمريكي من مصدرين أساسيين يركز أحدهما على البعد الثقافي السيكولوجي والآخر على البعد البيوي للمجتمع.

يغلب على نظريات التحديث باستثناء عدد محدود منها طابع نموذج الثنائيات الذي يفترض وجود نوعين من المجتمعات؛ تقليدية وحديثة تتميز بخصائص متباينة، وتمثل عملية التنمية التقدم باتجاه واحد من القطب التقليدي المتخلف إلى القطب المعاصر المتقدم، وترى بأن التحديث عملية شاملة من خلالها تصل المجتمعات التقليدية إلى الحداثة والعصرية، ولذلك يرى "ولبرت مور" *wihbert Moore* أن مفهوم التحديث يشير إلى التحول الكلي للمجتمع التقليدي ما قبل الحديث إلى نماذج من التكنولوجيا والتنظيمات الاجتماعية التي تميز الأمم المتقدمة اقتصاديا ومزدهرة نسبياً مستقرة سياسياً للعالم الغربي.

ينهض هذا التفسير على أنه يمكن معرفة سمات كل من المجتمع التقليدي والحديث ومظاهر المجتمعات المختلفة بما تكون تقليدية أو عصرية بالشكل الذي يجعل انتشار المعالم الحديثة في أحد مظاهر المجتمع تتم عادة على حساب تراجع المظاهر التقليدية، وقد اتسمت هذه الفكرة بالوضوح لدي "كندلبرجر" *kindleberger* حينما يرى بأنه يمكننا عزل السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها يجب أن نخطط للمشروعات.

¹ المرجع نفسه، ص.99.

فحسب هذا الرأي فكأننا نقوم بعملية جرد لمميّزات وخصائص المجتمع المتقدم والحديث وتعتبر كنماذج مثالية ومؤشرات تصلح محاكاتها وتقليدها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقوم بحصر ومعرفة الميزات والخصائص العامة التي تتميز بها المجتمعات المتخلفة، وبعد هذه العملية نعمل على عزل وإبعاد خصائص المجتمع التقليدي من جهة؛ و من جهة أخرى تبني واكتساب خصائص المجتمع الحديث، وكأنه بهذه البساطة تصبح المجتمعات التقليدية مجتمعات متقدمة وحديثة.

يرى "سملر Smelser" بأن تحول المجتمعات النامية تخضع إلى عمليات تنموية تقوم على التباين البنائي والتكامل، بحيث يُعتبر التحديث لديه يتضمن تحولاً في بعض متغيرات الحياة، منها الدين؛ بالانتقال من المعتقدات الماورائية إلى العلمانية، التكنولوجيا؛ بحيث يتم الانتقال من التكنولوجيا البسيطة البدائية إلى تكنولوجيا أكثر تعقيداً، الأسرة؛ الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وفي الزراعة؛ يتم التحول من الأساليب التقليدية البدائية القائمة على الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصاد الموجه إلى التجارة، وكذلك انتقال السكان من الريف إلى المدينة، وإن عملية التباين والاختلاف التي يتبناها "سملر" تحدث تفككاً يتجلي في فقدان المعايير والمحاكاة. نلاحظ أن فكرة "سملر" مبنية على التباين البنائي، حيث يرى أن الاقتصاد المتطور والمجتمع يتميز باكتسابه بناءً عالياً للتباين، بينما الاقتصاد والمجتمع غير المتطورين يفقدان نسبياً هذا التباين، وعليه فإن التحول يركز على عملية التباين نفسها، ويقصد بالتباين العملية التي بواسطتها تقام الوحدات الاجتماعية المتخصصة والمستقلة وتكون قد حدثت في مجالات شتى منها الاقتصاد والعائلة والنظام السياسي والتنظيمات الدينية. وبذلك فإن نموذج "سملر" لا يقوم على عزل وإبعاد المحددات الاقتصادية ولكنه في الحقيقة، يصف التحولات الاجتماعية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية والتي تتم بالنسبة إليه من خلال:

- تحديث التكنولوجيا التي تنتقل فيها التكتيكات التقليدية الصغيرة والبسيطة إلى تطبيق المعرفة العلمية.
- جعل الفلاحة ذات طابع تجاري، وتتميز بالتحول من الفلاحة ذات الطابع المعيشي إلى المزارع ذات الطابع التجاري، والتي تؤدي إلى التخصص في المحاصيل الزراعية وتنمي تطور العمل المأجور.
- عملية التصنيع التي تتصف بالانتقال من استعمال القوة الحيوانية والبشرية إلى القوة الآلية، وفي النهاية عملية التحضر التي تقوم وتتألف من التحولات التي تحدث نتيجة الحركة من المزارع والقرى باتجاه المراكز الحضرية الواسعة.

¹ رابح كعباش، مرجع سبق ذكره، ص 51-53.

يُعبّر "ليرنر lerner" عن هذه الظاهرة بقوله: "أن الظاهرة الحضرية التي تُعرف بالانتقال من الريف إلى المدينة" تكون هي البداية حيث أنه في المدن فقط تطوّرت وتمت مجموعة من المهارات والموارد التي تُتميز الاقتصاد الصناعي الحديث، في هذا الإطار الحضري تنمو الخصائص الأخرى التي تميز المرحلتين التاليتين بانخفاض مستوى الأمية، تطور مسائل الاتصال والإعلام، وتوجد علاقة قوية متبادلة بين المرحلتين، فانخفاض مستوى الأمية ينمي وسائل الاتصال والإعلام التي تعمل بدورها على نشر القدرة على القراءة والكتابة¹، ولكن تاريخياً يلعب انخفاض مستوى الأمية دوراً أساسياً في المرحلة الثانية، فالقدرة على الكتابة والتي يكتسبها في البداية عدد قليل من الأفراد تؤهلهم لأداء الوظائف المختلفة والمطلوبة في المجتمع الذي يمر بعملية التحديث، وفي المرحلة الثانية عندما تكون تقنيات التنمية الصناعية في مرحلة متقدمة، يبدأ المجتمع في إصدار الصحف وإنشاء شبكات الراديو والأفلام السينمائية بشكل موسع، وهذا بدوره يزيد من سرعة انتشار القدرة على الكتابة والقراءة، ومن خلال هذا التفاعل تنمو مؤسسات المشاركة والتصويت والتي نجدها في المجتمعات الحديثة المتقدمة.

إلا أن مثل هذه العمليات كثيرا ما تحدث بصفة عفوية بوتيرة مختلفة فيذكر على سبيل المثال "نورمن لونج Norman Long" أنه في عدة أوضاع استعمارية تصبح الفلاحة ذات طابع تجاري بدون أن يصاحب ذلك تصنيع، وفي أماكن أخرى من لدول النامية التصنيع لم يصاحبه التحضر بالقدر المتوقع. في الحقيقة مثل هذه الانتقادات توجه إلى أصحاب اتجاه التحديث في ربطهم بين التنمية والتصنيع والتحديث على أنها عمليات مرتبطة آليا ببعضها، حيث يعتقدون أن عملية التحديث ما هي إلا عبارة عن حالة معينة للتنمية، وأن التصنيع ما هو إلا وجه من أوجه التحديث، وكذلك يرون أنه من الممكن أن تتم عملية تحديث لمجتمع ما دون إحداث عملية تصنيع واسعة النطاق، ولكن لا يمكن أن تكون عملية تصنيع دون عملية تحديث².

المطلب الخامس: معوقات التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية من أهم الأساليب والسياسات والإستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية، وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية لغرض الوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض العراقيل، والتي نجدها كما يلي:

¹ المرجع نفسه، ص.54.

² المكان نفسه.

أولاً: العراقيل الاقتصادية: تتمثل في:

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- غياب الاستقلالية المالية في التسيير.
- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعاً مستمراً ومُتسارعاً؛ فتتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص الذكر البلديات ومساهماتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية مصالحها.
- النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان.
- الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة.
- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظراً للتهرب الجبائي من جهة، ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

ثانياً: العراقيل الاجتماعية: تتمثل في:

- يعتبر الفقر من أشد المعوقات بالتنمية المحلية؛ فهو السبب الذي في الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.
- ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.
- الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- تأخر البيئة الاجتماعية ممثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي¹.

ثالثاً: العراقيل السياسية:

- سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم، واستقطاب فرص البيئة الخارجية.

¹ الأمين العوض حاج أحمد وآخرون، "الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية"، أوت 2007، من الموقع الإلكتروني: www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf

- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي هام لأنه يحقق الديمقراطية والشوري بشكل فاعل، كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية، ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بما يحدث في الوطن وليس التركيز فقط على المطالب المحلية.

- غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية¹.

- غياب المفهوم الحقيقي للحكم الراشد الذي يُعبّر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية الذي يسمح باستعادة المعنى الفعلي للديمقراطية ويزيد من مصداقية القانون، وخلق الشفافية بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة التشريعية.

رابعا: العراقيل الإدارية:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك لتفاوت استقلالية الجماعات المحلية، بحيث كلما كانت البلدية غير قادرة على تمويل مشاريعها ذاتياً كالبلديات الكبرى، فإنها تبقى دائما تابعة للمركز.

- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

- سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلباً على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للغلاف المالي.

- النقص النوعي: على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال، إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين يبقى مطروحاً، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعي سد الفراغ السائد، وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فبقدر ما أُرهِق التضخم الكمي للميزانيات، بقدر ما كانت ولا زالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تطورت باستمرار فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالاً كبيراً إما بسبب قلة الدورات التكوينية من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.

¹ المرجع نفسه.

من خلال ما سبق يمكن القول أن معوقات التنمية المحلية كثيرة ويصعب حصرها، لارتباطها بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ..، هذا بالإضافة إلى تغيرها وتجددها باستمرار عبر الزمن وتأثيرها بالظروف الدولية التي أصبحت فيها العولمة تفرض نموذجاً تنموياً واحداً وشاملاً لكافة الدول مقصية بذلك الخصوصيات والثقافات المحلية بسبب هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: العلاقة بين التنمية المحلية والإذاعة المحلية

تفرض ضرورة المناذاة بجمية التنمية المحلية في المجتمعات النامية خاصة تفعيل المؤسسات لمشاركتها في تحقيق التنمية وجعلها أكثر قدرة على الوصول إلى أكبر فئة مستهدفة؛ وبالتالي يحتم ذلك البحث في العلاقة بين التنمية المحلية من جهة والإذاعة المحلية كوسيلة اتصال وتواصل.

المطلب الأول: إستراتيجيات وأهداف التنمية المحلية.

تتنوع استراتيجيات وأهداف التنمية المحلية؛ وهي ما سيتم عرضها من خلال:

اولا : إستراتيجيات التنمية المحلية

رغم اختلاف العلماء حول مقومات التنمية المحلية "إلا أن عدد من العلماء أعطاها أربعة مقومات تمثلت في التغيير البنائي أو البنائي والتي تؤدي إلى دور تأثير على مستوى التنظيمات الاجتماعية كما تختلف عن تلك الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، وهذا النوع من التغيير الناتج عن تحوّل في النظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي، وعليه فإن التنمية المحلية تؤدي إلى التغيير البنائي"¹.

وتتميز أدوات وميكانيزمات تحقيق التنمية المحلية كل حسب المستوى وكل حسب إيكولوجية المنطقة الجغرافية وخصوصياتها، وحسب نفاذ سلطتها داخل المجتمع المحلي. ولعل بعد الحرب الباردة لعبت الفواعل المحلية دوراً كبيراً في التنمية كونها قريبة من المجتمع الريفي والأكثر نجاعة من الإدارة المركزية منها البلدية"، ولعل بث روح الديمقراطية والعمل على زيادة الوعي الجماعي للمجتمع عامة لدى المسؤولين خاصة أعطى لنا فرصة للتفكير مستقبلاً في جعل الجماعات الإقليمية -البلديات- التي تشرك المجالس المنتخبة والموظفين والمواطنين في تسيير العام للشؤون المحلية"².

وتأتي مجمل الإستراتيجيات والسياسات التنموية من محيط المجتمع المحلي كون كل مجتمع يتمتع بمجموعة من خصائص تتغير بتغير الموارد البشرية والمادية ومتطلبات التنمية؛ إذ لا يستحسن استيراد إستراتيجيات وسياسات تنموية من مجتمعات مختلفة وتطبيقاتها في مجتمعات ولا تتشابه فيها الظروف والإمكانات ولا تتطابق مع الواقع.

¹ بن علي زهيرة، "واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر بين المقومات والمعوقات"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 04، جامعة مصطفى إسمبولي، 2019، ص.119.

² ياسين قوتال، "التنمية المحلية ومدلولاتها كإستراتيجية بديلة عن التنمية المركزية الشاملة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08، جوان 2018، ص.1093.

وقد أثبتت التجارب فشل العديد منها الحكم الاختلاف الواضح في البيئة المحلية والمجتمع، وبالتالي فإن الإستراتيجية المختارة تتوقف على العديد من الأسس أهمها:

- طبيعة الأزمة عند البدء بإرساء التنمية من حيث التخلف.
- نوع الحكم السائد ودرجة الإصلاحات الإدارية والسياسية ونوعية الإدارة والقرارات المتخذة.
- شكل التنظيم الحكومي.
- طبيعة النظام الاقتصادي.
- نوعية التقسيم الطبقي.
- حجم المناطق الريفية والحضرية.
- طبيعة الأهداف المنشودة فهناك أهداف بعيدة يراد الوصول إليها في المدى البعيد، وأهداف مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب.

ومن أهم الإستراتيجيات والسياسات التي تقوم عليها التنمية المحلية:

1-التخطيط المركزي والتنفيذي المحلي: تقوم الحكومة المركزية بوضع الخطط التي تراها ملائمة لكافة الأقاليم، وتُكَلِّف الجهات المحلية بتنفيذها "وتكون مثل هذه الإستراتيجية ملائمة في حالة عجز الإمكانيات المحلية وتخلفها العام خصوصاً في مجالات الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها"¹.

2-المشاركة المتوازنة: تكون هذه الإستراتيجية في حالة توفر الإمكانيات والموارد البشرية والمادية متوفرة حيث تتم المشاركة في الجهود التنموية، وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة على المستوى المحلي فقط.

ينبغي مراعاة التنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة؛ ويهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها بحيث لا تصبح مشروعات وبرامج التنمية متكررة أو متناقضة أو متداخلة يعثر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد مما يقلل الحماس للعمل الجماعي، ويبدد الطاقات مما يكون له أثر على فشل جهود التنمية"².

3-اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية: تتوفر هذه الإستراتيجية على خاصية اتخاذ القرارات اللامركزية دون الرجوع إلى الإدارة المركزية والسلطة الإدارية العليا، وتلاءم المراحل المتقدمة من التنمية

¹ بلقيل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.31.

² حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص.78.

القومية، وكلما كانت هذه الإستراتيجية أو السياسة نابعة من البيئة المحلية كلما كان ذلك فرصة للنجاح أكثر لأنه يجب مراعاة طبيعة المجتمعات المحلية بناءً على العوامل أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية"¹. ويمكن تحقيق هذه الإستراتيجية بخمسة مراحل رئيسية:

أ- تنظيم الجهود من خلال تطوير فريق إدارة شبكة لربط الشركاء المعنيين: يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية على وجود اتفاق -شراكة وتعاون بين القطاعات العامة والقطاعات الخاصة وقطاعات المجتمع المحلي؛ كالأسر ومنظمات المحلية والجمعيات بمختلف أطيافها ومنظمات المهنية ومراكز الأبحاث ومؤسسات التدريب ومن لها علاقة بالمجتمع المحلي.

ب- إجراء تقييم لمدى قدرة المنافسة: إدراك قدرة المجتمع المحلي على خوض غمار التنمية المحلية من خلال تقييم وتقدير الموارد البشرية والمادية، ويساعد على تحديد المسار الإستراتيجي الذي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي، وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنطقة المحلية على المنافسة"².

ج- إيجاد إستراتيجية التنمية المحلية: تتطلب التنمية المحلية ومدى نجاعتها إلى الموازنة كخاصية رئيسية مابين المتطلبات وكفاءة الموارد البشرية والقدرة الاستيعابية للموارد المادية؛ للنهوض بالمجتمع المحلي من التخلف ولا يتم هذا إلا بدرجة الوعي لدي المتعامل المحلي والمهنيين والجهات المحلية والوصية على تقدير المتطلبات والاحتياجات التنموية الاقتصادية والنهج الإستراتيجي المتبع، وتراعي التنمية المحلية من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصادياً، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتاً مسبقاً تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحفزة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل والنشاط الاقتصادي"³.

د- تنفيذ إستراتيجية التنمية المحلية: أي وجود خطط واسعة التنفيذ والتي تسير هي تبعاً لعمل مشروعات منفردة وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة والموارد البشرية والدلالات المؤسسية والإجرائية، وبالتالي هي نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار إستراتيجية ما للتنمية المحلية"⁴.

¹- المرجع نفسه، ص.31.

² بالقليل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.31.

³ غريبي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.05.

⁴ بالقليل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.32.

تتم مراجعة خط الإستراتيجية للتنمية المحلية وهذا على مدى (05) سنوات كحد أقصى، ولا بد أن تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي وللموارد المتاحة في مجهود تنفيذ الإستراتيجية ولا يجب أن تغطي عملية المراجعة المدخلات والمخرجات والتأثيرات فحسب؛ بل أيضا عملية التنفيذ ومستويات المشاركة وديناميكيات الأحوال المحلية المتغيرة؛ والعلاقات الاقتصادية والسياسية المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الإقليم أو في إطار الأسواق الوطنية والدولية¹.

4- انخفاض مستويات الفقر: إن أي إستراتيجية للتنمية لا بد أن تنظر إلى الخيارات المتاحة لتحقيق إيصال الخدمات بكفاءة، وما هي السياسات المؤدية إلى العدالة في وضع الأسعار (لتلك الخدمات).

- إن توفير الخدمات الأساسية وعلى وجه الخصوص المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، النقل الحضري، يؤثر على حياة الفقراء اليومية.

- إن عملية صياغة إستراتيجية للتنمية المحلية ينبغي أن تركز على ما هي أفضل الوسائل لتقديم الخدمات بفاعلية، وينبغي أن تشمل ما هي الإليات والأداء لها، ومبدأ استعاضة التكلفة وما هو الإطار التنظيمي المنظم لها. تشمل أي إستراتيجية للتنمية المحلية على عناصر مدركة مثل:

- قدرة الجمهور العام على الحصول على المعلومات.

- تحديد حق الوصول إلى التسهيلات والفرص المتاحة، بمعنى آخر وجود بيئة بسياسات منحازة لصالح الفقراء.

- إزالة أية عقبات قانونية ربما تعمل على إعاقه إعطاء كل المواطنين، خاصة المرأة، تكافؤ في القدرة للحصول على خدمات أساسية، ولحيازة الأراضي وللحصول على القروض وفرص العمل².

ثانيا : أهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى رفع من مستوى القرية أو الريف اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً وثقافياً حيث تقوم على التخطيط لها وتنفيذها، والتي تجمع بين الإمكانيات المتاحة والموارد والطاقة الكامنة، وهذا كجزء وامتداد للتنمية الوطنية الشاملة وتعتمد على:

1- توسيع قاعدة المشاركة وتحفيز جميع فئات المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.

¹ المرجع نفسه، ص. 32.

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، خيارات وتوجهات إسطنبول"، ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات، جامعة الدول العربية، جوان 2010، ص. 240.

2- دعم الإدارة المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم بالانتفاع بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم، وتهيئة طاقاتهم وقوامهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير المنشود وتعدد الأهداف بطبيعة تعدد الأهداف المنشودة أهمها:

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: عن طريق التوزيع العادل للثروات وخاصة الخدمات العامة على مختلف القطاعات والأقاليم الفرعية، كما تستهدف مزيداً لإشباع احتياجات المواطنين المادية والاجتماعية والروحية في سبيل كرامة الإنسان والمواطن، كما يترتب على آثار الاستثمارات في جميع القطاعات بما ينجم عنها من مردود يؤثر على حياة الفرد والمجتمع¹.

- تحقيق الذات والشعور بالانتماء للإنسانية: تساهم التنمية المحلية بزيادة وعي المواطن بالمبادأة بطرح الحلول وحل المشكلات المجتمعية، وغير أنهم تقليدياً لا يتحركون لحل تلك المشكلات أما إذا اشتركوا في مشروعات للتنمية فإنهم يميلون إلى نبد أسلوب التعايش مع هذه المشكلات السلبية، بل يتجهون إلى أخذ المبادأة للتصدي لها ومواجهتها، وتسعى كذلك إلى إيجاد التنظيمات الذاتية التي تتخذ شكلاً يُساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم والتوصل إلى أهدافها المرغوبة².

- تعويدهم على المسؤولية الفردية والجماعية والسعي إلى تفعيل مشاركتهم من أجل تحقيق الصالح العام، واستثمار وتنمية جهود المواطنين في التمتع وتأكيد استمرارها وهذا عن طريق وضع واستخدام كل الموارد البشرية في التمتع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة؛ وتجدد الإشارة هنا إلى دور مشاركة المواطنين دون التركيز على الجانب الكمي للمشاركة، وهذا لا يعني طبعاً قصر المشاركة على فئة محدودة فمشرف التنمية يبذل قصاري جهده لكي تكون المشاركة واسعة مستخدماً كل طرقه المهنية بحيث يعمل على وقف النزاعات الفردية لدى أفراد المجتمع³.

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص. 82.

² بالقبل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

³ ريملاوي سفيان، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر"، (رسالة ماجستير منشورة غير منشورة)، جامعة الجزائر-3: الكلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص. 50.

-تقليل التفاوت والطبقية والعنصرية مابين المواطنين من حيث المدخول والثروات والحد من الهجرة الداخلية، ولا يتم هذا إلا من خلال تشجيع الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة الجهات المحلية والمواطنين فواعل رئيسية في إرساء التنمية المحلية.

-بناء الأسس المادية التنمية المحلية: ما ينتج عن تفعيل التنمية المحلية هو توسيع وإنشاء قاعدة اقتصادية متينة قادرة على دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر، وترقية الأنشطة الاقتصادية لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية، وتتطور هذه الأنشطة بإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة.

-زيادة الدخل المحلي والرفع من مستوى المعيشة: إن الاستثمارات البشرية والمادية والسياحية التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية المتكاملة يؤدي بالضرورة إلى زيادة المداخل، وزيادة الانتفاع بالميزانية كون وجود سيولة كافية لدفع عجلة التنمية ووتيرتها من جديد عبر برامج تنمية جديدة، وزيادة فرص العمل لدى المواطن والرفع من الأجر القاعدي، وتحديد أسعار منخفضة على المستوى المحلي وزيادة الوفرة في المنتجات.

ثالثا : ميكانيزمات تنفيذ السياسات التنموية المحلية

يقتضي تنفيذ السياسات التنموية المحلية وجود مجموعة ميكانيزمات؛ ومنها:

1-الوسائل المالية :

يُعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة لقيام التنمية المحلية، حيث يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة من إيرادات ذاتية وخارجية لميزانية البلدية لتحقيق التنمية المنشودة باعتبار البلدية مسؤولة عن تسيير وسائلها المالية الخاصة، والتي تتألف من مداخل ممتلكات ونتاج الجباية والرسوم المحلية وكذا القروض والإعانات¹.

أ-الوسائل الداخلية الذاتية: وتشمل الجباية المحلية، التمويل الذاتي ومداخل الأملاك.

-الجباية المحلية: تحتل مكانة مهمة في المصادر الخاصة للجماعات المحلية، إذ تشكل ومنذ وقت بعيد المصدر الأساسي لتمويل نشاطها، وتمثل الإيرادات الجبائية على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخل الذاتية²، ويمكن تقسيم الموارد الجبائية حسب الطرف المستفيد إلى ضرائب توزع لصالح الدولة والجماعات المحلية، وضرائب توزع بين الجماعات المحلية، وضرائب لصالح البلدية فقط.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص.22.

² هشام بن ورزق، "البلدية بين التبعية والاستقلالية المأللة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 15، 2006، ص.8.

-**التمويل الذاتي:** فيعرف على أنه اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، ويعتبر التمويل الذاتي ذو فائدة اقتصادية للجماعات المحلية بصفة عامة حيث يشجعها على الاستثمار انطلاقاً من مواردها الذاتية دون انتظار إعانات الدولة.

2 - الوسائل الخارجية:

أ-**القروض:** تعتبر مورداً آخرًا لتمويل مشاريع التنمية المحلية حيث تسدّد أشغال التجهيز والإنجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، وإذا اقتضت البلدية يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار والمتمثلة في¹:

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تراوح بين 1% إلى 5% من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء.

- إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية.

- القروض المحتملة لدي مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة.

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي². يتولى هذا الصندوق تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات والولايات حيث يقدم مساعدات وإعانات مالية للبلديات التي تعاني من وضعية مالية صعبة، كما يقدم إعانات لتمويل المشاريع الاستثمارية طبقاً لتوجهات المخطط الوطني للتنمية وتتكون موارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية من حصص الضرائب والرسوم المحددة بالقوانين الجبائية، التي تعدل في بعض الحالات في قوانين المالية³؛ حيث تخصص لكل مورد نسبة معينة إضافة إلى الإعانات التي يقدمها الصندوق في الظروف العادية، فإنه وفي الظروف الاستثنائية يقدم إعانات للبلديات والولايات في حالة الكوارث.

ب- **برامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** أنشأ هذا البرنامج سنة 2001 ويهدف إلى إنعاش الاستثمار العمومي، بواسطة مشروعات مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة القطاعية المركزية ومخططات

¹ بسمة عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، ص. 273.

² عيسى مرزاق، "معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، 2006، ص. 273.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 37، "القانون 11-10 المتعلق بالبلدية"، المؤرخ في 3 يوليو 2011، المادتين 166-169، ص. 7.

البلدية للتنمية، ويخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، إلا أنه يوجد اختلاف وحيد يكمن في أن إعمادات الدفع لا تلغى بانتهاء السنة، وإنما توضع على مستوى الحساب الخاص لخزينة الولاية.

ج- برنامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر: تتمثل أهم المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر بعد

انفتاحها الاقتصادي وتحليلها عن المخططات الرباعية والخماسية على المستوى المحلي لاسيما البلدية:

د - البرامج القطاعية: وتنقسم إلى:

* **برامج قطاعية مركزية:** هي مشروعات كبرى ذات بعد وطني أو جهوي، هدفها تهيئة الإقليم، وتحتوي

على المستوى المحلي على أبعاد جغرافية، من شأنها أن تشكل محاور للتشغيل تسجل هذه المشروعات بعنوان الوزارات والهيئات المختصة.

* **البرامج القطاعية غير المركزة:** يتمثل الهدف الأساسي من هذه البرامج في تحقيق التوازنات الجهوية

وتسجيل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الأمر الوحيد بالصرف¹.

تهدف هذه البرامج إلى: المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين، الدعم والمساندة في خلق مناصب

الشغل في البلدية، تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

* **المخطط البلدي للتنمية:** يعتبر هذا البرنامج الأكثر استعمالاً منذ سنة 1974 أي بعد صدور المرسوم

رقم 1973 المتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية 02/136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973،

حيث يعتبر هذا البرنامج من الاختصاصات المباشرة للبلدية من حيث الاختيار وملائمة المشروعات المقترحة

وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التساهمي مع المواطنين، وهدف هذا المخطط تطوير المبادرات

المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء إلى الوصاية، ومحو الاختلالات الجهوية بين

البلديات².

3- الوسائل البشرية: لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون قيام مؤسسات فعلية تقوم بها، حيث يعتبر العامل

البشري أهم ركيزة في دفع عجلة التنمية المحلية، إذ تقوم بإعداد وتنفيذ السياسات التنموية حيث تقوم البلدية بوضع

مخطط سنوي لتسيير الموارد البشرية وذلك وفق إطار تسيير المسار المهني للموظفين، والأعوان العموميين المنصوص

¹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير ملتمقى رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الجزائر، 2003، ص.77.

² المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة: دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2007، ص.42.

عليها في المادة 06 من المرسوم التنفيذي 95-126، يتعين على المؤسسات العمومية أن تعد مخططاً سنوياً لتسيير الموارد البشرية تبعاً للمناصب المالية¹.

المطلب الثاني: مساهمة الإذاعة المحلية في التنمية المحلية.

تُصنف مشكلات التنمية من منظور إمكانية مساهمة الإذاعة المسموعة أو المرئية في مواجهتها إلى نماذج رئيسية؛ وهي:

- مشكلات ذات طبيعة إستراتيجية تترك مواجهتها للجهات المعنية، ويقتصر دور الإذاعة فيها الإعلام عن الأنشطة المختلفة التي تتم معالجتها، مثال ذلك المشكلات المتصلة بانخفاض مستوى الدخل الفردي، وتركز الصناعة في مناطق معينة، وتوفير الخدمات اللازمة للصناعة، ودور الإدارة المحلية في مواجهة هذه المشكلات، وتوضح العلاقة بين أجهزة الحكم المحلي والحكومة المركزية فيما يتصل بالمسائل الاقتصادية المختلفة، والمشكلات الإدارية والتنظيمية العديدة.

- مشكلات تستطيع الإذاعة مساعدة الأجهزة المسؤولة عن مواجهتها، فيكون دور الإذاعة فيها هو الدور المساعد، وليس الدور الأصيل الذي تقع مسؤوليته على أجهزة متخصصة، ومن الأمثلة على هذه المشكلات: رفع مستوى الخدمات التعليمية موجهة لطلبة المدارس، وكذلك الموجهة إلى الكبار، بما في ذلك محور الأمية والتدريب المهني والتثقيف النسائي.

- مشكلات يمكن أن تقوم فيها الإذاعة بدور أصيل لا تعتمد فيه على غيرها من الأجهزة، وإن كانت فعاليتها فيه تتوقف على درجة التنسيق مع الأجهزة الأخرى المعنية، ويدخل في هذا الإطار دور الإذاعة في الإقناع بالقيم الجديدة، وهجر القيم المتخلفة، وفي التوعية الصحية والاجتماعية والسياسية، وتحفيز الجمهور على المشاركة العامة وكذلك دورها في المستوى الثقافي العام².

اولا : الإذاعة والتنمية الثقافية: تبرز أهم المهام الثقافية التي يمكن أن يقوم بها الراديو في عملية البناء

الثقافي فيما يلي:

- المساهمة في إعادة بناء الأفراد وتنمية تكوينهم باستمرار، وذلك عن طريق العمل على التخلص من المفاهيم والأفكار والعادات القديمة، وما إلى ذلك من موروثات التخلف التي لم تعد توائم الحاضر والمستقبل. وفي نفس الوقت وبنفس الدرجة العمل على نشر وإرساء القيم والأفكار الجديدة، والمتجددة دوماً التي توائم متطلبات

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 37، "القانون 11-10 المتعلق بالبلدية"، مصدر سبق ذكره، ص.7.

² سامية محمد جابر، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث: النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994، ص.331.

العصر ومسيرة تقدمه، وتكفل إعادة بناء الأفراد بما يمكنهم من التصدي لمسؤوليات عصرهم، وبلوغ مستوى الحياة المحققة لطموحهم المستمر، وآمالهم المتجددة ومطالبهم وأهدافهم.

- المساهمة في تشكيل الملامح الحضارية للمجتمع، وذلك بالعمل على ملاحقة العلم الحديث ونقله في حدود ما يناسب الجماهير كالمعلومات والأفكار، وبالشكل والأسلوب الذي يعيشه فكراً وطموحاً¹.

- نقل التراث الاجتماعي والثقافي: حيث تعمل الإذاعة على التصدي لأي خرق ثقافي أو ما يسمى بـ العولمة الثقافية، وانطلاقاً كذلك من بعث الاهتمام أكثر بالمرورث الحضاري الذي يختلف من منطقة إلى أخرى في إطار المحافظة على المرورث الحضاري الوطني، وذلك من خلال التأريخ للمشاهير والأحداث والبطولات التي وقعت داخل النطاق الجغرافي للإعلام المحلي².

ثانياً : الإذاعة والتنمية الاجتماعية: يتعلّق أساساً بدور الراديو في البناء الاجتماعي، فإن هذا الجهاز يمكن أن يكون له فعالية كبيرة في خدمة التعليم والتقدم الاجتماعي؛ بشرط أن يستغل استغلالاً رشيداً لخدمة هذه النواحي، ومن الملاحظ أن نسبة كبيرة من الناس يستمعون إلى جهاز الراديو، ومعظم هؤلاء الناس يحترمون الراديو كمصدر للمعلومات، ويصدقون المعلومات التي يستمعون إليها، ويضاف إلى ذلك أشكال البرامج التي يُقدمها الراديو لها شعبية كبيرة لدى المستمعين ويقبلون عليها، ومن أهم هذه الأشكال الدراما وبرامج المنوعات والبرامج النقدية وبرامج المناقشات بالإضافة إلى الأغاني، ومن هنا فإن مدخل الرسالة الاتصالية للتنمية الاجتماعية من خلال برامج الراديو يجب أن تعتمد على الأشكال الإذاعية التي يقبل عليها المستمعون³.

وإذا كان المستمع ينظر إلى الراديو كجهاز للتسلية، فإننا يجب ألا نقدم التسلية المجردة من أجل التسلية، بل يجب أن نقدم التسلية و التعليم معا حتى يمكن أن نرتفع بمستوى الجماهير، وفي هذا الإطار يجب أن نستفيد من الراديو في تضيق حجم الأمية، والقضاء على الجهل بتسيير المعرفة ونشر العلم على مستوى الجماهير، والعمل على تطوير المهارات التكنولوجية والخبرة الفنية في كافة المجالات وهو أمر يحتل المرتبة القصوي من الأهمية بالنسبة لقضية بناء الإنسان.

يبرز دور الجهود الإذاعية المسموعة والمرئية في رفع مستوى الخدمة التعليمية الموجهة للمدارس، خاصة في ظروف عدم وجود المدارس الكافية لاستيعاب أعداد التلاميذ المتزايدة، فضلاً عن عدم تجهيزها بالوسائل التعليمية

¹ سيد محمد رضا عدلي، البناء الدرامي في الراديو والتلفزيون، القاهرة: دار الفكر العربي، د.س.ن، ص.14.

² إبراهيم عبد الله المسلمي، الإعلام الإقليمي: دراسة نظرية وميدانية، القاهرة: دار الفجر، 2004، ص.132.

³ سيد محمد رضا عدلي، مرجع سبق ذكره، ص.28.

للإيضاح، وقد أثبتت هذه الوسيلة إلى جانب فعاليتها في العملية التعليمية، إنها وسيلة اقتصادية من الطراز الأول، بدلاً من تزويد كل المدارس بالنماذج والخرائط والرسوم والأفلام اللازمة لتوضيح بعض فقرات المناهج، وهو أمر صعب أن يتحقق بطريقة مرضية في كل المدن المدياع والتلفزيون والقرى، يتولى هذه العملية عن طريق نموذج واحد يخدم الجميع، ويكفي تزويد كل مدرسة بجهاز الراديو وآخر للتلفزيون بمواصفات فنية خاصة، لكي يوضع في قاعة معينة ينتقل إليها تلاميذ الفصل أو مجموعة من الفصول المراد توجيه البرامج إليها، ومعهم مدرّسهم لكي يتحقق هذا الجانب الهام من العملية التعليمية، غير أن هذا النظام لا يمكن أن يطبق إلا بتعاون تام، وتنسيق دقيق بين الإدارات المسؤولة عن المدارس وتلك عن الخدمات الإذاعية المختلفة.

بالإضافة إلى البرامج الإذاعية المدرسية التي تذاع في مواعيد محددة داخل الفصول المدرسية يمكن تقديم ما يعرف "ببرامج الإثراء"، وهي البرامج التعليمية التي توجه إلى الطالب في منزله، ولا توجه إليه داخل الفصل الدراسي، وقد تقوم مقام "المدرس الخصوصي".

أما عن تعليم الكبار فهو مشكلة لا تقل في حجمها عن مشكلة تعليم الصغار من التلاميذ، فإذا كانت مشكلة الكبار هي مشكلة الحاضر التي لا مفر من مواجهتها من أجل ذاتها، ومن أجل المستقبل أيضاً، وفي هذا المجال تستطيع الإذاعة المسموعة والمرئية أن تقدم خدمات مساعدة في تحقيق أهداف التنمية، إما بالدعوة والإقناع من خلال المدياع، أو بالتدريب العلمي على مهارة القراءة والكتابة عن طريق التلفزيون¹.

تدفع حاجة النازحين الجدد إلى المدينة الكبرى من الريف أو الصحراء إلى اكتساب مهارات مهنية مختلفة، حاجة ملحة يتوقف على إشباعها ارتفاع الدخل الفردي ووصول الأسرة إلى المستوى الحضري المناسب، ولا توجد في المدن العربية المختلفة، خصوصاً مع ظاهرة النمو الحضري المراكز التدريبية المناسبة التي يمكن أن تسد هذه الحاجة، الأمر الذي يستلزم ضرورة البحث عن طرق بديلة أو مساعدة، ولا تقتصر حاجة النازح الجديد على المهن المختلفة في المدينة على زيادة المهارة الحرفية، بل يلزمه قدر ملائم من المعرفة بعلاقات العمل الجديدة بما يصاحبها من علاقات اجتماعية، حتى يمكن أن يتوافق مع البيئة الاجتماعية الجديدة.

استقرت البحوث التي تعرضت لهذا الموضوع على أن هناك حاجة سريعة، وملحة إلى تطوير وسائل الاتصال الحديثة لضمان التأثير الفعال لمناهج الثقافة العمالية، ولضمان وصولها إلى العمال العاديين، وإلى عائلاتهم، فبرامج الثقافة العمالية في الراديو والتلفزيون يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في خلق الوعي بالتطورات

¹ سامية محمد جابر، مرجع سبق ذكره، ص. 332.

الاجتماعية والاقتصادية بين جماهير العمال، وعلى الأخص هؤلاء الذين تصل نسبة الأمية بينهم إلى درجة كبيرة... ويمكن أن تسهم هذه البرامج في التدريب المهني والتدريب على القراءة والكتابة.

برزت أهمية خاصة لدور المرأة في التنمية؛ فالمرأة هي المسؤولة عن تنشئة الأجيال الجديدة وتوجيهها وفق متطلبات الحياة الجديدة، وهي المعين الأول للصغار والكبار على الدخول في أنماط جيدة من العلاقات الاجتماعية، ومواجهة الضغوط النفسية والاجتماعية، ومن أجل هذا فقد اهتمت الدول التي خضعت لظروف مماثلة في عمليات التنمية الاجتماعية، بعمليات التثقيف النسائي، واستخدم الراديو والتلفزيون في هذا المجال، باعتباره أيسر وأرخص وسيلة للوصول إلى الجمهور الذي يستهدف التأثير عليه، ولا تقتصر عملية التثقيف النسائي على الجانب القيمي والسلوكي فقط، بل يجب أن يمتد إلى اكتساب مهارات جديدة في الشؤون المنزلية، ومسائل الرعاية الصحية والصناعات المنزلية التي تعمل على رفع مستوى دخل الأسرة¹.

ثالثاً : الإذاعة والتنمية الاقتصادية: تؤدي الإذاعة دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية فضلاً عن الإعلان

من خلال البرامج التي تشجع الشباب على المشاركة في إنشاء وتعمير المجتمعات العمرانية الجديدة، والبرامج التي تركز على عرض المشروعات الإنتاجية؛ بالإضافة إلى الاهتمام بالبرامج التي تركز على أهمية تشجيع المشاريع الزراعية التي تقوم على استخدام التكنولوجيا الحديثة، ونشر المستحدث من الأفكار ذات الأهمية الخاصة في مجال التنمية الاقتصادية، من أجل توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي بما يحقق النمو الكمي والكيفي.

أفادت دراسة لـ "ناهد صالح وآخرون" حول تأثير البرامج الإذاعية التي تبثها إذاعة الشعب المحلية في مصر على معلومات الريفيين المشتغلين بالزراعة في أربع قري تشكل الزراعة المهنة الأساسية لسكانها، بأن 66.2% من المستمعين يحصلون على معلومات جديدة حول مواعيد زراعة بعض المحاصيل، وطرق مكافحة بعض الآفات الزراعية، وإن 87.9% من هؤلاء المستمعين يستفيدون في زراعتهم ببعض ما استمعوا إليه.

تلعب الإذاعة دوراً في تنمية الاهتمام بالثروة الحيوانية من خلال برامج تبين أهمية التلقيح الصناعي، والتأمين على الماشية وتحسين السلالات الإنتاجية، فقد بينت الدراسات أن درجة تبني القروي للأفكار والممارسات الجديدة يتأثر إلى حد كبير بمضمون الاتصال ومحتواه، ويترب على ذلك أن درجة الإقبال على تنفيذ الأفكار الجديدة هذه ينبغي أن يرتبط أولاً قبل كل شيء بدرجة المعرفة بالأهداف الحقيقية لهذه الأفكار، وقد ضرب "روجز" مثلاً على ذلك لاحظته في هولندا حيث لاحظ مجتمعين محليين زراعيين لا تزيد المسافة بينهما عن

¹ المرجع نفسه، ص 336-337.

خمسة أميال، لاحظ أن هناك تناقضاً حاداً بين معايير هذين المجتمعين، فأحدهما تقليدي والآخر تجديدي، ولذا فإن سكان الأول يتبنون ويتقبلون التجديدات الزراعية، بينما لا يفعل ذلك أعضاء النسق الثاني بفارق عشرين عاماً¹.

تأخذ الخطة الإذاعية في مجال التنمية الاقتصادية البرامج بعين الاعتبار المسائل الآتية:

- الاهتمام ببرامج التنمية الاقتصادية².
- إلقاء الضوء على المشاريع الكبرى.
- إعلام المواطن بالمتغيرات الاقتصادية التي تحدث في العالم.
- دفع المواطن للمشاركة في عملية البناء، وتأكيد دوره في عملية الإنتاج والتنمية.
- تشجيع الشباب على الاستثمار وخوض مجالات العمل الحر.
- التوعية بترشيد الاستهلاك في مختلف النواحي³.

رابعاً : الإذاعة والتنمية السياسية: للإذاعة دوراً هاماً في التنمية السياسية لا يقل عن الأدوار السالفة

الذكر، ويتمثل دورها فيما يلي⁴:

- يقوم الراديو بدور يعتد به في تحقيق الوعي الوطني، وكلما حصلت الجماهير على معلومات أكثر كلما زاد اهتمامها بالتنمية السياسية، ويمكن للإعلام أن يوضح الأهداف السياسية ويوسع من درجة قبول الجماهير لهذه الأهداف.

- يمكن للراديو أن يكون له تأثير عميق في التغيير لاسيما إذا صاحبه استخدام الوسائل الأخرى للاتصال الاجتماعي.

- يساهم الراديو في تهيئة المناخ اللازم للتنمية، ويمكن له أن يساهم في تجميع القوى المنعزلة والقبائل المتناثرة والثقافات المحلية والأفراد والجماعات المختلفة والمساعدة على دمجها في إطار التنمية الوطنية.

- إذا كان التزايد في عدد أجهزة الراديو يساعد على تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي؛ فإن الاعتبارات الكيفية الخاصة بالقائم بالاتصال ومضمونه وتوقيته وجمهوره، تؤثر كثيراً في فاعلية دور الإعلام في التنمية.

¹ محمود عودة، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، 1988، ص.403.

² منى سعيد الحديدي وسلوى إمام على، مرجع سبق ذكره، ص.179.

³ المرجع نفسه، ص.179.

⁴ محمد على العويني، دور الراديو في التنمية السياسية، القاهرة: عالم الكتب، د.س.ن، ص.47.

- قد يكون الراديو قليل الفاعلية وسلبياً إذا استخدم بشكل غير علمي، أو استغل لأغراض شخصية، ولم يركز على صانعي التنمية¹.
- يساهم الراديو في التنمية السياسية، وذلك بنقل أبعادها إلى السكان بالأشكال الملائمة، ويرتبط ذلك بقضايا التحول الاجتماعي والسياسي، وأن تُتاح للسكان المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، وذلك بتوسيع نطاق المشاركة في اتجاهين من الأعلى إلى الأسفل، ومن الأسفل إلى الأعلى.
- يؤثر الراديو في التغيير السياسي، وذلك بالتطور في القيم والمعتقدات السياسية في إطار اتجاه نحو المجتمع الحديث.
- هناك علاقة بين النمو السريع في الصحافة المسموعة والمكتوبة والمرئية وتزايد المشاركة السياسية، إذ أن العامل الأول ينمي من المدركات السياسية للجماهير، وبالتالي يزداد تفاعلها في الحياة السياسية.
- يقوم الراديو بدور التنشئة ويزداد هذا الدور لاسيما عند الأخذ بالتصنيع على نطاق كبير بالإضافة إلى التحديث.
- يعد الراديو بالنسبة للدول النامية، مصدراً أساسياً من مصادر التغيير، وبالتالي فهو يؤثر على أنماط السلوك.
- يعد الراديو محركاً من محركات التنمية، ويساهم في تعميق الولاء للوطن والوعي به، ويولي ذلك الولاء المحلي والوطني المحلي.
- يمكن أن يستعمل الراديو كتعبير للتخطيط السياسي، وكحلقة وصل ينقل أبعاده إلى الجماهير، بالإضافة إلى دوره في اكتساب المهارات الضرورية.
- يلعب كذلك المذيع دوراً في دخول دائرة التحديث من خلال التغيير السياسي والاجتماعي.
- قد يحدث تناقض بين الالتزام السياسي، والموضوعية في مضمون رسالة الراديو، نظر للميزات المرتبطة بهذه المرحلة ومن هنا يظهر الالتزام السياسي لوسائل الإعلام على حساب الموضوعية في بعض الأحيان، نظراً للتركيز على أهداف التحديث².
- هناك علاقة بين التعرض للراديو والتغيير، حيث يلعب الراديو دوراً هاماً في التغيير الاجتماعي السياسي، ويزداد هذا الدور حين ارتفاع درجة التعرض للمذيع كوسيلة اتصال أفضل عن الوسائل الأخرى.

¹ محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، مصر: دار الفجر، 1998، ص.105.

² المرجع نفسه، ص.106.

- من الأهمية التي يجب أن يركز عليها الراديو هو النخبة الجديدة وذلك بدعم دورها في التنمية السياسية، مع تطوير النخبة التقليدية بحيث لا يُعيق التنمية.
- كما يساهم في مضاعفة مصادر المعرفة.
- يحظي الراديو بدور المفتش العام على سياسية الحكومة، حتى لو كان هذا الدور يأتي في مرتبة لاحقة لدور الصحافة.
- العمل على ترشيد الجماهير سياسياً عن طريق الراديو من خلال المشاركة في التنمية.

خامساً : الإذاعة والتخطيط الإعلامي والتربوي:

تؤدي الإذاعة دورها التنموي وفق خطط يتم رسمها من قبل المختصين في التنمية، ذلك أن العلاقة بين التخطيط الإعلامي وبرامج خطط تنمية المجتمعات المحلية هي علاقة عضوية، لأنه أهم الأسس التي يركز عليها منهج تنمية المجتمع هي توجيه أفراده لمساعدة أنفسهم، والمساهمة بفاعلية في الجهود التي تبذلها الحكومات المركزية أو المحلية لتحسين مستوى معيشتهم، وتشجيعهم للقيام بدور فعال في تنمية مجتمعهم المحلي وتوعيتهم ليكونوا على إدراك ووعي بمشكلات بيئتهم، وتدريبهم على الحكم الذاتي، وهذا كله لن يقدر له النجاح إذا لم يتم وضع المخطط الإعلامي بعين الاعتبار؛ وذلك لتواجد ظروف خاصة بكل مجتمع محلي، وهو ما يطلق عليه سمات أو مميزات المجتمع التي يختلف بها عن غيره، ويمكن إجمالها في المميزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية وأيضاً الحضارية، وهذه تنفرد عن غيرها من حيث وجودها، أو عدم وجودها، ومن حيث قوة التأثير التراكمي الناتج عنها، واتساعه وأخيراً من حيث ضعف هذا التأثير وانحصاره في مناطق أخرى¹.

بغض النظر عن نوعية التأثير الناتج عن السمات الخاصة بكل مجتمع، فإنها تجد طريقها بكل سهولة إلى احتلال جزء كبير من عقل وفكر المخطط الإعلامي للتنمية، كما تشغل مساحات هامة في الخطط الإعلامية، ومن جهة أخرى، فإن التخطيط الإعلامي لهذا الجانب يعتبر تخطيط جزء من كل متكامل هو التخطيط للتنمية الشاملة والمحلية، وهذه الحقيقة تؤكدها مجموعة من الدراسات التي أجراها علماء الإعلام والاتصال بالجماهير، وفي مقدمتها الدراسة التي أجراها "ولبر شرام" W. Schram على مئة دولة من الدول النامية لإلقاء الضوء على العلاقة بين الاتصال بالجماهير والتنمية، وقد توصل "شرام" إلى أن معامل الارتباط بين النشاط التنفيذي الذي تجرّه وسائل الاتصال بالجماهير، وبين نتائج تنفيذ الخطط العامة للتنمية (متضمنة برامج التنمية المحلية) قد وصل

¹ المكان نفسه.

إلى 72%، وإذا قلنا أن النشاط التنفيذي لوسائل الاتصال الجماهير، وهو تنفيذ خطط وبرامج إعلامية وضعها المخطط الإعلامي سلفاً، وإذا قلنا كذلك فإن عمليات التنمية هي النشاط التنفيذي لخطط وبرامج التنمية (شاملة أو محلية)، والتي وضعها وحددها المخطط في مجالات التنمية، كل في اختصاصه، فإن ذلك يعني أن معامل الارتباط بين التخطيط الإعلامي والتخطيط للتنمية، لا بد من وأن يكون على مستوى من الارتباط أعلى من 72%، لأن هناك مجموعة من العوامل السلبية التي تحول عادة دون تنفيذ الخطط في كل من النوعين (التخطيط الإعلامي والتخطيط للتنمية) بالدقة المطلوبة، وبالتالي فإن كل هذه العوامل السلبية قد أضعفت مستوى الارتباط وقللت درجته إلى الدرجة التي حددها "شرام".

سادسا : دور الإذاعة المحلية والتوعية الدينية:

تؤدي الإذاعة دوراً هاماً في تصحيح الأفكار والمعتقدات الخاطئة التي تنتشر في مجتمعاتنا التي تستند على مفاهيم دينية خاطئة التي تمثل عقبة في تطور المجتمعات وتحاولها مع متغيرات العصر، هنا يكمن دور الإذاعة من خلال برامجها في مكافحة هذا النوع من القضايا وتوجيه الناس دينياً، ففي دراسة لـ "محي الدين عبد الحليم" حول تأثير البرامج الدينية على جمهور من القرويين إلى أن المبحوثين يفضلون الحديث الديني ثم الندوة بحيث يفضل هؤلاء المبحوثين تواجد كبار العلماء لتوجيههم في الأمور الدينية¹.

سابعا : دور الإذاعة المحلية في التوعية البيئية:

أضحى الاهتمام بالبيئة من السمات المميزة للعديد من الاجتماعات الإقليمية والدولية وذلك نظراً للهاجس العالمية التي أصبح يثيرها هذا الموضوع الذي تصرف عليه آلاف الملايير، وأصبحت الميزانيات المخصصة لحماية البيئة ومكافحة التلوث تأخذ جزءاً مهماً سنوياً من الميزانية العامة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. تزايد هذا الاهتمام العالمي مع العقود الثلاثة الماضية، وأصبحت الدول تنشئ لذلك وزارات قائمة بحد ذاتها بعدما كانت تابعة لوزارات أخرى، وهذا راجع إلى الوعي الملحوظ بمخاطر ومشكلات البيئة في الدول النامية وانخفاض في معدلات التلوث بغض النظر عن الانتهاكات التي تتعرض لها.

تنبع أهمية الإعلام في تحريك وتوليد وخلق الوعي لدى الأفراد والجماعات والأجهزة بالتحديات والمخاطر التي تتعرض لها البيئة، فهي من المهام التي يجب أن تضطلع بها الإذاعة المحلية زيادة تنشيط الاهتمام الجماهيري بالبيئة وبلورة الرأي العام بحيث يكون قادر على التصدي للجرائم البيئية بالإضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال

¹ محي الدين عبد الحليم، الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1984، ص.344.

القدرات والمهارات التي يتمتع بها القائمون بالاتصال من صحفيين ومذيعين ومخططي البرامج الإذاعية، فمصير العملية الإعلامية الخاصة بمواضيع البيئة يتوقف على مدى ما يتوافر من مهارات اتصالية وكفاءة في الأداء¹.

المطلب الثالث: التنمية المحلية في الجزائر ونماذج عن دور الإذاعة المحلية في تحقيقها

ثبتت بعض النماذج أن هنالك علاقة بين الإذاعة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية؛ وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: التنمية المحلية في الجزائر

بدأ الاهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال من خلال الاعتماد على نموذج تنموي يقوم على قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، ومع بداية الثمانينيات حصلت تغيرات في سياسة التنمية في الجزائر بحيث مسّت هيكلة الاستثمارات على حساب القطاع الصناعي ولصالح القطاع الخدماتي؛ وبذلك يمكن تقسيم تطوّر سياسة التنمية المحلية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما:

1- مرحلة التخطيط ومرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990):

أ- مرحلة التخطيط (1967-1989):

ركزت هذه المرحلة على تنمية القطاع الإنتاجي عموماً والتصنيع بصفة خاصة، وقد سعت هذه المخططات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وتمثلت في حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن من خلالها خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة، باستغلال هذه الإمكانيات أحسن استغلال وذلك بتحديد فترة زمنية معينة يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها². وتميّزت هذه المرحلة بوجود عدة مخططات؛ وهي كالتالي:

• المخطط الثلاثي (1967-1969): جاء هذا المخطط في الأساس كبرنامج استثمار موجه للمناطق

المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي من أجل تحقيق نمو وتقدم اقتصادي واجتماعي، وقد كان التوجه البارز لهذا المخطط هو تنمية الجهاز الإنتاجي عموماً، والجهاز الصناعي خاصة حيث تم إنشاء شركات وطنية لتحقيق سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي؛ إذ أصبحت الدولة تقوم بدور متزايد في

¹ عبد الفتاح عبد النبي، الإعلام وجرائم البيئة الريفية: دراسة في الإعلام البيئي، القاهرة: دار العربي، 1992، ص.31.

² أحمد شريفي، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (40)، 2009، من الموقع الإلكتروني: www.ulum.nl، يوم 2020/11/28، الساعة 11:43.

الحياة الاقتصادية والاجتماعية في توجيه حركة التنمية وقد بلغ معدل الاستثمار 9.14 مليون دينار جزائري¹.

يعتبر هذا المخطط تدريجياً للتخطيط، فهو أول محاولة في مجال التخطيط وبذلك طرحت مشكلة ديمقراطية عمليات إعداد المخطط، وعلى الرغم من المحاولات التي أجريت يمكن التسليم بأن الديمقراطية قد بقيت محدودة، حيث كانت القرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود فقد كان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارتها ووضعتها الإدارة المركزية².

• المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

لم يشر هذا المخطط إلى سياسة واضحة للتنمية الإقليمية، إلا أنه كان هناك تدخل ضمني لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، إذ كان من أولويات هذا المخطط تحقيق توازن جهوي وحظوظ متساوية في التنمية.

انصب اهتمام هذا المخطط على تنمية الريف وتطوير التعليم والتدريب لتحقيق مستوى ثقافي وفني أعلى لجميع شرائح المجتمع، وتوفير فرص عمل والتوسع في إنتاج الحديد الصلب ومواد البناء، بحيث تم تخصيص مبلغ 30 مليار دينار للاستثمار في هذا المخطط وخصصت منها 15 مليار لقطاع المحروقات³.

شكل هذا المخطط فرصة سانحة لإشراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط، إلا أن لا مركزية التخطيط لم تكن ديمقراطية حقاً، وذلك لعدم إشراك النقابات والمجالس المحلية في إعداد الخطة⁴.

• المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

يعد هذا المخطط تكملة لبرامج المخطط الرباعي الأول، حيث حاول توضيح أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي. وشمل هذا المخطط مجموعة من العناصر وهي تدعيم وتوسيع التغيرات

¹ محمد بلخير، "التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005، ص.62.

² إسماعيل فيرة وعلى غري، في سيكولوجية التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص.140.

³ احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص.26.

⁴ إسماعيل فيرة وعلى غري. مرجع سبق ذكره، ص.140-141.

الاجتماعية، تطوير الهياكل القاعدية للمجتمع واعتماد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي، ويظهر ذلك من خلال الاعتماد على مخططات التنمية للبلدية وإشراك المواطنين في التنمية المحلية.

فعلى صعيد المؤسسات تم إشراك مختلف اتحادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال الخطة وبصورة خاصة إشراك مجالس عمال المؤسسات المنبثقة عن الهيئة الجديدة، وهي التسيير الإشتراكي للمؤسسات التي لم تستطع النجاح حيث أن إدارة المؤسسات والأقسام الوزارية كانت الوحيدة المساهمة في الإعداد الفعلي للخطة، وذلك إما لعدم توفر المعلومات أو لحداثة هيئات التسيير الإشتراكي للمؤسسات.

● المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

اهتم هذا المخطط بالسكن والنقل ومعالجة البطالة وهي مشاكل تميزت بها المناطق الحضرية، حيث أكد على مجموعة توصيات تبلور حول إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان وتنويع الاستثمارات لخلق سوق وطنية ولتحقيق الاستغلال الاقتصادي وتفادي الإختلالات بين الإنجازات والهدف المحدد.

يعمل هذا المخطط على تقوية العلاقات بين القطاعات وتطبيق سياسة تعليم وتكوين منسجمة مع حاجات التنمية في التشغيل إضافة إلى تنظيم تنمية مناطق البلاد على أساس التفاوت الجهوي الذي خلفته برامج التنمية الكبيرة.

تم تخصيص مبلغ 250 مليار دينار لإعادة إقرار التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتأمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية، وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة¹.

● المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

أكد هذا المخطط على ضرورة تدعيم نظام مخططات البلدية بحيث يولي أهمية كبرى إلى المخططات المحلية في تنظيم نشاط الاستثمار الخاص الوطني ودجمه في حركة التنمية المحلية للبلدية أو الولاية، وركز كذلك على سياسة أكثر شمولية من المخططات البلدية والولائية وهي المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية؛ تم تخصيص مبلغ 550 مليار دينار لتنمية قطاع الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.

وفي الأخير يمكن القول أن مرحلة التخطيط رغم ما تميزت به من برامج ضخمة لأجل تحقيق تنمية محلية تقوم على أساس التكفل باحتياجات المواطنين، إلا أنه واجهتها العديد من الصعوبات تمحورت أساساً على غياب

¹ المرجع نفسه، ص. 141.

الإطارات الفنية والكفاءة وكذا المركزية الشديدة في عملية التخطيط التنموي، والتهميش المشاركة الشعبية وبذلك دخلت الجزائر في سياسة اقتصاد السوق.

ب-مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990):

شهدت فترة الثمانينات منعرجاً حاسماً في سياسة التنمية في الجزائر، حيث عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية وإدارية هي:

- إعادة الهيكلة العضوية والحالية للمؤسسات الاقتصادية 1989.
 - إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.
 - إصلاح وإعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.
 - بعض الإضافات لصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989¹.
- ورغم الصعوبات التي عرفتھا الجزائر مع صدور دستور 1989 سواء من الناحية الأمنية أو السياسية، إلا أنه مع أواخر التسعينيات بدأت الجزائر تعرف نوعاً من الاستقرار سياسياً وأمناً، الأمر الذي سمح لها بانتهاج مجموعة من البرامج التنموية، ومن أبرز تلك البرامج برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو.

• برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يمتد هذا البرنامج على أربع سنوات (2001-2004)، جاء بهدف دفع عجلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتفعيل البرامج الاقتصادية بزيادة المشاريع وتمويلها بأموال ضخمة، حيث تم تخصيص مبلغ 525 مليار دينار لهذا البرنامج استهدفت إعادة تأهيل المنشآت القاعدية والتنمية القروية².

كذلك ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والكبير، وإعادة تأهيل المنشأة القاعدية التي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية، ويهتم هذا البرنامج بتحقيق ثلاثة محاور رئيسية في مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق التوازن الجهوي³.

¹ أحمد شريفني، مرجع سبق ذكره.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة (1999-2008)"، الجزائر، 2008، ص.11.

³ آسيا بلخير، "إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر نموذجاً"، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009، ص.168.

بلغت مع أواخر سنة 2003 نسبة إنجاز المشاريع 73% و26% من المشاريع في طور الإنجاز فيما تقدر نسبة المشاريع التي ستنجز بـ1% (159 مشروعاً)، ومن أهم نتائج هذا البرنامج نذكر:

- استثمار حوالي 46 مليار دولار أمريكي من الإنفاق العمومي.
- نمو اقتصادي مستمر بمعدل 3.8% طيلة خمس سنوات.
- ساهم في إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية.

يحدد برنامج الإنعاش الاقتصادي نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات بهدف التحسين النوعي، والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

البرنامج يتضمن إنجاز مخططات البلدية والموجهة لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني، ويستجيب هذا البرنامج للحاجات الملموسة والتي يعبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد الجماعات الإقليمية.

ولأجل استكمال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتدعيمه تم إقرار برنامج دعم النمو سنة 2005، وذلك لتدعيم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

• برنامج دعم النمو:

يمتد هذا البرنامج من (2005-2009) ويبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دينار جزائري خصص منه 1908.5 مليار دينار جزائري للبرامج المحلية¹.

ارتكز هذا البرنامج على بلوغ عدة أهداف تتعلق باستكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تكمل قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي، ومواصلة تكييف الأدوات الاقتصادية و المالية والوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

- يسعى إلى إتباع سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع تعزيز القدرات الوطنية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

¹ أحمد شريف، مرجع سبق ذكره.

- دعم عملية التنمية ومواصلة الإنجازات السابقة بما يحقق الفعالية والجودة مركزاً على تحسين إطار الاستثمار، وعصرنة المنظومة المالية وتسوية مسألة العقار.

قُسم هذا البرنامج إلى خمسة ملاحق، كل ملحق يتضمن برنامج خاص يهدف إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، تتلخص في خمسة برامج هي:

- برنامج تحسين شروط الحياة (بما فيه برنامج تنمية ولايات الجنوب، والبرنامج الخاص بالهضاب العليا).

- برنامج تنمية المنشآت القاعدية.

- برنامج دعم التنمية الاقتصادية.

- برنامج تنمية وعصرنة القطاع العام.

- برنامج تنمية وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة¹.

وفي الفترة الممتدة من 2010-2014 تم تطبيق برنامج خماسي بهدف دعم النمو الاقتصادي حيث تم تخصيصه لتطوير البنية التحتية للبلد بهدف تحسين بيئة المؤسسة وظروف معيشة المواطنين.

ساهمت هذه البرامج في الحفاظ على معدل الاستثمار في مستوى عال خاصة خلال الفترة 2008-

2011 أي بمعدل يقارب 25% من الناتج المالي الخام مما سمح بتحقيق نمو إيجابي في معظم قطاعات النشاط².

وفيما يلي جدول توضيحي للبرامج التنموية المعتمدة والقيمة المالية المخصصة لها

الجدول رقم 01: يبين قيمة إنجاز المشاريع الاستثمارية 2000-2019

السنوات	2004-2000	2009-2005	2014-2010	2019-2015
القيمة الإجمالية (مليار دولار)	10	200	286	262

المصدر: أحمد درويش، تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري، ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي حول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدنة، 7-8 أكتوبر 2015، ص.11.

ميّز هذه البرامج التنموية تأخر إنجاز المشاريع الاستثمارية فنجد في إطار ميزانية 2015-2019 تشمل 40% من المخطط السابق غير منجزة، وارتفعت تكلفتها من 25% إلى 30% من قيمتها الأصلية، وهو ما

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح رئيس الحكومة، "مشروع برنامج الحكومة"، الجزائر، ماي 2003، ص.41-42.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "التقرير المحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، تقرير، جويلية 2012، ص.52.

يشكل خطراً على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في تمويله لهذه المشاريع على المداخيل النفطية التي شهدت انحياراً مقلقاً¹.

إضافة إلى أنه رغم تخصيص قيمة مالية معتبرة بفعل ارتفاع مداخيل النفط، إلا أن تأثيرها على التنمية المحلية كان محدوداً. ويمكن القول في الأخير أن مسار التنمية المحلية في الجزائر عرف عدة مراحل، تميزت بنجاحات وإخفاقات، حيث تسهر الجماعات المحلية على تنفيذ التنمية المحلية قانونياً دون إغفال دور وتأثير الفواعل غير الرسمية في تجسيدها.

ثانياً : نماذج عن دور الإذاعة المحلية في تحقيق التنمية المحلية

ساهمت الإذاعات المحلية منذ نشأتها بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية، بدليل أن المسؤولين يستمعون للإذاعة المحلية إما شخصياً أو من خلال خلايا الإعلام التي توفيهم بكل جديد وتنقل لهم الانشغالات المرفوعة مع ذكر البرامج والتوقيت، وبناءً على هذا يلبي المسؤولون احتياجات المواطن ويستجيبون لنداءاته التي قدمت عن طريق الإذاعة².

يعرف السيد "محي الدين عبد الرحيم" التنمية المحلية على أنها تلبية احتياجات المواطن في مختلف المجالات، وانطلاقاً من هذا التعريف يمكن القول أن الإذاعة المحلية عموماً وإذاعة تلمسان على وجه الخصوص تساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال مرافقة هذه العملية إعلامياً فهي لا تفرض على المسؤول أن ينجز مشروعاً ما أو تفرض عليه تغيير الأولويات في إنجاز المشاريع بالمنطقة، إذ هي همزة وصل بين المواطن والمسؤول، فالمواطن من خلال الإذاعة يطرح انشغالاته ويبيد رؤيته ونظراته للإنجازات والمشاريع التنموية المقدمة له والمسؤول من خلالها يرد على انشغالات المواطنين أو يعرض المشاريع التنموية التي يعمل على تحقيقها أو تم تحقيقها، فنجاح هذه العملية لا يقتصر على الإذاعة المحلية وحدها وإنما يعتمد على مدى تفاعل المسؤول مع الإذاعة المحلية ومدى تعامله معها، وعلى هذا الأساس فالإذاعة حتى تنجح في عملية المرافقة هذه يجب على الصحفي بأية إذاعة كانت أن يطرح أربعة أسئلة³:

- ما هي احتياجات المواطن؟

¹ حسين فريجة، "الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، 2009، ص.75.

² مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسى بن هاشم"، بتاريخ 22 سبتمبر 2021.

³ مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع "محي الدين عبد الرحيم"، -صحفي بإذاعة تلمسان ومدير سابق بالعديد من الإذاعات المحلية، بتاريخ 26 سبتمبر 2021.

- هل المسؤولون بهذه المنطقة على اطلاع بهذه احتياجات؟

- ما مدى تحقيق المسؤولين لهذه الاحتياجات؟ بمعنى هل بدأ تنفيذها أم ليست من الأولويات؟

- ما مدى رضا واقتناع المواطن بهذه الردود والإنجازات؟

يتضح من خلال الحديث عن العلاقة التي تربط الإذاعة المحلية بالتنمية المحلية عرض مجموعة برامج إذاعية تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تحقيق التنمية المحلية، ولهذا الغرض تم اعتماد الشبكة البرمجية العادية لبعض الإذاعات المحلية بالإضافة إلى عرض التوزيع النسبي لها على مجموعة محاور لتبيان هذه العلاقة، بحيث تقوم الإذاعات المحلية بإعداد الشبكة البرمجية الخاصة بها ثم تقوم بحساب النسب المئوية التي يأخذها منها كل محور إذ تقسم هذه المحاور كالتالي:

-الأخبار والرياضة.

- البرامج الترفيهية والمنوعاتية والخدمات

- البرامج الثقافية التاريخية والدينية

- البرامج التربوية والاجتماعية

تم اعتماد هذه النماذج محاولة من الباحث أخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تميز هذه المحطات عن غيرها فنجد على سبيل المثال لا الحصر محطة "إليزي" التي تبث بعض برامجها بالتارقية، ونجد محطة "سطيف" التي تبث بعض برامجها بالأمازيغية بالإضافة إلى محاولة الباحث أخذ كل الجهات بعين الاعتبار: فالجهة الشرقية تمثلت في محطة "سطيف"، الجهة الجنوبية تمثلت في محطة "إليزي"، محطة بشار الجنوب الغربي، أما محطة "تلمسان" فسيتم التطرق إليها في الفصل الرابع لاعتبارها منطقة في الجهة الغربية، وكذلك منطقة حدودية والتي هي موضوع هذه الدراسة؛ بالإضافة إلى سهولة الحصول على المعلومة من هذه المحطات إذ كان التعاون سواء من طرف مدراء هذه المحطات أو رؤساء قسم الإنتاج والبرمجة.

1- إذاعة بشار: قامت إذاعة بشار بتوزيع الشبكة البرمجية على المحاور خلال السنة الاجتماعية 2019-

2020 حسب النسب التالية : مثلت الأخبار والرياضة نسبة 30%، والبرامج الترفيهية والمنوعاتية والخدمات بنسبة 46%، أما البرامج الثقافية والتاريخية والدينية فكانت بنسبة 9%، والبرامج التربوية والاجتماعية فقد مثلت نسبة 15%، ونذكر على سبيل المثال: البرنامج الأسبوعي فضاء الأسرة، البرنامج الأسبوعي أحياءنا من

البلديات، البرنامج الأسبوعي ملفات تنمية، البرنامج الأسبوعي سياحة وهي برامج تسعى من أجل تحقيق متطلبات التنمية المحلية¹.

الجدول رقم 2: برامج تهم بقضايا التنمية المحلية بإذاعة بشار

طريقة الإعداد	الإعداد	يوم البث	البث		الدورية	المدة	الطابع	المحتوى العام	عنوان البرنامج
			من سا	إلى سا					
مباشر تفاعلي	فتيحة طاهري	الاثنين	18.10	19.00	اسبوعي	52د	ثقافي	الترويج للسياحة الداخلية بالتعريف بمختلف المناطق والمؤهلات	سياحة
مباشر تفاعلي	فتيحة طاهري	الأحد	09.05	11.00	أسبوعي	2x 52	اجتماعي	فضاء أسري يضم فقرات و أركان تربوية صحية و نفسية تهدف إلى تقويم السلوكات و الحفاظ على الاستقرار الأسري	فضاء الأسرة
مباشر تفاعلي	خليل بن عيسى	الخميس مع الإعادة السبت	11.05	12.00	مرتان في الأسبوع	52 د X 2	إعلامي	يفتح ويناقش كبريات الملفات والعمليات التنموية وأهميتها بالولاية	ملفات تنمية
مسجل	مختار مختاري	السبت	10.05	12.00	نصف شهري	2 x 52	اعلامي	رصد للواقع التنموي و انشغالات المواطنين ببلديات الولاية	من البلديات
مباشر تفاعلي	مرابطي الحاج	السبت	10.03	12.00	نصف شهري	52x2	إخباري	يطرح انشغالات سكان الأحياء بحضور المؤسسات	أحيائنا

المصدر: الشبكة البرمجية العادية لإذاعة بشار للموسم 2019-2020

2- إذاعة إليزي :

إذاعة إليزي وفي شبكتها البرمجية المتنوعة 2019-2020 تضمنت برامج ناطقة باللهجة الترقية نظرا لتواجد الطوارق بمنطقة إليزي وقد مثلت نسبة 19% ومن بين هذه البرامج (تمنوكالت ان تاسيلي) بمعنى ملكة الطاسيلي، (دغ تندورت نغ) بمعنى في حياتنا، زيادة على ذلك عرض مواجيز إخبارية بهذه اللهجة، وبهذا يمكن القول أن هذه الإذاعة تحاول إيصال رسالتها الإعلامية إلى جميع فئات المجتمع، وفي باقي تقسيمها للشبكة البرمجية الإذاعية فقد كانت البرامج الترفيهية والمنوعاتية والخدمات بنسبة 35%، أما البرامج الثقافية والتاريخية والدينية فقد

¹ إذاعة بشار الجهوية، الشبكة البرمجية السنوية للدورة العادية 2019-2020، بشار، 2019-2020.

مثلت نسبة 27%، لتبقى النسبة 19% التي خصصت للبرامج التربوية والاجتماعية، ونذكر من بين برامجها التنموية: برنامج فضاء الأسرة، البرنامج الأسبوعي عالم الفلاحة... الخ¹.

الجدول رقم 3: برامج تهم بقضايا التنمية المحلية بإذاعة إليزي

طريقة الإعداد	الوضعية الإدارية		الإعداد	يوم البث	البث		الدورية	المدة	الطابع	المحتوي العام	عنوان البرنامج
	متعاون	موظف			إلى سا	من سا					
مباشر		X	سميرة بن سالم	الأحد الثلاثاء الخميس (!)	09:57	09:03	7/2	52	اجتماعي	برنامج اسري يهتم بقضايا المرأة والطفولة والبيت بالعربية.	فضاء الأسرة
مباشر		X	عائشة عبد اللاوي	الاثنين الأربعاء الخميس (!)	09:57	09:03	7/2	52	اجتماعي	اسري يهتم بقضايا المرأة والطفولة والبيت بالتارقية.	تمنوالت ان تسيلي
مسجل		X	هيبة أميديل	الخميس	15:55	15:03	اسبوعي	52	ثقافي	يهتم بالأعمال اليدوية والحرف والصناعات التقليدية بالمنطقة.	تمدورت نغ
مباشر		X	قسم الأخبار	الثلاثاء	11.55	11.03	اسبوعي	52	إخباري	برنامج يعني بقطاع الفلاحة المشاكل والتحديات	عالم الفلاحة

المصدر: الشبكة البرمجية العادية لإذاعة إليزي للموسم 2019_2020

3- إذاعة سطيف :

تسعى إذاعة سطيف بدورها للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية من خلال برامج ناطقة بالعربية بالإضافة إلى عرض مواجيز إخبارية و برامج أخرى ناطقة بالأمازيغية نذكر منها (ألن فونقمو) بمعنى عيون على التنمية، وبرنامج (ثافات) بمعنى أضواء، أيضا ويتضح توزيع الشبكة البرمجية على المحاور خلال السنة الاجتماعية 2019-2020 حسب النسب التالية : الأخبار والرياضة بنسبة 28%، البرامج الترفيهية والمنوعاتية والخدمات فقد مثلت نسبة 36%، أما البرامج الثقافية والتاريخية والدينية بنسبة 17% ، لتبقى النسبة 15% وهي الممثلة للبرامج التربوية والاجتماعية، ونذكر من بين برامجها التنموية: البرنامج الأسبوعي منتدي المدنته، البرنامج الأسبوعي عين على

¹ إذاعة إليزي الجهوية، الشبكة البرمجية السنوية للدورة العادية 2019-2020، إليزي، 2019-2020.

المجتمع، البرنامج الأسبوعي المجلة الاقتصادية، البرنامج الأسبوعي بين الإدارة و المواطن، وهي برامج تهدف في محتواها إلى دعم التنمية المحلية¹. وفي مقابلة لنا مع مدير إذاعة سطيف السيد "عمار عقيب" وذلك بتاريخ 06 أفريل 2020، أكد لنا على أهمية الدور الذي تلعبه الإذاعة المحلية في مرافقتها للتنمية المحلية بالولاية ومحاولة التقرب من المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته من خلال نقل مشاكله وهمومه في مختلف المجالات وإعطاء الأهمية خاصة لما يسمى بمناطق الظل، وهذا من خلال إعداد شبكة برنامجية تتناسب مع هذه الأهداف ويؤكد على أهمية البرامج التفاعلية في هذه العملية، في المقابل تعمل الإذاعة المحلية على نقل مختلف المعطيات المتعلقة بالتنمية وتخصيص فضاء المسؤولين للإجابة على تساؤلات المواطنين بحيث يرى السيد المدير أن الإذاعة المحلية المرآة التي يرى المواطن نفسه من خلالها، كما يرى السيد المدير أن فعالية أداء الإذاعة المحلية في مجال التنمية المحلية يتطور من خلال الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الإذاعي².

الجدول رقم 4: برامج تهتم بقضايا التنمية المحلية بإذاعة سطيف.

عنوان البرنامج	المحتوى العام	المدة	الدورية	البث		يوم البث	المعد	طريقة الإعداد
				12.55	12.17			
المجلة الاقتصادية	مبوية بأركان تخصص لرصد للواقع الاقتصادي و أخبار المال و الأعمال والنشاطات الاقتصادية و أخبار البورصة و التعاملات المالية المحلية والوطنية	40 د	أسبوعي	12.55	12.17	الأربعاء	قسم الانتاج	مسجل
بين الإدارة والمواطن	طرح انشغالات المواطنين و عرض الردود عليها عبر الهاتف	52 د	أسبوعي	14.57	14.03	السبت	قسم الأخبار	مسجل
ألن فنقمو	عيون على التنمية عبر بلديات الولاية باللغة الأمازيغية.	52 د	2 / شهريا	11.55	11.03	الثلاثاء	قسم الأخبار	مسجل و مباشر
ثافات	يطرح قضايا الشباب والمجتمع في شكل حوار تفاعلي باللغة الوطنية الأمازيغية.	52 د	أسبوعي	15.55	15.03	السبت	قسم الأخبار	مباشر

المصدر: الشبكة البرمجية العادية لإذاعة سطيف للموسم 2019-2020

¹ إذاعة سطيف الجهوية، الشبكة البرمجية السنوية للدورة العادية 2019-2020، سطيف، 2019-2020.

² مكايي سيدي محمد، مقابلة مع السيد عمار عقيب مدير إذاعة سطيف الجهوية، بتاريخ 2020/04/06.

الفصل الرابع:

إذاعة تلمسان ودورها في تحقيق التنمية المحلية في المجتمع التلمساني

الفصل الرابع: إذاعة تلمسان ودورها في تحقيق التنمية المحلية في المجتمع التلمساني

طرحنا دراسة العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع إشكالية كبيرة من الناحية السوسولوجية على مستوى المقاربة النظرية والمنهجية، بحيث يتوجب على الباحث أن يحدد طبيعة هذه العلاقة حتى يستطيع أن يبين أهمية ودور إذاعة تلمسان، وأهم أدوارها في تحقيق التنمية المحلية بما يتوافق والمجتمع المحلي الذي هو المجتمع التلمساني في هذه الدراسة، فهذه العلاقة هي علاقة تأثير وتأثر؟ بحيث يصبح المجتمع مجرد متغير تابع و منفعل لممارسات الغير عليه عن طريق هذه الوسائل الإعلامية، وهل هذا التأثير هو تأثير سالبية الاجتماعية بكاملها، أو تأثير على المستوى الفردي صورة منعزلة؟ وغيرها من الأسئلة غير المتناهية، أم طبيعة هذه العلاقة هي علاقة وظيفية تمثل دورالنسق الفرعي بالنسبة للنسق الكلي؟

تعتبر إذاعة تلمسان مقارنة بوسائل الاتصال المحلية والوطنية أقدم وسيلة عرفها المواطن في حياته اليومية وأكثر ملازمة له وأكثر جوارية، فدراسة العلاقة بين الإعلام والمجتمع باعتبار الرأي مظهرة اجتماعية وفق المقاربة الوظيفية التي تعتبر الإذاعة المحلية هي نسق فرعي من النسق الكلي الذي هو الإذاعة الوطنية، يجعل وجود هذه الإذاعة ستقوم بنفس الدور والوظيفة التي ستقوم بها القنوات الوطنية الأخرى، وهذه الوضعية تكفي أن تؤدي إلى اختلال وظيفي سواء من جراء التضارب في البرامج بين هذه القنوات المحلية، أو من جراء تشتت المستمعين بين هذه القنوات، وإذا ما أخذنا الموضوع من وجهة نظر المقاربة النقدية والبنوية فإننا سنضطر لتبني الدلالة المفاهيمية لهاتين المقاربتين وبالتالي سنعتبر الإذاعة على أنها أداة للهيمنة والسيطرة والاستلاب، بدليل أن هذه الوسيلة الإعلامية بيد نخبة أو شريحة اجتماعية مهيمنة تعمل على إعادة إنتاج هيمنتها وسيطرتها من خلال هذه الوسيلة.

بعد تعريف متغيرات الدراسة والتطرق للجانب التاريخي لها، في هذا الفصل سيتم التطرق إلى الجانب التطبيقي من خلال ثلاثة مباحث بداية بتقديم تعريف للإذاعة الجزائرية محطة تلمسان، وعرض دورها في تحقيق التنمية المحلية في المبحثين الأول والثاني، أما المبحث الثالث وضع استبيان للجمهور المتابع لإذاعة تلمسان لمعرفة مدى استجابة إذاعة تلمسان لخصوصيات التنمية المحلية.

المبحث الأول: بطاقة فنية عن إذاعة تلمسان

في هذا المبحث سيتم التعريف بأنموذج الدراسة والمتمثل في إذاعة تلمسان من حيث تعريفها، مقرها وهيكلها وشبكتها البرمجية.

المطلب الأول: نشأة إذاعة تلمسان

تعد إذاعة تلمسان من بين الإذاعات التي تأسست قبل الاستقلال، وكان ذلك في سنة 1948 بحجى الهواء الجميل، وكان البث آنذاك مقتصرًا على التسجيلات الفنية والموسيقية إلى غاية سنة 1962 إذ نشطها نخبة من المثقفين البارزين آنذاك، فعاصرت الإذاعة شيوخ الفن والطرب الأندلسي أمثال "الشيخ العربي بن صاري"، الشيخ "رضوان"، الشيخ "الحاج محمد بوعلی"، الشيخ "مصطفى بريكسي"، الشيخ "عمر بخشي"، الشيخ "عبد الكريم دالي" -رحمهم الله-، وكان الغرض الاستعماري الحقيقي من إنجاز هذا الاستوديو هو الدعاية والتشويش على إذاعة "صوت الجزائر" المكافحة للاستعمار أثناء الثورة التحريرية، ثم واصلت الإذاعة في سنة 1956 نشاطها على هذه الوتيرة إلى أن أصبحت تبث برنامج (صوت البلاد) كل يوم أحد على أمواج القطر الجزائري¹.

في سنة 1962 قامت الإذاعة ببث برامج وطنية لمدة أربع ساعات، ساعتان بالعربية صباحًا، ومثلها بالفرنسية مساءً، وكان يقدمها مجاهدون ومثقفون عملوا بالإذاعة السرية للثورة كـ "محمد بوزيدي" و "محمد الحبيب حشلاف" و "الزبير الرفاعي" و "كمال بن حبيب"....، إذ استمر إلى غاية سنة 1965 وتوقفت الإذاعة عن البث لظروف سياسية وبقيت مغلقة لعدة سنوات².

وفي سنة 1986 ومع تقسيم الإذاعة والتلفزة الجزائرية، شرع أستوديو إذاعة تلمسان الذي كان تابعًا لمحطة وهران آنذاك في إعادة بث برامجه الإعلامية والثقافية مرة في الأسبوع. ثم في 04 جويلية 1991 تم إنشاء إذاعة تلمسان المحلية بمقتضى المقرر الذي وقع من طرف السيد المدير العام للإذاعة الجزائرية.

في 08 ديسمبر 1991 استقلت إذاعة تلمسان بذاتها في إطار الإذاعات المحلية وشاركت في البث الوطني بساعتين في حصة (صباح الخير)، وكان تاريخ 09 جوان 1992 أول إرسال جهوي على الأمواج الوطنية ضمن البث الليلي (تحت إشراف مديرها السابق السيد عبد المجيد أمير).

بعد فترة وجيزة وتحديدًا في 07 أكتوبر 1992 تم افتتاح إذاعة تلمسان كإذاعة محلية بصفة رسمية على يد وزير الثقافة آنذاك السيد "حمراوي حبيب شوقي"، فأصبحت تبث برامجهما على أمواج FM وبالضبط على الموجة العاملة (100.4) بقوة جهاز إرسال في هذه الفترة 100 واط فقط، حيث انحصرت مدة البث في خمسة

¹ مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسى بن هاشم"، بتاريخ 15 جوان 2021.

² المصدر نفسه.

أيام في الأسبوع من يوم السبت إلى يوم الأربعاء من العاشرة صباحا إلى الواحدة زوالا، بالإضافة إلى البث الليلي ليلة الأحد إلى الاثنين من منتصف الليل إلى السادسة صباحا، ويعد تاريخ 07 أكتوبر 1992 الانطلاقة الحقيقية لإذاعة تلمسان المحلية، بالمقر الكائن بـ: 20 نهج الملازم مولاي خثير "الهواء الجميل " Bellaire" تلمسان¹.

واستمرت إذاعة تلمسان في البث واستطاعت أن تستقطب المستمعين إليها وهذا من خلال بث كل ما يهم من تراث ثقافي يعكس تاريخ المنطقة وأصالتها ويبرز عاداتها وتقاليدها الضاربة في التاريخ الإسلامي القديم، هذا علاوة على التعريف بالموسيقى الأندلسية العريقة التي تشتهر بها مدينة تلمسان.

وفي الفاتح من نوفمبر 1993 شرعت إذاعة تلمسان في بث برامجها بشكل يومي من الساعة 09:00 صباحا إلى 13:00 زوالا، بعد تغيير مقرها من "حي الهواء الجميل" إلى المقر الحالي الموجود في "حي الأفق الجميل" المحاذي للمركز الإستشفائي الجامعي تلمسان.

في 07 أكتوبر 1994 تم تدشين المقر الجديد الكائن بـ 28 شارع العربي بن مهدي بصفة رسمية من قبل وزير الاتصال والثقافة آنذاك السيد "محمد بن عمر زرهوني".

وهكذا، واصلت الإذاعة مسيرتها إلى أن تم في جويلية 1998 إنشاء خمس مندوبيات جهوية تقوم بمهمة الإشراف على المحطات الإذاعية التابعة لإقليمها وتمثل فيما يلي:

- المندوبية الجهوية للوسط
- المندوبية الجهوية للشرق.
- المندوبية الجهوية للغرب.
- المندوبية الجهوية للجنوب الشرقي
- المندوبية الجهوية للجنوب الغربي

ونتيجة لهذه الهيكلة الجديدة مددت فترة البث بإذاعة تلمسان إلى ثماني ساعات يوميا ابتداء من تاريخ 07 جويلية 1998، في حين تم الاستغناء عن البث الوطني الليلي ليوم الأحد وتم الاكتفاء ببعض المراسلات التي تدرجها المحطة المركزية ضمن نشراتها الإخبارية بالإضافة إلى استفادتها من موجة جديدة (94.7 FM) وجهاز إرسال بقوة 10 كيلو واط والذي تم اقتناؤه من قبل السلطات المحلية لولاية تلمسان، وبالتالي هو ملك لتلمسان إذ لم يتم اقتناؤه من قبل المؤسسة الأم للإذاعة الجزائرية².

ولقد وقع على استلام هذا الجهاز المدير العام للإذاعة الجزائرية حين ذلك السيد "تيجيني حمزة" -رحمه الله- بنادي إذاعة تلمسان من قبل والي ولاية تلمسان، وبعدها كان التدشين الرسمي لهذا الجهاز من قبل وزيرة الاتصال والثقافة السيدة "خليدة تومي" في ديسمبر سنة 2001 إذ سمح هذا الجهاز بتوسيع البث إلى بعض الولايات المجاورة كسيدي بلعباس، عين تموشنت، وهران، غليزان، الشلف، معسكر، تيارت، ناهيك عن المناطق

¹ المصدر نفسه.

² المصدر نفسه.

الحدودية الغربية؛ المغرب الأقصى ك: "وجدة" و"الناظور" الأمر الذي حفز الإذاعة على إعداد شبكة برمجية تسمح بتحقيق كل رغبات وطلبات المستمعين.

وفي 01 أكتوبر 2004 أصبح بث إذاعة تلمسان على مدار تسع ساعات يوميا، ليرتفع في سنة 2005 إلى 12 ساعة يوميا، وفي 16 سبتمبر 2006 عرف البث الإذاعي قفزة أخرى، حيث أصبح 17 ساعة يوميا، وفي 28 أكتوبر من نفس السنة أصبح البث 24 ساعة، وفي 10 فبراير 2008 وتبعاً لتوجيهات المديرية العامة أصبحت كل من إذاعة "القرآن الكريم" و"إذاعة الجزائر الدولية"، "الإذاعة الثقافية" و"القناة الأولى" تبث برمجتها على الأمواج المحلية لإذاعة تلمسان بعد اختتام إرسالها، إذ كان في البداية الربط مع الإذاعة الثقافية كسائر الإذاعات المحلية، زيادة على ذلك تكون الانطلاقة بالربط مع القناة الأولى لنقل الأخبار الوطنية والدولية على الساعة 07:00 صباحاً¹.

وفيما بعد وتبعاً لتوجيهات المدير العام للإذاعة الجزائرية سابقاً السيد: "شعبان لوناكل" أصبحت الإذاعة الجزائرية لتلمسان تفتح إرسالها على الساعة 06:55 إلى غاية الساعة الثامنة مساءً (20:00). ليبدأ الربط مع "إذاعة الجزائر الدولية" لأنه وفي إطار توجيهات المدير العام للإذاعة الجزائرية تم وضع إستراتيجية فحوها ربط كل الإذاعات الحدودية بإذاعة الجزائر الدولية بعد اختتام إرسالها. والجدير بالذكر، أن إذاعة تلمسان على غرار كل الإذاعات المحلية أنشئت بقرار وزاري وليس لديها الحد الآن هيكل تنظيمي رسمي.

المطلب الثاني: مقر وهيكل إذاعة تلمسان

يتواجد مقر الإذاعة بحي الأفق الجميل، بين شارعي العربي بن مهدي وشارع باب الخميس تتوفر الإذاعة على الهياكل التالية²:

- **أستوديو البث المباشر:** يحتوي على أجهزة رقمية متطورة إذ أن العارضة التقنية تتكون من طاولة رقمية (onair2500)، والتي بها نظام رقمي يسمى "النتيا"، وهو عبارة عن شبكة تختلف عن شبكة الإنترنت، فهي شبكة إذاعية محضة جد متطورة متوفرة بكل الإذاعات الأوروبية، وتعتبر هذه التقنية قفزة نوعية للبث الإذاعي الجزائري ابتداء من 2009، فأغلب الإذاعات المحلية الجزائرية تتوفر على هذه التكنولوجيا الحديثة.

- **أستوديو الإنتاج:** وهو مزود بنفس أجهزة البث المباشر، وهو مخصص فقط لتسجيل البرامج والحصص غير المباشرة، وأيضا السماح بإنجاز الأعمال الإذاعية من حيث التركيب (montage) والمزج (mixage).

ويستخدم الصحفيون لأداء مهامهم اليومية والمتمثلة في؛ الروبورتاج بالدرجة الأولى، وسائل تقنية حديثة متمثلة في "مسجلة رقمية"، يحملها الصحفيون تمكنهم من جلب ما شاءوا من المادة الإعلامية ولساعات طويلة،

¹ المصدر نفسه.

² مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيس المصلحة التقنية بإذاعة تلمسان "بشير ديب"، بتاريخ 16 جوان 2021.

- على عكس ما كان عليه في الماضي بحيث يتوجب على الصحفي حمل المسجلة على كتفه والتي يفوق وزنها 07 كلغ والمعروفة بـ: " الناقرا" رفقة تقني من أجل التحكم بهذه المسجلة.
- **غرفة التركيب** : يتم في هذه الغرفة تركيب الحمص والتسجيلات.
- **قاعة التحرير**: هي خاصة بقسم الأخبار وتحتوي أجهزة حواسيب وخط هاتفي مرتبط بجهاز تسجيل للاتصال بالمراسلين والمتدخلين¹.
- **قاعة الأرشيف**: توجد بها مكتبة الأغاني والحمص المؤرشفة.
- **نادي الإذاعة**: يتوفر على جميع مستلزمات الراحة والضيافة من كافيتيريا وطاولات وأرائك وكراسي وتلفاز وأجهزة إرسال لنقل فعاليات النشاطات الثقافية والفنية والفكرية في مختلف المناسبات.
- **سنة مكاتب إدارية**: وهي مكتب المدير ومكتب رئيس قسم الأخبار ومكتب رئيس مصلحة الإنتاج والبرمجة ومكتب رئيس المصلحة التقنية ومكتب الأمانة، ورئيس مصلحة الإدارة والمالية².
- وتتمثل مهام هذه الأقسام فيها يلي:
- **قسم الأخبار**: تتمثل مهامه في تحرير وتقديم المواجيز ونشرات الأخبار وأنجاز الروبورتاجات وإعداد وتنشيط الحمص الإخبارية السياسية منها والاقتصادية وكل ما يتعلق بالإدارة والتنمية³.
- **قسم الإنتاج والبرمجة**: تتمثل مهامه في إعداد وتنشيط الحمص الثقافية والفنية والاجتماعية والدينية وغيرها من برامج الإنتاج⁴.
- **قسم الإدارة و المالية** : يهتم بكل ما يتعلق بالجانب المالي من حيث دفع رواتب المتعاونين والمراسلين وتكاليف المهمات وكذا تكاليف الكهرباء والغاز والماء والهاتف والوقود وإصلاح أعطاب السيارات والأجهزة، كما يخصص جانب من ميزانية التسيير للمشتريات المكتبية، وتسند له مهمة الإشهار والمتمثلة في الإعلانات التجارية⁵.
- **المصلحة التقنية**: تشرف على حسن عمل الأجهزة التقنية⁶.
- **المحتويات المالية** : تحتوي إذاعة تلمسان على بعض الأجهزة والوسائل والأدوات اللازمة لعملية البث المتمثلة فيما يلي⁷:

¹ مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيس قسم الأخبار بإذاعة تلمسان "توفيق بن سلامة"، بتاريخ 16 جوان 2021.

² مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسى بن هاشم"، بتاريخ 15 جوان 2021، مصدر سبق ذكره.

³ مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيس قسم الأخبار بإذاعة تلمسان "توفيق بن سلامة"، بتاريخ 16 جوان 2021، مصدر سبق ذكره.

⁴ مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيسة قسم الإنتاج والبرمجة بإذاعة تلمسان "نصيرة جديد"، بتاريخ 16 جوان 2021.

⁵ مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيس مصلحة الإدارة والمالية بإذاعة تلمسان "كمال توامي"، بتاريخ 17 جوان 2021.

⁶ مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيس المصلحة التقنية بإذاعة تلمسان "بشير ديب"، بتاريخ 16 جوان 2021، مصدر سبق ذكره.

⁷ مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسى بن هاشم"، بتاريخ 15 جوان 2021، مصدر سبق ذكره.

أستوديو متحرك، أجهزة تسجيل رقمية نوع _ Olympus+ Nagra numérique، قارئات الأقراص المضغوطة، أجهزة قراءة الكاسيت، قارئات ومسجلات الأقراص الصغيرة (MD)، أجهزة التحكم، الهاتف، الفاكس، اسطوانات، بالإضافة إلى الأجهزة المذكورة في الاستوديوهات والغرف .

- المكونات البشرية :

يشتغل بإذاعة تلمسان أربعون (40) موظفا وهم كالآتي:¹

*المدير

*رئيس مصلحة الإنتاج والبرمجة

* رئيس المصلحة التقنية

* رئيس قسم الأخبار

*ثمانية (8) صحفيين

*خمسة 5 منشطين

*أربعة (4) أعوان امن

*ثلاثة مخرجين

*رئيس مصلحة الإدارة و المالية .

*سكرتيرة

*أربعة (4) سائقين

*مكلف بالنادي

* ستة (6) تقنيين

*كما يساهم خمسة 5 متعاونين و أربعة (4) مراسلين في الإنتاج الإذاعي

*مكلف بالأرشيف

*02 عون إدارة.

المطلب الثالث: الشبكة البرمجية لإذاعة تلمسان:

تبث الإذاعة الجزائرية محطة تلمسان برامجها على مدار الأسبوع من الساعة 6:55 صباحا إلى 20:00 مساء، بداية ببرنامج نسمات تلمسانية الذي يبث كل يوم لتليها برامج متنوعة (ثقافية، ترفيهية...) يتخللها مواجيز إخبارية على رأس كل ساعة بالإضافة إلى الأخبار المحلية على الساعة الثانية عشر مساء والسابعة 18:00 مساء، كما يتم الربط مع القناة الأولى لنقل الأخبار الوطنية والدولية على الساعة 07:00، 13:00 زوالا، و19:00 مساء، والأخبار الجهوية على الساعة 17:00 مساء.

¹ المصدر نفسه.

تنقسم الشبكة البرمجية بإذاعة تلمسان إلى ثلاثة أنواع¹:

- الشبكة البرمجية العادية: تبدأ في شهر سبتمبر (بداية السنة الاجتماعية) إلى غاية شهر جوان (فصل الصيف)، قد تتخللها الشبكة البرمجية الرمضانية.

- الشبكة البرمجية الرمضانية: وهي شبكة تتلاءم مع خصوصيات شهر رمضان.

- الشبكة البرمجية الصيفية: وهي الشبكة التي تتماشى مع خصوصيات فصل الصيف.

يتم إعداد الشبكة البرمجية كيف ما كان نوعها من خلال اجتماع يضم المنشطين، الصحفيين، المنتجين، المعدين والمتعاونين من أجل عرض المقترحات بحضور المدير الذي يعد المسؤول الأول على مستوى الإذاعة، أين تناقش كل المقترحات المقدمة وهذا قبل بداية أي شبكة برمجية بشهرين على الأقل، أو من خلال تقديم كل منشط أو صحفي أو أي مشارك في هذه العملية مقترحه في بطاقة تقنية حول البرنامج الذي يود اقتراحه بعد إعلان قسم البرمجة والإنتاج عن فتح باب استقبال المقترحات التي تدرس بعناية مع اقتراح تعديلات على هذه المقترحات حتى لا يكون هناك تشابه في مضمون البرامج، ويجب أن تتميز هذه الشبكة البرمجية بالتنوع وتكون أيضا تحدم المواطن بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، كما تحدم الجانب التنموي للمنطقة على أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع التلمساني بالإضافة إلى ربط الجمهور المستهدف من البرنامج بموعده إذاعته.

إذ عموما تمتاز الفترة الصباحية بالفقرات الخدمانية بالإضافة إلى البرامج التي تهتم بقضايا الأسرة على وجه العموم وبالخصوص المرأة التي تقوم بأشغال البيت وتستمتع للإذاعة، تليها برامج ذات طابع إخباري، أما فترة الظهيرة فتتميز بالجلسات الأندلسية، وفي الفترة المسائية تتميز بالبرامج الترفيهية، التفاعلية والشبابية.

خلاصة القول يتم إعداد الشبكة البرمجية لإذاعة تلمسان بمراعاة خصوصيات المجتمع التلمساني وليس على المستوى المركزي، أما المديرية العامة للإذاعة الجزائرية فتقدم التوجيهات والخطوط والمحاور العريضة التي ينبغي التركيز عليها حتى تكون قواسم مشتركة بين الإذاعات المحلية دون التدخل في مضمون الرسالة الإعلامية أو الكيفية التي تقدم بها، كأن يكون البرنامج تفاعلا أو عبارة عن روبرطاجات وتحقيقات ميدانية وإلى غير ذلك من الأنواع الصحفية، فعلى سبيل المثال تقدم المديرية العامة للإذاعة الجزائرية توجيهات بأن تتضمن الشبكة البرمجية حصصا تهتم بالتاريخ لكن لا تتدخل في المضمون، فقد نجد إذاعة تلمسان تتحدث عن تاريخ منطقة تلمسان في هذا البرنامج في حين نجد إذاعة قسنطينة تتحدث عن تاريخ منطقة قسنطينة.

إن صفة الجوارية التي تمتاز بها إذاعة تلمسان تهتم عليها إعداد برامج تهتم بقضايا التنمية المحلية سواء من حيث عرض المشاريع التنموية بمنطقة تلمسان أو من حيث التطرق إلى المشاكل والاحتياجات التي يعاني منها المواطن في هذا المجال، ويتولاها عموما قسم الأخبار من خلال حصص، روبرطاجات، تحقيقات ميدانية إلى غير ذلك من القضايا المحلية، المتعلقة بمحاورة المواطنين وكذلك المسؤولين².

¹مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيسة قسم الإنتاج والبرمجة بإذاعة تلمسان "نصيرة جديد"، 27 سبتمبر 2021.

² المصدر نفسه.

والجدول التالي يبين مختلف البرامج التي تبثها إذاعة تلمسان والتي تخدم التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير

مباشرة:

الجدول رقم (05): يوضح أهم البرامج التي تهتم بقضايا التنمية المحلية بإذاعة تلمسان

طريقة الإعداد	الوضعية الإدارية		الإعداد	يوم البث	البث		الدورية	المدة	الطابع	المحتوى العام	عنوان البرنامج
	متعاون	موظف			إلى سا	من سا					
مباشر		*	قسم الإنتاج	عدا الخميس والجمعة	09:57	09:05	7/5	52د	اجتماعي	فضاء يعنى بالمرأة والأسرة ويركز على محاور الصحة والأم والطفل والجمال والجانب النفسي والقانوني والركن الأخضر	الأسرة والمجتمع
مباشر			مديرية المصالح الفلاحية	الأحد	15:57	15:05	أسبوعي	52د	إخباري	رصد واقع الفلاحة والتعريف بمجهودات الدولة في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية	آفاق فلاحية
مباشر		*	قسم الإنتاج	الأحد	16:57	16:05	أسبوعي	52د	اجتماعي تفاعلي	حصة تتناول أهم النشاطات التي تقوم بها الجمعيات عبر مناطق الولاية	الفضاء الجمعي
مباشر		*	قسم الإنتاج	الاثنين	11:57	11:05	أسبوعي	52د	إخباري	يسلط الضوء على وضعية الأحياء السكنية وي طرح انشغالات المواطنين في هذا المجال	أحياء تلمسان
مباشر		*	قسم الأخبار	الأربعاء	11:55	11:03	أسبوعي	52د	إخباري	استضافة المديرين التنفيذيين ورؤساء الدوائر للحدوث عن واقع التنمية بالولاية ومرافقة مجهودات الدولة	التنمية المحلية
مسجل		*	قسم الأخبار	الأربعاء	16:57	16:05	أسبوعي	52د	إخباري	التطرق إلى مختلف الجوانب الإيكولوجية وضرورة الحفاظ على البيئة	أوكسجين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الشبكة البرمجية العادية لإذاعة تلمسان للموسم 2021-2022

إن الحرية التي تتركها المديرية العامة للإذاعة الجزائرية للإذاعات المحلية عموماً وإذاعة تلمسان على وجه الخصوص، لا تعني الحرية المطلقة إذ يجب أن تعكس الشبكة البرمجية للإذاعات المحلية السياسة العامة للدولة على الصعيد الداخلي والخارجي الدبلوماسي، فالإعلام من منطلق أنه يعد السلطة الرابعة في البلاد والذي يجب أن يعكس صورة الجزائر من حيث مكائنها وسياستها وحضارتها وتاريخها وهويتها وإلى غير ذلك من المميزات التي تميزها عن باقي الدول.

المبحث الثاني: دور إذاعة تلمسان في تحقيق التنمية المحلية

في هذا المبحث سيتم بيان دور إذاعة تلمسان في تحقيق التنمية المحلية من خلال التطرق إلى قوة التأثير والاتساع الديموغرافي، ثم التعرّيج على ترتيب الأولويات في سلم النسق الاجتماعي ومساهمتها في نشر الوعي التنموي.

المطلب الأول: قوة التأثير والاتساع الديموغرافي:

إن الحديث عن قوة التأثير يحتم التعرّيج على نظرية التأثير المباشر (الرصاصية السحرية أو نموذج الحقنة تحت الجلد)، وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يستقبلون الرسائل الاتصالية بشكل مباشر وليس من خلال وسائل أخرى، وإن ردة الفعل حيال رسائل الاتصال تتشكل بشكل فردي ولا يوضع في الاعتبار التأثير المحتمل لأشخاص آخرين¹.

فنظرية الرصاصية تقوم على اعتقاد ملخصه أن جمهور الاتصال عبارة عن مجموعة من الناس يتأثرون على انفراد بوسائل الإعلام التي يتعرضون إليها، وأن رد الفعل إزاء وسائل الإعلام تجربة فردية أكثر منها تجربة جماعية.² أما نظرية التأثير غير المباشر (نظرية التأثير على المدى الطويل أو نظرية دوامة الصمت)، فتؤكد على قوة وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام وهي تهتم برصد آثار وسائل الإعلام على المجتمع، وقد طورت هذه النظرية الباحثة الألمانية إيزابيث نويل-نيومان Elisabeth Noelle-Neumann سنة 1974.

وترى "نيومان" أن تكوين الرأي العام عملية ديناميكية، تتداخل فيها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة لدور وسائل الإعلام كدور محوري في تكوين الاتجاه السائد حول القضايا المثارة في المجتمع. فوسائل الإعلام حينما تتبنى آراء أو اتجاهات معينة خلال فترة من الزمن، فإن معظم الأفراد سيتحركون في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الإعلام، وبالتالي يتكون الرأي العام بما يتسق مع الأفكار التي تدعمها وسائل الإعلام.

كما أن الحديث عن قوة التأثير يحتم علينا الإشارة إلى عناصر الاتصال، والتي تتمثل أساساً في المرسل منشئ الرسالة الاتصالية، والمستقبل أي الجهة المستهدفة بالرسالة الإعلامية، والرسالة أي الكود أو المضمون، والوسيلة ورجع الصدى والتشويش.³

فلكل رسالة إعلامية رجوع صدى، الذي من خلاله يمكن قياس قوة تأثير الرسالة الإعلامية على المستمع، هذه الرسالة الإعلامية في دورها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالموضوع الذي يود الصحفي إرساله إلى المستمع.

¹ عبد الحافظ عواجي صلوي، نظريات التأثير الإعلامية، مصر، د.د.ن، 1432 هـ، ص.09.

² محمد على أبو العلا، فن الاتصال بالجمهور بين النظرية والتطبيق، د.ب.ن: دار العلم والامان للنشر والتوزيع، د.س.ن، ص.77.

³ - بشير العلاق، نظريات الاتصال مدخل متكامل، الأردن: دارالنازوري للنشر، 2009، ص.29.

فطبيعة الموضوع هي التي تفرض على المرسل أن يقوم بتحضير وإعداد وسائل التأثير اللازمة، وعليه فطريقة معالجة موضوع ذو طابع عاطفي يختلف عن طريقة معالجة موضوع سياسي أو اقتصادي، فالصحفي (المرسل) لا بد له أن يكون ملماً بطبيعة المادة المرسله ومتقناً للأدوات المستخدمة في التأثير وأيضاً أن يكون قد عيّن مسبقاً زوايا المعالجة، لكي تصل الرسالة بتأثير قوي، فعلى خلاف الصحفي الذي لا يكون ملماً بالموضوع فإن الرسالة لا تؤثر في المتلقي شأنه شأن الطبيب الذي لا يستخدم الوسائل المتطورة في التشخيص فإنه لا يستطيع اكتشاف المرض من الوهلة الأولى.

إن مواكبة إذاعة تلمسان المحلية لقضايا التنمية المحلية خاصة فيما يتعلق بتنمية مناطق الظل قامت الإذاعة بتقديم العديد من الحصص من أجل التأثير في المجتمع المحلي حتى يكون ملماً وعلى دراية بالمشاريع التنموية التي سيتم إنشائها، فكان لزاماً عليها أن تقوم بدور التحسيس وإيصال فكرة هذه المشاريع للمستمع وإقناعه بضرورتها بشكل مفهوم وبشرح مبسط، ولذلك استخدمت لغة بسيطة وأحياناً اللهجة العامية بغية إيصال المعلومة بشكل مطلوب، علاوة على هذا الاستعانة بمختصين في المجال من أجل تبسيط أكثر.¹

فكثيراً ما يصطدم الإعلامي بمواجز تخل بهدف الرسالة وهذا ما يعرف بالعملية الاتصالية، نظراً لعدم تمكن هذا الإعلامي من الموضوع، أو نظراً لكون الشخصية المستضافة لم تقدم الكم المناسب من المعلومات، أولاًئها ربما لم تكن الشخصية المناسبة. ففوة التأثير تعتمد على مدى احترافية الصحفي في حسن اختيار الشخصيات وحسن تسييره للقاء، وإن المرجع الوحيد للإذاعة في قياس قوة التأثير هو الشارع ما يجعل هذا القياس نسبي، إلا في حالة البرامج التفاعلية أين يكون للقياس قوة تأثير مؤكدة.

إن الاتساع الديموغرافي يتم على القائم بالاتصال استخدام وسائل تأثير مباشرة، فعلى سبيل المثال الحصص المقدمة للأطفال تختلف وسائل التأثير فيها عن الحصص المقدمة للشباب، إلا أن وسائل التأثير هذه تبقى نفسها مهما كان الاتساع الديموغرافي.

إن الحصص المقدمة في الإذاعة من شأنها أن تؤثر تأثيراً مباشراً أو تأثيراً غير مباشر، فالحصص التي قدمت بخصوص قضايا التنمية المحلية وخاصة تنمية مناطق الظل تؤثر بشكل مباشر في الفئة الراشدة، على خلاف الأطفال فإن هذا النوع من الحصص لا يؤثر فيهم تأثيراً مباشراً، بل يكون تأثيراً تراكمياً لكثرة الحديث عن هذه القضايا.

وفي الأخير فإن قوة التأثير تعتمد على مدى احترافية الصحفي وعلى مدى توفقه في التعامل مع الموضوع، إضافة إلى هذا حسن اختيار الشخصيات التي من شأنها أن تساهم في إثراء البرامج في حال استدعى الأمر ذلك، كما أن للمؤثرات الصوتية الموسيقية دور هام في إنجاح هذه العملية.

¹ مكايوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسى بن هاشم"، بتاريخ 2021/04/06.

المطلب الثاني: ترتيب أولويات النسق الاجتماعي

إن الحديث عن ترتيب الأولويات يستدعي التعرّيج على نظرية ترتيب الأولويات التي مفادها أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع المواضيع والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على وسائل الإعلام المواضيع الأهم ليتم التركيز عليها بشدة، والتحكم في طبيعتها ومحتواها مقارنة بالمواضيع الأقل أهمية¹.

إن أولوية ترتيب البرامج في الإذاعة ينطلق من مدى تصور المخطط العام للإذاعة، الذي هو خط عمومي يفرض تفاعل كل الأولويات التي تهم المواطن في جميع المجالات التنموية الثقافية الرياضية. كما أن البرمجة التي تعدها الإذاعة من أجل الاستقطاب، يجب أن تتوافق مع خصوصيات المجتمع، فلا يمكن برمجة حصة خاصة بالأطفال يوم الأحد على سبيل المثال فالأطفال في مثل هذا اليوم يكونون في مدارسهم²، في حين ترمج يومي الجمعة والسبت حصص لهم لكونهم في عطلة نهاية الأسبوع، كما لا يمكن برمجة حصة خاصة بالمرأة في الظهيرة، لأن المرأة في هذا الوقت تكون في قيلولة للراحة من أشغال البيت، فالوقت الأنسب لهذا النوع من البرامج هو الفترة الصباحية حيث المرأة تشتغل في البيت وتستمتع للإذاعة في آن واحد³.

فترتيب الأولويات في الإذاعة يفرض عليها أن تلبّي طلبات الجمهور ورغباتهم، ولكن في بعض الأحيان تعطى الأولوية لمواضيع تفرض نفسها على القائم بالاتصال، الذي بدوره يفرضه على المجتمع ويجعله يفكر فيها، وفي الأخير إن ترتيب الأولويات في برامج الإذاعة المحلية " تلمسان" يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع كما يراعي بعين الحسبان المواضيع المتداولة في الوقت الراهن⁴.

فاهتمام الدولة بموضوع تنمية مناطق الظل على سبيل المثال باعتباره جزء مهم من مخطط الحكومة حتم على إذاعة تلمسان إعداد برامج تهتم بالموضوع، وتكرارها قد يجعل المستثمرين يفكرون هم أيضا في الاستثمار بهذه المناطق وبالتالي مساهمتهم في تنميتها.

المطلب الثالث: نشر الوعي التنموي

إن نشر الوعي عن طريق الإذاعة المحلية يحتم على الصحفي استضافة شخصيات مختصة بالموضوع المتناول من أجل إقناع المواطن، فالصحفي مهما بلغ من العلم ومهما امتلك القدر الكافي من المعلومات لا يمكن أن يؤثر في المستمع بنفس طريقة تأثير المختص⁵.

فالصحفي حين يريد نشر الوعي التنموي حول قضية ما، عليه أن يحضر للموضوع بعناية ويختار المحاور الرسمية التي يريد تناولها في الحصة. وانطلاقا من هذه المحاور يتمكن من اختيار الشخصيات المناسبة التي من شأنها

¹ - عبد الحافظ عواجي صلوي، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

² مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسى بن هاشم"، بتاريخ 2021/04/15.

³ المصدر نفسه.

⁴ المصدر نفسه.

⁵ المصدر نفسه.

الإسهام في نشر الوعي مع مراعاة التخصص، فكثيرا ما يعاب على الصحفي إغفال أحد الأطراف التي من شأن استضافتها إحداث إثراء هام للموضوع المعالج¹.

إن استخدام الصحفي للمعلومات المقدمة في الكواليس من شأنه أن يؤثر على نشر الوعي التنموي بطريقة سلبية، ولذا يتوجب عليه أن يلعب دور الموجه للشخصية المستضافة وأن يتمتع بالاحترافية في ترتيب المعلومات المقدمة. وكذا احترافية التحكم في الوقت المخصص للحصة، فلا يمكن تقديم جميع المعلومات في الدقائق الخمس الأولى للحصة، ويبقى الصحفي في باقي الوقت يعيد ما تطرق إليه في البداية، فنشر الوعي من بين المهام الأساسية التي يتوجب على الإذاعة أداؤها بالشكل الجيد حتى يستفيد المستمع منها بالشكل المسطر من طرف الإذاعة المحلية خاصة والوطنية عامة².

¹ المصدر نفسه.

² المصدر نفسه.

المبحث الثالث: دراسة تأثير المركزية على أداء إذاعة تلمسان في الاستجابة لخصوصيات التنمية المحلية.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع المتناول وموازة ونقص المراجع فيه، فإنه تعيّن على الباحث الاستعانة بالأدوات البحثية (الاستبيان والمقابلة) من أجل الإلمام بجوانب الموضوع، لهذا خصص هذا المبحث لدراسة تأثير المركزية على أداء الإذاعة في الاستجابة لخصوصيات التنمية المحلية.

المطلب الأول: تأثير المركزية على برامج إذاعة تلمسان

هناك تعليمات وخطوط عريضة في الشكل وليس في المضمون تقدمها المديرية العامة للإذاعة الجزائرية للإذاعات المحلية مع مراعاة خصوصيات المنطقة، فتقافة سكان ولاية تلمسان وحضارتها وخصوصياتها الجغرافية تفرض تميزا لإذاعة تلمسان مقارنة بالإذاعات الأخرى فنجدها تركز بنسبة متميزة على الإذاعات المحلية الأخرى على الآثار التاريخية لولاية تلمسان والتراث الأندلسي، فلاحيا أيضا نجد التركيز على الإرشادات الفلاحية التي تخص الزراعة التي تشتهر بها تلمسان، فلا يمكن على سبيل المثال الحديث عن التمر بإذاعة تلمسان في حين إذاعة بسكرة المحلية تجدها تعطي أهمية كبيرة لهذا نظرا لكون ولاية بسكرة تشتهر بالتمر، وغير ذلك من خصوصيات ولاية تلمسان.

وبالتالي فإن التوجيه من المديرية العامة للإذاعة الجزائرية تتركز بالخصوص على القضايا ذات الطابع الوطني أو قواسم مشتركة وطنية، إنما السياسة الإعلامية المحلية في الجانب التنموي فكل إذاعة تعمل وفق خصوصياتها¹.

ليس هناك تسيير مركزي لإذاعة تلمسان من حيث إعداد الشبكة البرمجية إذ يتم إعدادها وفق تشاور بين مدير إذاعة تلمسان ورؤساء الأقسام وكذلك المنتجين من صحفيين ومنشطين ومخرجين الذين يقدمون تصوراتهم كل حسب تخصصه وميولاته وفق خطوط عريضة لا يجب الخروج عنها وبعدها ترسل إلى تنسيقية الإذاعات المحلية التي ترخص بإتباعها أو تقديم بعض الملاحظات أو توجيهات للتركيز على بعض النقاط في بعض المناسبات أو بعض المحافل السياسية².

إن التعليمات التي تأتي من المديرية العامة للإذاعة الجزائرية تختص أساسا بالقضايا الوطنية، أما القضايا المحلية فتترك الحرية للإذاعات المحلية برمجتها، وعليه فإنه ليس هناك تعليمات ملزمة للتطبيق بجذافيرها وإنما هي توجيهات لا أكثر، إلا في القضايا الوطنية كالقضايا السياسية مثلا³.

¹ مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسى بن هاشم"، بتاريخ 22 سبتمبر 2021، مصدر سبق ذكره.

² المصدر نفسه.

³ المصدر نفسه.

فالمديرية العامة تقدم تعليمات وخطوط عريضة للإذاعات المحلية قد تكون ملزمة على كل الإذاعات المحلية تطبيقها وقد تختص هذه التعليمات بإذاعات محلية معينة نظرا لعدم توافرها مع خصوصيات المنطقة المحلية بتشاور مع مدراء الإذاعات المحلية الذين يقترحون تعديلات عليها على مدير تنسيقية الإذاعات الجزائرية والذي بدوره يوافق على ذلك إن كان التعديل يتوافق مع الإستراتيجية العامة للإذاعة الجزائرية.

إن الحديث عن المركزية في تسيير الإذاعات المحلية يستدعي منا تحديد الجانب أو الزاوية التي سينظر منها للموضوع فالحديث عن التسيير الإداري والمالي هو موضوع يستدعي البحث فيه باستقلالية عن التسيير في محتوى الرسالة الإعلامية التي تعكس السياسة العامة للدولة (وهذا هو موضوع هذا البحث لاعتبار أن مرافقة التنمية المحلية لا يتأتى إلا من خلال البرامج الإذاعية وليس من خلال التسيير المالي والإداري).

فالتسيير المركزي أو الإشراف المركزي لمحتوي الرسالة الإعلامية لإعتبار أن المديرية العامة للإذاعة الجزائرية تقدم توجيهات تتمثل في خطوط عريضة ومحاور يجدر التركيز عليها هو أمر جيد حتى لا تكون مضامين الرسالة الإعلامية مخالفة للسياسة العامة للدولة الجزائرية، فعلى سبيل المثال التوجيهات التي تقدمها المديرية العامة للإذاعة الجزائرية لإعداد فضاءات إذاعية تهتم بمناطق الظل يعكس مدى اهتمام الحكومة بتنمية مناطق الظل، فالإذاعة ترافق مخطط عمل الحكومة والتوجيهات المركزية تسهل عملية إعداد البرامج من حيث المضمون دون مخالفة أو إهمال لأي جزء أو لأي فئة كانت، وبالتالي فإن المركزية في هذا الشق تسهل عملية تلبية رغبات كل الفئات التي تستمع للإذاعة في مختلف المجالات الترفيهية التعليمية والتوجيهية والتحسيسية، وعليه فإن المركزية توجه وتدعم تنفيذ الرسالة الإعلامية فهي لا تعرقها ولا تتعارض مع الاستجابة لخصوصيات التنمية المحلية لولاية تلمسان ولا تتعارض مع خصوصيات المجتمع التلمساني، فتوجيه الرسالة الإعلامية لا يعني تقييد الحرية وعدم الاستجابة لخصوصيات المنطقة التي يصلها بث هذه الإذاعة.¹

المطلب الثاني: دراسة وصفية للاستبيان

تم الاستعانة بأداة الاستبيان لجمع أكبر قدر من المعلومات حول الظاهرة المدروسة، وهو ما سيتم التفصيل فيه من خلال الخطوات المبينة أدناه:

- الخصائص السيكومترية للمقياس:

من أجل حساب الخصائص السيكومترية للمقياس تم الاعتماد على 50 استبانة، وزعت بطريقة عشوائية بغرض التحقق من مدى ملاءمتها لأغراض الدراسة الحالية، وسيتم من خلال هذا العنصر التطرق إلى تفاصيل حساب الصدق والثبات كالتالي:

أولا: صدق المقياس :

¹مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع "محي الدين عبد الرحيم"، -صحفي بإذاعة تلمسان ومدير سابق بالعديد من الإذاعات المحلية، بتاريخ 26 سبتمبر 2021، مصدر سبق ذكره.

1- صدق الاتساق الداخلي: تم الاعتماد في حساب الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل ارتباط درجة العبارة بالدرجة الكلية للمقياس والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها :

الجدول رقم (06): يوضح صدق الاتساق الداخلي للمقياس

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	الإعلام الجوّاري يؤدي وظيفة اجتماعية	0,65	0,01
02	يعد الإعلام الجوّاري وسيلة هامة للاتصال والتواصل	0,65	0,01
03	لغة الإذاعة مفهومة لدى المواطن بمختلف الشرائح	0,42	0,01
04	التغطية الإخبارية للأحداث والمواضيع المحلية تغطية شاملة	0,58	0,01
05	تسلط الإذاعة الضوء على المشاكل الاجتماعية للمواطن	0,47	0,01
06	تعد الإذاعة المحلية همزة وصل بين المواطن والمسؤول	0,63	0,01
07	برامج الإذاعة المحلية تتماشى والظروف الإقليمية والدولية	0,59	0,01
08	تتميز برامج الإذاعة المحلية بالتنوع الموضوعي	0,69	0,01
09	تقدم الإذاعة المحلية برامج ومواضيع تتناسب مع مختلف الفئات العمرية	0,66	0,01
10	تلي برامج الإذاعة المحلية رغبة المستمع في مختلف المجالات	0,70	0,01
11	تولي إذاعة تلمسان المناطق الحدودية أهمية من خلال شبكتها البرمجية	0,48	0,01
12	تفقد الإذاعة المحلية مكانتها في ظل سرعة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي	0,17	غير دالة إحصائيا
13	تحتفظ الإذاعة الجوّارية بمكانتها في ظل التطورات التكنولوجية	0,29	0,05
14	توفر الإذاعة فضاء للمستمع تغنيه عن بقية الوسائل الاتصالية الأخرى	0,50	0,01
15	مصدقية الخبر في الإذاعة المحلية أكثر قوة من الوسائل الإعلامية الأخرى	0,51	0,01
16	الإذاعة المحلية همزة وصل بين برامج السياسات الوطنية الإنمائية والمشاريع التنموية على المستوى المحلي	0,57	0,01
17	يطلع المواطن على برامج ومشاريع التنمية المحلية من مصادر إعلامية مختلفة عدا الإذاعة المحلية	0,17	غير دالة إحصائيا
18	تولي الإذاعة المحلية بتلمسان أهمية لبرامج التنمية المحلية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية	0,51	0,01

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن كل من العبارات الرقم (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 14، 15، 16، 18) دالة عند مستوى دلالة 0,01 وأن العبارة رقم (13) دالة عند مستوى دلالة 0,05، في حين أن العبارات رقم (12، 17) غير دالة إحصائيا مما يدفعنا إلى حذف هاتين العبارتين ليصبح عدد عبارات المقياس في الصورة النهائية 16 عبارة .

2- الصدق التمييزي (المجموعات المتطرفة):

من أجل حساب الصدق التمييزي تم الاعتماد على الاختبار التالي لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق بين المجموعتين العليا والدنيا لكل فقرة من فقرات الاستبيان، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يوضح الصدق التمييزي للمجموعات المتطرفة

مستوى الدلالة	قيمة "ت" التجريبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0,01	-9,39	6,82	48,28	المجموعة الدنيا
		6,16	71,14	المجموعة العليا

يتضح من خلال الجدول رقم (07) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة الدنيا والمجموعة

العليا مما يدل على صدق الاستبيان.

ثانيا: ثبات المقياس :

1- ثبات المقياس بطريقة كرونباخ ألفا:

قدرت درجة الثبات بالاعتماد على طريقة كرونباخ ألفا ب 0,85 مما يدل على أن للمقياس مستوى عالي من الثبات

2- ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية :

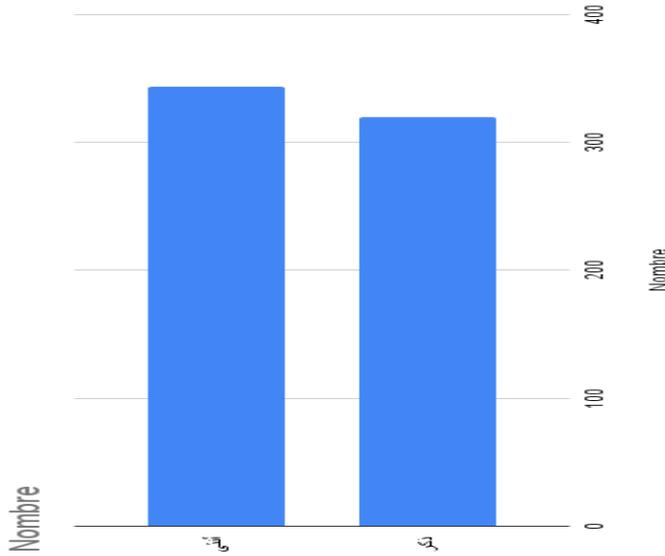
تم حساب ثبات المقياس باستخدام طريقة التجزئة النصفية وقد تم تصنيف المقياس إلى عبارات فردية وزوجية، وتم الحصول على معامل ارتباط قدر ب: 0,68. وتطبيق معادلة سبيرمان براون لتعديل ثبات المقياس بلغ معامل الارتباط ب: 0,80 وهذا معامل ثبات عالي ومقبول.

ثالثا التحليل الوصفي

تم توزيع الاستبيان على 340 شخص، بعد أن تم تحكيمة من طرف الأستاذ "لبيد عماد" (أستاذ محاضر "أ" جامعة سطيف2)، والأستاذة "قادة بن عبد الله عائشة" (أستاذ محاضر "أ" جامعة تلمسان)؛ وتم استخراج النتائج بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS، وتم الحصول على النتائج التالية :

السؤال الأول: الجنس

الشكل رقم (03): يبين الذكور والإناث

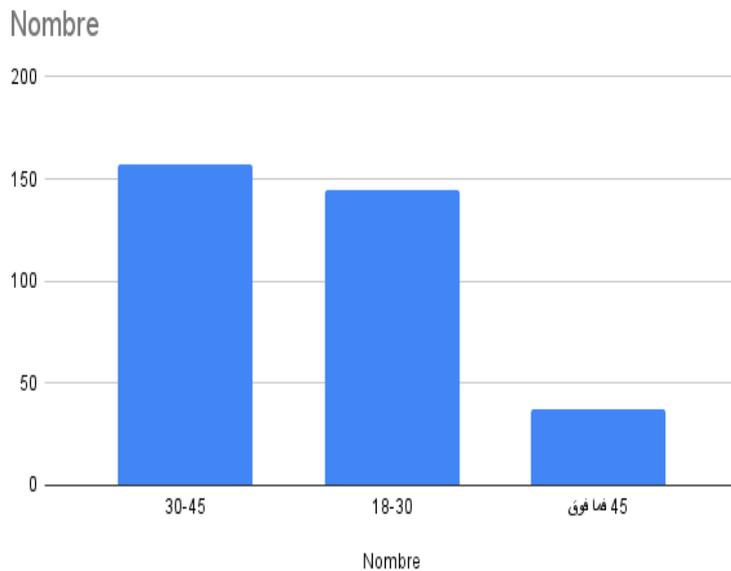


من خلال الشكل يتبين أن نسبة الإناث قد بلغت 51.5% بـ 175 إجابة؛ مقابل 48.5% ذكور بـ 165 إجابة؛ وهذا راجع ربما لاهتمام الإناث أكثر من الذكور بالاستماع إلى البرامج الإذاعية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الثاني: الفئة العمرية

الشكل رقم (04): يبين الفئة العمرية

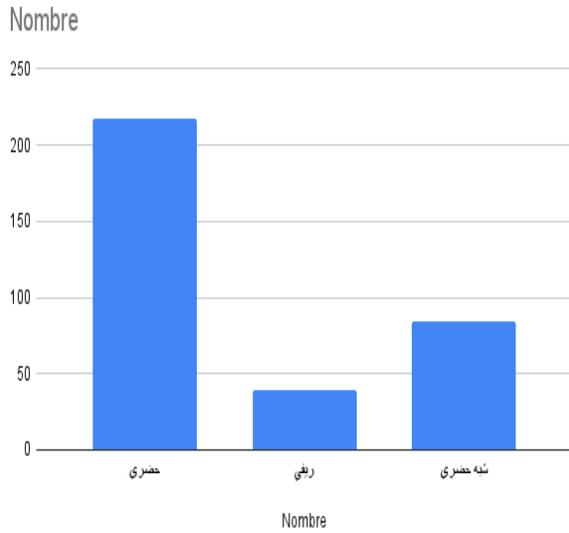


من خلال الشكل يتبين أن هناك تبايناً كبيراً في نسب الفئات العمرية للمبحوثين، حيث مثلت فئة 30-45 النسبة الغالبة بـ 46.3% بـ 157 إجابة، لتليها فئة 18-30 بنسبة 42.8% بـ 145 إجابة، أما الفئة الأخيرة فحصلت 45 فما فوق فقد تمثلت بنسبة 10.9% بـ 37 إجابة؛ وهذا راجع إلى درجة وعي الفئة الكبيرة (30-45) بالبرامج الإذاعية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الثالث: المنطقة

الشكل رقم (05): يبين الانتماء الجغرافي للمبحوثين

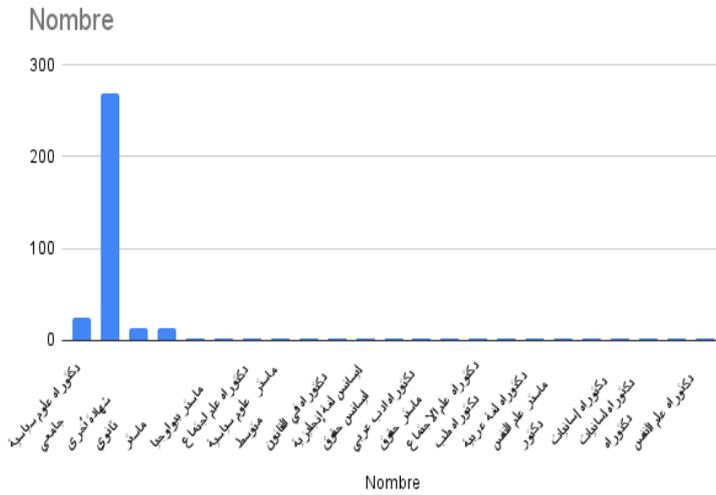


من خلال الشكل يتبين أن الفئة الكبيرة من مستمعي البرامج الإذاعية تتمثل في المنطقة الحضرية بنسبة 63.8% بـ 217 إجابة، مقارنة بـ المناطق شبه الحضرية التي احتلت المرتبة الثانية بنسبة 24.7% بـ 84 إجابة، و 11.5% بـ 39 إجابة بالنسبة للمناطق الريفية، وهذا راجع للنمط المعيشي لسكان المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الرابع: المستوى التعليمي

الشكل رقم (06): يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

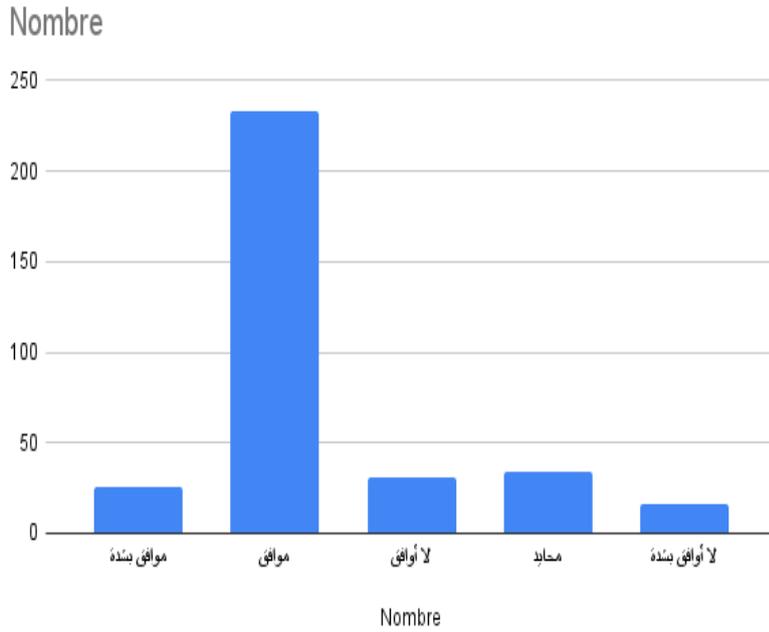


من خلال الشكل يتبين أن الفئة الأكبر من المستمعين للبرامج الإذاعية هي فئة الجامعيين بنسبة 79.4% بـ 270 إجابة وهذا يدل على قيمة الوعي لدى المثقف، كما أن الشكل يتبين أن الفئات الأخرى التي أجابت على الاستبيان هي ذات مستوى عاٍلى في الدراسات العليا ومن مختلف التخصصات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الخامس: الإعلام الجوّاري يؤدي وظيفة اجتماعية

الشكل رقم (07): الإعلام الجوّاري يؤدي وظيفة اجتماعية

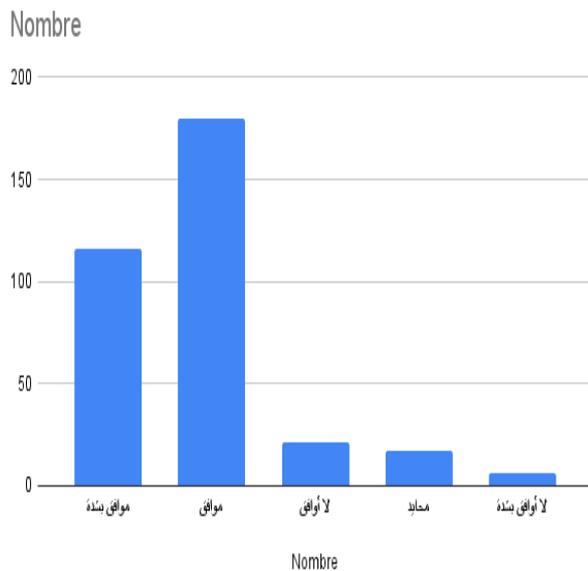


يتضح من خلال الشكل أن أغلبية الإجابات كانت بموافق بنسبة 68.5% بـ 233 إجابة، في حين جاءت بقية الإجابات تتوزع على النحو التالي: محايد بـ 10% بـ 34 إجابة، ولا أوافق بنسبة 9.1% بـ 31 إجابة، موافق بشدة 7.6% بـ 26 إجابة، ولا أوافق بشدة 4.7% بـ 16 إجابة، وهذا راجع بالأساس إلى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام وخاصة الإذاعة المحلية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال السادس: يعد الإعلام الجوّاري وسيلة هامة للاتصال والتواصل

الشكل رقم (08): الإعلام الجوّاري وسيلة للاتصال والتواصل

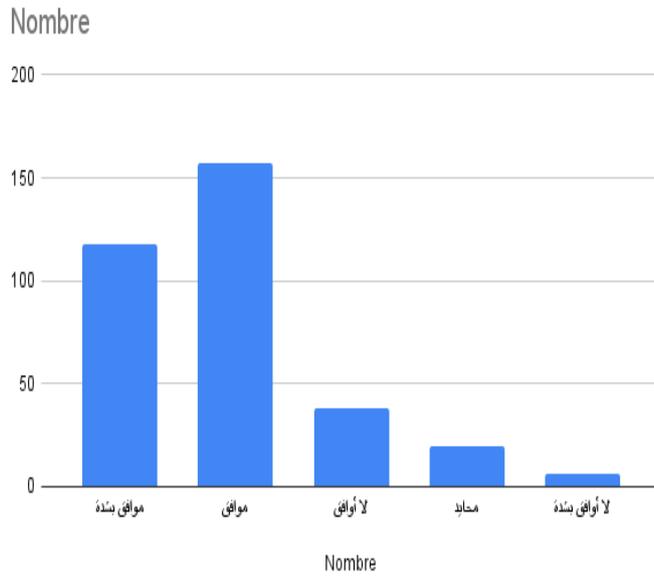


يتضح من خلال هذا الشكل، أن إجابات المبحوثين تمثلت كمايلي: موافق قد بلغت نسبة 52.9% بـ 180 إجابة، موافق بشدة 34.1% بـ 116 إجابة، لا أوافق 6.2% بـ 21 إجابة، محايد 5% بـ 17 إجابة، لا أوافق بشدة 1.8% بـ 6 إجابات، ويرجع ذلك إلى أنها الوسيلة المتاحة في الاتصال والتواصل لأغلبية المواطنين.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال السابع: لغة الإذاعة مفهومة لدى المواطن بمختلف الشرائح

الشكل رقم (09): لغة الإذاعة مفهومة لدى المواطن بمختلف الشرائح

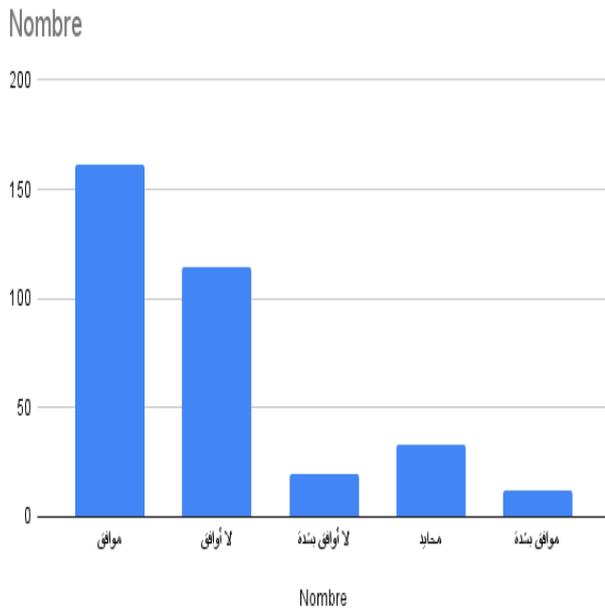


يتضح من خلال الشكل أن إجابات المبحوثين جاءت على النحو التالي: موافق بشدة 46.3% بـ 157 إجابة، موافق بشدة 34.8% بـ 118 إجابة، لا أوافق 11.2% بـ 38 إجابة، محايد 5.9% بـ 20 إجابة، ولا أوافق بشدة 1.8% بـ 6 إجابات، وهذا راجع إلى أن مذييعي إذاعة تلمسان يستخدمون لغة بسيطة يفهمها العام والخاص، بحيث يعملون على تبسيط اللغة في جل المواضيع حتى تعم الإفادة للجميع.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الثامن: التغطية الإخبارية للأحداث والمواضيع المحلية تغطية شاملة

الشكل رقم (10): التغطية الإخبارية

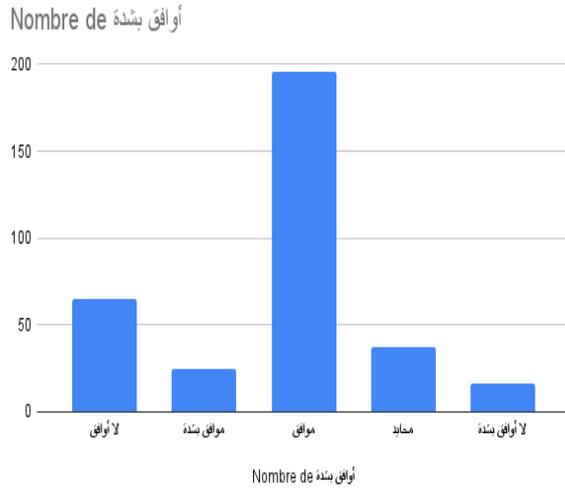


يتضح من خلال الشكل أن إجابات المبحوثين جاءت على النحو التالي: موافق 47.4% بـ 161 إجابة، لا أوافق 33.5% بـ 114 إجابة، محايد 9.7% بـ 33 إجابة، لا أوافق بشدة 5.9% بـ 20 إجابة، موافق بشدة 3.5% بـ 12 إجابة، وهذا نظراً للمجهودات التي تبذلها الإذاعة في إطلاع المواطن على معظم الأخبار التي تمس منطقة تلمسان بصفة مباشرة، غير أن بعض المبحوثين (33.5%) لا يوافقون على ذلك، وقد يرجع ذلك أن المواضيع المطروحة في الإذاعة لا تلي شغف هذه الفئة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال التاسع: تسلط الإذاعة الضوء على المشاكل الاجتماعية للمواطن

الشكل رقم (11): تسليط الإذاعة الضوء على المشاكل الاجتماعية

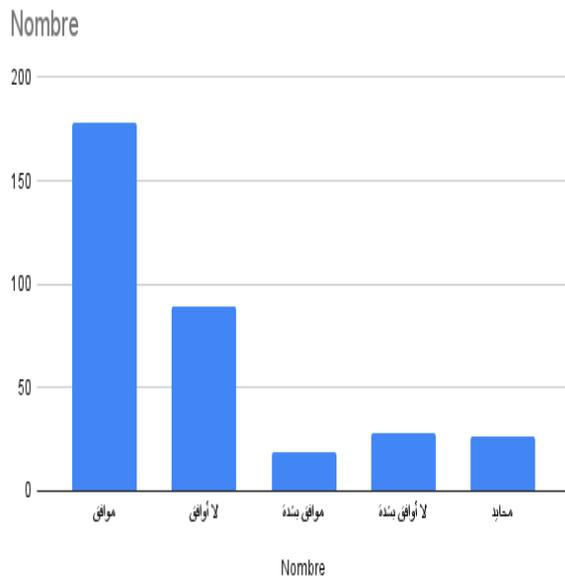


يتضح من خلال الشكل أن إجابات المبحوثين جاءت على النحو التالي: موافق 57.6% بـ 196 إجابة، لا أوافق 19.1% بـ 65 إجابة، محايد 10.9% بـ 37 إجابة، موافق بشدة 7.4% بـ 25 إجابة، لا أوافق بشدة 4.7% بـ 16 إجابة، والسبب في ذلك أن الإذاعة تحاول تسليط الضوء على مختلف المشاكل التي تعاني منها المواطن، بالنظر إلى جدية الطرح في المواضيع المعالجة، إلا أن الفئة الثانية (لا أوافق 19.1%) ترى أن المواضيع المطروحة لا تمس المشاكل الاجتماعية للمواطن بصفة مباشرة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال العاشر: تعد الإذاعة المحلية همزة وصل بين المواطن والمسؤول

الشكل رقم (12): الإذاعة المحلية همزة وصل بين المواطن والمسؤول

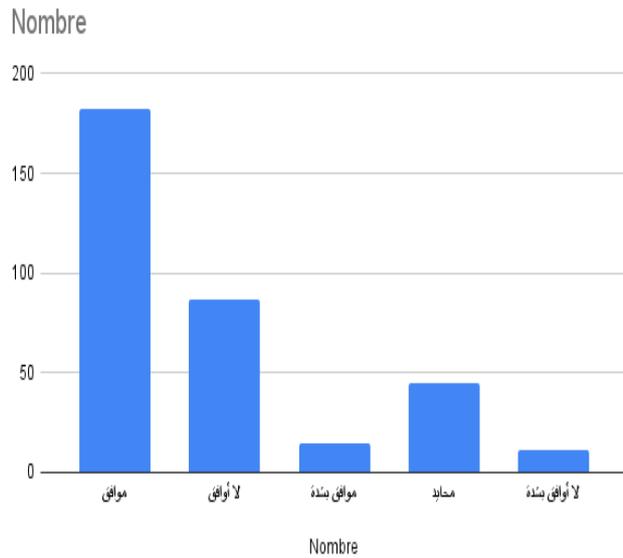


يتضح من خلال الشكل أن النتائج كانت على النحو التالي: موافق 52.4% بـ 178 إجابة، لا أوافق 26.2% بـ 89 إجابة، لا أوافق بشدة 8.2% بـ 26 إجابة، موافق بشدة 5.6% بـ 19 إجابة. وذلك نظراً لمحاولة الإذاعة إدراج برامج تستضيف من خلالها عدداً من المسؤولين لمناقشة قضايا تمس المواطن، غير أنّ فئة من المبحوثين (لا أوافق 26.2%) يرون أن الإذاعة ليست وسيلة يتم من خلالها إيصال انشغالات المواطن إلى المسؤول.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الحادي عشر: برامج الإذاعة المحلية تتماشى والظروف الإقليمية والدولية

الشكل رقم (13): برامج الإذاعة المحلية تتماشى والظروف الإقليمية والدولية



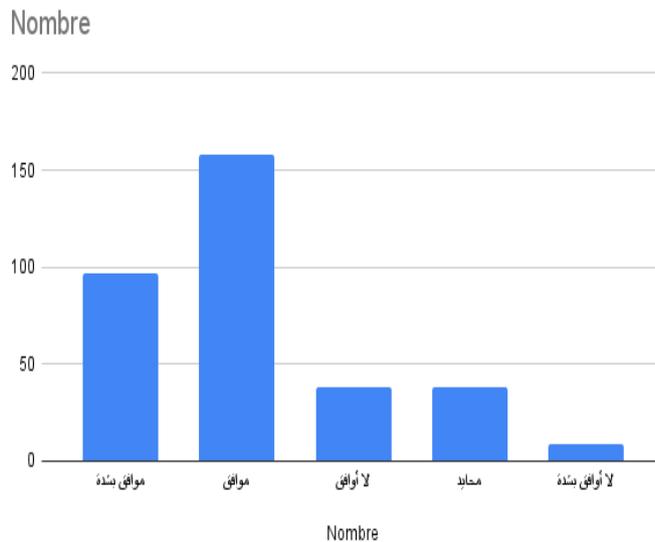
يتضح من خلال الشكل أن النتائج جاءت على النحو التالي: موافق 53.5% بـ 182 إجابة، لا أوافق 25.6% بـ 87 إجابة، محايد 13.2% بـ 45 إجابة، موافق بشدة 4.4% بـ 15 إجابة، لا أوافق بشدة 3.2% بـ 11 إجابة، وهذا قد يرجع بالأساس إلى المواضيع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

التي تطرحها الإذاعة خاصة ما يتعلق بالشأن الإقليمي (مالي، المغرب، تونس..) والدولي (كورونا، الهجرة غير الشرعية..) والتي (قد رأيت عكس ذلك، وقد يرجع السبب في ذلك أن 25.6% تمس الدولة وحتى المواطن، إلا أن فئة من الباحثين (لا أوافق 25.6% دور الإذاعة يجب أن يكون موجهاً للشأن المحلي والوطني أكثر منه الدولي والإقليمي).

السؤال الثاني عشر: تتميز برامج الإذاعة المحلية بالتنوع الموضوعي

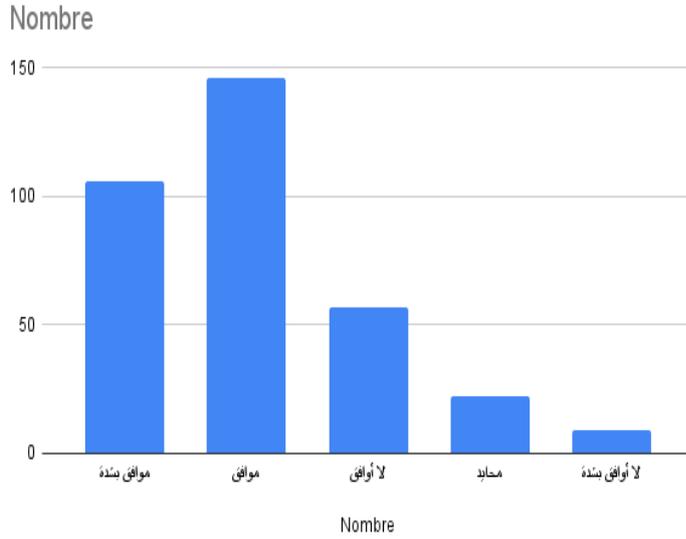
الشكل رقم 14: برامج الإذاعة المحلية تتميز بالتنوع الموضوعي



جاءت إجابات الباحثين على النحو التالي: بـ 158 إجابة، موافق 46.5% موافق بشدة 28.5% في حين أن 11.2% لا أوافق ومحايد قد حصلنا على 11.2% بـ 9 إجابة، لا أوافق بشدة 2.6% إجابات، وهذا يرجع إلى التنوع الموضوعي الذي تسهر عليه الإذاعة.

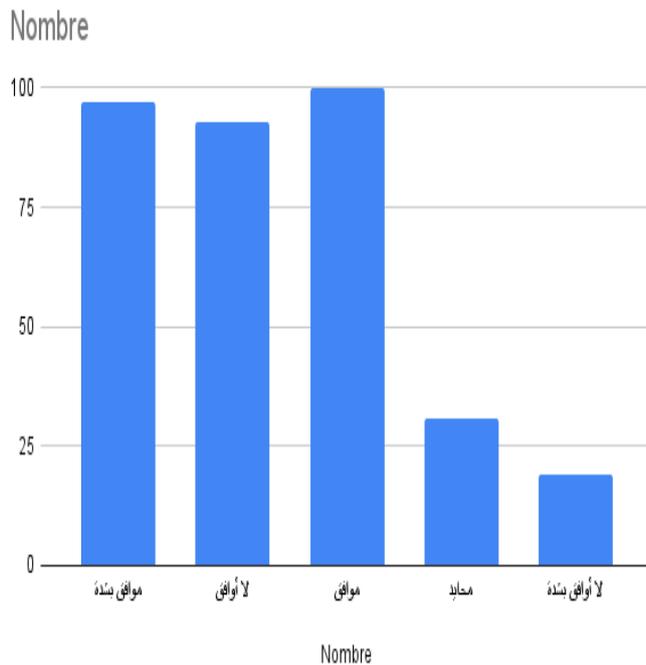
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الثالث عشر: تقدم الإذاعة المحلية برامج ومواضيع تتناسب مع مختلف الفئات العمرية.
الشكل رقم 15: الإذاعة المحلية تقدم برامج ومواضيع تتناسب ومختلف الفئات العمرية.



القراءة الأولية للشكل تبين أن النتائج جاءت على الشكل النحو التالي: موافق 42.9% بـ 146 إجابة، موافق بشدة 31.2% بـ 106 إجابة، لا أوافق 16.8% بـ 57 إجابة، محايد 6.5% بـ 22 إجابة، لا أوافق بشدة 2.6% بـ 9 إجابات، وهذا يرجع إلى أن طرح المواضيع المختلفة قد لاقى قبولا لدى مختلف الفئات العمرية، إلا أن فئة من الباحثين (لا أوافق 16.8%) قد رأت أن البرامج الإذاعية لا يتناسب وذوقها ومتطلباتها.

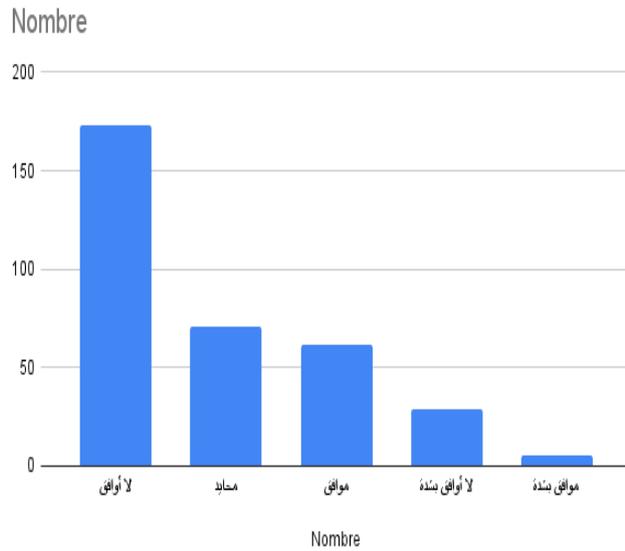
السؤال الرابع عشر: تليي برامج الإذاعة المحلية رغبة المستمع في مختلف المجالات.
الشكل رقم 16: برامج الإذاعة المحلية تليي رغبة المستمع في مختلف المجالات.



يتضح من خلال الشكل أن إجابات الباحثين جاءت على النحو التالي: موافق 29.4% بـ 100 إجابة، موافق بشدة 27.4% بـ 97 إجابة، لا أوافق 27.4% بـ 93 إجابة، محايد 9.1% بـ 31 إجابة، لا أوافق بشدة 5.6% بـ 19 إجابة، والقراءة الأولى للشكل والأرقام تبين أن هناك تقارباً كبيراً في الإجابات، وهذا راجع لاختلاف الرغبات فيما بين الباحثين.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الخامس عشر: تولى إذاعة تلمسان المناطق الحدودية أهمية من خلال شبكتها البرمجية الشكل رقم 17: إذاعة تلمسان تولى أهمية للمناطق الحدودية.

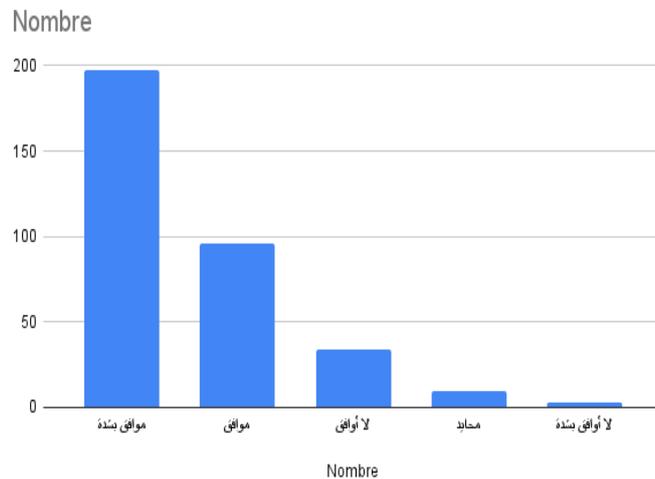


جاءت إجابات المبحوثين على النحو التالي: لا أوافق بـ 71% بـ 173 إجابة، محايد 20.9% بـ 62 إجابة، لا أوافق بشدة 18.2% بـ 29 إجابة، موافق بشدة 8.5% بـ 15 إجابة، والقراءة الأولى للنتائج تبين أن فئة كبيرة رأَت أن البرامج الإذاعية لا تلمس مشاكل المناطق الحدودية (البطالة، الصرف الصحي...) ولا تحظى بالنقاش الفعال والناجع، في حين أن فئة أخرى (محايد) كانت محايدة وقد يكون ذلك راجع إلى 20.9% نقص إطلاعها على مضمون البرامج الإذاعية؛ ولا تملك معلومات كافية على ذلك.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال السادس عشر: تفقد الإذاعة المحلية مكانتها في ظل سرعة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

الشكل رقم 18: الإذاعة المحلية تفقد مكانتها في ظل سرعة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

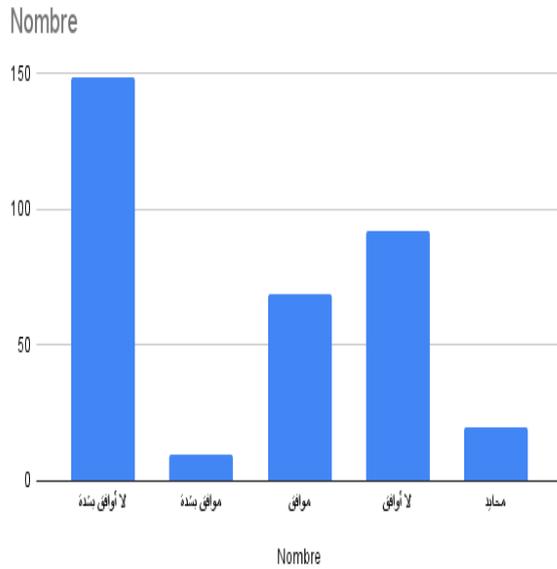


يتضح من خلال الشكل أن النتائج جاءت على بـ 197% النحو التالي: موافق بشدة 57.9% بـ 96 إجابة، لا أوافق 28.2% بـ 34 إجابة، محايد 10% بـ 10 إجابة، موافق بشدة 0.9% بـ 3 إجابات، لا أوافق بشدة 0.9% وهذا راجع إلى أن التنوع في وسائل الحصول على المعلومة الذي قد يغني عن دور إذاعة، بالنظر إلى سرعة الوصول إلى المعلومة في عصر التكنولوجيات الحديثة وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال السابع عشر: تحتفظ الإذاعة الجوارية بمكانتها في ظل التطورات التكنولوجية

الشكل رقم 19: الإذاعة الجوارية تحتفظ بمكانتها في ظل التطورات التكنولوجية

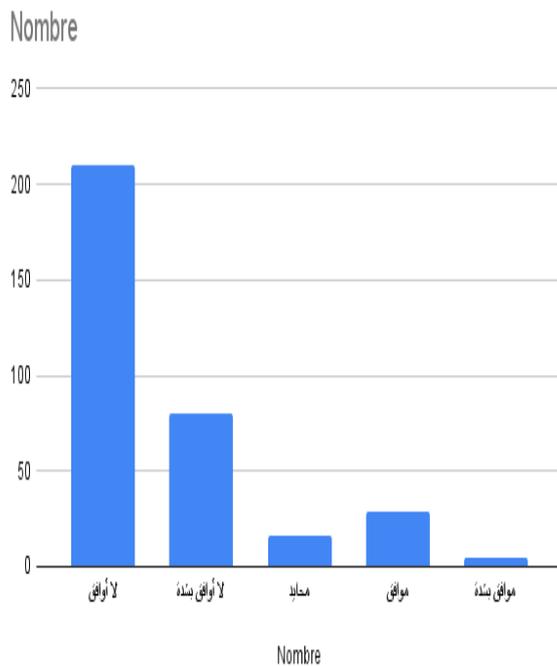


يتضح من خلال الشكل أن: لا أوافق بشدة 43.8% بـ 149 إجابة، لا أوافق 27.1% بـ 92 إجابة، موافق 20.3% بـ 69 إجابة، محايد 5.9% بـ 20 إجابة، موافق بشدة 2.9% بـ 10 إجابات، وهذا قد يعزي إلى التطور الحاصل في التكنولوجيات الحديثة التي أصبحت تغني عن وسائل الإعلام التقليدية، وتشجع فضول المبحوث.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الثامن عشر: توفر الإذاعة فضاء للمستمع تغنيه عن بقية الوسائل الاتصالية الأخرى

الشكل رقم 20: الإذاعة توفر فضاء للمستمع تغنيه عن بقية الوسائل الاتصالية الأخرى.

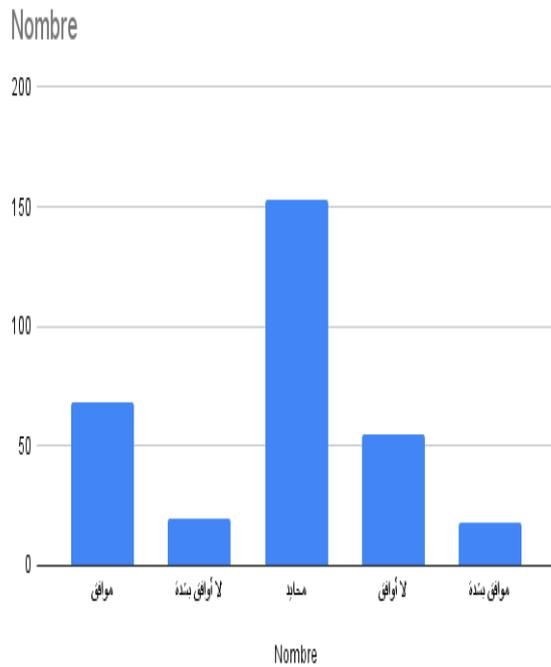


يتضح من خلال الشكل أن: لا أوافق 61.8% بـ 210 إجابة، لا أوافق بشدة 23.5% بـ 80 إجابة، موافق 8.5% بـ 29 إجابة، محايد 4.7% بـ 16 إجابة، موافق بشدة 1.5% بـ 5 إجابات، وهذا يمكن إرجاعه إلى أن المبحوثون قد لا يجدون ما يبحثون عنه في البرامج الإذاعية، وبالتالي يبحثون عن معلوماتهم في وسائل أخرى خاصة وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت أقرب وسيلة للمواطن بالنظر إلى سرعة تداول المعلومة والأحداث.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال التاسع عشر: مصداقية الخبر في الإذاعة المحلية أكثر قوة من الوسائل الإعلامية الأخرى.

الشكل رقم 21: مصداقية الخبر في الإذاعة المحلية أكثر قوة من الوسائل الإعلامية الأخرى.

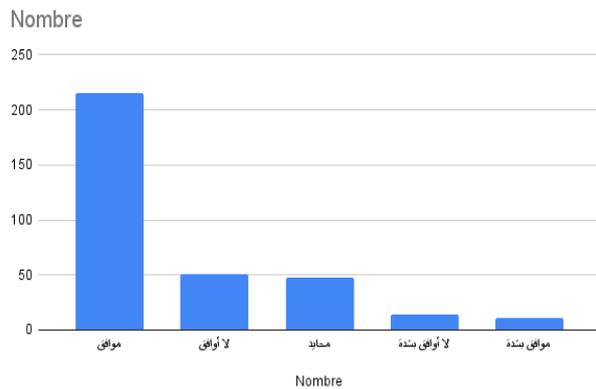


يتضح من الشكل أن: محايد 48.4% بـ 164 إجابة، موافق 22.4% بـ 76 إجابة، لا أوافق إجابة، 16.8% بـ 57 إجابة، لا أوافق بشدة 6.8% بـ 23 إجابة، موافق بشدة 5.6% بـ 19 إجابة، القراءة الأولى للنتائج توضح أن المبحوثين قد تحفظوا في إجاباتهم، في حين الفئة الأخرى (موافق 22.4%) قد رأت أن مصداقية الخبر أكثر قوة من وسائل الإعلام الأخرى، وقد يمكن إرجاع ذلك إلى أنّ الوسائل الحديثة أصبحت مكاناً يكتب فيه الجميع وبالتالي انعدام المصدر مما يشكك في المعلومة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال العشرون: الإذاعة المحلية همزة وصل بين برامج السياسات الوطنية الإنمائية والمشاريع التنموية على المستوى المحلي.

الشكل رقم 22: الإذاعة المحلية همزة وصل بين برامج السياسات الوطنية الإنمائية والمشاريع التنموية.

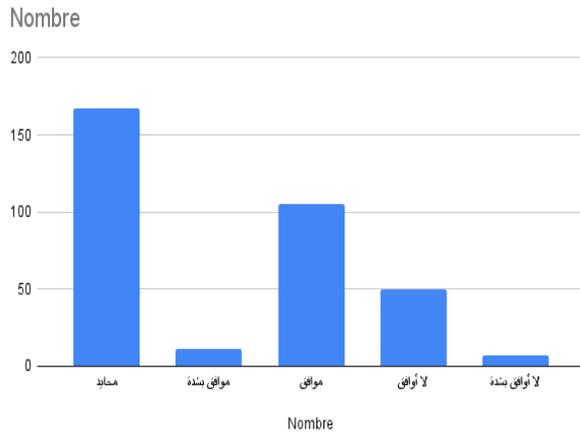


يتضح من خلال الشكل مايلي: موافق 63.4% بـ 215 إجابة، لا أوافق 15% بـ 51 إجابة، محايد 14.2% بـ 48 إجابة، لا أوافق بشدة 4.1% بـ 14 إجابة، موافق بشدة 3.2% بـ 11 إجابة، وهذا راجع إلى الكم البرامجي الذي تخصصه الإذاعة المحلية (السكن، البطالة، البنية التحتية...) والتي تدخل ضمن اهتمامات المواطنين من جهة، وكذا ضمن برامج السياسات العامة للدولة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الحادي والعشرون: يطلع المواطن على برامج ومشاريع التنمية المحلية من مصادر إعلامية مختلفة على الإذاعة المحلية.

الشكل رقم 23: يطلع المواطن على برامج ومشاريع التنمية المحلية من مصادر إعلامية مختلفة عدا الإذاعة المحلية.

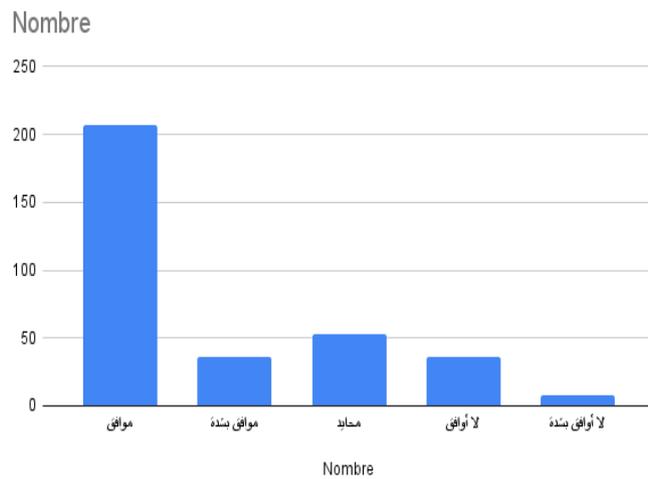


يتضح من خلال الشكل مايلي: محايد 49.1% بـ 167 إجابة، موافق 30.9% بـ 105 إجابة، لا أوافق 14.7% بـ 50 إجابة، موافق بشدة 3.2% بـ 11 إجابة، لا أوافق بشدة 2.1% بـ 7 إجابات، وقد يعزى ذلك إلى أن هناك تكامل ما بين الإذاعة المحلية والوسائل الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

السؤال الثاني والعشرون: تولى الإذاعة المحلية بتلمسان أهمية لبرامج التنمية المحلية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية

الشكل رقم 24: تولى الإذاعة المحلية بتلمسان أهمية لبرامج التنمية المحلية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية



يتضح من خلال الشكل ما يلي: موافق بـ 60.9% بـ 207 إجابة، محايد 15.6% بـ 106 إجابة، موافق بشدة 10.6% بـ 36 إجابة، لا أوافق 8% بـ 36 إجابة، لا أوافق بشدة 2.4% بـ 24 إجابات، وهذا يمكن إرجاعه حسب المبحوثين على أن الإذاعة تهتم أكثر بالمناطق الحضرية ومشاكلها على حساب المناطق الأخرى، بالرغم من أن التغطية البرمجية يجب أن تكون شاملة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

وبعد توزيع الاستبيان، والحصول على النتائج وتحليلها؛ تم ترتيب الأسئلة وفقاً لإجابات المبحوثين؛ على النحو التالي:

الجدول رقم (08): يوضح ترتيب أسئلة الإستبيان وفقاً لإجابات المبحوثين

0,70	تلي برامج الإذاعة المحلية رغبة المستمع في مختلف المجالات	01
0,69	تتميز برامج الإذاعة المحلية بالتنوع الموضوعي	02
0,66	تقدم الإذاعة المحلية برامج ومواضيع تتناسب مع مختلف الفئات العمرية	03
0,65	الإعلام الجوّاري يؤدي وظيفة اجتماعية	04
0,65	يعد الإعلام الجوّاري وسيلة هامة للاتصال والتواصل	05
0,63	تعد الإذاعة المحلية همزة وصل بين المواطن والمسؤول	06
0,59	برامج الإذاعة المحلية تتماشى والظروف الإقليمية والدولية	07
0,58	التغطية الإخبارية للأحداث والمواضيع المحلية تغطية شاملة	08
0,57	الإذاعة المحلية همزة وصل بين برامج السياسات الوطنية الإنمائية والمشاريع التنموية على المستوى المحلي	09
0,51	مصدقية الخبر في الإذاعة المحلية أكثر قوة من الوسائل الإعلامية الأخرى	10
0,51	تولي الإذاعة المحلية بتلمسان أهمية لبرامج التنمية المحلية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية	11
0,50	توفر الإذاعة فضاء للمستمع تغنيه عن بقية الوسائل الاتصالية الأخرى	12
0,48	تولي إذاعة تلمسان المناطق الحدودية أهمية من خلال شبكتها البرمجية	13
0,47	تسلط الإذاعة الضوء على المشاكل الاجتماعية للمواطن	14
0,42	لغة الإذاعة مفهومة لدى المواطن بمختلف الشرائح	15
0,29	تحتفظ الإذاعة الجوّارية بمكانتها في ظل التطورات التكنولوجية	16

المصدر: من إعداد الباحث

تبعاً لهذه النتائج المتحصل عليها وبعد تفريغ استمارات الاستبيان، يتضح أن الإذاعة بقي دورها محصوراً في المجال الإعلامي وذلك بتخصيص الجزء الأكبر من شبكتها البرمجية نحو البرامج الاجتماعية بالدرجة الأولى أكثر من التطرق للمواضيع الأخرى ذات أهمية كالتنمية المحلية، المشاكل الاجتماعية، المناطق الحدودية التي تهم الرأي العام، كما أن متغيرات العولمة والتكنولوجيات الحديثة قد أثرت بشكل كبير على مكانة الإذاعة الجوارية لصالح وسائل وأدوات تواصلية جديدة.

وهي ذات الرؤية التي يؤكدتها مدير الإذاعة المحلية "عيسى بن هاشم" في مقابلة معه؛ بقوله أن هذه الأخيرة قد وجدت من أجل التواصل مع المجتمع، شعارها الإذاعة هي القلب النابض للجماهير وهي أعين السلطات، والمتابع لبرامج الإذاعة المحلية إذاعة تلمسان يلاحظ أن البرامج الاجتماعية في الإذاعة تحضي بمكانة متميزة سواء من خلال البرامج المباشرة أو من خلال الحصص المسجلة وعادة ما يركز المنتجون على البرامج المباشرة ما يسمى بالبرامج التفاعلية، فالشبكة البرمجية للسنة الاجتماعية 2022/2021 تحتوي على نسبة 28% من البرامج الاجتماعية، وهذا نظراً لكون المواطن لديه رغبة في التواصل مع الإذاعة ومنشطها من خلال البرامج التفاعلية عن طريق الهاتف من أجل طرح انشغالاته، فالملاحظ أن المواطن يثق في المؤسسات العمومية بصفة عامة والإذاعة المحلية على وجه الخصوص، وبالتالي فإن الشبكة البرمجية تهتم كثيراً بالمشاكل الاجتماعية للمواطن التي عادة ما ترفع للمسؤولين على أمل أن يجد مطلبه آذاناً صاغية، بالإضافة إلى عرض المواطن لمشاكله على مختصين تستضيفهم الإذاعة المحلية من خلال برامج مباشرة تسمح له بالتواصل معهم.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الإذاعة المحلية في إعداد برامجها على محاور تهم اهتمامات المواطن على المستوى المحلي تلبية لرغبات المواطن الذي يطمح إلى الاطلاع على كل ما يخص منطقته في مختلف المجالات خاصة المشاريع التنموية من خلال تقديم برامج تستضيف مسؤولين ومختصين إلى جانب الروبورتاجات والتحقيقات الميدانية إلى جانب بث شكاوى المواطنين وتطلعاتهم ومحاولة تسجيل حصص مع المسؤولين لتبليغ الردود عن انشغالاتهم.

قد تختلف الشبكة البرمجية من سنة إلى أخرى نظراً لظروف طبيعية أو متغيرات تحدث وطنياً ويضرب السيد مدير إذاعة تلمسان المثال بوباء كورونا الذي فرض نفسه وجعل الشبكة البرمجية تحتوي على برامج تختص بهذا الموضوع من أجل التوعية، والأمر لا يقتصر على الظروف الصحية وإنما على المحافل السياسية والتظاهرات الثقافية وإلى غير ذلك، خلاصة القول الشبكة البرمجية تعد وفق ما يلاحظ ويلمس في الفترة التي تعد فيها الشبكة البرمجية ووفق نظرة استشرافية للمستقبل القريب مع الأخذ في الحسبان أي طارئ وجديد يأتي في أي ظرف من الظروف. كما أشار مدير الإذاعة المحلية بتلمسان إلى نقطة جوهرية تتلخص في أن قضية الثورة الاتصالية الحاصلة ليست مطروحة بحدة في مجتمعنا، دون تجاهل التطور التكنولوجي الحاصل، ويرى أن نسبة المستمعين للإذاعة تتمثل بالأكثرية في الآباء والأمهات والمكاثات بالبيت والحرفيين ومستعملي الطريق... في حين أن الشباب والإطارات جلهم منشغلون إما بالدراسة أو العمل طيلة اليوم، إذ لا يكون لهذه الفئة مجال

للاستماع لإذاعة تلمسان إلا من خلال الساعتين الأخيرتين من البث اليومية أي من السادسة مساءً إلى الثامنة مساءً أي الاستماع إلى حصة أو حصتين وأيضاً في عطلة نهاية الأسبوع، ويرى أن الفئة الأولى تهتم بالإذاعة المحلية، وإن هناك بعض المعلومات التي لا يمكن للمواطن أن يجدها بصفة رسمية، فالعديد من الأخبار والمعلومات قد تنشر على الوسائط الاجتماعية وتُكذَّب بعد فترة من نشرها على أنها مجرد شائعات، فالأخبار أو المعلومات التي تبثها الإذاعة تعتبر معلومات رسمية نظراً للمصادر المعتمد عليها في نقل الأخبار. ويضيف السيد مدير إذاعة تلمسان على أن الإذاعة المحلية لا تزال تحتفظ بمكانتها على الأقل خلال السنوات العشر المقبلة.

الخاتمة

الخاتمة:

عرف الاتصال عبر العصور تطورا كبيرا منذ بداية البشرية، بداية بالرموز والإشارات مروراً باللغة والكتابة إلى أن بدأت وسائل الاتصال بالتطور شيئاً فشيئاً وصولاً إلى ما يعرف بالاتصال الجماهيري والذي يستخدم وسائلاً معينة تتمثل في الصحف، المجلات، الإذاعة، التلفزيون وشبكة الأنترنت التي جعلت من العالم قرية صغيرة تميزت بسرعة انتقال المعلومات بين الأفراد في العالم، وانطلاقاً من هذا أصبح للإعلام أهمية كبيرة في حياة الأفراد نظراً لما يتركه على الفرد من أثر كبير من خلال الرسائل الإعلامية التي يقوم بإيصالها.

إن نجاح إدارة المؤسسات عموماً بالرغم من اختلاف طبيعة نشاطها يتوقف على مجموعة من العوامل، كذلك هو الأمر بالنسبة للمؤسسات الإعلامية فإدارتها تتطلب تحكماً كبيراً نظراً لحساسية نشاطها، فاستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة من شأنه أن يسهل ويسرع من عملها ويحسن من أدائها، فالحديث عن أداء المؤسسات الإعلامية يستوجب حسن أداء الأفراد في هذه المؤسسات الذي لا يتأتى إلا من خلال توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة بالإضافة إلى توفير كل الظروف اللازمة لذلك من تكوين وتدريب وتحفيز مادي ومعنوي بعيداً عن كل الضغوط والتأثيرات النفسية والممارسات التسلطية، فالأداء الجيد للأفراد داخل المؤسسات الإعلامية من شأنه أن يحقق أداءً فعالاً لهذه المؤسسات.

إن إدارة المؤسسات الإعلامية قد يتأثر بمدى قدرتها على التحكم في أمرين: أولهما القدرة على استقطاب موارد بشرية بكفاءة عالية بالإضافة إلى المال الذي يعتبر متغيراً أساسياً لاستمرار المؤسسات الإعلامية خاصة في ظل المنافسة التي تشهدها الساحة الإعلامية بين مختلف المؤسسات، ومن هنا فإن اتخاذ القرار بالمؤسسات الإعلامية من الناحية التحريرية أو الإدارية يبقى أمر مرهون بمن يمول هذه المؤسسات، وبالتالي فيبقى هو المتحكم بمضمون الرسالة الإعلامية، وعليه فإن اتخاذ القرار بالمؤسسات الإعلامية قد يكون مركزياً أي على مستوى الإدارة المركزية أو على المستوى اللامركزي، أي على مستوى الوحدات المتفرعة عن المؤسسة المركزية

أصبح الإعلام الجوّاري باعتباره وسيلة من وسائل الإعلام يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمعات المحلية نظراً للوظائف التي يؤديها لخدمته، فالإعلام الجوّاري بمختلف وظائفه يسلب الضوء على القضايا التي تمس المجتمع المحلي خاصة فيما يتعلق بما يقوم به الإعلام الجوّاري من وظائف من أجل المساهمة في عملية التنمية المحلية، سواء من حيث إيصال متطلبات المجتمع المحلي للسلطات أو من حيث تعريف المجتمع المحلي بالمشاريع التنموية التي تقوم بها السلطات المحلية التي هي جزء من التنمية الشاملة.

عرفت الجزائر محطات تاريخية كبرى في مجال الإعلام، إذ شهد تطورا منذ بداية الاستعمار إلى وقتنا الحالي، ففي الفترة الاستعمارية التي دامت أكثر من قرن وثلثين سنة تنوعت الصحف في الجزائر بين الصحف الاستعمارية والصحف التي كانت تخدم المقاومة والثورة الجزائرية بمختلف تياراتها، بالإضافة إلى ظهور الإذاعة الجزائرية المكافحة التي كانت تنتقل من دولة إلى أخرى محاولة منها إيصال صوت الشعب الجزائري وقضيته إلى العالم، لتشهد الساحة الإعلامية في الجزائر بعد الاستقلال محاولة بناء للمؤسسات الإعلامية بالموازاة مع بناء المؤسسات السياسية، فعرفت استرجاع السيادة على الإذاعة والتلفزيون أواخر شهر أكتوبر 1962 مع إنشاء بعض الصحف والمجلات إلى غاية سنة 1965 حيث شهدت الجزائر تحولا سياسيا في 19 جوان 1965، لتعرف الجزائر بعدها نوعا من التشديد في سياستها الإعلامية إلى غاية سنة 1979، إذ كان الإعلام آنذاك موجها من طرف الحكومة، لتغير هذه السياسة نوعا ما، فالنهج الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر جعل من وسائل الإعلام ملكية عامة وبالتالي تقوم الدولة بالرقابة عليه ليتأكد هذا من خلال قانون الإعلام لسنة 1982 إلى غاية سنة 1988، فكانت أحداث 05 أكتوبر 1988 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الجزائر، فكان انتقال من النظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية والذي أقره دستور 23 فبراير 1989 ليتبع ذلك بقانون الإعلام لسنة 1990 والذي أعطي نوعا من الحرية للمؤسسات الإعلامية، لكن سرعان ما تعثر المسار الديمقراطي إثر إعلان حالة الطوارئ في فبراير 1992، ليرجع التضييق على المجال الإعلامي نظرا للظروف الأمنية التي عاشتها البلاد آنذاك.

وبرفع حالة الطوارئ في شهر يناير سنة 2011 بدأت القنوات الفضائية بالظهور، ليصدر بعد ذلك قانون الإعلام في يناير سنة 2012 والذي نظم قطاع الإعلام وأعطى الحرية للصحفيين وحدد حقوقهم وواجباتهم، وأقر الانفتاح على المجال السمعي البصري، كما تضمن إنشاء سلطتين: الأولى لضبط الصحافة المكتوبة والثانية لضبط الإعلام السمعي البصري وأتبع ذلك بقانون السمعي البصري في فبراير سنة 2014، ويظل هذا الانفتاح قائما إلى وقتنا الحالي نظرا للتعليمات المقدمة من طرف رئيس الجمهورية الحالي السيد عبد المجيد تبون بضمان الحرية في الإعلام في إطار احترام كل الآراء دون المساس والإساءة لأي طرف من الأطراف، مع ضرورة استجابة وسائل الإعلام للضوابط والقوانين الجديدة، في مقابل استجابة كل الهيئات والمؤسسات لوسائل الإعلام من أجل الوصول إلى الحقائق والمعلومات ونقلها إلى المواطن، ولعل خير دليل على ذلك هي اللقاءات التي يجريها رئيس الجمهورية

بصفة دورية مع الإعلام للحدوث عن الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد، وهو من الأمور المستجدة في علاقة السلطة بالإعلام في الحياة السياسية الجزائرية.

إن الإذاعة المحلية تعتبر عنصرا مهما في حياة كل مواطن ينتمي إلى منطقة معينة ورقة جغرافية محددة، إذ تمكنه من الاطلاع على كل مجريات المحيط المحلي الذي يعيش فيه، فالإذاعة المحلية هي المجال الأوسع للمواطنين من أجل معالجة مشاكلهم و متطلباتهم اليومية.

ففي عالم اليوم تعد الإذاعة المحلية احد ابرز وسائل الإعلام الجوي، التي لها قاعدة جماهيرية واسعة رغم المنافسة الشرسة التي تمارسها حيالها بقية وسائل الإعلام الجوي كالجرائد والصحف، بيد أنها بقيت صامدة وحاملة لرسالة إعلامية هادفة إلى تنشئة الأفراد في مختلف المجالات الاجتماعية والتربوية والتعليمية وكذا السياسية.

تعد الإذاعة أحد ركائز الإعلام في الجزائر، وقد تنوعت بين القنوات الوطنية والموضوعاتية والمحلية لتصل إلى 56 إذاعة، وإذا كانت الإذاعات المحلية جزء مهم من الإعلام الجوي فلأنها تعمل على خدمة لقضايا التنمية المحلية من خلال برامجها ورسائلها الإعلامية، وهنا يجب الإشارة إلى أن الإذاعة لا تقوم هي نفسها بعملية التنمية المحلية، والتي هي من صميم دور الجماعات المحلية وغيرها من المؤسسات المتخصصة، وإنما دورها يتمثل على توجيه هذه العملية من خلال إيصال انشغالات المواطنين لهذه المؤسسات، و إيصال أهمية المشاريع التنموية وكل ما يتعلق بها للمواطن، وبذلك فإن العلاقة بين الإذاعة المحلية والتنمية المحلية علاقة ترابط، فكلما اهتمت الإذاعات المحلية بقضايا التنمية المحلية زاد اهتمام المواطنين بها من جهة، ومن جهة أخرى زادت التفاتة المختصين بعملية التنمية المحلية والعمل على تطوير المجتمع المحلي.

لعبت إذاعة تلمسان - موضوع هذه الدراسة- دورا أساسيا في مجال التنمية المحلية من خلال التأثير على جمهورها، وكذا معرفة رغباته واحتياجاته، والتي كان يريد من الإذاعة أن تحملها ضمن مواضيعها وتطرحها على مائدة النقاش في مختلف برامجها التي تحاول من خلالها إيجاد حلول لكافة المشاكل التي يعاني منها المواطن الساكن بإقليم تلمسان، إذ هي كسائر الإذاعات المحلية الجزائرية تعمل على خدمة قضايا التنمية المحلية من خلال شبكة برمجية تتضمن حصصا بمختلف أنواعها تهتم بقضايا التنمية المحلية بتوجيه من المديرية العامة للإذاعة الجزائرية، هذه التوجيهات تتمثل في وضع الخطوط العريضة التي يجب على إذاعة تلمسان العمل بها حتى لا تخرج عن السياسة العامة للدولة الجزائرية.

من خلال الدراسة تبين أن إذاعة تلمسان تلعب دورا مهما في تحقيق عملية التنمية المحلية من خلال قوة تأثيرها في المتلقي ومدى قدرتها على نشر الوعي التنموي الذي له خصوصياته بالإضافة إلى مدى تحكمها في المواضيع المعالجة وترتيبها حسب الأولوية.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يتضح أن الفرضية العامة التي مفادها: (ترتبط فعالية أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية بتلمسان في إرساء وتحقيق التنمية المحلية بمدى الاستقلالية عن القرارات المركزية) خاطئة؛ كون أن المركزية في اتخاذ القرار لا تؤثر على مضمون الرسالة الإعلامية، بل تلعب دور الموجه لها، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تسيير مركزي واضح لمضمون الرسالة الإعلامية، وإنما هو إشراف عليها حتى لا تخرج عن السياسة العامة للدولة الجزائرية، وبالتالي فإن فعالية أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية عموما في الجزائر وإذاعة تلمسان خصوصا لا ترتبط باستقلاليتها عن المديرية العامة في تحقيق وإرساء التنمية المحلية بمراعاة خصوصيات المجتمع المحلي، وإن هذا يستدعي البحث في إشكالية أخرى مفادها: كيف تؤثر مركزية القرار على أداء المؤسسات الإعلامية الجوارية في الجزائر في تسيير الموارد البشرية والمادية.

الفرضيات الفرعية:

2- يرتكز إدراك وفهم متغيرات الدراسة بالأطر النظرية والمنهجية، فرضية صحيحة حيث من خلال التطرق إلى المفاهيم التالية: الإعلام الجوّاري، التنمية المحلية، إدارة المؤسسات الإعلامية بين المركزية واللامركزية، الأداء المهني في المؤسسات الإعلامية، بين من خلال الدراسات النظرية والمقاربات التحليلية لكبار المتخصصين مدى الروابط والعلاقات التي أثبتت امبريقيا في العديد من المجتمعات، وهو ما سهل صياغة الاستبيان ومضامين المقابلات مع المسؤولين في الإذاعة الوطنية والمحلية.

2- يرتبط تطور المؤسسات الإعلامية في الجزائر بمحطات تاريخية، فرضية صحيحة كون الإعلام مر بتطورات وتحولات كثيرة قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ومرحلة الأحادية الحزبية التي شملت صدور عدة صحف، وصولا إلى مرحلة التعددية الحزبية، فمن خلال الدراسة تم التوصل إلى أن مسار الأحداث التاريخية والتراكمات والخبرات، ساهمت بشكل كبير في بلورة التوازنات السياسية والإعلامية، وكانت متغيرا وزنا في صياغة القوانين ونجاح بعض التوجهات الإعلامية على حساب البعض الآخر.

3- يرتهن تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بمدى مراعاة المؤسسات الإعلامية الجوارية لخصوصيات المجتمع المحلي والقرارات المركزية، فرضية صحيحة نظرا لكون كل الإذاعات المحلية تراعي خصوصيات المنطقة وإن التوجيهات التي تقدمها المديرية العامة للإذاعة الجزائرية توجيهات عمومية ولا تتحكم في مضمون الرسالة الإعلامية ولا في كيفيتها.

4- ترتبط مساهمة إذاعة تلمسان في تحقيق التنمية المحلية بمدى قدرتها على استقطاب الجمهور المحلي وإيصال محتوى مضامينها الإعلامية للسلطات المحلية، فرضية صحيحة وذلك عن طريق تقديمها لبرامج تخص واقع المجتمع المحلي وتحاول الإحاطة بكل المشاكل التي يواجهها عن طريق بثها في الإذاعة فهي حلقة وصل بين المجتمع والسلطات العليا .

نتائج الدراسة:

من خلال المقابلة التي أجريت مع بعض المسؤولين في إذاعة الجزائر، وبعض العمال بإذاعة تلمسان وكذا الاستبيان الذي تمت الإجابة عليه من طرف الجمهور تم استخلاص مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- تقوم المديرية العامة للإذاعة الجزائرية بتقديم تعليمات وخطوط عريضة لإذاعة تلمسان من حيث الشكل وليس من حيث المضمون.
- ليس هناك تسيير مركزي ظاهر في إعداد الشبكة البرمجية، بل تترك الحرية لمدير إذاعة تلمسان وصحفيها بإشراف من تنسيقية الإذاعات المحلية التي تبدي رأيها وترخص بإتباعها، وقد تقوم بتوجيهها أو إلغائها إذا ما كانت تخالف السياسة العامة المنتهجة من طرف الدولة.
- تعمل إذاعة تلمسان على مراعاة خصوصيات المجتمع التلمساني الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية عند إعداد برامجها وفق خطوط عريضة لا يجب الخروج عنها.
- جل التعليمات المقدمة من طرف المديرية العامة للإذاعة الجزائرية تتعلق بالشؤون الوطنية خاصة السياسية منها وليس بالشؤون التنموية المحلية.
- إن مركزية القرار فيما يتعلق بمضمون الرسالة الإعلامية لا يؤثر تأثيرا سلبيا، بل بالعكس فإن هذا التسيير المركزي يلعب دور الموجه حتى لا يقع الصحفي في الأخطاء ويخرج عن السياسة العامة المتبعة من طرف الدولة لأن إذاعة تلمسان مرآة للدولة وهي تعكس سياستها العامة كباقي الإذاعات المحلية.

- إن إذاعة تلمسان تعد همزة وصل بين المسؤول والمواطن، وهي تعالج مختلف مشاكله من خلال برامجها وتغطيتها الشاملة لمختلف المجالات والتي تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية.
- تتكامل وسائل الإعلام فيما بينها إذ لا يمكن للمواطن أن يستغني عن أي وسيلة من الوسائل الإعلامية.
- من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن نسبة الإناث قد تفاوتت بنسبة قليلة مع الذكور المتتبعين لإذاعة تلمسان وهذا راجع ربما إلى ميول الإناث واهتمامهم بالبرامج الإذاعية المقدمة مقارنة بالذكور.
- بالإضافة إلى هذا فقد تبين أن فئة الجامعيين والحاملين للشهادات العليا تمثل نسبة كبيرة في المجتمع البحثي وفي جمهور الإذاعة المحلية، وهذا راجع إلى درجة الوعي الثقافي والتعليمي التي تميز هذه الفئة عن غيرها، وتعتبر الإذاعة كغيرها من المؤسسات التي تحاول تكييف الخطاب لاستمالة كل الشرائح من جهة، ولإيصال صوت المجتمع إلى السلطات المركزية من جهة أخرى.
- أما فيما يخص المنطقة الجغرافية فقد بينت الدراسة التطبيقية أن نسبة اهتمام المواطنين بالإذاعة المحلية بتلمسان هم سكان المنطقة الحضرية نظرا لتبعه اليومي بما يحدث على مستوى الولاية من خلال ماتقدمه الإذاعة، وكذلك المواضيع التي تتطرق إليها مقارنة مع سكان المناطق شبه حضرية والريفية التي حصلت على نسبة أقل تماشيا مع مستوى المعيشة والوعي لتلك المنطقة.

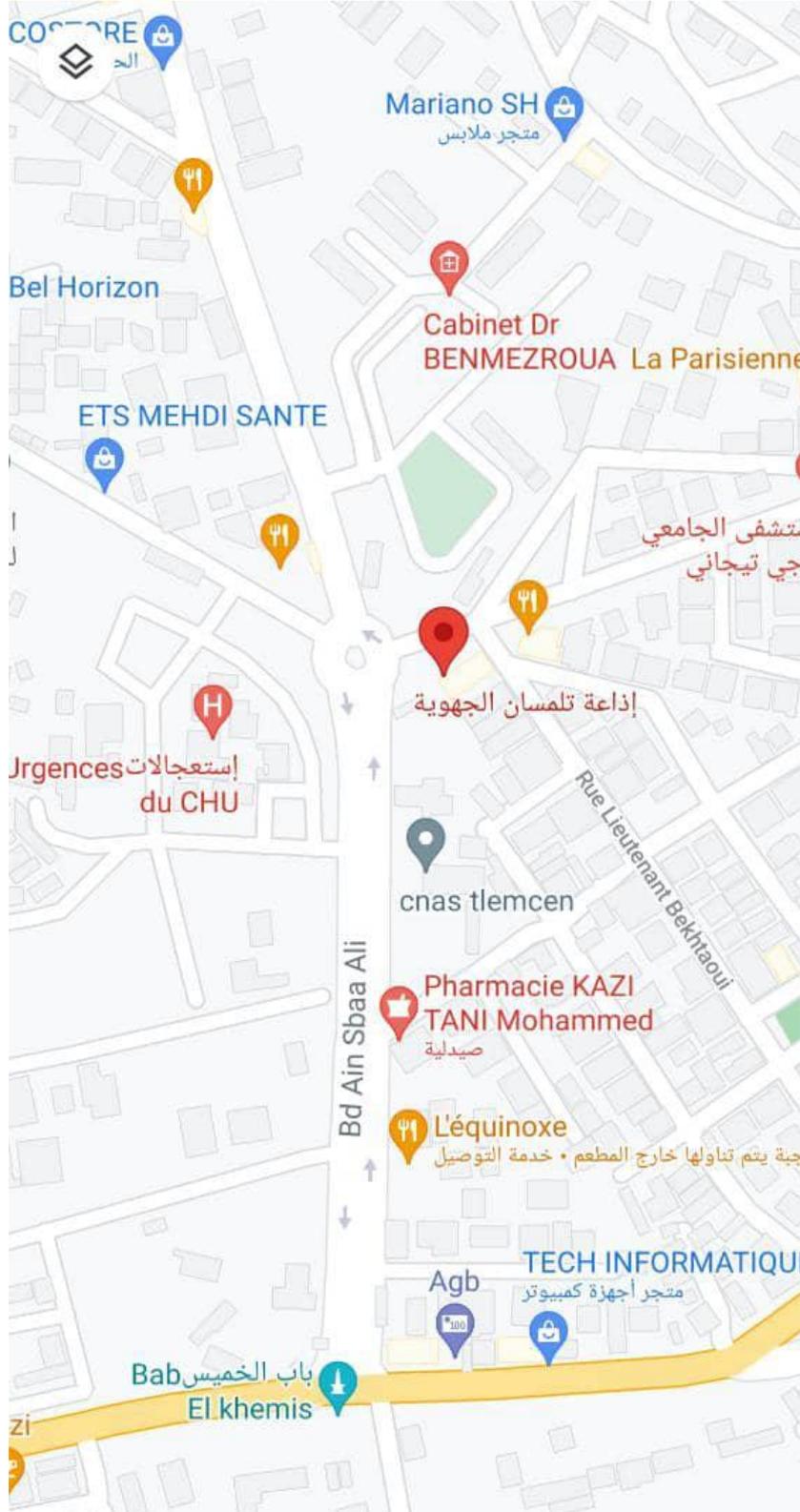
- توصيات الدراسة:

- بناء على النتائج المتوصل إليها سيتم عرض جملة من التوصيات سيتم تلخيصها في النقاط التالية :
- حتمية الاستعانة بالمتخصصين في مجال التنمية المحلية من أجل ترقية إسهام إذاعة - تلمسان - في تحقيق وإرساء التنمية المحلية.
- زيادة معدل الحصص التي تبثها إذاعة تلمسان لتوعية المجتمع، خاصة فئة الشباب بقضايا التنمية المحلية وضرورة المشاركة في هذه العملية.
- ضرورة العناية بقضية التنمية المحلية للأفراد وجعلها من أولويات وسائل الإعلام الجوّاري خاصة الإذاعة المحلية.
- توفير جميع الإمكانيات والوسائل اللازمة لتفعيل إسهام دور الإذاعات المحلية في بناء وتكوين الرأي العام في كافة الأقاليم المحلية المكونة لربوع الجزائر الشاسعة.
- ضرورة اهتمام إذاعة تلمسان بالمناطق الحدودية خاصة وأن تلمسان تقع على خط حدودي كبير بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالمناطق الريفية.

- ضرورة إيجاد استراتيجيات ووسائل تبقي على مكانة الإذاعة وجذب الجمهور لها في ظل التطور التكنولوجي .
- ضرورة الفصل في التسيير بين تسيير محتوى الرسالة الإعلامية وتسيير الموارد البشرية والمادية.

الملاحق

الملحق رقم 01: يبين موقع إذاعة تلمسان



الملحق رقم 02 يوضح رمز إذاعة الجزائر



المصدر : صورة ملتقطة من الإذاعة المحلية تلمسان .

الملحق رقم 03: يوضح الشبكة البرامجية العادية للاذاعة المحلية - تلمسان- خلال موسم 2021-2022 مع أركان برنامج نسيمات تلمسانية.

التوقيت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
06.55	بداية الإرسال	بداية الإرسال					
06.56	السلام الوطني	السلام الوطني					
07.00	الجريدة الإخبارية ق1	الجريدة الإخبارية ق1					
07.15	نسيمات تلمسانية	نسيمات تلمسانية					
08.00	العرض الإخباري	العرض الإخباري					
08.05	مواصلة	مواصلة	مواصلة	مواصلة	مواصلة	مواصلة	مواصلة
	نسيمات تلمسانية	نسيمات تلمسانية					
09.00	الموجز الإخباري	الموجز الإخباري					
09.05	الأسرة و المجتمع	الأسرة و المجتمع	الأسرة و المجتمع	الأسرة و المجتمع	شيء من الحقيقة	في رحاب الإنشاد	الأسرة و المجتمع
10.00	الموجز الإخباري	الموجز الإخباري					
10.05	تحية و نغم	في رحاب القانون	قضايا تربية	راحة البال	اللقاء الطبي	الجواب الشافي	حديقة الأحلام
11.00	الموجز الإخباري	النشرة المحلية	الموجز الإخباري				
11.05	للمستهلك	أحياء تلمسان	و إنك على خلق عظيم	التنمية المحلية	طريق الأمان	11.15 / وأحسن	مفاتيح السعادة
12.00	النشرة المحلية	الجريدة الإخبارية ق1	النشرة المحلية				
12.15	نتائج وتماثل رياضية	جلسة طبية	جلسة طبية	جلسة طبية	الأجندة الرياضية		ساهرة ماهلة
13.00	الجريدة الإخبارية ق1	نقل وقائع صلاة الجمعة	الجريدة الإخبارية ق1				
13.30	أنغام بلادي	مدائح وإبتهالات	أنغام بلادي				
14.00	الموجز الإخباري	الموجز الإخباري					
14.05	الجلسة الأندلسية	أبيض و أسود	الجلسة الأندلسية				
15.00	الموجز الإخباري	الموجز الإخباري					

المساء الرياضي	من أرشيفنا الإذاعي	جل ترى المعاني	جسور أثيرية	بين المتوسطات	مع الشباب	أفاق فلاحية	15.05
العرض الإخباري	16.00						
المساء الرياضي	صفحات خالدة	في الصميم	أوكسجين	جامعتنا اليوم	السليل	الفضاء الجمعي	16.05
النشرة الجهوية ق 1	17.00						
صح قهوتكم	17.15						
النشرة المحلية	18.00						
الأثر الخالد	إيضاحات في علم القراءات	100%jeunes	ملفات رياضية	جواهر شعبية	تكلم و فتح قلبك	كابنة ولا مكانش	18.15
الجريدة الإخبارية ق1	19.00						
تنشيط وخدمات	19.30						
السلام الوطني	19.58						
نهایة الإرسال والربط بالإذاعة الدولية	20.00						

المصدر: إذاعة تلمسان

أركان " نسمات تلمسانية "

المدة	المحتوي	الركن
05 دقائق	افتتاحية صباحية دينية و كيفية استقبال المؤمن ليومه	حديث الصباح
02 دقائق	الحالة الجوية السائدة كل يوم بالولاية	الأحوال الجوية
05 دقيقة	نصائح وإرشادات للفلاحين	إرشادات فلاحية
03 دقائق	نصائح و توجيهات للسائقين و مستعملي الطرقات مع مصالح الدرك الوطني	إرشادات مرورية
03 دقائق	من الأقوال والحكم المفيدة التي تعطي مغزي للمستمعين	حكمة اليوم
05 دقائق	إدراجا لإعلانات الثقافية و الفنية الخاصة بالنشاطات المبرمجة بالولاية و الوطن	الأجندة الإذاعية
05 دقائق	نصائح للتعامل مع الحالات المستعجلة في البيت	إسعافات أولية
05 دقائق	إرشادات طبية للمرضى	لصحتك
05 دقائق	يتناول أهم الأحداث التاريخية للثورة الجزائرية التي حدثت في مثل هذا اليوم	حدث في مثل هذا اليوم
05 دقائق	تتضمن أخبارا علمية و ثقافية نشرت في وسائل الإعلام والوسائط الاجتماعية	معلوماتك

الملحق رقم: 04 يوضح بطاقات فنية عن برامج اذاعة تلمسان

الشبكة البرمجية العادية 2022/2021

إذاعة تلمسان الجهوية البطاقة الفنية

طريقة الإعداد	الوضعية الإدارية		الإعداد	يوم البث	البث		الدورية	المدة	الطابع	المحتوي العام	عنوان البرنامج
	متعاون	موظف			إلى سا	من سا					
مباشر		*	قسم الإنتاج	طيلة الأسبوع	08:57	07:15	يومي	1 سا 45د	توجيهي خدماتي	برنامج صباحي خدماتي منوع	نسمات تلمسانية
مباشر		*	قسم الإنتاج	عدا الخميس و الجمعة	09:57	09:05	7/5	52د	اجتماعي	فضاء يعني بالمرأة والأسرة ويركز على محاور الصحة والآم والطفل والجمال والجانب النفسي والقانوني والركن الأخضر	الأسرة والمجتمع
مباشر		*	قسم الإنتاج	الأحد	10:57	10:05	أسبوعي	52د	منوع	تحيات وتهاني المستمعين	تحية ونغم
مباشر		*	قسم الأخبار	الأحد	11:57	11:05	أسبوعي	52د	إخباري	يتحدث عن أحوال السوق و المحلات والتجار والمستهلكين بالتعاون مع قطاع التجارة	للمستهلك
مباشر		*	قسم الأخبار	الأحد	12:57	12:15	أسبوعي	42د	رياضي	حصة رياضية تعني بتحليل نتائج الأنشطة الرياضية	نتائج و تحلل رياضية
مسجل		*	قسم الإنتاج	الأحد	13.56	13:30	يومي	26د	منوع	منوعات غنائية من التراث المحلي و الوطني	أنغام بلادي

مباشر		*	قسم الإنتاج	طيلة الأسبوع عدا الجمعة	14:57	14:05	يومي	52د	في	حصة فنية تقدم وصلات أندلسية لجمعيات الطرب الأندلسي بالجزائر	الجلسة الأندلسية
مباشر			مديرية المصالح الفلاحية	الأحد	15:57	15:05	أسبوعي	52د	إخباري	رصد واقع الفلاحة و التعريف بمجهودات الدولة في القطاع أفلاحي و التنمية الريفية	أفاق فلاحية
مباشر		*	قسم الإنتاج	الأحد	16:57	16:05	أسبوعي	52د	اجتماعي تفاعلي	حصة تتناول أهم النشاطات التي تقوم بها الجمعيات عبر مناطق الولاية.	الفضاء الجمعي
مباشر		*	قسم الإنتاج	يومي	17:57	17:15	يومي	42د	منوع	فضاء منوع يتضمن التنشيط و الخدمات والمعلومات المتنوعة	صح قهوتكم

المصدر: إذاعة تلمسان.

مباشر		*	قسم الإنتاج	الأحد	18:57	18:15	أسبوعي	42د	منوع	حصة تفاعلية تجمع بين الإفادة والترفيه	كاينة والا ماكانش
مباشر		*	قسم الإنتاج	الاثنين	11:57	10:05	أسبوعي	52د	قانوني	يقدم كل التوجيهات القانونية وما تعلق بحقوق وواجبات المواطن	في رحاب القانون
مباشر		*	قسم الإنتاج	الاثنين	11:57	11:05	أسبوعي	52د	إخباري	يسلط الضوء على وضعية الأحياء السكنية ويطرح	أحياء تلمسان

										انشغالات المواطنين في هذا المجال	
مباشر		*	قسم الإنتاج	الاثنين الثلاثاء والأربعاء	12:57	12:15	يومي	د42	فني	أغاني عمالقة الفن والزمن الجميل	جلسة طربية
مباشر		*	قسم الأخبار	الاثنين	15:57	15:03	أسبوعي	د52	اخباري	حصة تعكس اهتمامات الشباب وتفاعله في المجتمع. مع التركيز على شباب startup	مع الشباب
مباشر		*	القناة الأولى	الاثنين	16:57	16:05	أسبوعي	د52	تاريخي	برنامج للجيش الوطني الشعبي بالتعاون مع القناة الأولى	السليل
مباشر		*	المختصة النفسانية أمينة بوحجر	الاثنين	17:57	17:15	أسبوعي	د42	صحي نفسي	فضفضة المستمعين على المباشر لطرخ إنشغالاتهم النفسية	تكلم و فتح قلبك
مباشر		*	قسم الإنتاج	الثلاثاء	10 :57	10:05	أسبوعي	د52	تفاعلي	يعالج الشؤون التربوية مع أهل القطاع بإشراك الأسرة و جمعيات أولياء التلاميذ	قضايا تربوية
مباشر		*	مديرية الشؤون الدينية	الثلاثاء	11 :56	11 :04	أسبوعي	د52	ديني	يتحدث عن خصال الرسول (ص)	و إنك لعلی خلق عظیم

مباشر	*		قسم الإنتاج	الثلاثاء	16:55	14:05	أسبوعي	ساعتان تقريبا	ثقافي	مسابقة فكرية بيت تلاهيمد المؤسسات التعليمية من الطور الثاني	بين المتوسطات
مباشر	*		قسم الاخبار	الثلاثاء	16:57	16:05	أسبوعي	52د	إخباري	تتبع نشاطات الأسرة الجامعية و تقصي أخبارها و نقل انشغالاتها و مشاريعها	جامعتنا اليوم
مباشر		*	قسم الإنتاج	الثلاثاء	18:57	18:15	أسبوعي	42د	ثقافي منوع	تتم بالأمثال الشعبية وأقوال شعراء الملحون	جواهر شعبي
مباشر	*		قسم الإنتاج	الأربعاء	10:57	10:05	أسبوعي	52د	طبي	لقاء مفتوح مع المختصة النفسانية	راحة البال
مباشر		*	قسم الأخبار	الأربعاء	11:55	11:03	أسبوعي	52د	إخباري	استضافة المدربين التنفيذيين ورؤساء الدوائر للحديث عن واقع التنمية. بالولاية. و مرافقة مجهودات الدولة	التنمية المحلية
مباشر		*	قسم الإنتاج	الأربعاء	15:57	15:05	أسبوعي	52د	تثقيفي	فضاء للتواصل و التبادل الإذاعي	جسور أثرية
مسجل		*	قسم الأخبار	الأربعاء	16:57	16:05	أسبوعي	52د	إخباري	التطرق إلى مختلف الجوانب الإيكولوجية و ضرورة الحفاظ على البيئة	أوكسجين
مباشر	*		قسم الأخبار	الأربعاء	18:57	18:15	أسبوعي	42د	رياضي	مناقشة أهم المواضيع التي تشغل الأسرة الرياضية على المستوى المحلي.	ملفات رياضية
مباشر		*	قسم الإنتاج	الخميس	09:57	09:05	أسبوعي	52	اجتماعي	يناقش مواضيع من الواقع الاجتماعي المعاش مع المختصين .	شيء من الحقيقة

مباشر	*		قسم الإنتاج	الخميس	10:57	10:05	أسبوعي	52د	صحي	يقدم النصح والإرشادات الطبية للمواطن من قبل الدكتور	اللقاء الطبي

مباشر		*	قسم الإنتاج	الخميس	11:57	11:05	أسبوعي	52د	توعوي تحسيني	التحسيس بأخطار حوادث المرور بالتنسيق مع الشركاء الفاعلين (المصالح الأمنية)	طريق الأمان
مباشر	*		قسم الأخبار	الخميس	12:57	12:15	أسبوعي	42	رياضي	برنامج يقدم أهم الأحداث الرياضية المبرجة.	الأجندة الرياضية
مسجل			قسم الإنتاج	الخميس	15:57	15:05	أسبوعي	52 د	ثقافي.	لقاءات وحوارات مع ضيوف ومتقنين من المجتمع	جل ترى المعاني

		*									
مسجل		*	قسم الاخبار	الخميس	16:57	16:05	أسبوعي	52د	إخباري	مواكبة الأحداث الوطنية بالتحليل و النقاش و محاولة تقريب الإدارة من المواطن	في الصميم
مباشر		*	قسم الإنتاج	الخميس	19:00	18:15	أسبوعي	42د	ترفيهي	برنامج شبابي يهتم بإبداعاتهم و ترقية مواهبهم مع جديد الأغاني بجميع أنواعها	100%jeunes
مسجل		*	قسم الإنتاج	الجمعة	09 :5 0	09 :20	أسبوعي	30د	فني	إستضافة مواهب في الإنشاد	في رحاب الإنشاد
مباشر			مديرية الشؤون الدينية	الجمعة	10:57	10:05	أسبوعي	52د	ديني	فضاء للفتوي و الاستفسارات الدينية	الجواب الشافي

مسجل			مديرية الشؤون الدينية	الجمعة	11:57	11:15	أسبوعي	42د	توجيهي اجتماعي	حصة تدعو إلى التكافل و لم الشمل و توطيد أواصر الأخوة بين أفراد المجتمع	و أحسن
مسجل		*	قسم الإنتاج	للجمعة	14:57	14:05	أسبوعي	52د	في	برنامج يذيع أقدم الأغاني الأندلسية	أبيض واسود
مسجل		*	قسم الإنتاج	الجمعة	///	15 :05	أسبوعي	حسب طبيعة البرنامج	منوع	بث حصص من الأرشيف إستجابة لطلب المستمعين	من أر شيفنا الإذاعي

مباشر	*		قسم الإنتاج	للجمعة	16:5 7	16:05	أسبوعي	52د	تاريخي	يتحدث عن الثورة الجزائرية وبطولاتها ويقدم بورترهات عن مجاهدين وشهداء المنطقة	صفحات خالدة
مباشر	*		مديرية الشؤون الدينية	للجمعة	18:5 7	18:15	أسبوعي	42د	ديني	تعليم إحكام تجويد وترتيل القرآن الكريم و تقديم شروحات في علم القراءات	إيضاحات في علم القراءات
مباشر		*	قسم الإنتاج	السبت	10 :5 7	10 :05	أسبوعي	52د	تربوي	حصة تنشيطية تهتم بعالم الأطفال و إبداعاتهم	حديقة الأحلام
مباشر	*		قسم الإنتاج	السبت	11:5 7	11:05	أسبوعي	52د	اجتماعي	يهتم بالتنمية البشرية في مجال العلاقات الأسرية والحياة اليومية.	مفاتيح السعادة
مسجل		*	قسم الإنتاج	السبت	12:5 7	12:15	أسبوعي	42د	اجتماعي	تحليل وانتقاد السلوكيات السلبية البارزة في مجتمعنا والبحث عن الحلول الناجعة لتقومها	ساهلة ماهلة

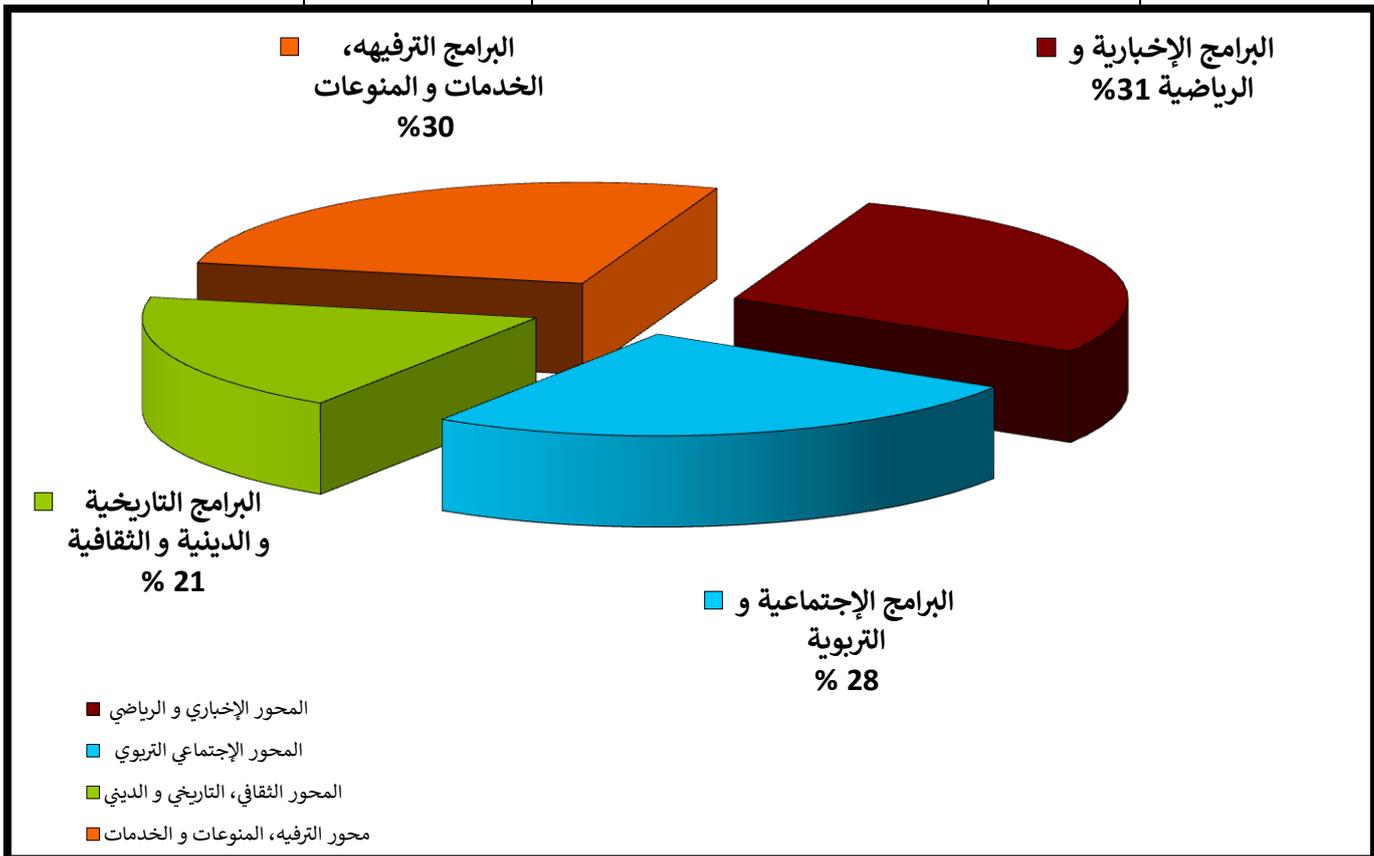
مباشر	*		قسم الأخبار	السبت	16:5 7	15:05	أسبوعي	ساعتان تقريبا	ترفيهي	تغطية مباشرة للمقابلات الكروية ومتابعة النشاطات الرياضية محليا .	المساء الرياضي
مباشر	*		قسم الإنتاج	السبت	18:5 7	18:15	أسبوعي	40د	اجتماعي	يتحدث عن عالم الزوايا والتصوف	الأثر الخالد

الملحق رقم 05 يوضح النسبة المئوية لتوزيع البرامج.

إذاعة تلمسان الجهوية

النسب المئوية للشبكة البرمجية العادية 2022/2021

النسب المئوية	المحاور	الرقم
03%	البرامج الترفيهيه و المنوعات و الخدمات	.1
31%	البرامج الإخبارية و الرياضية	.2
28%	البرامج الاجتماعية و التربوية	.3
21%	البرامج التاريخية و الدينية و الثقافية	.4



المصدر: إذاعة تلمسان

الملاحق رقم 06: أسئلة إستمارة الإستبيان

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق بشدة	موافق	الأسئلة	
					الإعلام الجوّاري يؤدي وظيفة اجتماعية	01
					وسيلة هامة للاتصال والتواصل	02
					لغة الإذاعة مفهومة لدى المواطن بمختلف الشرائح	03
					التغطية الإخبارية للأحداث والمواضيع المحلية تغطية شاملة	04
					تسلط الإذاعة الضوء على المشاكل الاجتماعية للمواطن	05
					تعد الإذاعة المحلية همزة وصل بين المواطن والمسؤول	06
					برامج الإذاعة المحلية تتماشى والظروف الإقليمية والدولية	07
					تتميز برامج الإذاعة المحلية بالتنوع الموضوعي	08
					تقدم الإذاعة المحلية برامج ومواضيع تتناسب مع مختلف الفئات العمرية	09
					تلبي برامج الإذاعة المحلية رغبة المستمع في مختلف المجالات	10
					تولي إذاعة تلمسان المناطق الحدودية أهمية من خلال شبكتها البرمجية	11
					تفقد الإذاعة المحلية مكانتها في ظل سرعة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي	12

					13	تحتفظ الإذاعة الجوارية بمكانتها في ظل التطورات التكنولوجية
					14	توفر الإذاعة فضاء للمستمع تغنيه عن بقية الوسائل الاتصالية الأخرى
					15	مصدقية الخبر في الإذاعة المحلية أكثر قوة من الوسائل الإعلامية الأخرى
					16	الإذاعة المحلية همزة وصل بين برامج السياسات الوطنية الإنمائية والمشاريع التنموية على المستوى المحلي
					17	يطلع المواطن على برامج ومشاريع التنمية المحلية من مصادر إعلامية مختلفة عدا الإذاعة المحلية
					18	تولي الإذاعة المحلية بتلمسان أهمية لبرامج التنمية المحلية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية

أسئلة المقابلة

(تم إجراء المقابلة مع كل من: عيسى بن هاشم، زبدة محمد، توفيق بن سلامة، بشير ديب، نصيرة بن جديد، كمال توامي، محي الدين عبد الرحيم، عمار عقيب)

- 1- هل تعالج الشبكة البرمجية مختلف المشاكل الاجتماعية للمواطن؟
- 2- ما هي الخطة التي تعتمد عليها الإذاعة في إيصال مضمون وأهداف البرامج التنموية للمواطن؟
- 3- في رأيك كيف ترى مساهمة الإذاعة في تحقيق التنمية المحلية؟
- 3- هل هناك إنفتاح في سياسة الإعلام مقارنة بالسنوات الماضية؟ وكيف تُقَيِّم ذلك؟
- 4- هل تحظى الخصوصيات المحلية للتنمية بتوصيات مركزية أم يتم إبرازها والتأكيد عليها ضمن سياسة الإذاعة محليا؟
- 5- فيما تتمثل تجليات التسيير المركزي لخصص وبرامج البث الإذاعي بمحطة تلمسان؟
- 6- هل هناك خطط واستراتيجيات لإعداد البرامج الإذاعية؟ أم أنها تكون وفق النمط العام للمديرية العامة للإذاعة الجزائرية؟
- 7- هل تتماشى البرامج الإذاعية مع خصوصيات المجتمع المحلي التلمساني؟
- 8- في اعتقادك هل تستطيع الإذاعة دائما التوفيق بين خصوصيات المجتمع التلمساني وتوجهاته الثقافية مع التوصيات المركزية لفحوي ومضمون الشبكة البرمجية (المشاركة الاقتصادية: برامج دعم التشغيل والادخار/ المشاركة السياسية: الانخراط في المجتمع المدني، الانتخاب.../ المشاركة الاجتماعية: التكافل، النظافة،...)؟
- 9- في نظرك هل ستفقد الإذاعة المحلية مكانتها في ظل الثورة الإتصالية الحديثة؟

التوظيف:

- 10- كيف تتم عملية التوظيف بالإذاعات المحلية؟ ومن المخول له بإقالة الموظف بالإذاعات المحلية؟
- 11- من أين يتحصل الموظف عن الوثائق التي يحتاجها؟ الإدارة المحلية أم المركزية؟ كشهادة العمل وكشف الراتب وغيرهما؟ ومن المخول له بالموافقة على عطل العمال بالإذاعات المحلية؟
- 12- هل يختلف عدد العمال من إذاعة محلية لأخرى؟ ما هي العوامل المتحكمة في ذلك؟
- 13- هل تتمتع الإذاعات المحلية باستقلال مالي؟
- 14- من أين تتحصل الإذاعات المحلية على ميزانيتها لدفع أجور العمال وشراء الأجهزة؟

- 15- هل تخضع العملية الإشهارية بالإذاعات المحلية لرقابة من الوكالة الوطنية للإشهار أم من طرف الإدارة المركزية أم للإذاعة المحلية الحرة المطلقة في ذلك؟
- 16- ما هي المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار في العملية الإشهارية بالإذاعات المحلية عند التعاقد مع مؤسسة بغرض الإشهار بمنتجاتها؟ وعلى أي أساس يتم التسعير أم يجب الرجوع دائما للإدارة المركزية؟ وهل العقد الممضي باسم الإذاعات المحلية أم باسم الإذاعة الجزائرية؟
- 17- إلى من تعود مداخيل العملية الإشهارية وكيف يتم الاستفادة منها؟ وإن تعود للإدارة المركزية هل يتم توزيعها على الإذاعات المحلية بالتساوي؟
- 18- من يقوم بإعداد الشبكة البرمجية بالإذاعات المحلية؟
- 19- إن كانت الشبكة البرمجية تعد من طرف الإذاعات المحلية نفسها، هل يستلزم الموافقة عليها من الإدارة المركزية؟
- 20- هل يراعي في إعداد الشبكة البرمجية بالإذاعات المحلية خصوصيات المناطق من عادات وتقاليد وموقع جغرافي وغير ذلك من الخصوصيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية؟
- 21- ما هي مجموع القوانين التي تسيّر وتنظم الإذاعات المحلية؟
- 22- ما هو الهيكل التنظيمي للإذاعات المحلية؟ نقصد التدرج الهرمي من المدير العام إلى مدير الإذاعة المحلية؟ بعد اطلاعنا على الاتفاقية الجماعية للإذاعات المحلية لاحظنا استعمال مصطلح "المستخدم" في العديد من المواد، هل المقصود به المدير العام للإذاعة المركزية أم مدير الإذاعة المحلية؟
- 23- في حال كان هناك قرارات استعجالية هل يخول مدير الإذاعة المحلية اتخاذ القرار دون الرجوع للمدير العام؟
- 24- ما رأيكم في مساهمة ودور الإذاعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية للمنطقة التي تغطيها؟
- 25- ما هي المعدات والوسائل التي تستخدمها إذاعة تلمسان؟
- 26- ما هي وظائف ومهام قسم الأخبار؟
- 27- فيم تتمثل وظائف ومهام قسم الإنتاج؟
- 28- ما هي مهام ووظائف قسم الإشهار؟
- 29- كيف تؤثر مركزية التسيير في مساهمة الإذاعة المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المصادر:

(1) القرآن الكريم:

1. سورة البقرة.
2. سورة الطلاق.

(2) القوانين والوثائق الرسمية:

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "التقرير المحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، تقرير، جويلية 2012.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة (1999-2008)"، الجزائر، 2008.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06، "قانون الإعلام"، 1982.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، "قانون الإعلام"، 2012.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، "قانون الإعلام".
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 10، "قانون الطوارئ"، 1992.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، "النشاط السمعي البصري"، 2014.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، "يتضمن التعديل الدستوري"، 2016.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 24، "النظام الوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفي"، 2008.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27، "تشكيل اللجنة المكلفة بتسليم البطاقة الوطنية للصحفي المحترف وتنظيمها وتسييرها"، 2014.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 34، "قانون العقوبات"، 27 جوان 2001.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 37، "القانون 10-11 المتعلق بالبلدية". المؤرخ في 3 يوليو 20117.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 44، "قانون العقوبات"، 2011.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 48، "دفتر الشروط العامة الذي يحدد القواعد المفروضة على كل خدمة للبث التلفزيوني أو للبث الإذاعي"، 2016.
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 61، "المتضمن إعلان حالة الطوارئ"، 1992.
18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 67، "أساس ونسبة اشتراك وأداءات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها الصحفيون ومعاونو الصحافة المتعاقدون وكذا الجامعيون والخبراء المساهمون في الأنشطة الصحفية"، 2012.
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 75، "القانون الأساسي للصحفيين المهنيين"، 1968.
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 76، "دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996"، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.
21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 76، "التعليمية التعلّيمية الرئاسية رقم 17 الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 1997"، وزارة الاتصال والثقافة، الجزائر، 29-30 ديسمبر 1997.
22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 94، "دستور 1976"، 1976.
23. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، "القانون العضوي المتعلق بالإعلام"، 2012.
24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة، قانون الإعلام، 2012.
25. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح رئيس الحكومة، "مشروع برنامج الحكومة"، الجزائر، ماي 2003.
26. المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون المطبوعات والنشر رقم (08) لسنة 1998 الصادر بتاريخ 22 أغسطس 1998، والتعديلات التي طرأت عليه قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر رقم (30) لسنة 1999 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 1999".
27. نظام المطابع والمطبوعات السعودي لسنة 1982.
28. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير ملتقي رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الجزائر، 2003.
29. إذاعة إزري الجهوية، الشبكة البرمجية السنوية للدورة العادية 2019-2020، إزري، 2019-2020.
30. إذاعة بشار الجهوية، الشبكة البرمجية السنوية للدورة العادية 2019-2020، بشار، 2019-2020.

31. إذاعة سطيف الجهوية، الشبكة البرمجية السنوية للدورة العادية 2019-2020، سطيف، 2019-2020.

(3) المقابلات:

32. مكاوي سيدي محمد، "دور الإذاعة المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مقابلة مع السيد عمار عقيب مدير إذاعة سطيف الجهوية، بتاريخ 2020/04/06.

33. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع "محي الدين عبد الرحيم"، -صحفي بإذاعة تلمسان ومدير سابق بالعديد من الإذاعات المحلية، بتاريخ 26 سبتمبر 2021.

34. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيس المصلحة التقنية بإذاعة تلمسان "بشير ديب"، بتاريخ 16 جوان 2021.

35. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيس قسم الأخبار بإذاعة تلمسان "توفيق بن سلامة"، بتاريخ 16 جوان 2021.

36. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيس مصلحة الإدارة و المالية بإذاعة تلمسان "كمال توامي"، بتاريخ 17 جوان 2021.

37. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيسة قسم الإنتاج والبرمجة بإذاعة تلمسان "نصيرة جديد"، بتاريخ 16 جوان 2021.

38. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع رئيسة قسم الإنتاج والبرمجة بإذاعة تلمسان "نصيرة جديد"، بتاريخ 27 سبتمبر 2021.

39. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسي بن هاشم"، بتاريخ 22 سبتمبر 2021.

40. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسي بن هاشم"، بتاريخ 15 جوان 2021.

41. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسي بن هاشم"، بتاريخ 2021/04/06.

42. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير إذاعة تلمسان "عيسي بن هاشم"، بتاريخ 2021/04/15.

43. مكاوي سيدي محمد، مقابلة أجريت مع مدير تنسيقية الإذاعات الجهوية "محمد زبدة"، بتاريخ 12 أكتوبر 2020.

ثانيا: المراجع:

أ. باللغة العربية:

1) الكتب:

44. إبراهيم عبد العزيز الدعيلج، مناهج وطرق البحث العلمي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.
45. إبراهيم عبد الله المسلمي، إدارة المؤسسات الصحفية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د.س.ن.
46. إبراهيم عبد الله المسلمي، الإعلام الإقليمي: دراسة نظرية وميدانية، القاهرة: دار الفجر، 2004.
47. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1954، مج.3، ط.5، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005.
48. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، مج.3، ج.5، ط.2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005.
49. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة، ج.10، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007، ص.200.
50. أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1930-1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007.
51. أحسن بومإلى، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1985.
52. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح- مذكرات، ج.3، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2010.
53. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر. الجزائر: دار البصائر، 2008.
54. أحمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، ج.4، تونس: العربية للتربية والعلوم، 1995.
55. أحمد عبدلي وآخرون، الوجيز في إدارة المؤسسات الإعلامية، الجزائر: الدار الخلدونية، 2016.
56. احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
57. أديب خصور، أولويات الإعلام الأمني العربي واقعه وآفاته و تطوره، أكاديمية نافي للعلوم الأمنية العربية السعودية 1999.
58. آزادري حياة، الصحافة والسياسة والثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.
59. إسحاق القطب، البحث العلمي والإعلام: نظريات وتطبيقات، دمشق: دار الجليل، 2002.
60. إسماعيل على السعد، الدعاية والرأي العام: دراسة في الاتصال الإنساني، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2005.
61. إسماعيل قيرة وعلى غري، في سيكولوجية التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

62. إسماعيل معارف قائلة، الإعلام حقائق وأبعاد، ط.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
63. إسمهان عنتر، الإعلام الجزائري في ظل التعددية الإعلامية، تونس: دار النهار للطباعة والنشر، 2013.
64. أليفكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج.1، بيروت: المطبعة الأدبية، 1914.
65. أمال جريس جريسات، دور الإعلام في التخطيط والتنمية، الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011.
66. أمين سعيد عبد الغني، إدارة المؤسسة الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، القاهرة: إيتراك، 2006.
67. انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، عمان: دار
68. إياد عمر أبو عرقوب، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني نظرة إعلامية - هندسية - مهنية، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2012.
69. بسام عبد الرحمن الجرايدة، الاعلام وقضايا حقوق الانسان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.
70. بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام المقاوم بين الواقع والطموح، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
71. بشير العلاق، نظريات الاتصال مدخل متكامل، الأردن: دارالنازوري للنشر، 2009.
72. بشير كاشةالفرحي، صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1951-1953، الجزائر: جريدة المنار العالمية للطباعة والخدمات، 2010.
73. بطرس حلاق، إدارة المؤسسات الإعلامية، الجامعية الافتراضية السورية، 2020.
74. تيسير أبو عرجة، دراسات في الصحافة والإعلام، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: 2000.
75. تيسير أبو عرجة، وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.
76. تيسير أحمد أبو عرجة، الإتصال وقضايا المجتمع، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2013.
77. جمال محمد أبو شنب، الإعلام الدولي والعمولة، دار المعرفة الجامعية، 2009.
78. جمعة سيد يوسف، إدارة ضغوط العمل، مصر: إيتراك للطباعة، 2004.
79. جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، القاهرة: دار الفكر العربي، 1990.
80. حسن على محمد، اقتصاديات الإعلام في مصر، القاهرة: دار البيان، د.س.ن.
81. حسن على محمد، الإعلان التلفزيوني، الأسس والمبادئ، القاهرة: دار البيان، 2012.

82. حسن على محمد، الإعلان مفاهيمه وظائفه ومدخله الإقناعية، القاهرة: دار البيان، 2011.
83. حسن عماد مكاي وعادل عبد الغفار، الإذاعة في القرن الحادي والعشرين، ط.1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008.
84. حسين العودات، ياسين الشكر، الموسوعة الصحفية العربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1990.
85. الحسين بن شيخ أث ملويا، رسالة في جنح الصحافة "دراسة فقهية قانونية و قضائية مقارنة"، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
86. حسين حرير، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، عمان: دار الحامد، ط.3، 2009.
87. حسين عبد الجبار، اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
88. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا وثقافيا سياسيا وبشريا، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
89. حمد محمد على وآخرون، مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985.
90. خالد لعلاوي، جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري: دراسة قانونية بنظرة إعلامية، الجزائر: دار بلقيس للنشر والتوزيع، 2011.
91. خليفة بن قارة، الإذاعة كما رأيتها وأراها، الجزائر: منشور السائح، 2013.
92. خليل أبو أصبع، إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، عمان: دار آرام، 1997.
93. دليلة غروبة، الصحافة المستقلة في الجزائر ودورها في تكريس الديمقراطية، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2014.
94. رايح كعباش، سوسيولوجيا التنمية، جامعة منتوري قسنطينة: مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2006.
95. ربيع أنور فتح الباب، الظروف البيئية وحدود المركزية واللامركزية الإدارية في دولة قطر، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1993.
96. رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، ط.1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.
97. زاهد محمد ديري، السلوك التنظيمي، عمان: دار المسيرة، ط.1، 2011.
98. الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج.5، ط.2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

99. زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
100. سامر جلدة، السلوك التنظيمي والنظريات الإدارية الحديثة، عمان: دار أسامة، 2009.
101. سامية محمد جابر، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث: النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.
102. سلمان بكر بن کران، الاتصال الجماهيري والخدمة الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي، عمان: دار الولاية للنشر والتوزيع، د.س.ن.
103. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري: دراسة مقارنة، د.ب.ن.د.س.ن، 1989.
104. سليمة كبير، عمر راسم الصحفي و الفنان العبقري، الجزائر: مكتبة الخضراء للنشر والطباعة والتوزيع، د.س.ن.
105. سمير عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي، ط2، القاهرة: دار الجلال للنشر والتوزيع، 2001.
106. سمير محمود، الحاسب الإلي تكنولوجيا صناعة الصحف، القاهرة: دار الفجر، 1997.
107. سهير جاد، البرامج الثقافية في الإعلام الإذاعي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
108. سهيلة محمد عباس، على حسين على، إدارة الموارد البشرية، عمان: دار وائل للنشر، 2000.
109. السيد عبد المطلب غانم وآخرون، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.
110. سيد محمد رضا عدلي، البناء الدرامي في الراديو والتلفزيون، القاهرة: دار الفكر العربي، د.س.ن.
111. شارل روبيير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 حتى اندلاع حرب التحرير 1954، تر. المعهد الوطني للترجمة، مج.2، الجزائر: دار الأقامة للطباعة والنشر، 2008.
112. شوقي حسين عبد الله، أصول الإدارة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1987.
113. صالح محمد حميد، دور الإذاعات المحلية في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012.
114. صلاح الدين محمد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2002.
115. طارق سيد أحمد آل الخليفة، الإعلام المحلي في عصر المعلومات، بيروت: دار النهضة العربية، 2010.
116. طارق سيد أحمد، الإعلام المحلي وقضايا المجتمع، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004.
117. طارق الشاري، الإعلام الإذاعي، ط.2، عمان: دار أسامة، 2020.
118. طاهري حسين، الإعلام و القانون: دراسة مقارنة، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

119. عاشور فني، من الصناعات الثقافية إلى الصناعات الإعلامية، العلمة: منشورات الوطن اليوم، 2017.
120. عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع الحديث، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2014.
121. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ط.2، القاهرة: دار غريب، 1977.
122. عبد الحافظ عواجي صلوي، نظريات التأثير الاعلامية، مصر، د.د.ن، 1432 هـ.
123. عبد العالی رزاقى و آخرون، " دور الإذاعات المحلية والإقليمية في التوعية بقضايا ومشكلات المجتمع المحلي، اتحاد إذاعات الدول العربية، جامعة الدول العربية"، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، (72)، تونس، 2012.
124. عبد الفتاح عبد النبي، الإعلام وجرائم البيئة الريفية: دراسة في الإعلام البيئي، القاهرة: دار العربي، 1992.
125. عبد الله طه وعبد الله السلماني، منهج البحث التاريخي، الأردن: دار الفكر، 2010.
126. عبد الله مقلاني، دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج.2، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.
127. عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج.1، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
128. عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج.2، الجزائر: د.د.ن، 2009.
129. عبد المجيد بن نعيمة، موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954، الجزائر: د.د.ن، 2007.
130. عبد المجيد شكري، الإذاعة المحلية لغة العصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987.
131. عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
132. عبد الناصر جيلالي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
133. عبد النبي عبد الله المطلب، إدارة المؤسسات الصحفية، السودان: د.د.ن، د.س.ن.
134. عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج.3، القاهرة: المؤسسة العربية للنشر والدراسات، د.س.ن.
135. عبد الله المسلمي إبراهيم، الإعلام الإقليمي: دراسة نظرية ميدانية، القاهرة: دار العريب للنشر والتوزيع، 1993.
136. عدلي رضا وعاطف عدلي العبد، إدارة المؤسسات الإعلامية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006.
137. عزام أبو الحمام، الإعلام والمجتمع، عمان: دار أسامة، 2011.

138. عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
139. عصام الدين على حسين ومحمد حسن على الجندي، القيم الاقتصادية في الصحافة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.
140. على أسعد بركات، علم الاجتماع، الشام: وزارة التعليم، 2019.
141. على سيد محمد رضا، التخطيط الإعلامي، القاهرة: مركز جامعة القاهرة، 2000.
142. على عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2009.
143. على عبد الفتاح كنعان، إدارة المؤسسات الإعلامية، ط.1، الأردن: إلنازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.
144. عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، منهج البحث العلمي، الأردن: مكتبة المنار للنشر والتوزيع، 1989.
145. عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر 1954-1962، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
146. عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة. 1984.
147. الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسة والممارسات، الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع، 2009.
148. فاروق خالد الحسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، الأردن: دار أسامة، 2011.
149. فتيحة زماموش، الحراك الاجتماعي في تونس من خلال الصحافة، الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2013.
150. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر. فيصل الأحمر، الجزائر: المسك للطباعة والنشر، 2010.
151. فريدة قصير مزياني، القانون الإداري، ج1، د.ب.ن: مطبعة سخري، 2011.
152. فضيل دليو، تاريخ وسائل الإتصال، ط.3، الجزائر: دار أفطاب الفكر، 2007.
153. كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني، القاهرة: دار غربي، 2001.
154. لزه بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.
155. ماجي الحلواني وعاطف عدلي العبد، الأنظمة الإذاعية في الدول العربية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987.

156. مازن صلاح حاما مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931 - 1939م، الجزائر: عالم الأفكار للطباعة للنشر والتوزيع، 2011.
157. محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج.1، تر. محمد بن البار، الجزائر: دار الأمة، 2011.
158. محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1954، ج.2، تر. محمد بن البار، الجزائر: دار الأمة، 2011.
159. محمد الصالح آيت علجت، صحف التصوف الجزائرية 1920 - 1955، الجزائر: د.د.ن، 2001.
160. محمد الصيرفي، السلوك الإداري-العلاقات الإنسانية، الإسكندرية: دار الوفاء، 2007.
161. محمد المداني، الصحافة المستقلة في الجزائر التجربة من الداخل، الجزائر: منشورات الخبر، د.س.ن.
162. محمد جاسم فلحي الموسوي، اتجاهات إعلامية معاصرة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الآداب والتربية: قسم الإعلام والاتصال، د.س.ن.
163. محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007.
164. محمد حسن راوية، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، مصر: الدار الجامعية، 1988.
165. محمد حسن علي، إدارة المؤسسات الإعلامية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفجر، 2017.
166. محمد خير الدين، مذكراته، ج.1، ط.3، الجزائر: مؤسسة الضحي للنشر والتوزيع، 2009.
167. محمد سعيد إبراهيم، تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، القاهرة: دار الكتب العلمية، 2010.
168. محمد سعيد سلطان، السلوك الإنساني في المنظمات، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004.
169. محمد شلوش، الإذاعة الجزائرية النشأة والمسار، د.ب.ن: د.د.ن، د.س.ن.
170. محمد صاحب سلطان، إدارة المؤسسات الإعلامية، أنماط وأساليب القيادة، الأردن: دار المسيرة، 201
171. محمد على أبو العلا، فن الاتصال بالجمهور بين النظرية والتطبيق، د.ب.ن: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، د.س.ن.
172. محمد على العويني، دور الراديو في التنمية السياسية، القاهرة: عالم الكتب، د.س.ن.
173. محمد فريد محمود عزت، إدارة المؤسسات الإعلامية، القاهرة: د.د.ن، 1994.
174. محمد فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، غزة: أكاديمية الدراسات العلمية، 2003.
175. محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي و طرف إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

176. محمد معوض، المدخل إلى الفنون العمل التلفزيوني، القاهرة: دار الفكر العربي، د.س.ن.
177. محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، مصر: دار الفجر، 1998.
178. محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954، ط.3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007.
179. محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا، ط.1، مصر: مكتبة الإسراء، د.س.ن.
180. محمد يعيش، الجلالة الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1830-1962، الجزائر: دار الهدى، 2013.
181. محمود علم الدين وأميرة العباسي، إدارة الصحف واقتصادياتها، القاهرة: مركز جامعة القاهرة، 2001.
182. محمود علم الدين، الإخراج الصحفي، القاهرة: دار العربي، د.س.ن.
183. محمود علم الدين، الصحافة في عصر المعلومات والأساسيات والمستحدثات، القاهرة: دار العربي، 2000.
184. محمود عودة، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، 1988.
185. محي الدين الأزهرى، الإدارة من وجهة نظر المنظمة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1979.
186. محي الدين عبد الحليم، الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1984.
187. مروي عصام صلاح، الإعلام الإلكتروني الأسس وآفاق المستقبل، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015.
188. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987.
189. منذر صالح جاسم الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013.
190. منصور قدور بن عطية، الصحفي المحترف بين القانون والإعلام، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016.
191. مني سعيد الحديدي وسلوي إمام على، الإعلام والمجتمع، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.
192. نبيل السمالوطي، علم الاجتماع التنموية، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
193. نصر الدين ليعاضي، الاتصال والإعلام و الثقافة: عتبات التأويل، الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 2015.
194. نوال محمد عمر، الإذاعات الإقليمية: دراسة نظرية مقارنة، مصر: دار الفكر العربي، 1993.
195. نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية، 2009.

196. نور الدين زمام، القوي السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
197. هاني العدوان، إدارة المؤسسات الإعلامية، عمان: دار الراية، 2010.
198. هاني على الطهراوي، القانون الإداري، عمان: الدار العلمية الدولية، 2001.
199. هايل عبد المولي طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.
200. وسام فاضل راضي، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الدولي، المفاهيم الوسائل المقاصد، بغداد: دار ومكتبة الطبع عدنان، 2013.
201. وليد حليم غازي، دوافع واحتياجات العمل وأثرها على الرضا الوظيفي، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011.

(2) المجلات والدوريات:

202. أحمد بن مرسل، "ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، جريدة الجمهورية الجزائرية، الجزائر: د.د.ن، 2007.
203. أحمد غربي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 04، العدد 01، 2010.
204. إشراقة زين العابدين مجذوب وآخرون، "دور العوامل المادية في الرضا الوظيفي للموظفين والعمال في هيئة البحوث الزراعية-السودان"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 19، 2020.
205. بسمة عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف.
206. البصائر، حوادث الليلة الليلية، العدد 292، 5 نوفمبر 1954.
207. البصائر، الاستقلال غايتنا.. والحرية هدفنا، العدد 3542، 17 فيفري 1956.
208. البصائر، الجزائر فوق كف عفريت، العدد 297، 17 ديسمبر 1954.
209. البصائر، القضية الجزائرية قضية حرية أو موت، العدد 352، 3 فيفري 1956.
210. البصائر، المجلس الجزائري والحوادث الأخيرة، العدد 295، 3 ديسمبر 1954.
211. البصائر، من المسؤول عن هذه الدماء، العدد 331، 2 سبتمبر 1955.
212. البصائر، يوميات الأزمة الجزائرية، العدد 322، 10 جوان 1955.
213. بن علي زهيرة، "واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر بين المقومات والمعوقات"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 04، جامعة مصطفى إسطمبولي، 2019.

214. بوهدة شهرزاد، " دور الإذاعة المحلية في تنمية المجتمع المحلي - دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي صفحة الفيسبوك لإذاعة المدية-أمودجا-"، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد (03)، العدد (02)، 2020.
215. ثريا التيجاني، القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري، د.ب.ن: دار الهدي للطبع والنشر والتوزيع، 2011.
216. جريدة الشريعة النبوية المحمدية، العدد 17، تونس: دار الغرب الإسلامي، 1933.
217. جريدة الشهاب، مج.10، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001.
218. جريدة الصراط السوي، العدد 11، تونس: دار الغرب الإسلامي، 1933.
219. جريدة المنار، العدد 29، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2007.
220. جريدة المنتقد، العدد 02، تونس: دار الغرب الإسلامي، 2008.
221. جمال الحاسم، " دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، 2004.
222. حسين فريجة، "الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، 2009.
223. حفصة كويبي، "الإعلام الجديد حسب التشريعات الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 02، العدد 04.
224. حوتية عمر وقانون جيلاني، " دور الإعلام في الترويج للسياحة الصحراوية: إذاعة أدرار نموذجاً"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 01، العدد 2، د. س. ن.
225. خيرة مكرتار وبوعمامة العربي، "الإعلام الجزائري ودوره في التنمية المحلية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2021.
226. رشيد خضير، "الملكية الخاصة للصحف في الجزائر في ظل قانون الإعلام 12-05"، مجلة البحوث والدراسات، العدد 01، 2018.
227. رقاب محمد، السمعي البصري في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الانفتاح الإعلامي، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 02، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.
228. زكية آكلي وفريدة كافي، "التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2017.
229. سعاد بن جيلالي، "إشكالية الموازنة بين حرية الصحافة وبين ضرورة حماية النظام العام في القانون الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 04، جامعة الجلفة، 2017.

230. سعاد جاد الحق محمود شاهين، "الرضا الوظيفي وعلاقته بتفعيل أداء العاملين بمؤسسات التعليم قبل الجامعي"، مجلة التربية في القرن 21 للدراسات التربوية والنفسية، جامعة مدنة السادات، العدد التاسع عشر، 2021.
231. السعيد بومعيزة، "الإعلام الجوّاري: المفهوم والخصائص"، المعيار، المجلد 9، العدد 18، د.س.ن.
232. سليمان خويلي وبمينة خلادي، "واقع الإجهاد المهني لدى عمال قطاع المحروقات: دراسة وصفية لعمال النظام الفوري (414) بالمؤسسة الوطنية للتنقيب سونطراك ورقلة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 1، 2019.
233. سليمان محمد عمر منصور، "الإعلام الجديد والتحول الديمقراطي"، مجلة العلوم الإنسانية والمجتمع، العدد 15، 2015.
234. سميرة بورقعة، "تطبيقات التفاعلية في صحافة الانترنت: دراسة مسحية تحليلية لعينة من الصحف الالكترونية الجزائرية النهار، الشروق، لوسوار دالجيري، الوطن، المجاهد، الخبر نموذجاً"، مجلة التواصل، العدد 40، 2014.
235. سهيلي خالد، "واقع الاتصال الداخلي في الإذاعات الجهوية الجزائرية دراسة حالة إذاعة البرج الجهوية"، مجلة الدراسات العالمية، العدد (06)، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019.
236. شهرزاد سوني، نموذج للنظرية الحتمية القيمية في الإعلام، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، د.س.ن.
237. شيبوط سليمان ونوي طه حسين، "إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والإليات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 01، د.س.ن، 2012.
238. الشيخ الداوي، "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، 2010.
239. صالح بن بوزة، "السياسة الإعلامية الجزائرية المنطلقات النظرية والممارسة 1979-1990"، المجلة الجزائرية للاتصال، د.ب.ن: د.س.ن.
240. ضيات خلفاوي شمس، "التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية في ظل التنمية المستدامة"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد 09، المجلد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018/12/30.
241. الطيب ماتلو، "التنمية المحلية، معانيات وآفاق"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، 2003.
242. عايش صباح، "الخطوات المنهجية في تصميم الاستبيان"، مجلة نقد وتنوير، العدد 3، 2015.
243. عبد الحكيم أحمد نجم، "تحليل العالقة بين بعض سياسات الموارد البشرية بالمنظمة والالتزام التنظيمي من خلال توسط الرضا الوظيفي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 37، العدد 3، 2003.

244. عبد الحكيم بن بختي، "أثر الإعلام الجديد على الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، العدد 25، 2018.
245. عبد الرحمان قنشوبة، "الصحافة الجزائرية الخاصة: رهانات وتحديات"، مجلة تاريخ العلوم، العدد 10، جامعة الجلفة، 2017.
246. عبد الرحمن بن جيلالي، "حرية إصدار الصحف بين التنظيم والتقييد: دراسة تحليلية نقدية في التشريعات الصحفية العربية"، دراسات في حقوق الإنسان، المجلد 04، العدد 01، 2020.
247. عبد المجيد العزام وهادية خزنة كاتي، "إتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العددان 03 و04، الأردن، 2010.
248. عبد المجيد رمضان، "وسائل الإعلام المسموعة ورهان الأمن الفكري - إذاعة القرآن الكريم والإذاعة الثقافية الجزائر نموذجاً"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 01، 2020.
249. عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، 2012.
250. العربي عطية، "أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية - دراسة ميدانية في جامعة ورقلة: الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
251. عيسى مرزاق، "معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، 2006.
252. غريبي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 04، العدد 01، د.س.ن.
253. فاتح قيش، تطور التشريع الصحفي الجزائري في مرحلة التعددية الإعلامية، مجلد 11، العدد 02، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. جامعة الجلفة، 2018.
254. صبيحة بخوش، "تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، جامعة ورقلة، 2016.
255. فاطمة الزهراء كشرود و العربي بوعمامة، "نظرية التفاعلية الرمزية ونظرية الحتمية القيمة حدود الالتقاء ونقاط الالتقاء"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 8، العدد 4، 2021.
256. فايزة بكار، "دور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة في الثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، 2017.
257. فتيحة أوهايبية، "الصحافة المكتوبة في الجزائر - قراءة تاريخية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، جامعة ورقلة، 2014.

258. فيلإلى بومدين وطالم على، "إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد (06)، جامعة يحي فارس: مخبر التنمية المحلية المستدامة، جوان 2016.
259. قندوز عبد القادر، "تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جامعة ورقلة، 2015.
260. لحسن فرطاس، "إشكالية التنمية المتوازنة واستمرارية الفوارق المحلية: دراسة حالة بلديات السهول العليا لمنطقة سطيف"، مجلة علوم تكنولوجيا، العدد 41، جوان 2015.
261. لونس عبد الله، "دور الإعلام الجوّاري في نشر ثقافة السياحة الرياضية لدى الشباب دراسة حالة إذاعة البويرة المحلية"، مجلة معارف، السنة التاسعة، العدد 17، ديسمبر 2015.
262. ليلي صوالحي، عتيقة كواشي، "الإعلام الجوّاري ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، جويلية 2020.
263. محمد زرمان، "ثقافة الحوار وأبعادها ودلالاتها الإسلامية"، مجلة إذاعة القرآن الكريم، العدد 01، أكتوبر - نوفمبر 2006.
264. محمد طولبية، "الإعلام وتنمية العلاقة بين التنمية وسائل الاعلام والاعلام التنموي"، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، د.س.ن.
265. مكاوي سيدي محمد وعواج بن عمر، "دور الاعلام المحلي في التنشئة السياسية - إذاعة الجزائر محطة تلمسان نموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 09، العدد 01، 2021.
266. ناجي عبد النور، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، مجلة أكاديمية، المجلد 01، العدد 01، 2013.
267. نادية بن ورقلة، "دور الإعلام في التنمية المحلية إذاعة بشار الجهوية أمودجاً: دراسة وصفية تحليلية"، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، د.س.ن.
268. نبيل ربيع، "التأصيل التاريخي للإذاعة الجزائرية مرحلة الدولة الجزائرية المعاصرة"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 9، 2017.
269. نصر الدين بوزيان، "الإعلام الجديد والإعلام التقليدي نحو التعايش في خدمة المجتمع"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد 22، د.س.ن.
270. نصيرة أوبختي، نبوية عيسي، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء الوظيفي دراسة حالة مؤسسة تافنة لصناعة الملابس - بمغنية - تلمسان"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 14، يناير 2021.
271. نواصيرية حميدة، "أثر الإعلام الجديد على قيم الشباب"، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 04، مارس 2019.

272. نوري محمد، "الثقافة الصحية للمجتمع ودور الإذاعة المحلية في تنميتها - إذاعة الأغواط بالجزائر نموذجاً"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 26، 2017.
273. هادية خزنة كاتبي، "اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي دراسة استطلاعية"، *مجلة جامعة دمشق*، المجلد 26، العدد 03 و04، 2010.
274. هشام بن ورزق، "البلدية بين التبعية والاستقلالية المالية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 15، 2006.
275. ياسين قوتال، "التنمية المحلية ومدلولاتها كإستراتيجية بديلة عن التنمية المركزية الشاملة"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، العدد 08، جوان 2018.
- (3) المؤتمرات والملتقيات:**
276. أحسن بوميل، إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية، وزارة المجاهدين: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الإعلام والإعلام المضاد، الجزائر: د.د.ن، 1998.
277. أحمد درويش، تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015.
278. بلقيل الهادي، "الأداء التنظيمي في ظل الإدارة الإلكترونية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية"، *المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*، جامعة ورقلة، 2005.
279. رضا عبد الواحد أمين، "دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي"، قسم الصحافة والإعلام بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، بحث مقدم إلى منتدى التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة العولمة الذي تقيمه رابطة الجامعات الإعلامية والبنك الإسلامي للتنمية في الفترة 17-19 ماي 2008.
280. كامل خورشيد مراد، "دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي: شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً"، مؤتمر "وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير"، عمان: جامعة البتراء، كلية الإعلام، 2011.
281. المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة: دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2007.
282. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، خيارات وتوجهات إسطنبول"، ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات، جامعة الدول العربية، جوان 2010.

283. موسي رحمني ووسيلة السبتى، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية. جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1-2 ديسمبر 2004.

284. وصيف خالد سهيلة ووصيف خالد زكية، "دور الإذاعة المحلية في تعزيز القيم لدى أفراد المجتمع -إذاعة الوادي نموذجاً-"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الإعلام المحلي في الجزائر التحديات المعاصرة ورهانات المستقبل، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2019.

(4) المذكرات والأطروحات الجامعية:

285. ابتسام صولي، "الضمانات القانونية لحرية الصحافة المكتوبة في الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

286. أمال معيزي، "التشريع الإعلامي الحديث في الجزائر وأثره على الممارسة المهنية للصحفيين" دراسة مسحية وصفية للنصوص التشريعية ومواقف الصحفيين" من قوانين الإعلام 1982-1990-2012"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2015.

287. آيسيا بلخير، "إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر نموذجاً"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009.

288. بداني فؤاد، "سوسيولوجية القيم الإخبارية بالإذاعة الجزائرية - دراسة ميدانية حول إذاعة مستغانم"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة وهران 2: كلية العلوم الاجتماعية، 2015.

289. بشرى مداسي، الحق في الإعلام من خلال القوانين والنصوص التنظيمية للمؤسسات الإعلامية في الجزائر "السمعية البصرية، الصحافة المكتوبة، وكالة الأنباء"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام.

290. بن زيدون جميلة، "الوضعية الاجتماعية المهنية للصحفيين الجزائريين في مرحلة التعددية الإعلامية: دراسة مسحية على عينة من الصحفيين الجزائريين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2016.

291. بوبكر ميلباني، تأثير الإتصال الرسمي على أداء الموارد البشرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2009-2010.

292. بودرع حضرية، "تحليل السياسة العامة الإعلامية في ظل التعددية السياسية في الجزائر 1990-2016"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017.

293. ثريا تيجاني، "الصحفيون بين المهنة والسياسة: دراسة حول الصحفيين الجزائريين الذين تولوا مناصب سياسية بعد التعددية السياسية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 2: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013.
294. ثريا زرفاوي، "الانفتاح التلفزيوني في بلدان المغرب العربي " الجزائر - المغرب - تونس نموذجاً " دراسة وصفية مقارنة لتوجهات صحفيي التلفزيون العمومي والخاص"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2013.
295. جمال بوشاقور، "واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية -دراسة مسحية استطلاعية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.
296. جريدة مسعودة، تجربة الإعلام المحلي في الجزائر الإذاعات المحلية نموذجاً، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، 2002-2003.
297. حكيم بوغرة، المتابعات القضائية لجنح القذف في الصحافة المكتوبة، قانون العقوبات، وحرية التعبير والصحافة في الجزائر " دراسة مسحية تحليلية 1990 / 2004"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام.
298. حكيم جاب الله، السياسة الإعلامية الجزائرية في مرحلة التعددية السياسية والإعلامية " دراسة وصفية 1989-2014"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام، 2015.
299. حكيم بوغرة، الإعلام والقضاء من خلال قضية الخليفة وجرائم النشر " دراسة مسحية استطلاعية للصحفيين والمحامين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2016.
300. دحية كيالة، "البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة: قسم الآثار، 2010/2011.
301. دروازي مصطفى، "تفاعل الجمهور الرياضي مع الحصص الحوارية الرياضية (دراسة وصفية لجمهور الإذاعة المحلية بالجلفة حصة النقاش الرياضي نموذجاً)"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: معهد التربية البدنية والرياضية سيدي عبد الله، 2011.
302. رابح بلقاسمي، "اقتصاد مؤسسات الصحافة المكتوبة وانعكاسه على حرية الإعلام في الجزائر -مقاربة تحليلية في اقتصاديات الإعلام"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2014.

303. رشيد فريح، "الإذاعة الجزائرية بين الخدمة العمومية والتوجه التجاري(دراسة حالة القناة الأولى)"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام والاتصال، 2009-2008.
304. رمضان بلعمري، "القطاع السمعي البصري في الجزائر: إشكالات الانفتاح"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.
305. رؤوف هوشات، "حوكمة التنمية المحلية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2017.
306. ريغة أحمد الصغير، "تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام الأداء المتوازن"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة 02: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2014-2013.
307. ريميلوي سفيان، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر"، (رسالة ماجستير منشورة غير منشورة)، جامعة الجزائر-3: الكلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.
308. زهير برسالية، "الصحافة المكتوبة والديمقراطية في الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.
309. سامي على مهني، "الممارسة الصحفية في الجزائر في ظل التشريعات الإعلامية الجديدة - دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020-2019.
310. سويقات لبني، "الإعلام المحلي وأبعاده التنموية في المجتمع دراسة وصفية تحليلية للخطاب الإعلامي إذاعة ورقلة الجهوية نموذجاً"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، تخصص إعلام واتصال، 2010-2009.
311. شاطر شفيق، أثر ضغوط العمل على الرضا الوظيفي للموارد البشرية بالمؤسسة الصناعية، دراسة ميدانية بمؤسسة إنتاج الكهرباء - سونلغاز - جيغل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2010.
312. شعباني مالك، دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية جامعي قسنطينة وبسكرة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006-2005.
313. طاهر مزدك جمال، "الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر بين الحرية والمسؤولية-دراسة وصفية تحليلية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

314. طاهري لخضر، "واقع الإذاعة المحلية ومعالجتها المشكلات الاجتماعية - إذاعة الجلفة المحلية نموذجا"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة خيضر محمد بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2012.
315. عاشور فني، "اقتصاد وسائل الإعلام المرئية المسموعة في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2009.
316. عبد الباري إبراهيم درة، استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها في الأداء في أجهزة الخدمة المدنية في الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط: قسم الأعمال الإلكترونية، 2011.
317. عبد العلي يوسف، التشريعات الإعلامية بالجزائر في ظل التعددية " دراسة تحليلية لقوانين 1990 - 2001 - 2008 - 2012 وأثرها على الممارسة الصحفية من خلال عينة من الصحفيين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2017.
318. عزيزون زهية، "التحفيز وأثره على الرضا الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة وحدة نوميديا قسنطينة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2007.
319. عصفور سكيينة، الخدمة العمومية في التلفزيون الجزائري بين النصوص القانونية والممارسة "دراسة مسحية تحليلية للنصوص التنظيمية وتطبيقاتها الميدانية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013.
320. عفاف زقور، "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشأة وتطور الإصلاح بمدينة الجزائر 1931 - 1940"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2006-2007.
321. عمار طلي، "الأداء الصحفي الرياضي بالجرائد الرياضية الجزائرية في ظل القانون 05/12 المتعلق بالإعلام " دراسة تحليلية على صحفيي عينة من الجرائد الرياضية الجزائرية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: معهد التربية البدنية والرياضية، 2015.
322. عيسي إبراهيم المعشر، "أثر ضغوط العمل على الأداء العاملين في الفنادق الأردنية فئة خمسة نجوم، قسم إدارة الأعمال"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم الإدارية و المالية ، 2009.
323. عيسي بن هاشم، الإعلام الجوّاري السّمي ودوره في تنمية الثقافة الفنيّة والاجتماعية والاقتصادية المحليّة إذاعة تلمسان نموذجا (1992-2005)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة تلمسان: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2010-2011.

324. عيشوني عبد السلام، "الإستراتيجية الاتصالية للإذاعة الجهوية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة حالة إذاعة الشلف الجهوية حوان -أوت 2012"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2012.
325. كمال بودانة، "أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014.
326. لبني جلال سكيك، استخدام التكنولوجيا الرقمية في النشرة الإخبارية التلفزيونية: نشرة الأخبار الرئيسية في التلفزيون الجزائري نموذجاً. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008.
327. لبني لطيف، "دور برامج إذاعة بسكرة في تنمية المجتمع المحلي -دراسة تحليلية وميدانية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011.
328. ليندة بوسيف، "رهانات قطاع السمع البصري الجزائري في ظل التعددية الإعلامية: دراسة مسحية وصفية للتشريع الإعلامي ما بين سنة 2011 إلى غاية 2016"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2017.
329. ماضي، خليل، جودة الحياة الوظيفية وأثرها على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، مصر: جامعة قناة السويس، 2014.
330. مالك شعباني، "دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدي الطالب الجامعي: دراسة ميدانية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005.
331. محمد بالخير، "التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005.
332. محمد بك ، محمد الأمين، "العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج خضر باتنة: قسم التاريخ وعلم الآثار، 2008-2009.
333. محمد بن مسفر الشمراي، معايير ترقية الأفراد بالدفاع المدني ومدى رضاهم عنها - دراسة مسحية على أفراد قوات الطوارئ الخاصة للدفاع المدني، (رسالة ماجستير غير منشورة)، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
334. محمد فدل، "سوسيولوجية الصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في الجزائر-دراسة سوسيو مهنية مقارنة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2017.

335. مؤمن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2011-2012.
336. موسى أحمد، الثقافة التنظيمية وتأثيرها على أداء العاملين بالمؤسسة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجلفة: كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2012.
337. ناجح مخلوف، "الإعلام المحلي المسموع ودوره في مواجهة العنف الاسري في الوسط الحضري - اذاعة المسيلة نموذجا"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة سطيف 2: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015.
338. نصر الدين مزارى، التنظيم القانوني للممارسة الإعلامية في المغرب العربي، "دراسة وصفية مقارنة بين الجزائر والمغرب في فترة ما قبل الاستقلال إلى نهاية سنة 2011"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام 2012.
339. نور الدين بالليل، "أثر إلبات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة ميدانية بولايي المسيلة وباتنة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، 2018.
340. نور الدين عسيلي، "إدارة الصراع وأثرها على الرضا الوظيفي للعاملين -دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
341. هادية عيش، "حرية الرأي و التعبير في ظل الدولة الربعية: حرية الصحافة بين 1989 و 2012 في الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
342. وفاء معاوي، "الحكم المحلي الرشيد كإللة للتنمية المحلية في الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010.
343. وهيب بلحاجي، "الصحافة الخاصة والشروط القانونية والاقتصادية لحريتها بعد 1999: دراسة مسحية لعينة من الصحفيين الجزائريين"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2014.
344. وهيب حمودي، "انعكاسات الخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقة على الممارسة الإعلامية في الجزائر صحافة مكتوبة وقطاع التلفزة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003.

(5) المواد والمواقع الاللكترونية:

345. أحمد شريف، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (40)، 2009، من الموقع الإلكتروني: www.ulum.nl، يوم 2020/11/28، الساعة 11:43.

346. أحمد راشدي، "تنظيم تداول المعلومة في الفضاء العمومي بالجزائر من 1830 إلى 2013"، في الموقع الإلكتروني:

<http://presslaw1.blogspot.com/2013/06/18302013-20122013.html>

347. الأمين العوض حاج أحمد وآخرون، "الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية"، أوت 2007، من الموقع الإلكتروني:

19\03\2022. www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf على الساعة 22:25.

348. عبد القادر بن شهاب، "مقالات علمية في الإعلام والاتصال"، ص. 04، من الموقع الإلكتروني:

alshahabi89@yahoo.com

349. مصطفى جلطي، "مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال"، محاضرة 10 حول وكالات الأنباء العالمية :

النشأة - التعريف، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة علوم

الإعلام والاتصال، المستوى : جدع مشترك علوم إنسانية، من الموقع الإلكتروني:

يوم 2022/02/16، <http://stage.univ-sba.dz/course/info.php?id=2307&lang=fr>

.22:20

350. "تعريف بإذاعة الجزائر الدولية"، من الموقع الإلكتروني: www.radioalgerie.dz، يوم: 2020/8/2، على الساعة 18:06.

الموقع الإلكتروني:

351. <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D9%87/>

يوم 2022/03/18، على الساعة 15:30

352. Mémoire, "role de la radio communautaire dans un milieu extra coutumier", sur site :

<https://www.memoireonline.com/>, heure : 16M29, date : 01/04/2022.

353. Vincent Joly, Patrick Harismendy (dir.), "Algérie : sortie(s) de guerre. 1962-1965", Rennes, Presses universitaires de Rennes, coll. "Histoire", 2014, sur site :

<https://journals.openedition.org/lectures/18118>

354. What is development ?, sur site : <https://www.sagepub.com/>, heure : 16:01, date : 01/04/2022.

ب. باللغة الأجنبية:

355. Ahmed Benzelekha , **presse algérienne**, éditoriaux et démocratie , oran: dar el gharb, 2005.

356. Belkacem Mostfaoui, **Media et liberté d expression en algerie**. Alger : el dar el outhmania, 2013.
357. BessmaTAYARA, **le printemps Arabe décodéfaces cachées des révoltes**, Liban : dar alboura,2011.
358. Brahim Brahimi , **Le Droit al Information : à l'épreuve du parti unique et de l'état d'urgence**. Alger: édition marinor, 2002.
359. Brahim Brahimi , **Le pouvoir , la presse et les droits de l'homme en Algerie** , Alger: édition marinor, 1997.
360. Brahim Brahimi, la liberté de l information à travers les deux codes de la presse (1982 -1990) en algerie , **revue algérienne de communication**, N° 6-7.
361. Direction générale humanisation du travail: le stress ou travail facteurs de risque évaluation et prévention, bruxelles: service public fédéral emploi travail et concertation social, novembre, 2006.
362. Français Balle, **Médias et Sociétés** ,3eme édition, Paris: Edition Montchrestien, 2007.
363. Hulin, C L.& Jude, T,A.(2003).Job Attitudes. In Water C.Borman, Daniel R ,Llgen& Richard J. Klimoski(Eds).**Handbook of Psychology Vol 12 Industrial and Organizational Psychology**. New York,John Wiley & Sons.
364. Mostfaoui Belkacem , **l'usage des media en question**, Alger: opu , 1982.
365. Raymound j. apthorpe, **people planning and development studies: some reflections on social planning**. london: frank cass and company limited, 1970.
366. Toyin falola, **colonial africa 1885-1939**. United states : carolina academic press, 2002.
367. ZahirIhaddaden , **l'information en algérie de 1965 à 1982**, Alger:office des publications universitaires, 2012.

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	يبين قيمة إنجاز المشاريع الاستثمارية 2000-2019	245
2	برامج تهتم بقضايا التنمية المحلية بإذاعة بشار	248
3	برامج تهتم بقضايا التنمية المحلية بإذاعة إليزي	249
4	برامج تهتم بقضايا التنمية المحلية بإذاعة سطيف.	250
5	يوضح أهم البرامج التي تهتم بقضايا التنمية المحلية بإذاعة تلمسان	259
6	يوضح صدق الاتساق الداخلي للمقياس	267
7	يوضح الصدق التمييزي للمجموعات المتطرفة	268
8	يوضح ترتيب أسئلة الإستبيان وفقا لإجابات المبحوثين	280

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1	تطور الأداء	85
2	الآثار السلبية لضغوطات العمل	97
3	يبين الذكور والإناث	269
4	يبين الفئة العمرية	269
5	يبين الانتماء الجغرافي للمبحوثين	270
6	يبين المستوى التعليمي للمبحوثين	270
7	الإعلام الجوّاري يؤدي وظيفة اجتماعية	271
8	الإعلام الجوّاري وسيلة للاتصال والتواصل	271
9	لغة الإذاعة مفهومة لدى المواطن بمختلف الشرائح	272
10	التغطية الإخبارية للأحداث والمواضيع المحلية تغطية شاملة	272

273	تسليط الإذاعة الضوء على المشاكل الاجتماعية	11
273	الإذاعة المحلية همزة وصل بين المواطن والمسؤول	12
274	برامج الإذاعة المحلية تتماشى والظروف الإقليمية والدولية	13
274	برامج الإذاعة المحلية تتميز بالتنوع الموضوعي	14
275	الإذاعة المحلية تقدم برامج ومواضيع تتناسب ومختلف الفئات العمرية.	15
275	برامج الإذاعة المحلية تلبى رغبة المستمع في مختلف المجالات.	16
276	إذاعة تلمسان تولي أهمية للمناطق الحدودية.	17
276	الإذاعة المحلية تفقد مكائنها في ظل سرعة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.	18
277	الإذاعة الجوارية تحتفظ بمكائنها في ظل التطورات التكنولوجية	19
277	الإذاعة توفر فضاء للمستمع تغنيه عن بقية الوسائل الإتصالية الأخرى.	20
278	مصدقية الخبر في الإذاعة المحلية أكثر قوة من الوسائل الإعلامية الأخرى.	21
278	الإذاعة المحلية همزة وصل بين برامج السياسات الوطنية الإنمائية والمشاريع التنموية.	22
279	يطلع المواطن على برامج ومشاريع التنمية المحلية من مصادر إعلامية مختلفة عدا الإذاعة المحلية.	23
279	تولي الإذاعة المحلية بتلمسان أهمية لبرامج التنمية المحلية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية	24

الفهرس العام

الفهرس العام

2	مقدمة.....
15	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة
16	المبحث الأول: ماهية الإعلام الجوّاري.....
16	المطلب الأول: تعريف الإعلام الجوّاري
25	المطلب الثاني: خصائص ووظائف الإعلام الجوّاري.....
36	المطلب الثالث: ميكانزمات الإعلام الجوّاري
47	المبحث الثاني: مفهوم إدارة المؤسسات الإعلامية بين المركزية واللامركزية.....
47	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الإعلامية.....
59	المطلب الثاني: اتخاذ القرار في المؤسسات الإعلامية بين المركزية واللامركزية.....
63	المطلب الثالث: وظائف إدارة المؤسسات الإعلامية:
82	المبحث الثالث: الأداء المهني داخل المؤسسات الإعلامية.....
82	المطلب الأول: تعريف الأداء المهني.....
92	المطلب الثاني: ضغوطات العمل وأثرها على الأداء المهني
99	المطلب الثالث: العلاقة بين الرضا الوظيفي ومستوى الأداء:
106	الفصل الثاني: السياسة الإعلامية في الجزائر
106	المبحث الأول: السياسة الإعلامية في الجزائر قبل الاستقلال.....
106	المطلب الأول: ظهور الصحافة في الجزائر
109	المطلب الثاني: الصحف الصادرة بالجزائر 1830-1954
119	المطلب الثالث: الثورة الجزائرية من خلال الصحف 1954 - 1962 م.....

123	المبحث الثاني: السياسة الإعلامية في الجزائر ومراحل تطورها في عهد الأحادية.
123	المطلب الأول: المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1965
127	المطلب الثاني: المرحلة الثانية من 1965 إلى 1979
133	المطلب الثالث: المرحلة الثالثة من 1979 إلى 1988
138	المبحث الثالث: السياسة الإعلامية في الجزائر ومراحل تطورها في عهد التعددية:
138	المطلب الأول: المرحلة الأولى من 1990 إلى 2003
150	المطلب الثاني: المرحلة الثانية من 2003 إلى 2011
154	المطلب الثالث: المرحلة الثالثة من 2012 إلى 2016
167	الفصل الثالث دور الإذاعة في تحقيق التنمية المحلية
167	المبحث الأول: مفهوم الإذاعة الجزائرية
167	المطلب الأول: تعريف الإذاعة المركزية
171	المطلب الثاني: أنواع الإذاعة في الجزائر
186	المطلب الثالث: التخطيط في الإذاعة المحلية
194	المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية
194	المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية
201	المطلب الثاني: مبادئ وخصائص التنمية المحلية
206	المطلب الثالث: أبعاد ومكونات التنمية المحلية
209	المطلب الرابع: المداخل النظرية للتنمية المحلية
220	المطلب الخامس: معوقات التنمية المحلية
224	المبحث الثالث: العلاقة بين التنمية المحلية والإذاعة المحلية
224	المطلب الأول: إستراتيجيات وأهداف التنمية المحلية

232	المطلب الثاني: مساهمة الإذاعة المحلية في التنمية المحلية.
240	المطلب الثالث: التنمية المحلية في الجزائر ونماذج عن دور الإذاعة المحلية في تحقيقها
253	الفصل الرابع: إذاعة تلمسان ودورها في تحقيق التنمية المحلية في المجتمع التلمساني
254	المبحث الأول: بطاقة فنية عن إذاعة تلمسان
254	المطلب الأول: نشأة إذاعة تلمسان
256	المطلب الثاني: مقر وهيكل إذاعة تلمسان
258	المطلب الثالث: الشبكة البرمجية لإذاعة تلمسان:
262	المبحث الثاني: دور إذاعة تلمسان في تحقيق التنمية المحلية
262	المطلب الأول: قوة التأثير والاتساع الديموغرافي:
264	المطلب الثاني: ترتيب أولويات النسق الاجتماعي
264	المطلب الثالث: نشر الوعي التنموي
266	المبحث الثالث: دراسة تأثير المركزية على أداء إذاعة تلمسان في الاستجابة لخصوصيات التنمية المحلية.
266	المطلب الأول: تأثير المركزية على برامج إذاعة تلمسان
267	المطلب الثاني: دراسة وصفية للاستبيان
281	المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان
285	الخاتمة:
293	الملاحق
313	قائمة المراجع والمصادر
339	قائمة الجداول والاشكال
342	الفهرس العام

ملخص:

أصبح الإعلام الجوّاري يحظى بمكانة كبيرة في مختلف أدبيات العلوم الإنسانية، وذلك نظرا للأهمية البالغة التي أكدتها عديد المقاربات والنظريات من جهة، ومختلف السياسات والبرامج الحكومية من جهة أخرى، والتي تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق وإرساء التنمية المحلية التي أصبحت محل اهتمام المجتمع المحلي والسلطات المحلية على حد سواء، غير أن هذه المعادلة التنموية تبقى مرهونة بالعديد من المتغيرات الثقافية والقانونية والسياسية المؤسسية، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة بيانه من خلال دراسة فعالية أداء المؤسسات الإعلامية الجوّارية في الجزائر عبر دور إذاعة تلمسان نموذجا في تحقيق وإرساء التنمية المحلية بخصوصيتها الاقتصادية والثقافية، في ظل مركزية القرار.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الإعلامية، الإعلام الجوّاري، التنمية المحلية، مركزية القرار، إذاعة تلمسان، الجزائر.

Resumé

Les médias de proximité ont acquis une place prépondérante dans les sciences humaines, compte tenu de l'importance capitale soulignée par de nombreuses approches et théories, d'une part, et par diverses politiques et programmes gouvernementaux, d'autre part ; ces derniers cherchent à réaliser et établir un développement local qui est devenu le centre d'intérêt à la fois de la société civile et des autorités locales. Cependant, cette équation de développement reste soumise à de nombreuses variables culturelles, juridiques ainsi que la politique institutionnelle. C'est ce que cette étude tentera de démontrer en examinant l'efficacité et la performance des organes de presse en l'Algérie à travers le rôle de la Radio de Tlemcen comme cas d'étude dans la concrétisation et l'instauration du développement local avec sa spécificité économique et culturelle, dans le cadre de la centralisation de la prise de décision.

Mots-clés : Organes de presse, Médias de proximité, Développement local, Centralisation de la prise de décision, Radio de Tlemcen, Algérie.

Abstract

Local media have gained a prominent place in the social sciences and humanities, given the critical importance highlighted by many approaches and theories, and by various government policies and programs, on the other hand, they seek to achieve and establish local development that has become the focus of both civil society and local authorities. However, this development equation remains subject to many cultural, legal and institutional variables. This is what this study will try to demonstrate by examining the effectiveness and the performance of media outlets in Algeria through the role of Tlemcen Radio as a case study in the realization and implementation of local development with its economic specificity and cultural, As part of the centralization of decision-making.

Keywords: Media outlets, Local media, Local development, Centralisation of decision-making, Tlemcen radio, Algeria.

ملخص:

أصبح الإعلام الجوّاري يحظى بمكانة كبيرة في مختلف أدبيات العلوم الإنسانية، وذلك نظرا للأهمية البالغة التي أكدتها عديد المقاربات والنظريات من جهة، ومختلف السياسات والبرامج الحكومية من جهة أخرى، والتي تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق وإرساء التنمية المحلية التي أصبحت محل اهتمام المجتمع المحلي والسلطات المحلية على حد سواء، غير أن هذه المعادلة التنموية تبقى مرهونة بالعديد من المتغيرات الثقافية والقانونية والسياسية المؤسسية، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة بيانه من خلال دراسة فعالية أداء المؤسسات الإعلامية الجوّارية في الجزائر عبر دور إذاعة تلمسان نموذجا في تحقيق وإرساء التنمية المحلية بخصوصيتها الاقتصادية والثقافية، في ظل مركزية القرار.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الإعلامية، الإعلام الجوّاري، التنمية المحلية، مركزية القرار، إذاعة تلمسان، الجزائر.

Resumé

Les médias de proximité ont acquis une place prépondérante dans les sciences humaines, compte tenu de l'importance capitale soulignée par de nombreuses approches et théories, d'une part, et par diverses politiques et programmes gouvernementaux, d'autre part ; ces derniers cherchent à réaliser et établir un développement local qui est devenu le centre d'intérêt à la fois de la société civile et des autorités locales. Cependant, cette équation de développement reste soumise à de nombreuses variables culturelles, juridiques ainsi que la politique institutionnelle. C'est ce que cette étude tentera de démontrer en examinant l'efficacité et la performance des organes de presse en l'Algérie à travers le rôle de la Radio de Tlemcen comme cas d'étude dans la concrétisation et l'instauration du développement local avec sa spécificité économique et culturelle, dans le cadre de la centralisation de la prise de décision.

Mots-clés : Organes de presse, Médias de proximité, Développement local, Centralisation de la prise de décision, Radio de Tlemcen, Algérie.

Abstract

Local media have gained a prominent place in the social sciences and humanities, given the critical importance highlighted by many approaches and theories, and by various government policies and programs, on the other hand, they seek to achieve and establish local development that has become the focus of both civil society and local authorities. However, this development equation remains subject to many cultural, legal and institutional variables. This is what this study will try to demonstrate by examining the effectiveness and the performance of media outlets in Algeria through the role of Tlemcen Radio as a case study in the realization and implementation of local development with its economic specificity and cultural, As part of the centralization of decision-making.

Keywords: Media outlets, Local media, Local development, Centralisation of decision-making, Tlemcen radio, Algeria.